



تجميع الدية
مكتبة غير الدية البرملي على منق الففار
تنوير الابصار المسماة بلوائح الانوار

مركب العبد الفقير
والي الدين علي
له طاعة
عنه



١١١٤

١١١٤
١١١٥

لبس الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي منح اوليائه من نورا لا يبصر وحياتهم من نورا لا يفسد وهو
 الواحد الغفار الخ من ان تحاط به العقول الخدس في كل ما به فلا تدرك
 وصف كنهه الواسع من **الحمد لله** الذي خلقنا من نوره وخلقنا من نوره وخلقنا من نوره
 واستشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ولا هو ولا اله الا الله وحده لا شريك له
 وبينا محمد صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله وحيه وصفيه وخليفه المبعوث
 بافع لمسانة والبلغ فقال وبيان المرسل من اهل الايمان ونعمة على اهل
 الطغيان صلى الله عليه وعلى اله واصحابه الخ من نصيب الشق في ميادينكم
 الناس من الملحة الاسلامية اشرف علم الواقعين لفرقة هذا الدين القيم على اثبت
 قدم الذين لم يتلوا فيهم علم ومن الاعراض له وايدى اعدائهم مغلوله
 حق استكان الاسلام مكانه ووضع جرائه صلاة وسلاما ودين ما نطق لسان عن
 براعه وبيان **وبعد** فيقول العبد الفقير الضعيف العاجز الحقير الواثق
 بالملك الحق بغير الدين من جز الدين الحق الرعلى هذه من قوايد الاستاد
 الكبير العالم الخ من الفارس في حلية الجذابة المدقق المحقق لذهيب
 ابن خيفة الثمان العالم الحق برأيه والهام الموعود عليه في درايته من له
 فضل شاي في كل صناعة وقدم راسخ في البلاغة والمراعاة والمراعاة من على فضله
 انفقته الخناصر وشهد بتفجيع واستيقاظه الاويل والاخرة فقها في الختم
 الذي لا يبارى والفاخر الذي لا يبارى من كان من حق تيميز الى انقضاء
 حوته صارفا حره الشريف المنين في مجاسة العلم نتم الجالس والجلوس
 ودرسه ودرسه العلوم حق طاعات له رباب المسائل ولا نت له الصعاب التي

بخير تربية الاويل اعني من كسبني والدك الذي له درسته منه طريق وتاثير
 شيخ الاسلام شقيق الثمان الهام المحرم والمفتون له الشيخ من الدين الحق
 عالمه اسم بلطفه الحق ووده الرقي ووده الحق من المسألة اجمعين
 فانه اسال ان يعصب بفضله **رحمة** كرم عليه ويصل
 ويبيبه الفردوس مع جز الوري **آمين** يا ذا الطول يا متكب
 قد جوفها من خطه الشريف على سعة من الغفار من تنين الابصار
 وجردها على من يبيبه السر رتبته وقد كتبت غالبها العبارة بومتها ليستفي
 المطالع من مراعاة الاصل وفصلت بين كلام شيخ الاسلام المحرم رحمه الله وبين
 كلام شيخ الاسلام الزاوي عن الله تعالى عنه بلطف اقل قاصدين كذا التراب
 من رب الارباب واعلم ان والدي المشار اليه انما كتب ذلك بنسب الوفايع
 لا باليقين فانه لو ثبت رحمه الله تعالى لكتبت قدر الاصل لقوه باهم وسعة اطلاعه
 لما سبق له رحمه الله تعالى في زمن الاشغال بمصر الخ ومصر على سعة العلم
 العالمين والفضل المحققين كالشيخ عبد الله الخ من الهام والشيخ من الدين
 الخ من القضاة والشيخ احمد بن احمد من الدين بن عبد الهالك وجز من
 الابطال وحصلت له بركة الولد المفضل الشيخ فايد الخلاق فاشتهر علمه في
 الافاق وسار على سعة الاوليا من اهل الميثاق من السعي في المعيشة من حل
 وكسب بين لاما بين وبينه فاما بالرزق الخ لا على الله في الجلال
 لم يقبل شيئا من الرزق بينه وبينه بل كان على سعة اهل العلم المقتنين
 للامانة المحمدي حتى علت حمة ونفذت كلمته فوجه اسم بر حمة الواسعة
 وافاض على من تحفه من سحاب جوده الخامسة **وسميتها** لواع الاسرار
 جامع الغفار فانه اسال ان يمنه بفضله **ويبيننا** الاجر العظيم لجمعها
 واهتم ليتم الدين بالخرات ما ناهت حمايات باطرب بجمعها
 وهذا اناس في الحق مستهد العون من الملك الحقير **قوله** فان قلت
 ما الفرق بين الطرفين المستند واللغو قلت الفرق بينهما كما ذكره اهل التحقيق
 ان المستند يحضر طهيد ثلاث من وه الاول كونه المتعلق متضمنا فيه الثاني
 كونه المتعلق من الافعال العادة كالحصول والكون والوجود والاستقرار
 الثالث ان يكونه المتعلق متدرا ليس بمذكور واحترز بالحرط الاول من مثل
 ممره من يد فان المتعلق هو الممرور والمودس ليس متضمنا في الجار بل هو امر خارج
 عن الطرف واحترز الثاني مما قد تار فيه في الدار اذا قدر متعلقه في كل من
 والمزعليه يكونه المتعلق هنا متضمنا في الطرف لكنه ليس من الافعال العادة
 ولذلك احتاج الى تبيينه ولو كان عاما لاحتاج اليها واحترز بالثالث مما اذا

نسخة
بعد قوله
والجهد والسهل
والعلاء
قوله
م

كان المتعلق متصفا للظرف من الافعال اجماعا لكنه ذكر في حوزة جواهر
في الدار **قوله** المستتر في القاف لا يستلزم الضم فيه فيمن وضع
الضار ووضو مستند بالفتح وفي حاشية السيد على الكشاف الضرف على
شبهه لحن ومستند اما اللحن وهو الذي يكون عامله من كورا او محذورا
مع كونه القرينة تامة على الحذف واما المستند وهو الذي يكون عامله
محذورا مع كونه من الافعال العامة ولم تكن القرينة على الحذف انتهى
قوله ابتداء بجماع **قوله** فيه نون عجز يد جرد من نفسه
نفاضا عليها تامة **قوله** هي البسطة والجد والصلوة **قوله** وهو جوي
اي بجوي **قوله** تال الفتوى والحسب بمعنى المحسب بدليل انه تقول
هذا رجل محسب توعد انكرا لانه ايضا لغة لكونه بمعنى المحسب
على حقيقة كذا في الكشاف يقال احسب الشيء اذكاه وفي الصحاح حسبك
ورمكناك انتهى **كتاب الطهارة** **قوله** واحاشا يطهرا
تستقيم الى شرط وجوبه وشرطا صحة فالاول في تسعة الاسلام
والعقل والبلوغ ووجوب الحدث ووجوب الاطلاق الطهيري
الكافي والقدر على استعماله وعدم الحيض وعدم النفاس وتنجس
خطاب الحائض بوضوء الوقت وانما فيه اربعة مباشرة اما المطلقة
الطهري لجميع الاعضاء وانقطاع الحيض وانقطاع النفاس وعدم التلبس
في حالة الطهري ما ينقضه في حق غير المذكور بذلك **قوله** وقد نظمت فقلت
شرطا وجوب الطهري ثمانية **قوله** نقلا لخدوها وانقص ببيان
بلوغها وسلام وعقل مكلف **قوله** دماء وحدثا وقدره اثبات
لعدم الحيض النفاس تنجزه **قوله** خطاب لثمة الوضوء ولانها
بمباشرة الماء الطهري في انقطاعه **قوله** ع حيز نفاس انقطاعا بانقضاء
وفدية الذي في الاصل ينقض طهره **قوله** ندوكها نظرا تاك بصيرت
قوله سببها ما لا يلزم الابهة **قوله** اي سبب وجوبها كما هي عبارة الجي
قوله تأليه الامام المرحوم في الاصل كما قاله في الخلاصة **قوله** عبارة
الجي حكوا في الخلاصة انه اخذ به الامام المرحوم في الاصل ويعيد محخته
عنه لانه مردود بان الدوران وجد داير من وجوبه **قوله** ونسبه لاصلي
اي **قوله** عبارة الجي ونسبه الاموليين الى اصل الطرد فلا يخفى ما في قوله
ونسبه من الموازنة تامة **قوله** قلت قد يدفع بان يجب به الوضوء وجوبا
موسعا الى القيام الى الصلاة **قوله** عبارة الجي قد يدفع وليس فيها قوله
قوله قلت **قوله** لما نقله بعض المحققين **قوله** عبارة الجي لما نقله السراج

الوجه من انه لا يثبت بالتأخير من الحدث الاجماع **قوله** فان قلت انما
ينقصا فيكون جوازا قلت دفع في فتح القدير **قوله** عبارة الجي ورد
اجبا بانها ينقصا فيكون جوازا دفع في فتح القدير وغيره بانها ينقصا
ما لان وجوبها في ما سبقت فلا ممانعة انتهى وفي البحر زيادة تحقيق واجعه
وعبارته غاية البيان في سبب التمسك بختلاف قبل سبب القيام الى الصلاة وقبل
الحدث للوراء وجد داير عدا وعنوان الصلاة بدليل الاشارة اليه
وهي اما رة السببية لما عرف في الاصول والاول فاسد لانه لا يثبت عليه
كان يتوضا للصلوة فلما كان يوم الفتح صلى خمس صلوات بوضوء واحد فقال له
عمر بن الخطاب عنه رايك اليوم تفعل شيئا لم تكن تفعله فقال صلى الله عليه وسلم عمدا
فقلت كذا قلت جوازا لان المرحوم للوضوء اذا كان نفس القيام لا يشرع الاشارة
عن الوضوء اذ يقع في الحرية العظيم وذلك مدفوع عن حاله اذا قام في جوب
عليه الوضوء فقام فقام يلحق ان يجب عليه الوضوء ثانيا لوجود القيام ثانيا
فيستلزم الامر حينئذ العمل بالثانية له وذلك فاسد جدا والجي في المثال فيقول
لا يصلح ان يكون دليل الظلمة ولين سلطنا لكونه لا يصلح ان يكون وجوبه امر جوازا
لا يشرع بوجوب الحدث ولا يجب الوضوء ما لم يجب الصلاة بالبلوغ ودخل الوقت
لا يقال لا يجوز ان تكون الصلاة بالبلوغ في سببها لانه حينئذ تكون الطهارة حكما وشرطا
الصلاة وهو فاسد لانه لا يمتنع تناقض والمعارض مقدم لانه لا يمتنع الطهارة شرطا
للجواز والصلاة سبب الوجوب وبينهما مغايرة انتهى **قوله** والكعب هو العلم المشا
الذي ينتهي اليه عظم العساق **قوله** في نسخة اخرى الى عظم العساق **قوله** او
ببلا باق الى اليد بعد غسل عضو من العساقات **قوله** اربع الما لداين كمال باشا
في اصلاء الايضاع وما قاله في الجي في شرح القدر والحقا رايه **قوله** وقيل
البداهة بالاستيقاظ **قوله** عبارة الجي بعد كلام قد مر فعمل به ان قيد الاستيقاظ
الواقع في الحديث فجزها اتفاقا لانه من حكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
له ان يولى ثمانين خادما رضي الله تعالى عنهم وغيره قدم فيه البداهة **قوله** اول
من قوله الكفر **قوله** لا يشبهه ان العطش يدل عليه والمقنن يحل الاختصاص
تامة **قوله** لكن قال الامام القوي ان الادعية المذكورة في كتب الفقهاء لاصلا لها
قوله قال ولوي في الوضوء رآه الله بسطة في العلم والدين قال العلامة الزملي
في شرح المختار ان دعا الاخصار روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في طرق في
تاريخ ابن حبان وغيره وان كانت ضعيفة للعلل بالحدوث الضعيف في فضائل الاعمال
قوله قالوا لم يجرى شرب الماء قاطبا الاضاد عن رستم **قوله** قال بعضهم وشرب
الدرد في التاريخا فيه في جواب الكراهية في الفصل الثالث والخلاصة في المترقات

نقل عن الفتاوى العتبية والاباس بالشرأب تأييدا لا يشرأب ما شيا انتهى ولا يخفى
 عليك ما في قوله قالوا لم يجرى قتالهم **قوله** وأما ما سأل بعصره وكان يبيت لو لم
 يبعث لم يسل قال لا يفتق **قوله** المسئلة فيها اختلاف صحيح وينبغي ان ينقص
 احتياجا **قوله** فعل هذا لا يكون العطش فيه من جيل عطلة الطعام على الخاص
 كما لا يخفى الخذف لا الثانية وتقدم الخاص على العام تأمل ثم وجدت نسخة
 اخرى لا الثانية غير مودة فيها **قوله** يكون مطر وانعكسا كما لا يخفى
قوله وقد منع الانعكاس مع ذلك بالمرية فانها خارجة عن البدن وليست
 بمنجى على الاصح مع انها حدثت وأما القول بغيرها فظاهر فلتأمل **قوله**
 لا يكون انهم حدثوا في حقه عليهم الصلاة والسلام **قوله** وعبارة بعضهم
 ولا يتقصض وضو الانبياء عليهم الصلاة والسلام بالنزح اذ لا تثبت تمام اجبتهم
 والتمام على بعضهم فيكون الخاتمة ولا يسلك على هذا ما دفع له صلى الله عليه وسلم
 وهو ما يحارب رضي الله تعالى عنهم في الرواية من نوبهم الى ان طلعت الشمس وارتحل
 واحياء منه وصلى الصبح قبل ان ياتي الى الجوف والمعرفة به وعلية العيين وهما
 ثابتان ودقيقة القلب ما يتعلق بالها هنا وحقه اذ انهم صلى الله عليه وسلم كان له
 نومان وهذا من النوم الذي ينام فيه قلبه وعينه وهو ناسد كما لا يخفى اذ فيه
 مخالفة للذي ينام فيه قلبه وعينه والزمه قال ابن حجر وعدم ادراكه صلى الله عليه وسلم
 لطلوع الجوف في قصة الوادي لان رويتهما وظايف البصر من القلب عنه
 للشمس مع الاستعداد منه في هذه القصص من الاحكام كما لا يخفى كثره كذا قاله في شرح
 المنهاج **قوله** وقوله مستقلة اخر زعم عن حلاوة ثبتت في ضمن الفصل فان
 التحقيق لا يقتضي عليهم عامة المشايخ وان صح المختار من كفاية خاتمة **قوله**
 قال في الوضوء الاثر فيه ان قيل ان رجل كان مستيقظا في صلاة بطلت ففقه
 ولم ينقص طهارته بالجنب انه رجل صلى بطلارة للاغتسال وهذا على قول
 صحه طائفة فانما التحقيقه ايضا تنقص الوضوء لا الغسل والجمهور على خلافه
 وقد حققناه في شرح الوجهانية انتهى **قوله** ولو تضرع غسل رجله او
 ثم لبس الخفين ثم اتم الى منى ثم استبني انا استبني على وجه السبعية لا يسبح
قوله اما لا يسبح لعدم اللبس على طهارة تامة وروى الحديث اذا استنجان
 الوضوء **قوله** كما لو حدث **قوله** اى في خلال الوضوء **قوله** وان لم يأت
 بخارج السنة يسبح **قوله** اى لعدم الاسترخاء الموجب للنقص على هذا تأمل
قوله واقرة عليهم في نية القدر **قوله** تمام عبارة الجوف وتفتق في شدة منية
 الحاصل بان هذا الحديث فيه تنبيه الاستحباب لا نفي الجواز لما دمن طاهر
 كلامه انتهى **قوله** بل لها ولا نفي **قوله** اى العلة احد هذين تأمل **قوله** وكما

قوله هو ايه فعلى هذا
 لا يكون العطش فيه من
 جيل عطلة الخاص على
 العام كما لا يخفى

اشار اليه بعض المحققين **قوله** عبارة الجوف كما اشار اليه الفتاوى عياضا انتهى
قوله وجر عن هذا الى **قوله** هي عبارة الجوف يعني **قوله** ذكره بعض المحققين
قوله عبارة الجوف ذكره الهندي **قوله** فان لا يوجب غسلا **قوله** ولا يوجب
 ما لم يجر من منى او منى كما مر به في شرح الجوف لا يملك في كتاب الصوم **قوله**
 فانما قلت ان الاستلال الى قلعة اجيب عنه **قوله** قال ولدي الجوف
 عبارة الجوف لا يقال لا نائق **قوله** وفي الذي حديث على المشهور الصحيح
 الثابت في البخاري وسلم وجرى **قوله** ولعله عن علي بن ابي طالب رضي الله
 تعالى عنه قال كنت رجلا متزا فاستجيت انا اسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لما ان ابنته فاستمرت المتزا من الاسود فساله تعالى بفضل ذكره ويوصيها
 والبخاري غسل ذكره ووصيها وسلم يوصيها وانما في كتابه انتهى **قوله** وما
 ذكرنا من عدم وجوب الغسل با دخال الاصبع ونحوه في الجوف هو المختار
 كما في المجتبى **قوله** حله بعد انتهاء الكلام على تخصيص العام تأمل **قوله**
 في ليلة ليلة **قوله** وفي ليلة النصف من شعبان **قوله** وفيه علم ان اجرة
 الحام عليه **قوله** قال في جامع النصارى في احكام اجرة كتب الوتاسبق
 واجرة الحام على الزوجه لا يتصل من الجانية ولو لم يكن الحيفه فليقل وقيل
 ان كانت الايام عشرة فليقل وان كانت دونها فليقل وقيل ثمن ماء الاغتسال
 يجب عليه وقيل على الزوجه اولاد لها منه كغيرها من الشرب ومن عليه اجماعا
 الجلة **قوله** انتهى فذكره على سبيل المنفعة منقول فتأمل ولو كان الاغتسال
 لاجن جنابة وحيض بل لا راسه الشك والتفت الظاهر انه لا يلزم تأمل
باب المياحة **قوله** والوجه الجواز **قوله** قال في الجوف بعد
 نقله الجواز عن صاحب الحديث كذا المصنف به في كثير من الكتب انه لا يجوز الوضوء
 به وتنقص عليه قاضى خان في الفتاوى وصاحب المحيط وحديثه في الكافي
 وذكر الجواز بعصره قيل وماذا سأل من الزيلعي من انه لم يكل احترابه بينه نظر انتهى
 ومن راجع كتب المذهب وجد ان الجواز عدم الجواز يكون المذهب عليه في هذا
 المقتضى مرجوع بالنسبة اليه والله اعلم **قوله** اعلم ان عبارة القوم الى قوله
 يليق به **قوله** اخذه من عبارة الدرر والزهري مع قيل من التفتيح **قوله** وان
 بقى رقتة **قوله** يعلم به جواز الوضوء من الماء المتين بالمرييس الذي يتخلص
 بجملة الماء من ابار بلادنا والملا يشرب مع تغير الاوصاف لجماله ولا يكره لذلك تأمل
قوله وبعد الحكم في روايتنا **قوله** في رواية بعد في نسخة وفي رواية لا يبعد
 بخلاف الجوف وهو الاظهر كذا في الجوهرة **قوله** وبعضه في **قوله**
 هي عبارة الجوف من فخر **قوله** فان قلت قلت الى **قوله** قال ولدي الجوف

الابرار من جواربه لصاحب البحر شجرة لاله لكن ذكره بصيغة فان قيل قلنا ان جواربه شجرة
باب التيمم قوله وبالحكم عليه بان بنات ظهره ان الصواب
ما ذهب اليه المالكية من عدم جواربه التيمم به لانه ليس تحت جنبه الارض وان لم يشك
بالحدوث **قوله** ولكن ان تدعى هذا بان اولادنا يشبه البناات برحمه فليس صريح
في انه ليس بشيء وتقبل قوله صار نباتا اى شجرة لاله فان له عروقاً واخصاناً
متصدة هذا وذلك ان تقول لا يجزى العدول عن فتقنا العبد ولا بمثل
هذا التقدير المروي عن ابن الجوزي في كتاب له ذكر فيه المعاداة تأمل **قوله**
قوله التيمم على التيمم ليس بشيء كذا في القنية **قوله** وكذا الفصل على الفصل
كان في القنية ايضا عن فتقنا الى جعل **قوله** فان قلت قلت الى آخره
هذا لا يرد وجوابه لصاحب الفتحة وخرجه في البحر بقوله ولما قيل ان يمنع عدم
صحة التيمم للسلام كما زعمه لان المذهب ان التيمم للسلام صحيح وانما الكلام في جواز
الصلاة به درده في التيمم بقوله فيقول هذا ساقط في محله ما ذكره في قوله
ما ذكرت في ذلك في ذكره انه لو تيمم للسلام لا يجزى الصلاة به عند عامة المشايخ
فيعتد به ان يكون ما معنى لا يصح اى للصلاة بدليل قوله في ظاهر المذهب
لانه الذي فيه الخلاف انتهى كلام صاحب الفتحة وقوله في هذا ساقط جاز
ما ذكره هذا لو كان معنى لا يصح اى الصلاة ويصح لورد السلام لما يجزى
الابرار اصلا ومقام المحقق المذكور اجل منا ان يورد في الحال ما ذكره مثل ذلك
اذا احدث على اعتباره لا تظهر معارضته له الا اذا ثبت انه صلى الله عليه وسلم
يجزى فيجوز عنه ما اجاب وقد يكون الثابت عند عدم صحة التيمم للسلام
من اصله وانه المذهب الظاهر لادب فريت الابرار والجواب باعتباره عليه
وهذا هو الظاهر من كلامه فتأمل **قوله** تيمم في الاسلام جاز **قوله** يعني
للاسلام للصلاة **قوله** وعلى رواية ابي سفيان **قوله** اى للاسلام
نقط حكما بخط المحقق رحمه الله تعالى وقد يتبع ذلك صاحب البحر ولا يخفى
ما في جارة البحر وجارته بتأمل من التخليط تأمل **قوله** قاله الجندی في مسائل
قوله يظهر بهذا الأولية التيمم بالاصل عن الوصف لئلا يفتى في التيمم عند الحدث
والجارية **قوله** فان التيمم على الجارية لا يستغنى عن الجارية ناقض الوصف
بل ناقض الفصل الذي هو اصله تأمل **قوله** فلما سئل بالارادة فيه **قوله**
صحة كلام صاحب البحر **باب المسح على الخطين قوله**
وان لم يكن حقا صالحا للتيمم لم يجزى المسح على الخطين من بين اتفاق
قوله وان كانا صالحين ففيه خلاف المشافى هو يقول لا يجوز المسح على
الخطين **قوله** ولكن ها يقوم مقام الخطين **قوله** ولكن ها اى هو

الغالبين من مقام الخطين اى في المسح **قوله** اذا دخل المأوى الجبار والعصاة
لا يصلح **قوله** اتفاقا وهذا المسح على الخطين خلاف وتقدم الاصح **قوله** وسين
التعليق **قوله** او يصح ط في قوله آخر كما تقدم **قوله** اذا كان الباقي اقل
من ثلاث اصابع اليد كاليد المقطوعة اذا وجد جاز المسح عليها بخلاف الخلف
قوله اى فانه اذا بقي من الرجل اقل من ثلاث اصابع وليس الخلف لا يجزى المسح
عليه بل يتعين غسله **باب الحيض قوله** لا تأخذه
الى ثلاث حيض كل حيض عشرة ايام والى ثلاثة اظهر كل طهر ستة اشهر الا
ساعة **قوله** اى اذا طلعت في اول طهر وعليك ان تتامل ما هو به السج
وهذه العشرة مثل بقا في القارة وتعلم الشارع ان الزيل عنها **قوله** وفي
رواية محمد رحمه الله انه لا يغسل انا احاط الدم بطهر في عشرة اوتلو في
رواية ابن الجارم عنه فيسقط مع ذلك كون الدمين نصا وعنده محمد يسقط
كون الطهر مساويا للدمين اذا قل **قوله** محمد روى عن الامام رطل يتناول
بأحدهما وفي هذه **قوله** ثم اذا صار دما غدا **قوله** اى صار الطهر دما
حكم **قوله** فان وجد في عشرين طهر فيها طهر آخر **قوله** طهر نائب فاعلم وجب
قوله يغلب الدمين المحيطين به كذا ان عند ذلك الدم المحكي دما فانه يغسل
حتى يجعل الطهر الاخر حيضا **قوله** شلارات يوم ما دوى من طهر ثم يوم ما دما
ثم أربعة طهر ثم من طهر دما فالطهر الاول مساو للدمين المحيطين به والطهر
الثاني غالب للدمين المحيطين به كذا حيث عد الاول دما حكما صار مغلوبا
بغيره دما ايضا وتجعل حيضا **قوله** على وعليه جماعة بطعن فيها بحجة واحدة
ان كان القاه وهو يتحرك لا يجوز ولا يجوز **قوله** قوله القاه اى هو
المراد المنتهس على الارض وهو يتحرك اذا قام للصلاة لم يخرج كذا اقصى عنه في الملا
قوله وهو لو لم يمسك قبل تمامه وهو كما لم يمسك بعد تمامه في الاحكام
قوله قاله في الجوهرة والساقط بعد تمامه اذ لم يستعمل صار حرام لم يصل عليه
وفي الفصلين وايضا الصحيح انه لا يغسل وقال المحقق يغسل وفي الهداية
يغسل في بين الظاهر من الرواية وهذا المختار انتهى واما الفتحة فتشترج
الكن للامام العيني انه لا يصل عليه بل يغسل في آخر ذكره بالبنى آدم ولا يغسل
في رواية ولا يصح وذكر المحقق في غاى يوسف انه يغسل ويسمى استعمله
في الزيل وسبيل بيانه في هذا السراج مفصلا في باب الجنائين واقول قد انفقنا
على ان الساقط قبل تمامه لا يغسل ولا يصل عليه وبعد تمامه اذ لم يستعمل او استعمل
وما قبله من ذلك في الكثرة فظاهر الرواية لا يغسل ولا يصح روى المحقق
انه يغسل ويسمى في الهداية انه المختار لانه يغسل من وجهه وفي س 2

الجميع المعصية اذا وضع الخلق في مستطاع تام الخلق قال ابو يوسف يفسل اكراما ليعني
 آدم وقال محمد بن يوسف في حرقة ولا يفسل والصحيح قول ابو يوسف واذا لم يكن تام الخلق
 لا يفسل اجزا عما انتهى فعلى رواية الطحاوي ليس تام الخلق لكنه يفسل كالماء لا يفسل
 الصافي قبل تعلقه لكونه لا يفسل في سائر الاحكام وحاصله انه لم يظهر من خلقه
 فلا حكم له من هذه الاحكام وحاصله انه لم يظهر من خلقه فلا غسل ولا صلاة
 ولا تسمية ويحصل به التقاس وهو مية الولد والخت وانقضت العدة واذا استمر
 ولم يستحل او استحل وقبل ان يخرج الكبر ما في تسميته وغسله الخلاف المذكور
 ولا خلاف في عدم الصلاة عليه وعدم ارضاء ويليه في حرقة ويؤيد ذلك ما اذا اخرج من
 كله واكثر مما مات فلا خلاف في غسله والصلاة عليه وتسميته وسرور وورث
 المهر فيكون من الاحكام المتعلقة بالآدمي الى اللامع واليه تعالى اعلم
باب الخامس في قوله وقد اختلف الصحيح في مثل هذه
 المسائل فقال قاضي خان في مسئلة الخلق الصحيح انه يعني وجسا وفي الخلاصة المختار
 انه لا يقبل وجسا **قوله** وفي السراج الوهاج ثم اذا اخرج منه الفرك عندنا
 وعادة المأكل بعد وجسا ليس وايضا في الصحيح انه يعني وجسا وهو اختيار
 قاضي خان انتهى **قوله** وامام سيئس الارض فقال في الحاشية الصحيح انها لا
 تقبل وجسة وقال في المحيى الصحيح عدم عن الوجاسة **قوله** في قوله لا تقبل
 كما يفسد المحر والظاهر انه لا يقبل في كل ما ينضم من المضم وكما هو في الجمل **قوله** واراد
 من بابي كل من لا يبول ولا يدرى او غيره مما لا يبول قال في جامع النعمان
 بول الغرس ينجس نجاسة مغلظة وقيل تخففة وهو الاصح انتهى واطلاق الشيخ
 يقتضي اختيار المقليل فيه لكونه لا يبول كل مع ان صاحب الكفر صرح بان تخف
 حيث قال بول ما يبول والزمه وصرح به ليعلم يتوهم دخوله في بول ما لا يبول
 لجه عند الامام لكونه مغلظا وليس كذلك فانه تخفف عندنا ظاهر عند محمد
 كما هو في الجمل يقتضي هذا دخوله لاطلاق لكن صرح في الجمل بدخوله فيا يبول
 لجه وانما كراه الامام لجه اما تنزيها او غير ما يجمع اختلاف الصحيح لانه آية النجاسة
 لانه لجه نجس بدليل ان يسميه حاشية اتفاقا ونظرا لذلك فلم يستثنه
 من غير المأكول ولم يصرح به بعد ذكر بول المأكول وبلم يندفع الايراد انتهى
 وسيد كره الشيخ في شرح بول المأكول والله تعالى اعلم ونظرة لاني قوله ما لا
 يبول ساقطة في حط المهر **قوله** ابو ل الخفاش فانه ظاهر **قوله** اي
 للضرورة وذكر الشيخ في تحفة الاقرباء
 وليس للظاهر بول من حلق
 وحكمه لعق بلا جمل
 مع حريرة ونعت للكال

ولنا في ذلك **قوله** لا يبول للظاهر من الخفاش **قوله** والعق عنه مع خفاش فاشي **قوله** وعقبتني
 النجاسة وحسن كلام الظاهر في نفيها لكن الشيخ سين رد مثله على ذكره دم السمك ولهاب
 البعل والحمار في لعن عنه وتجب عنه فقام **قوله** قلت وترى الاول كونه الفري
 عليه وحسن ذكره لفظ الامم وحسنه كما هو في بعض المعين **قوله** قال في الفري
 انما يعبر به المصاحب كالماء والماء وحسنه في البداية وحسنه في الخفاش
 وعليه الفري وما في الكتاب به اول ما مر ولا شك ان ربح المصاحب ليس كثيرا فضلا
 عنه ان يكون فاحشا ويضعف وجه هذا القول لم يربح عليه في فتح القريب انتهى
 وقد قال قيله وكلاهما صاحب الكفر يعطى اختيار ربح جميع الثوب قال في المسرط
 وهو الاصح فانه خير بان هذا القول يودي الى التشديد الى الخفيف فلا ينبغي
 ان يمول عليه والله تعالى اعلم بالصواب **قوله** فانه قلت قلت **قوله** قال في الجمل
 وقد اطلق المهر رحمه الله تعالى العوض على الجمل ان هذه الصلاة ظاهر فتعظيم
 الشارع المزيلي بانه المعنى يقتضي الوجاسة وقد يجاب بان هذه ذكرت بطريق الاستفاد
 والنجاسة والابسا لمصرحة في الحاشية بالصلوة اولان لم يقع الاتفاق على طهارتها
 كما قد مره انتهى **قوله** قلت ويصح الاحتال الاول ما روي ابو داود في حنيفة
 بن البقي عليه افضل الصلاة والسلام انه قال حذروا ما بال عليه من الزراب فالحق
 ثم صبر ما ثم ماء والله تعالى اعلم **قوله** ما رواه ابو داود وفيه اخذ الزراب
 ثم الصبي والاحتال الاول لا فيه الصبي ثم الاخذ وفيه من الخفاش ما هو ظاهرنا
 ولنا في ان يقبل الحكم بوجاسة الماء الوارد على الجمل يقتضي عدم طهارة الجمل
 اعلا والامر بغيره فندبر **قوله** ويظهر في الشرع المصلحة بوجسة وبغيره
 وهي بوجسة وبغيره مضمرة فتطهر **قوله** وتقدم ان العلاقة بالمصلحة بوجسة
 فتأمل ولعل العاقل يعلم ثم قد مر **قوله** واختار في البداية في المسئلة الاولى
 غسل الجميع احتياطا لان من منع الوجاسة غير معلوم وليس البعض اول من البعض
قوله في الاشياء والنفائس والحكم بطهارة البيا في شكل انتهى **قوله** فانه
 قلت قلت **قوله** كلامه المشهور بان السؤال والجواب له لعل لم قلت **قوله** في
 مع ان صاحب الجمل نقله عن فتح القريب بقوله في فتح القريب وقد يسأل
 الحكم المذكور وهو ان بقاء الاشياء المشقة لا يضر ما في المختصين حب فيه من غسله
 فلا يطهر اذا لم يبق فيه رائحة الجمل لانه لم يبق اثرها فانه يبيته وانما لا يجوز
 ان يجعل فيه من المايعات سوى الخمر لانه لم يجعل فيه يطهر فانه لم يفسد لانه ما فيه
 من الجمل يخلل بالخال الا ان كان كلامه فانه بقاء رايها فيه بقاء بعض اجزاها
 في هذا قد يقال في الجواب ان الوجاسة المحبة على ما فيه وانما كذا انتهى حاشية
 وقد يقال في الجواب ان الوجاسة محبة من قسم الوجاسة التي من بقاء وطهارة رتبة بعلية

الظن وبقاء الرأفة وتبعها خلاف المرتبة فان زواله عنها مشاهد فيقول بن والها
 ولا تعلق للظن في هذا النوع والكلام فيه لا في النوع الثاني فاما **قول** ولم اسبق
 في بيانها فاعلم **قول** تامل في جعله الخارج ركنا فاذكرك ما لا يتقوله به ذو فهم
 والوجه ذلك لان الخارج ركنا من اركان الوضوء ولا يتقوله قائل **قول** والدم
 الخارج من احد السبيلين كذا في التاتارخانية **قول** وعبارته **قول** والاستحسان
 البدل والمقارن والمذم والدم الخارج من احد السبيلين دون غيرهما من
 الاحداث انتهى **كتاب الصلاة** **قوله** فكان فرض
 الصلاة الخمسة ليلة الخراج وهي ليلة السبت لبعث عمر خلت من رمضان قبل الهجرة
 بنماية عشر شهرا من مكة الى المدينة **قوله** وفيه الزكاة والصوم في السنة الثانية
 من الهجرة واختلف في ان قبل الهجرة والمدينة انه بعد الهجرة وعلى هذا قيل في
 السنة الخامسة وقيل في السادسة وهذا المشهور وقيل في الثامنة وقيل في التاسعة
 وصحح التامني عياضه وقيل في العاشرة قال بعضهم وهو غلط ولم يتجرب عليه عليه السلام
 بعض من في الامرة واحدة وهي حجة الوداع **قوله** صرح به في الزاوية **قوله**
 وصرح ايضا في الزاوية انه لا يجاوز ثلاث من بات انتهى **قوله** وكذا الذي يظن في
 رمضان بخمس حتى يحد ث ثمانية كما سيأتي **قوله** وفي الزاوية هذا كل رمضان بشهر
 عينا فاستدل به من يقتله لانه صنفه دليل الاستحسان انتهى **قوله** ولقد اجاب بعض النفا
 حيث قال في حكم ترك الصلاة وحكمه ان لم يتربط بالحكم الكافر
 فاذا اقر بها وجب تركها فاعلم انه ليس بالمتربط
 وبه يقول الشافعي ومالك والحنبل تسكبا للظاهر
 وابو حنيفة لا يقول بقتله ويقول بالحسن الشاذي الزاجر
 والمسلمون دهاوم بعضه حتى تراق بمسئره باهس
 مثل الزنا والقتل في شرطيهما وانظر اذ اذكر الحديث السابق
 هذه مقالات الامير المخلص واصحابا تلمذ في الاخس
 اقول ولما ريت لبعضهم ايضا نظرا حذرهم
 من الذي ترك الصلاة وخافا
 ان كان يخشى حاكمها
 او كان يتكلم في تكاسل
 فالشافعي وما كانه رايه
 وابو حنيفة قال ترك حرة
 والظاهر المشهور من احواله
 والراي عنده ان يوجب الاما

ديك

ديك عن القتل على حياته حتى يلاق في المآب حسبا
 فالاصح صحة الى ان يستصل احدى الثلاث الى الهلاك رجايا
 الكفر وتل الحاقا عابدا او يحسن طلب الزنا فاصبا
 وقوله والاصل في ذلك ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال صلى الله
 عليه وسلم لا يلزم دم مسلم الا باحدى ثلاث الشيب الزاني والمنفس بالنفس والتارك
 له يمينه المارق للجماعة رواه البخاري وسلم **قوله** سبها جرح اول **قوله** اذا
 جعلته اول صفة منعت والاصح منه يقول لئيمه عاما اوله وعاجا ولا كذا في التامني
قوله والظلمة منحة الشمس **قوله** الظلمة لغة الصبر ومنه انما في ظلمة لانه واضلما
 امروجه وتخلقه الله تعالى لنفع البدن وغيره ثم له عليه الشمس كما في الاية
 لكن في الدنيا بدله وظلمه وولا الشمس ثم يلمس هو عندها خلافا لما يقتضيه
 انتهى من جرح في سورة المائدة في قوله في الاية يريد قوله تعالى ثم جعلنا الشمس
 عليه دليلا **قوله** ومن مره بان عليه النقي صا حب الجمع **قوله** ومن مره
 بان عليه النقي ايضا الامام العيني في من حده لكثر وظلاله **قوله** والغرب
 الى اشتراك النجم **قوله** هكذا جله في غير السقف وحضره الحاشية كما مر به في
 مصنف هذه الكتاب في منظرته وشربها نقلها عن كتب المصنف وكذا في
 حصصه الغيم وسيد كذا في الشارح المهم قريبا **باب الاذان** **قوله**
 وان تركه فلا بأس **قوله** كذا في خط المؤلف وفي نسخة اخرى يجر خطه وان لم ينفصل
 حسن **قوله** وهي جارية بعضهم وهي اسببها ياقه **قوله** وقيل الامامة افضل
 لان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده كانوا ائمة ولم يكن من بعدهم
 واختار هذا السبكي مع قوله ان الصلاة في تركها ونقل في الاجماع عن بعض السلف
 انه قال وليس بعد الانبياء افضل من العالم ولا بعد الائمة العلم افضل من الائمة
 المصطفى لا يهجم تأويله صلى الله عليه وسلم في خطبه هو الله بالبيعة وشق آذان الدين
 كذا في شرح الخطيب على المصنف **قوله** ذكر الخطيب الحشبي في شرح المصنف
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن مرة في السفر كما رواه الترمذي باسناد صحيح
 وقيل اذن من بين اثنين وفي شرح الخطيب للترمذي على انه معنى اذن عند بعضهم
 ام كما في الرواية انتهى في ان يروى الاذن في هذه الاذنان واما قوله السبيل
 على اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه قط فذكر روي الترمذي في من طريق
 يروى عن علي بن ابي رباح قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في خطبة روي الله تعالى عنه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن في سفر وصلي يا محمدا ودم على رءوسهم السما مشق
 في ترجمه والجماعة اسلمهم فذاع بعض الناس من هذا الحديث ان اذن ينفذ
 ورواه الدارقطني باسناد الترمذي الا انه لم يذكر عن ابن ابي رباح ووافقه في بعد

من الصادقين كنه فيه مقام المؤدق فاذن ولم يقل اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم
والفصل بقصص على الجبل واسم المستعان انتهى ووضحة بدل قوله مقام المؤدق اسر
بالاذن ولم يقل اذ وقال في الصراع الوهاج وروى عتبة بن رافع قال كتب عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم في سبب فلما زالت الشمس اذنه بنفسه وقام وصلى الظهر وفيه ان ابا
حنيفة كان يباشر الافان والاقاعة بنفسه انتهى **قوله** لكن تخالف هذا ما نقله ابن العباد
في كتاب كشف الاسرار فيلزم ان انتهى **باب** **سورة الملة** **قوله**
والمرط سترها من جنه لانه نفسه **قوله** تامل في جعلها كلمة استدلالا بهذا النزاع
الذي هي نظره في جمع من ربيعة المختلف فيه على اقرال **قوله** واذا اجليت ذلك ظهر لك
ان القبيح بالمعاشرة ان في تغير صاحب الكفر وخبره بالثوب **قوله** اخذه من قبل
صاحب البحر اراد بالثوب ما يستر عورته ولو هو بالوحش او نباتا او كلا او طيرا
يلطي به عورته من غير ان يلفظ ساخر من خلقه في ب وخالف جميع الناس ويتبع في ذلك
صاحب الاصلاح والايضا حيث قال وعاد به سابق المرط لعدم ما يستره لاعداء المنيب
نخصي صده حتى لو وجد ورقا وحشيشا او غير ذلك يمكن الاستتار به لا يجوز زلاته
عونا فانما كانا اذنا على ذلك كما قال عادم ساتر ولم يقل عادم ثوب بغير صلاة فاحسبا
ويشرب قاعا موحيا انتهى كلام صاحب الاصلاح والايضا **قوله** لا ينبغي من
له ان في فهم ان المراد منصوص الثوب مع علم بان المرط طاهر العورة وقد قدمه بقوله وسر
عورته وذلك شامل لكل ما يستر فيه مثله اريد به ما يتاخر به العورة وهذا يلزم منه ان
يكون كلام ابن كمال والعروة اولى من كلام غيره لابطال كونه من الحسن ومن لا يختص في
ما فيه من انما في الادب مع اباي العلم الذين هم ارفع واعلم وادركه من غيرهم بما جاني
كلام السنة وفصيح اللغة ومع كونهم رجلا دائما رجالي وابطالا دائم ابطال فالله
اقصر افقنا على مراعاة الادب وقصرها متاعنا فيهم التطل الى الانقاع
على حق الصواب يارب الارباب وبما يستر لجناب ابن الله **قوله** حرا الفقر خير الرين
يرجو لطفنا في حق الحق **قوله** وبهذا ظهرا ان عبارة هذا المختص ان من
عبارة الكفر حيث قال وجزان ظهرا من ربيعة فانه قاصر عن افادة حكمها اذا
كانت كنه جسا كما لا يخفى فانه لما ان ينص عليه كما نقلناه او يقتصر على ذلك
ما اذا كان عليه جسا فانه يفتهم منه ما اذا كان اقل من ربيعة ظاهرا بالاول **قوله**
تامل وجه هذه الاولوية فلما قبل ان يقول لا يلزم من التخيير فيما كنه جسا التخيير
فيما لم يكن ربيعة ظاهرا بل بقيهم انه حق كان فيه شيء ظاهر ولو قليلا يصلي
فيه حتما **قوله** ولا بد منها التخيير لرضى ووجب **قوله** قال العين في رجم
واما الترتيب لانه انما يكفيه مطلوب النية **باب** **سورة الملة**
قوله رجل ان صام رمضان فيضعفه ويضعفه قاعا ولا افضل يعمل تايما

فانه يصوم ويصلي قاعا **قوله** لكنه صلاته قاعا في حالة الجوع عن القيام في هذا
المقام **قوله** ظاهره لا يدل على ما ذكرنا ان يجب السجود وانما هي في حكم
وهذا ذاته كنه الكثر فقدر تركها حكما لانه لا كثر حكم الكيل يجب عليه السجود واما
اذا اتى تركها فلم يتركها حقيقة ولا حكما فانه تعالى اعلم **قوله** وقد يقال
يجب والسجود يجب بترك الواجب فاذا لم يتركها فقدر حصله ولم يترك واجبا
على ما يفيد ظاهرا لم يتركها بغيره بظاهره ان الفاحش بتمامها ليست واجبة
كما ذكرنا فانه ما ذكره الشارع بقوى ما ذكره صاحب البحر واسم قال اعلم **قوله**
وكما ان ربيعة حنفية او لا يقول بالصحة نظر الى عدم الرتبة والاقا قال في
قوله حكما عبارة المصنف اما عبارة البحر فهي هكذا نظرا الى عدم اخذ الرتبة
في مفهوم الترات والاقا قال تعالى **قوله** لكن ما دون بناء من الحديث يفيد
ان تايما في المصنف موقوف على تايما في الامام ومعنى ذلك موقوف له على المسامحة وهو مشكك
قوله لا اشكال فيه اذ ساء حكمه يمكن مع الاسرار لا سيما على من فسر به بان يسمع نفسه
ومن كان يعلل شيئا او يسمع من مامون سمع منه او بغيره طنه ولا يتبع في المسامحة
بل غلبة الظن به في ولا يرب ان العلم به بطريق مأمون الطريق كان في ذلك على
حال من الاحوال فلا اشكال في ذلك تامل **قوله** وتقع يديها على فخذيها
اي **قوله** لما لم يلقها له في هذه الحفلة عار واية العار ومن سيار ردها واما في الصحيح
ان يعمل اطرافها عند ركبتيه فلا تخالفه فامل **قوله** بان هذه الفروع المقصودة
قوله هكذا بخط المحمد ولعله المقصود تامل **فصل في الزيادة** **قوله**
وتخالف الشرح حتما ان قصي على الامم **قوله** اكثرهم على خلافا في الهداية
وانما الافضل الجي وروى في النهاية بقوله لم تزل هداية في سبيل الامة
المرحوم وخبر الاسلام وقاضي خان والامام القمي تاسي والامام الجي في غيرهم
للمراجع الصغير وذكر الامام قاضي خان وان حلي وحمده خذت لان الجي سنة
بالجماعة او الاذا في الوقت فلا يجزى به بعد خبر في الوقت وقال بعضهم يخير بين
الجي والجماعة والجي افضل كما في الوقت وهو الصحيح لان القضاء يكون في وقت
الاذا المخير بين الجي والمخالف افضل فلو كان في القضاء كذلك ذكر
في الاصطلاح رجم الله تعالى في هذه المسئلة وان كان وحده خاتمة وليس كذلك
نعم بل انه ان يجزى ان شاء والجي افضل انتهى فبما من جرحه ما احتاره
المصنف من تامل **قوله** ثم ربيت في شرع الدور والفرق لملاخصر وما هو قريب
ما ذكرته **قوله** فلو قضاها في اخر يبيتا ترتب الفاحشة على السورة **قوله** كذا
ذكره في البحر بطل الذي يلي وقد تقدم ان الرطب على هذا الوقت قوله ولما هو الزرق
بين الوجهين ان قراءة الفاحشة في الشئ الثاني حصر وعنه فاذا قرأها حصر ونعت

عن الاداء الاخرى كقولها في عليا ولو كرهت حاشا لعل الحشود مع غلات السورة فان
 السورة الشافعية ليس عليها اذا جاز ان يتبع نصا لا يحل القضاء قاله ولان قلة
 الفاحشة من حش على وجه ترتب عليها السورة الى بيان ان امتنع تكرار الفاحشة
 لحاشا لعل الحشود ولو قرا الفاحشة ثم السورة ثم الفاحشة على الفصح لا يصح لكونها
 في حاشا لعل الحشود عن الاداء او قدم السورة وقرأ الفاحشة لتقع عن القضاء لزم ترتب
 الفاحشة على السورة وهذا هو الصحيح ما ذكره معارضة العلم **قوله** ينبغي تخصيص
 حرم ما بالفاحشة **قوله** قوله عدم ما في قوله تعالى فاقرا وما ينسى من القرآن
باب الامامة **قوله** وكذا اذا حضر الطعام في رقة المسك
 ونفسه تنقل اليه **قوله** عبارة البحر وكذا اذا حضر المسك وايتمت صلاة العشاء
 ونفسه تنقل اليه انتهى **قوله** لا خلاف في صحة **قوله** اي لانا الجماعة عليهم
 اذا تم في رقة فاذا صلى في ردة اربكته ثم ما من كالفرض واذا صلى في رقة
 سلمه من هذا المخطئ الذي هو قوله من عدم تقدم الامام اذ هو قبل المكون
 لفعل الفرض فلا يترك له ذلك والله تعالى اعلم وقد كتبت عليه على نصيحتي في البحر
 كلما فراجعه **قوله** وهذا الضبط وان فهم من قوله مشرك في **قوله** هكذا
 مخطئ لهم ويجب حذف وان قال في البحر ولا حاجة الى هذا القيد لان علم **قوله**
 مشرك لانه لا اشرك الا بالبيعة الامام امامتها في الله اعلم **قوله** مع انه فضل
 المختص من مضمونه عليه حتى لا يلزم القضاء **قوله** هكذا عبارة المصنف
 وعبارة البحر ان فضل المختص من مضمونه عليه حتى يلزم القضاء ونقول
 الظاهر حتى لا يلزم القضاء فاقول ظاهره ان الابرار والجواب له مع انه في البحر
 كذلك وكثير ما يقع للثلاث ذلك والله تعالى اعلم **قوله** انتهى **قوله** الظاهر ان
 مراده كلام صاحب البحر مع انه لم ينزه اليه تأمل **قوله** ما الفرق بينهما اذا
 ام اميا في **قوله** ضارب اذا ام اميا اميا في وعبارته البحر خلاف الاما اذا
 ام اميا وقاربا واجاب عنه ما ذكر تأمل **قوله** كما في خلاصة **قوله** لعله كما في
 الخلاصة كما في البحر تأمل **قوله** لا يترفع الجلبة والوقار **قوله** هو جمع وقرب
 اكسر وهو الجلبة وقد اورد بعده واكثر ما يستعمل الوقت في حمل البغل والحمار والركن
 في حمل البعير **قوله** وان قام على سبيل داره وداره متصل بالمسجد لا يصح اقتداره
 وان لا لا يشبه عليه حال الامام لان بيتي المسجد وبيتي سبط البكر كثر التخلل
 فاذا لم يكن بان على راسه حايطة الذي ليس عليه وبين المسجد مقدا واحدا
 فيه الجلبة ولا يشبه حال الامام يعني لا اقتداره تأمل **قوله** فعليه ان يورد في
قوله فان لم يتابعه ومضى على نصائهم تالت سجد امامه فاحر جازان سهل المسبق
 ايضا وسجد كناه عنهما وان كان تابع الامام في سجدته ثم سجد ايضا فمضى به سجد

في قوله تعالى فاقرا وما ينسى من القرآن
 في قوله تعالى فاقرا وما ينسى من القرآن
 في قوله تعالى فاقرا وما ينسى من القرآن

ايضا انتهى من الذين جاز **باب الاختلاف ما قوله** الاما منسوب الى امه
 العرب وهي الامه الخالصة عن العلم والكفاية والزراعة **قوله** قاله في فتح القدير
 في قوله صلى الله عليه وسلم انا امية امية من له امية بلفظ المشيخ الام فحصل
 ارادة العرب لانها لا تكتب او منسوب الى الامية امه امهم على اصل ولادة
 امهم ومنسوب الى الام لان الملة هذه صفتها غالبا وقيل منسوبون الى الام القوي
 انتهى واقول هذا الامي بخلافه ينسب الى الام ويصدق كقول **قوله** وانما
 حكم الامام بالبطان باختيار ان هذه المعاني مفسدة للفرض فاستوى في حدوتها
 اول الصلاة واخرها **قوله** روي في فتح القدير في هذا وذكر ما وجهه ان
 ان هذه العلم وهو ان هذه المعاني مفسدة في غير مطردة تأمل **قوله** ولهذا لا
 ينفي في الحقيقة من سبيل الامام وكلاهما وحده فبسط ويجزى بعدة في حدوتها
 فلا يصح بعد **قوله** علم منه انه لا ينفقه المالحوم بعد تقييده الامام لا ينقص
 وصحة من رجع من الصلاة بتعقيد امامه والله تعالى اعلم **باب**
ما يفسد الصلاة وما يكره فيها **قوله** اورد على الامام **قوله** قال في الصحاح
 وارد على القاري على ما لم يصح نا علم اذ لم يقدر على القراءة كانه اطلق عليه
 كما يدعي آيات وكذا كذا اورد عليه ولم يقدرا اورد عليه بالتشديد وفي المصنف
 بغير ما ذكر ما يدل على طبعه وقولهم اورد على الخطيب اورد القاري مبيها
 للمفصل اذ استعلق عليه القراءة فلم يقدر على اتمامها وهو من الاول الا تراهم
 تأمل المرسد في على القاري قال شيخنا والحاشية تقول اورد بالتشديد في
 بعضهم ان له وجهه وان معناه وقع في رجبه وحى الاضطرار قلت ويعضده
 قولهم ام في الظلام اذ اترك البس والتبس واخبرني من حاشي الاذهري عن عمر
 عن ابيهم اورد في استطلاق القراءة على القاري قاله ويقال اورد عليه واراد
 واستقيم عليه بمعنى انتهى **قوله** واذا ابتلى بين الصلاة في الطريق وبين
 ارضي عنه فان كانت من رعدة فان كانت سلم يجعل فيها **قوله** هنا حد
 وهو ما حفظ من خط المؤلف ثابت في البحر ولا بد منه وهو بعد قوله فان كانت
 من رعدة فلا فضال ان يصلي في الطريق لانه حقا في الطريق ولا حقه في
 الارض وان لم تكن من رعدة فان كانت سلم يصلي فيها انتهى **قوله** ويصلي
 ايضا على لبس البقاء عن ادخال اليدين في كفيه **قوله** واما الاقيمة الرومية
 التي تتعدل لكامها حرق عند اعلى العضد اذ احرق المصل يد من الخردق
 وارسل اليك فان ذكره ايضا لصديق السدل عليه ولان صديق شغل القلب
 ولانه فعل المتكبرين اذ لا تكاد نفس اهل الدنيا تنسى من كره ولما دخل الكم تحت
 منطقتهم زالت الكراهية لزوال اسبابها المذكورة كذا في من من المصلي للجبا

في قوله تعالى فاقرا وما ينسى من القرآن
 في قوله تعالى فاقرا وما ينسى من القرآن
 في قوله تعالى فاقرا وما ينسى من القرآن

قوله وان يكون في راسه او ينفذ يد يد او ينفذ يده تعالى **اقول** انه تعالى منفصل
واما المتصل بين سبأ طافيا في حكمه **باب** **الوتر والترجعة**
قوله كالواقي في بام تدور عفا **اقول** انظره مع ما ياتي في مسئلة الاتصاف
بالمشافي **قوله** وكثرة الركوع والسجود احب من طول القيام **اقول** كيف
تخالفا الجاهل بتعاليفه وسبيله حقا والمحقق من صحة لنقل المذهب
مع ان صاحب الجيبي نقله رواية عن محمد بن انا ظاهر ما في المصنف ان ما
في المتن قول الامام الى حيفه ومع ما ذكره صاحب الجيبي والمصنف في هذا المقام
انه لا اعتبار بجمع ما يتقدم له صاحب القينة ما لم يعصده نقل من غيره ومع صحيح
صاحب البزار له وقد ورد في الخبر ما في الخبر بقوله واول ما ينظر من
وجهه اما اول فلان القيام اذا كان وسيلة الا ان افضلية طولها كانت بكثرة
القرأة فيه وهي رابطة لكل القرأة تقع فرضا بكل التسيجات فانها ان كثرت
لا تزيد على السنية وانما ثانيا فلان كون القيام ركنا يتخلف زايلا بخلاف الركعة
والسجدة وما لا اثر له في الفضيلة واما ثالثا فلكونه القيام عن القرأة في الزيادة
نفسا الكلام فيه اذ هو من ع المسئلة في التعلل ونعم يجب القرأة في كل اتقي تامل
قوله ثم مسجد الحي ثم البيت **اقول** اي مسجد بيته **قوله** باعتبار ابو علي
النفسي ان الوتر بالجماعة في رمضان احب الى **اقول** ولو لملا الوتر بالجماعة
في غير رمضان فهو صحيح مكرره كالسنة في غير رمضان بالجماعة وتقدم في
الكافي بان يكون على سبيل التواخي اما لو اقتدى واحد بواحد او اثنا بواحد
لا يكون واذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلف فيه وانما اقتدى اربعة بواحد كذا انما
انتهى كتابه الى واقتله الكراهة هنا كراهة تنوي هيمنة لا كراهة تحريمية
ولذلك قال بعضهم ان لا يتجيب فاناد انه المراد بالكراهة هي الاستحباب تامل
باب ادراك الفريضة **قوله** فانه يقطعها **اقول** جزلا في قوله
منقول لان من شرع في فرضه منفردا وبقيته الكلام محض **قوله** لان من ادرك
اخر الفريضة فادرك **اقول** قال في الخبر والظاهر من كلامهم انه لو ادرك
الامام في المشهد فقد ادرك فضله انتهى **قوله** وكذا مدركة الثلاث **اقول**
قال في شرح الدرر والفريضة فلا ضرر ولم يتضرر من مدركة ركعتين اخول وجه
عدم الضرر له اذ حكمه يفهم من حكم الطريقة فان مدركة ركعة اذا ادركت
فضل الجماعة فاولى ان يدرك مدركة ركعتين واذا اختلف في كون مدركة
الثلاث مصليا بالجماعة فاولى ان لا يصلي بها مدركة الركعتين فتمت سرى انتهى راقول
الاول ما ذكره في الخبر ما مضاه با في الباب لم يوضع للايمان وجعل مسئلة
اليمين من طاعة فقط لذكر احوال الفضيلة بالركعة يفهم ادراك الفضيلة

قوله وان يكون في راسه او ينفذ يد يد او ينفذ يده تعالى
قوله كالواقي في بام تدور عفا
قوله وكثرة الركوع والسجود احب من طول القيام
قوله ثم مسجد الحي ثم البيت
قوله فانه يقطعها
قوله وكذا مدركة الثلاث
قوله فاولى ان يدرك مدركة ركعتين

بأنهما من باب اول وسكت عن تفصيل بقية مسئلة اليمين لان الحمل ليس بحمله
فتأمل **قوله** فبقينا وارد على مفهوم كلامه **اقول** اي كلام صاحب اكثر واصل
الاخر اضنا لصاحب الجيبي واعتبر له في الخبر بقوله والغير له بان ابا لم يعتقد
لذلك وذكر مسئلة الجماعة كالسوطيه لقوله بل ادرك فضله اذ لم يتقدم ان
بني ادراك الفضل بالجماعة تلازمنا فاحتاج الى دفعه انتهى وهذا ظاهر لانه في الكلام
على احكام الصلاة لان الايمان فادراك من ادرك من ركعتين مع الاحكام
فقد ادرك الفضيلة في الركعتين والثلاث من باب اول وان كان مدركة
ركعة لا يدرك الجماعة حتى لا يثبت وسكت عن مدركة الركعتين والثلاث
فيه لانه ليس من تعلقات هذا بل من تعلقات باب الايمان ومحل ذكره فيه
تأمل **قوله** قلت هذا الصحيح مشكلا **اقول** نشأ هذا الاشكال
من عدم فهم صورة المسئلة فان معنى ما هذا ان الجماعة اذا فانت شخصا
وصل من داخل يمين يمين ان ياتي بالسعة الواجب اذ ياتي بقطعة
ولا يتجزأ خلاف قبل وقيل فاي دخل لك سنة الجيبي عند من فوت الجماعة
وقوله بعد ديات بالسعة على من فاعلى الاصح من انفراد المسئلة
بقوله ومن ذكر المسئلة صاحب الهداية والعناية وكثير من شراعي الهداية
والكثر وغيرهما ذرعي تلك الشرع يظهر كماله ما قلته والى هذا اعلم
قوله ومنه من يكونه الاصح فاضى خات **اقول** هي ما تقدم عن قاضي
خان بقوله اول والا لصحيح انه بين الايمان بها كما ذكره قاض خان وكان
يرى ان هذه المسئلة ليست بما تقدم في حق وليس كذلك وكانه في حق
قوله وان فانت الجماعة اي وان خاف ان تفوت الجماعة وليس كذلك
بل صورة المسئلة فانته حقيقة فاراد الصلاة منفردا وهو محل الخلاف
ولست مسئلة خوف الجماعة خلافة حتى يقال الصحيح انه ليس الايمان ولا
ين كمال شر كمالا خلاف كما قد تقدم وقد وقع في هذا محل صاحب الخبر ايضا
فنتس له **باب قصص الغزاة** **قوله** فلم يتجزأ من
تذكر انه لم يوتر الا اذا خاف الوقت **اقول** هذا من غير عائق له التي يتب
بين الفريضة الخمسة والوتر اذ وقضا لازم ولو اوضح قوله وقضا الزمان فيه
لكان استاذ قد مر على قوله التي يتب الخ وجعله اول الطائفة لانه ان
وقوله والسنة يوم الجمعة كالزوجة والمواجب وليس كذلك قال وما يقتضي
من السنة لوفيه هذا الوهم تأمل **باب** **سعي السهو**
قوله ومنه بينه في الصراع الوهاب بان السعيان غير السعي في السعي
بعد حضور السهو قد يكون عالما بالانسان عالما ولا يكون عالما **اقول**

قال في جمع الجراح بالسهل للعقلة من المعلوم فتبين له بأدنى تنبيه والبيان **قوله**
المعلوم انتهى **قوله** فتم على الجرح وجوب عليه سجد السهول فلم يسجد حتى
طاعت الشمس بعد السلام الاول سقط عنه السجود **قوله** وفي الزاوية
وعليه سجد فظلمت الشمس وزالت واوجرت بعد السلام قبل السجود سقط
سجد السهول لان السجود لا يتردى في الاوقات المكروهة انتهى **قوله** واذا
صار كقبحه وسجد فيها فسيجد له بعد السلام ثم اراد بنا شئ عليه لم يكن له
ذلك **قوله** يتبين بقوله بعد السلام يتبعها في الجرح فتلا عن الخلاصة والظاهر
ان ذلك ليس بتبديله احراراً بل لا يهتم جعلوا العلة ابطال السجود بوقوعه في
وسط الصلاة وقوله في فعله ما ليس له من المتأخر الى **قوله** ذكر في النهاية
ما يقتضي ان في صحة العتار والبيان وجوب على لقوله بالصححة فيبديله بما اذا لم يسجد
منه لعظم الشئ اما اذا سلم لذكره فقد خرب من الصلاة فاني في البناء مع تأمل
قوله وكذا لو سلم على ظنه انه مسافر او على ظنه انما الجهة او سلم ذكر ان عليه
ان صلاة يتصل لان سلم عامدا **قوله** كذلك سلم عامدا في الاول والاو ان
يقال في الفرق انه سلم مع تحقق المأني به وهو الركعتان فقط وفي الاول مع
توجه وقد ظهر خلافه فلم يتقطع ولم ارض بقرضه لزم ان الزليلي وبالمعنى
ذكر وما ذكره الطائفة هنا فاعلم واقل ايضا لما كان الوجه في المسئلة
الاول في العدد وحركا بوصف كان وجهاً قريباً فلم يتقطع وانما يتصل لما كانت
في نفس المودى ما هو كان وجهاً بعيداً فلم يغير به فكان قاطعاً تأمل **قوله**
والسجود في صلاة العيد والجمعة والمكثيرة والصلوات سبباً كما في بعض المصنفات
قوله وشكل ذلك في من في الوقاية للشمس على الظهيرة **قوله** اخر صلاته
قوله في نسخة من منع بقوله **باب صلاة المريض** **قوله**
وان تدبر المريض على بعض القيام تام لانه في ما وسعه ولو قدراً ايضاً وكيفية
لم يتغير واذا لم يفعل ذلك خفت ان يتفسد صلاته **قوله** هذا مثله في الجرح
عن المفسد وان يقول له قال الهندواني اذا قدر على بعض القيام بقوم ذلك
ولو تدبر آية او تكبير الى **قوله** واذا لم يعرف الا قوله الحمد به يأتي به في كل
ركعة ولا يكره ما خلا في الحيثيات في التشهد نانه يكرهها تدرك تشهد كون المقعد
مقدراً **قوله** وبه نظر لان الزيادة بقرينه فيها الواجب بالاعتناء وعليه ينبغي ان
يكره ما مقدار التدبر الواجب فكيف يمكن كذا بخط المحدث **قوله** وبهذا ظهر ان
قوله الهداية صلاته خطاً **قوله** قال في الجرح في الصلاة انه خطاً مستعمل
وهو عند الحقيقة خرب من صواب نادراً انتهى **قوله** كما انه استبعد الحكم عليه
بالخطا لم ينظر الى المعصية والفتنة في المراءى لخلو من يتبين منهم بوضوح

هذا
باب سجود الندوة

ذلك والصلاة اقرب اليهم المتعلم من ملوكهم واسم سبحانه وتعالى اعلم
قوله واجمعوا الى قوله نص عليه **قوله** هي مكر **باب السجود**
قوله لان الكلام في ارباب الصلاة **قوله** عبارة الجرح في هذا بعد ان قال **باب**
المسافر في باب صلاة المسافر لان الكلام في ارباب الصلاة والشيخ يرين تأمل
باب الجمعة **قوله** ودخل تحت النايبة الى **قوله** هذه عبارة
الجرح فان الجرح وليس النايبة في منتهى وانما في منتهى الما من رفقا يبين ان يقول
ويدخل تحت الما من راي تأمل **قوله** وظاهره انه لا يكتفي بوقوعه الشرط محصور
واحد **قوله** هكذا بخط المحدث يتبعها لآه في الجرح والظاهر انما في هذه الشرط
الجرح واسم يقال اعلم **قوله** كما ذكرناه ظهراً ما في فتح القدير من ان المعصية
ان لو خطب وعده فانه يجوز اخذ ما قد فهمه بغير طعن التبيحة والجمعة ان يقال
على قصد الخطبة فليجهد لعلاس لا يجرى على الواجب انتهى ليس بظاهر فخطا عن
كثير هو المعصية لانه لا يدل على ما ذكره بشئ من انواع الدلالات كما لا يخفى **قوله**
هذا تقدم فيه صاحب الجرح ورايت شيخنا شيخنا المحدثي كتب عليه قوله ليست
هذه بصحابة الشيخ بل قبلها تقدمت واخرت لم تكن من ابد ما اخرجت وعجالة
الحق بعد ان ذكر قول الامام في كتابه الحمد لله ونحوها في الخطبة وان ذلك يسمى
خطبة لعده وان لم يسجد في صلاة العرفان لا يعتبر بها بين الناس وما ذكره في الدلالة
على غير منتهى فاما في امر بين العبد وربه فيجب حقيقة اللفظ لغة ثم قال وهذا
الكلام هو المعصية لاني حقيقة فيجب اعتناء ما بين ع عند بعض رواية عدم سقوط
المحذور انتهى وكذلك روي عليه في التفسير له **قوله** وهذا وجهنا حسن في نيب
الى هذا الامام من هذا الفاسد من الكلام ثم ذكر كلامه بعينه ثم قال وحاصله
انه لا يلزم انما دل على ان الشرط مطلق الذكر المسمى خطبة لغة في مقيد بخصه
احد فغير فيه حقيقة اللفظ وهذا ظاهر ان اختصاصاً محتجاً وحده لا ان اشراط
تقدم الجملة ونحوها يقتضي انه لو خطب وحده جاز لكن لا يثبت ان يقول
الامر بالمسمى الى الذكر ليس بالاستماع والمأمور به في اذا جازت وحده
لم ينفى الامر فأيضا لاي اضر ما ذكره **قوله** وانما ذلك لا يقتضي عدم صحة الذكر
في ذاته بلا مستقيم تأمل **قوله** وقد جرح في الكسب بالزواجة هنا بقوله للمحدث الى
قوله كيف يتبينهم هذا مع انه ليس فيه ايجاب عدم خبر خطبها بوجوب فقا يتبين
مفاد العبارة ان صلاة الظهر قبلها مكره بخبر ما ولا ترض فيه حكم من كما وصحة
هذه العبارة لا تخفى على ذي فهم حلفه عن حزين الطائفة وغيرهما من مستغفرا
ولحقها تأمل **قوله** الى ما حكاه في الخطبة **قوله** كذا بخطه ولو لا انما الجهة
اول الصلاة او ترك قوله الى تمامها كما لا يخفى لكان احسن قال في غاية البيان في مش

عليه فيها الخراج في قول أبي حنيفة ومالك والشافعي والحنابلة ما يقع من المسلم
منه ما لا وجه له لو استقيم مسلم أو أخذها مسلم بالسفينة كانت عبودية
على حالها سوى وضع عليها الخراج أو لم يضع لأنه لا يتصل حق المسلم بها انتهى
تأمل **باب المصروف** **قوله** وقيل على العكس **أقول** أي
الغير من لا شيء له والمسلمين من له أدنى شيء وذلك رواية أيضا عن أبي حنيفة
كما في شرح الجني لابن مالك انتهى **باب الصوم** **أقول**
ناقد ذكرها النووي وسئل كم صام النبي صلى الله عليه وسلم رمضان الجواب
سبعة سنين نزلت فيه صيام رمضان في شعبان سنة اثنتين من الهجرة انتهى **قوله**
وتأمل ما لم يكن لصيامه في كل يوم واحدة كالصلاة **أقول** حق لا يجزي
في مقابلة ما صدر به من بيان من ههنا ومذهب الشافعي وهو قوله إنما أصل
البقي من شرطه عندنا وعند الشافعي لكل يوم انتهى **قوله** وأحرار إذا
قبل الإمام شهادة في **أقول** هكذا نخط المؤلف ولا بد من على ما ذكرنا أعطى
وجارة البحر قيد بقوله ورد في قوله في القاصي أخباره أحرار إذا
أعطى قبل أن يرد القاصي شهادة نامة لرواية فيه عن المتقدمين ثم قال
وأحرار إذا قبل الإمام شهادته في **قوله** وإن كان يقع أنه القاصي
كثرة والزيادة المبتدئة في **أقول** هذه العبارة سقطت في خط المؤلف
كذلك وقد أحقت المسألة على هامش نسخة المؤلف إذ هي كذلك متعلقة
في الجملة بغير القاصي والمصنف العبارة بعد قوله وإن كان يقع أن
التفاوت في مدة الصيام أيضا كما هي في الأصابع أنه لا يفسد لمساكنة
في المساء بشاركتها في الزيادة والزيادة المبتدئة ما علم **باب**
ما يفيد الصوم **قوله** مطلق النفاخ **أقول** هو بالنصب على الخلية
وقوله هو النفاخ في محل النفي جز أن بعد أن العقد المستحق للمنفعة فاسد
وعلى المستحق لم يحمى والذمم لم ينفذ أصلا **قوله** في ذمة العرف
أقول العرف قيل الرجل والجماعة باتفاق أهل اللغة وقيل العلم بالعدل والديس
كلاهما في معنى في الحكم كذا في المتن وفي القاموس العرف في النهاية
ابن الأثير يقال للفرس لا فرجه وفي وجهه إذا عدا وصرع وبه معنى في المنة
والجمل لا يباين الرجلين انتهى **قوله** أو لم يأت **أقول** م وأدست
المرأة زوجها حتى لم يفسد منعه وإذا كان يتكاثر لذلك ففيه اختلاف
المشايخ كذا في التاخر في **قوله** وهو قول أبي يوسف لعدم الجزو
من عاد وهو يختار وقال محمد بن يوسف بطلان وجود **أقول** مع في الخائنة
والخبيثة ومنهما قول أبي يوسف وجعل في الثاني قول محمد بن خالد والرواية **قوله**

وكره منع علف **أقول** قاله الصلابة ولدي الشيخ في الذين حفظه الله تعالى
كان ينبغي عنه قوله ومضطر بلا غيره لدخول له حصة كذا في الدرر والعرف
وكمال الدراية من غير خصم الوفاة للاسحق في تلك يمكن الاعتذار عنه
بأنه لم يتصف فيه غيره يمنع الكراهية ذكره مطلقا عن قوله بلا غيره فتأمل
قوله فلم يبق من شرط وجوب الاداء بل يلزم القضاء **أقول** في ذلك
نقد لا وجوب القضاء لا يثبت له وجوب الاداء بشرط الوجوب لا وجوب
الاداء الا ترى أنه لو مرض كل رمضان من رمضان في الصوم فيه ثم عجز
عليه القضاء أنه لم يجب الاداء تأمل انتهى كذا رأيت لبعضهم وهو سجد الكلام
في شرط وجوب الاداء لا يثبت الوجوب ولا شك أنه حتى فقد شرط وجوب
الاداء لا يجب القضاء ولم يذكر وجوب شرط وجوب الاداء وهو الصحة فلزم القضاء
في سبيل الكتاب لم يوجد فاشتق لزومها لفقد الشرط وهذا ظاهر ليس
فيه والله تعالى أعلم **قوله** ولا يكسر ه صوم يوم الغفر والفرج أن
أقول كذا بخط المؤلف وظاهرنا أنه لازمة لما في الآية تعلق على ما إذا كان
يوافق يوما كان يصوم تأمل **باب الاعتكاف** **قوله** فعلى
ما ذكره المؤلف **أقول** كذا نخط المؤلف وصوابه فعلى ما ذكره في الخاتمة تأمل
قوله والمراد بالخبر هنا ما فيه ثواب يعني بكرة للمعتكف أن يتكلم بالماء بخلاف
غيره **أقول** جارية في البحر هكذا وظاهره أن المراد بالخبر هنا ما لا فيه
فيستلزم الجاه وبغير الخبر ما فيه إثم والاولى تفسير ما فيه ثواب يعني أنه يكسر
المعتكف أن يتكلم بالماء بخلاف غيره وكذا تأمل الكلام المباح في غير جارة البحر
إلى جارة المذكورة ولا يخفى ما فيها تأمل **باب** **الحج** **قوله**
العقد إلى معظم المطلق المقصد كما ظنه بعضهم **أقول** وفي السراج الوهاج مطلق
العقد واجبة عليه بقوله الصانع تجوز سب الزبوان المانع **أقول**
يتصورون سبب الحاجة والبرقاة لبث الحب في بدو الفزاري وسمي الزبوان
لصغر حاجته وأصل الزبوان الفزاري لبث به هذا الجملة تشبيها به ويقال أيضا
زبوانة الثوب إذا هزنته والمزبوع المصنوع وكانت مساواتهم يصنفون
على أيهم والثاني هو الجمل السعدي وقيل هـ
المعنى يأم حجة السنخي • خطا في ريب المنة لا كسر
واسم من وروى عن الأئمة • تجوز سب الزبوان المانع
انتهى **قوله** فلو بدل الابن لابيهم • وأما في المراد والراجل
يجب عليه **أقول** هذا المباح خط المؤلف يباح مثل في الجي الذي
هي مادة هذا الكتاب فلي بدل الابن لابيهم الطاعة وأما في فعل الطاعة

هناك الانتباه له بابا حرة الزاد والرا حلة قائل **قوله** واجلعه بضم الجيم وسكن
الها المهملة **قوله** قال ابن الملقن في الاشارات وهي تير كيرة كانت باردة ذات
منار ريتها من بعد في جنتي الثالثة سنة احدى وسبعين عن نيرة السالك الك
كلمة وهي قريبة من الجي بينها وبينه اسماء كماله الكبرى في مجمع قال القاضي
وهي على ثمان من اهل من المديقة قال صاحب المطالع وعنه سميت جنة لان
السيل اجتمع في جبل اهلها انتهى **قوله** في سبها في الاصل مهيبة **قوله** بنوع الجيم
واسكانها وفيها المنة في تحت وجهه كهيئة حله القاضي في سر حله
قال ابن النخعي الجبل في هي اى جنة فعله من قلم جنت واجتبت اذ التلج ما بين
من سحر وعنه وهذا الاسم من باب الغرفة كما تقول في غرفة خرفة بالفتح وما
تفرقة خرفة بالفتح كذا جفت السيل جفة بالفتح والجوف جفة بالفتح كذا لا بين
الملقن **قوله** وحد بعض الافاضل الحرم فقال
والحرم المحدد من ارض طبيعية **قوله** ثلاثة احوال اذ امرت اتقاسم
وسبعة احوال عراق وطائف **قوله** وجدة حتى لم تسع جيرانه
قوله جعفر بن كيسان الجيم واسكان العتيق وتخفيف الراء هكذا هو عليه عندا ما من
الشافعي والاصمعي واهل اللغة وتخفيف الجديتين وعنه وعليه اقتصر المصنف في الاصل
كما شاهدته بخطه قال ابن عبد الحكم قال في الشافعي لا نقل الجوانر وكذا الجوانر
بالتخفيف ومنهم من بكسر العتيق ويشهد البراء هو قول عبد الله بن وهب واكثر
المحدثين قال صاحب المطالع اجاب الجديتين بشدة وفيها اهل الاقنار والاد
تخطو فيهم وتخففونها وكلاما من باب حكم اسماء اهل القاضى عن علي بن المديني قال
اهل المدينة يتقلون بها ويتقلون الحديبية واهل العراق تخففونها ومن جبا الاصمعي
تخفيف الجعران وجمع من العرب من يتقلها وبها تخفيف تيد ها الخطا وب
فرا على المستحقين وهي ما بين الطائف وحكمة وهي المكة اقرب هذا كلام صاحب
المطالع وكذا قال المفرد ان التخفيف اكثر دانه الذي فيه بهر المختص
وعبار ابن الاثير في نهايته الجوانر بكسر العتيق والتخفيف وقد شهد هذا الراء
واشار صاحب المصباح شارع الحارث الضيف التثنية فتح المحدثين وفي فضل
حكم الجديتين عن يونس بن مالك قال اعتمر من الجوانر ثلثا ما بيني والجعران
من اهل بلاد خلاف لما اقامه عليه الصلاة والسلام منها في رجوعه من الطائف
قوله في العراق موضع يسمى الجعران ايضا فثبت له ذكره ابن الملقن
في ضبط الفاظ المتأخره المعنى بالاشارة وقال في التبريد وحدث من طريق المدينة
ثلاثة احوال ومن طريق اليمن والرافد والجوانر والطائف سبعة ومن طريق
غرفة احدى عشرة انتهى **فصل في الاحرام** **قوله** وهذه العبارة

اول من قول الملقن را يتد بالسجد بدخل مكة **قوله** قال في الجرد عبارة اصله
اول وهي اذا دخل مكة بدا بالسجد فاحذره وحكم بالويرة عبارة على عبارة الكسني
مع انه لا يظن وجه الادوية لذلك يذكره شيخه وجها لذلك ويمن عبارة وابدأ
بالسجد حال دخول مكة وهي في غاية الحسن تأمل **قوله** وقال الشافعي في صم
ما بين الجبل المحرق من غرة الى الجبل المتألم بينهما وساما لا يلبس حيا يلبس عامر
وطريق الحصن **قوله** قال الهادي في مشاء الى شجاع وحدثه قال الشافعي
رضي الله تعالى عنه ما جاء وزاد في غرة المتألم ما يلبس بساتين ابن عامر قال النووي
قال بعض اصحابنا لفرقة اربعة حدود احدى هاتين الى حادة الطريق المحرق
والثاني الى طائفة الجبل الذي ورأى من غرة الى الثالث الى البساتين التي تلي
قوية في غرة وهذه القوية على صر مستعمل الكعبة اذ وقع بارض غرة في
والرابع ينتهي الى وادي في غرة وليس منها في غرة ولا نيرة في غرة مسجد ابراهيم فيها
وحدثه من غرة ويحيط بينهما حتى ان كبارهم شئت هناك وجعل ابراهيم وسط
في صر عرفات قال في الروضة والضمان مسجد ابراهيم ليس من عرفات فلهذا
زيد في اخره قال امام الحرمين ويحيط بغير جات عرفات جبال وجوههم
المستعمل من غرة انتهى وتقدم الشيخ حد الحرم فيما تقدم **قوله** ويسمى في الشافعي
العرب الا **قوله** قال في القاموس الالكسجاء وتجاب جبل بوزنات او جبل بل
عن يمين الامام بن غرة ووجه من قال الالكسجاء في الجبل **قوله** ولوصلي المشا قبل الحرب
ثم اعاد الصفا فانه لم يبعد حاجتي فظهر الجي عاد الصفا الى الجوار **قوله**
هذا النوع ذكره في الجي وكذا ذكره في التا تاريخه نقله عن الظهيرية ولم يره
في خلافا فاحذره الشيخ ومنه في متهم ولم يذكر كصاحب الجي واليه لم وجهها
وهو مشكل فان فيه عدم الترتيب وهو يندرج الجوار ان لم يجل على سا خط
الترتيب فتأمل قال في التا تاريخا يضر لوصلي المغرب قبل ان ياتي من دلة فطليم
اعادتها ما لم يطلع الجي في قول ان حشفة وعد رجها معه تعالى وقال ابن
يخبره في الظهيرية ايضا وعلى هذا الخلاف لوصلي العشا في الطريق بعد دخول
وتبعه وعلى هذا اذا احل المغرب بعرفات بعد غروب الشمس وفي الجريد ولو طلع
الجي قبل ان يبدا بركعة الى الجوار عاد الى الجوار في قولهم جها وردك
الحسن بن زياره عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان لا يجوز ان يصليها في الطريق
الا اذا كان في اخر الليل من حيث يطلع الجي اذ الى يزد لمة يجوز الظهيرية
لو قدم العشا من دلة على المغرب يصلي المغرب ثم يبعد العشا حتى يصبح
عاد العشا الى الجوار انتهى فان قلت ما تنصه بقوله من الترتيب في الصلوات
الكتابات في هذه يعني الجوار يعني تلت هو مشكل الا ان يجل على سا خط

التي تسمى **قوله** كما يتعد رعاة الناس **قوله** الرعاة كجاء الاحداث
 الطعام كذا في القاموس وقال الطعام كجاء وعاد الناس ورذال الطير انتهى
قوله واهل عنه رفيعة بما يجره **قوله** لعلها غايه اهل عنه
 رفيعة بسبب اغاها اذ الضمير راجع الى المني عليه **قوله** **باب**
الكتاب **قوله** ويقول بعد الصلاة اللهم افرج لي والصرة
 فيصيرها لي وتقبلها مني **قوله** لاحاجة الى ذكره هناك انه سيكره للشرع
 عليه فهو تكرار لا معنى له كذا هو بخط المؤلف كما به **قوله** فان قلت
 يلزم على هذا الزيادة على الكتاب يخرجوا احد قلت لا يلزم لان الكتاب انما
 يقع على الحال وفيه نظر لا يمكن وتخصيص المني بالذكر لا يفي الحكم عما هو
 داهية بقا اعلم **قوله** وفيه نظر لا يمكن ان يقال مثله في الوصف فانه
 سبحانه وتعالى انما يصف على غيبه الا حضا الثلاثه ومنه ريع الراس فلا
 مانع من ان تثبت فرضية المني وتجاب بان دليل المني ليس بقاطع حتى
 يثبت به الرخصة وانما هو طعن ثبت به الصفة انتهى **قوله** وفي الحام شارة
قوله هكذا رايته بخط المؤلف والصواب ان يقال كما في الزيلعي زاد الشارح
 وراجع في الحام شارة ورجع ان بينها مشابهة من حيث ان كل واحد منهما
 يجب ويهدى انتهى فانه عند محمد ايضا في الحامه القيمة كما هي عندها **قوله**
 والسجدة فيهم الصادق العتيق واحدة السجدة من طلق الما **قوله**
 والحكمة وعينها في المني واللام **باب** **الاحصاء** **قوله** وللمنع
 كذا عن البركتي بمصر **قوله** قال في الفريض للكر كذا لو طاعت قبل طواف الزيارة
 لم تقهر وادار الرقعة العود في وتطوف حايضا فانه بدلة وكذا لا يفتي
 بالتحريم ان لم يطف بغيره ابدان ان تطف فركذا الرعل لول يطفه انتهى
باب **الحديث** **قوله** لان الفقير يودي الرض من مكة
 حطوط في ذهابه **قوله** يعني ان جميع ما في به قبل وصوله الى مكة متطوع فيه
 ويوصل الى مكة الحق باطلا فمضى الى كل فرضه عليهم لا استطاعتهم خلاف
 الفقي فان جميع سنه فرضه تامل **قوله** ثم اشرف في بيان زياره قبر سيدنا
 محمد صلى الله عليه وسلم من اعظم القرب وارجى الطاعات والجميع المصطفى **قوله** وقد
 اورد الشافعي في كتبهم في هذه المسئلة ما ليس فيه مخالفة لقولنا فقال
 الرجل في شرع الطهارة وتسمى زياره قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بخبر من زار
 قبري وجبت له شفاعتي ومنه من انها جائزة لغير زيارته وخبر من جازي زيارته
 لم تنفعه حاجة الا باري كما ان حقايق الله تعالى ان يكون له شفيعا يوم القيمة
 وخبر من صلى على عند قبري وكذا الله صلى الله عليه وسلم يشفع في امر ديناه واخرته وكنت له

شفيعا

شفيعا اذ شهد يوم القيمة في زيارة قبره صلى الله عليه وسلم بنا اهم القرب
 ولخبر من حج ولم يزرن في فقد جاني في هذا يدل على تأكد ما للحاج اكثر من غيره وقال
 ابن حجر في من حصر على المنيح ويسبق بدليل يجب وانقص له والمنار في كتابها عن
 مفضل زياره قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ لاهد كما بينت ذلك مع ادلتها
 وادابها وجميع ما يتعلق بها في كتاب فاذ لم يسبق الى مثله سمعتم الجوهرا لمنظم في
 زياره القبر الكريم وقد صرح من زارني وجبت له شفاعتي ثم اختلف العلماء ايضا
 الا ان في حق من يرد الى فقد يهمل الى او عكسه والذي يجه في ذلك ان الاول
 لما قربا لمدينة الشريفة ولما وصل مكة دارت متسع ولا سباب متوفرة لتدبيرها
 فان الشئ من طمان ذلك من كان بعد ذراع الى وما اوجته عبادة من قصص
 نذب الزياره اذ هي وما قبلها على الحامه غير مرد وانما المرد انما للبحر ان تترك
 لها وقد اقرنا اقطار بعيدة وقربا من المدينة ينتج جدا كيدل له خبر من حج
 ولم يزرن في فقد جاني فان في مسنده مقال وقال شيخ الاسلام زكريا في شرح
 الروض مستدلا باستحبابها لغير ما يفتي في وفيه روضة من رياض الجنة
 ومنه في على ص من رجز لا تشك الرحال الا للثلاثة صاحب المسجد الحرم مسجد
 الاقصي ومسجد ذي رداها الشيخان وخبر ما احده يعلم على الارادة الله على
 روي من اراد عليه السلام واه ابوداود باسناد صحيح وروى البيهقي
 ان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما كان اذا قدم من سفر دخل المسجد ثم الى القبر
 فقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا ابا بكر السلام عليك يا ابي
 انفي وفي ما سكت النور ومينعي ان لا يفتي بكثير من العوام في مخالفتهم ما وافق
 الشرع منها الطواف بالقبر الكريم فانه لا يجوز ان يطوف به ومن غطى ياله
 المسج بیده وحنه ابلغ في البركة فمن جها لته دخلته لان البركة اقام في جها
 يوافق الشرع انتهى **باب** **النكاح** **قوله** فلو قال محضرة
 الشهيد وهي امرأتنا وزوجها وقاله من زوجي وانما امرأتنا لم ينفعنا
 لان الاقرار اظهر ما هو ثابت وليس باننا **قوله** مومن في المسئلة
 بخلافه لم يكن بينهما نكاح سابق واد عقده به واما ثبوت النكاح لولي الحاكم
 فلا كلام فيه بمصداقهما كما هو حايه في كتاب التوقي **قوله** ومع في الزجوة
 ان الاقرار ان كان له من الشهيد ومع النكاح وجعل انشا ولا **قوله** وفي
 الجنتي تزوجها بغير شهود ثم اقر له الشهيد الا مع انها انسيا مهرا
 حج وينفعه نكاحا مبتلا وسندكون متولا في الحال **قوله** وفيه اشارة
 الى انه لا ينعقد بالنكاح بين الحاضر **قوله** اما النكاح بين الغائب في خطاب
 وكذا الرسول كذا في الخبر وتمامه في **قوله** قلت في الاثبات للحال الا سيح

حسب ما بالجار يكون له جار ومثل له بمثل فارجع اليه **القول** قال شيخنا
شيخ الاسلام الشيخ علي الحلي في شرحه للكتاب النظم وادخل من ان له زوجا لكان جاز
الجار والجار لا يجاز له من زوج لان الوصية نفسها تنكح لا جهة جازها قيدت
بالا بعد الموت فاذا جردت عنه زال بقيه لها في الحال ذلك المانع واما الجاز الجاز
فثبت عندنا له وسبب جاز له خلاص على كتب اللغة كالاساس وغيره وقام
غيره لا قيل ذكره الزمخشري في الاساس في ما ذكره في **قول** كفته وتلك
ومدة اقول قال في التاخر اربعة نقل عن الكافي اذا قال ابو الابن لاب
البت زوجة انتك من ابني فقال ابو البت وصيتها لك علي النكاح لا لا
اي انتك **القول** ولو قال مكان وصيتها لك زوجتك نقل قلت في النكاح
لاب اذ هو من ابني له خطب لانه وقال ابو هلال ابنته لابن زوجها وصيتها بنتي
بكذا فقال ابو الابن قلت في النكاح وان جري مقتدات ان النكاح لابن في المختار
العلم الا ان يقال ما هو جاز به ليس فيه الا الخطبة وليس فيه زوجة انتك من ابني
الذي من قبل كما هو عليه في الفرق فيما زوجت بنتك وزوجت بنتك حتى
اصحاب الاول الى القول بعده ووجه الثاني فلما صار ويكلمه بل صار قس
زوجتها لك معناه زوجتها لابنتك لا احك كما في وصيتها لك اذ لا فرق في انعقاد
عندنا باللفظ المزدوج والجهة وهذه المسئلة كمن السوال عنها وذكره وقوعها
ولم ارض صر بها ولا بما يستدل به عليها غير ما هنا من قول له وصيتها لك
اذا جاز له هذه جاز في الاخرى بخلاف وصيتها منك وزوجتها منك وعليك
ان تقابل في المسئلة فانه تدعى ان وصيتها لك المتبادر منه لا احك بخلاف
زوجتها لك واذا نظرنا الى عرفي ربما يتق بلاونا كان زوجتها لك مثل
وصيتها لك لا فرق لانهم تعارفوه بمعنى لاجل ذلك وقد سئل عن
رجل خطب لانه بنت اخيه فقال ابوها زوجتك بنت فلانه لابنته وقال ابو
الابن تزوجت هل ينعقد النكاح لابن فاجبت بانه لا ينعقد وزوجها من
لان الزوج من الزوجين وسئل ايضا عن رجل خطب لانه بنت اخيه
فقال زوجت بنتك لابن فقال زوجتك ولم يقل قلت والظاهر عدم انعقاده
اعلا اما للاب للاختصاص الى القول كما تقدم واما الابن فلان الجيب خصص
الاب بقوله له زوجتك ولذا قلنا مقتضى الى القول بعدة في الجزرية
بعث بها عن الخطبة فقالوا في حقها فلا يادرك فقال نعم قلنا لا ينعقد
لانهم لم يضمنوا النكاح الى الخاطب وشمل خطب لانه فقال ابو هلال ابو الابن
زوجت بنتي بكذا فقال ابو الابن قلت في النكاح وان جري مقتدات ان النكاح
لابن في المختار مثله لو قيل قال ابو الابن زوجت بنتي فلانه من ابني فلا في

الابن

الابن قلت لابن لم يسم الابن ان له ابنا لا يصح واما جاز ولعله كرامه الابن
اب البت فقال ابو البت قلت في ذلك لم يقل لابن لان الجواب لم يضمن ما
السوال انتهى وفي النكاح لانه قال ابو الابن زوجت بنتي على صدق لانه لم
يقول من ابني الخاطب فقال ابو الابن قلت مطلقا يصح النكاح من الابن لما ذكرنا قبل
هذا انتهى **القول** وبافادة بما قوم اتفقت كلهم على هذه القطعة ان شيخ
الاسلام ابو الحسن ومبنى الديار الرومية واما صدرها الا في قصدي الى موطن
جديد كما يتبين من بعض المسئلة الا انما فلا اعتبار به فلو قال ما في المختار
مولانا السعد المتقن ان في التلوة ان التحقيق ان استعمال اللفظ في الموضع
له اذ فيه طلب دلالة عليه وادته منه في الذكر لا يكون استعمالا صحيحا
فقد يكون وصفا جديدا **القول** لا شك ان الصادر من المسئلة الا انما لا يصح
لا دخل لمخت الجاز والحققة ولا في الاستعارة الحرة على عدم العلاقة فيه اذ
معناه الاصل هو السنين او جعله ما لا يجر ملا حظ لهم اصلا والعلم بمن
من ذلك وحيت كان تصحيحا وعلما في ما جاز به فلا يصح لاثبات المدعي
وصيت اقربانه تصحيحا كيف يتجه لم نفي ذكر العلاقة والاستدلال بذكر السعد
وغايته اثبات عدم صحة الاستعمال ولا منكره بل سلك كونه تصحيحا بابدال حرف
مما في حرف فلم يتعد الدليل ضرورة المسئلة نفس لو صدر عن عارف تألف
به ما تاتي في اللفظ الاصل به بعد الانعقاد بها وهي انهم اعلم بمحل تنقي
الشيخ زين بن يحيى وما صير به فيقول الدليل في محله حينئذ ولهذا الوجه
كان الحكم عند المشايخ كذا فان المصير به في عامه كتبهم انه لا يصح معا
فيما يبدال الزاوي جاز وعكسه مع انهم اختلفوا في ما باللفظ اذ لا يصح عندنا باللفظ
النزول والاعمال وانما في من ههنا ما يوجب الخالفه لهم في ذلك وما صله
الامور انما هي مسئلة غلبة الاستعمال في هذا اللفظ مسئلة لم يوجد فيها نقل
صريح يخصها عن المشايخ المتقدمين والمتأخرين وصارت حادثة
المحققين المعاصرين ومن قبلهم بقليل ولا شك ان الاختصاص الاتفاقي اذ ارفع
للمحقق ما صورته هل ينعقد النكاح باللفظ المختار بيني بعدم الانعقاد لعدم
القرض الى ذكر التصحيح والاصل عدمه فاذا رجع اليه ما صورته ما هي
تقدم الجيم على الزاوي فاذا صد استعارة لعدم علم بها بل قصود حل الاستعارة
باللفظ الوارد من عارف لم يذكرنا الذي يبين فيه من فقرة المشايخ
وبالاولى اذا اتفقت كلهم على هذه القطعة كما تطهر به العالم الفاضل
ابو الحسن والفاطماني ما بين يدها بمقتضى انهم من عارف ما صنع به
اعتبار اللفظ والتصحيح في الإطلاق مع بالالفاظ الصحيحة في تلاق وتلا

الجامع للصغير والنسب غالباً يتبع عبارة فالأخرى أصح عليه راجع إلى الجامع المذكور تأمل
قول وزوج البنت ونقص من مهرها أو زوجه ابنه وزاد على مهر بنته **قول**
قيد به لأنه بعد العقد لا يصح تنقيص مهرها ولا زيادته في مهرها تأمل
باب الكفاة **قول** يعني النكاح **قول** هذا
مهوره به النكاح أجمع الكفاة أيضاً هي لا كفاة هذه عبارة النكاح بعد قول الكفاة
فصل في الكفاة بالحرف المشدود فيها ذكر على عبارة وكفاة أحد من ذهل عن عبارة
منه فذهب إلى ما رأي في النكاح هذا في قوله بتعاطي النكاح والمراد هنا النكاح فإنه
انفراد به المراد بهم بلفظ الكفاة أحد جبره لعدم تنزيق الولي فحقه إن يذكر
الحكم ثم تنكر المراد بعد ذكرها مطلقاً فهو المراد بهذا المراد هنا تأمل **قول** النكاح
لا يكون كفاً للزوجة ولو حالاً وهو الأصح **قول** اضطراب ما كتبناه في ما شئت
في النكاح يظهر كفاً زيادة عما هنا **قول** قالوا لا نأخذ به كله تعقبات المسألة
وظاهره لا راية أن النكاح لا يكون كفاً مطلقاً وأنه تعالى أعلم **قول** وقد
رد كلام صاحب النكاح في الشيخ من منحه المسمى بالنكاح في جميع ما قد تأمل
قول وهو ولو ما ترقى في النكاح من قوله نكاح غايه **قول** قال في النكاح
ليس يقيد آخره فافهمه وتكلم به مع أنه في تحاب النكاح والمصداق أحكامه
لأحكام غيره والبلاغة في رعاية الخاتم والصحة والنفق من ينطق في غير حينه
باب المهر **قول** ولها أن الخدمة ليست بمال لها فيه من قلب
الموصوع **قول** يتبع في هذه العبارة صاحب النكاح وحذفتها شيئاً تأمل وحسن
العبارة أن يقال ولها أن خدمة الزوجة التي ليست بمال إلا لا يستحق فيه مال
لها فيه من قلب الموصوع ولا يصحيرها بالضرورة والحاجة عند استحقاق
نكاحها لا يمنعها فبعد عدم استحقاق عينها لا ضرورة إليها فلا تجعل مالاً تأمل
قول الأمن يعني لها مهر وطاعت قبل الدخول **قول** تأمل في النكاح في هذه
الصورة أنها مستحقة على ما في الميسر والحيط والحضر ومن كلام الكثر
على راية صاحب التاويلات وصاحب التبيين وصاحب الكتاب وصاحب المختار
على ما في بعض نسخ القدرى لا تكون مستحقة لها حمل الطلاق ولو كانت مستحقة
كانت على آخره ومنكر هنا وقد علم أن ما في بعض نسخ القدرى وما صرح
به في الوثائق ومنها فلا ضرر ولا مضار ما في الميسر والحيط **قول** وأما في صورة
البيتمه ومهر المثل إلى **قول** أي الواجب في صورة وجوب مهر المثل عند عدم
البيتمه بالدخول بها وقوله وأنما يعاها وأصل بقوله وأما في صورة البيتمه
ولا يخفى ما في ذلك من التقيد تأمل **قول** وفي صورة البيتمه حتى المستحقة
قول في العبارة حذفت ولعله هكذا وجوب مهر المثل بالوطي فافهم المثل

وفي صورة عدم الدخول وعدم البيتمه تحت المهر تأمل **قول** فتقول الكثر
ليس على قول من الأقوال **قول** هذه عبارة النكاح مع أن صاحب النكاح قد قبله
بني ثلاثاً: أسطراً أنه قول البعض حيث قال وسئل عن عدم الفرض فصار مضافاً
والنكاح والمندوس فافهمه حيث قال البعض انتهى فليست بقوله
بعد البيتمه على من الأقوال قال في النكاح بعد سببها لم يحصل كلام النكاح وقول
عبارة قاض خان في الفتاوى قد عرفت أنه خلافاً في الفرض ثم نقل عبارته وهذا
ذهول عما قدمه صاحب النكاح ولم ينعقد عليه في ذلك والمجب من هنا هو التأمل
وحق الكلام على الكثر أن يقال إن هذا اختيار لم يرجع مع أنه قد تكونت أوجبت
في النكاح الوهابي فافهمه تأمل **قول** وقد أشار إلى ترجيح النظم الوهابي
أو بفتح وهو **قول** قال في النكاح من جعلها بالطلاق بعد العلم باليقين
أو هل يقع وهو **قول** ليس بهم بل بالطلاق الذي يقع بعد الخلوة الصحيحة
يكون بأثبات **قول** يعني به إلى ما قدمه من بيان وهو قولنا في حق وقوع
طلاق آخر ففهمه ولبيان إلى ما قلنا لم يعلى بهذا غيره مسألة أن خاتمة بك كانت
طالق إلى أن لا يصح تعليلها به لكن هنا طلقاً بالوطي من آخر الخلوة فكانت
منه تمام المطلقات قبل الدخول في أبيه أصح من الخلوة بها لا يجب العدة وقد
غلط فيها صاحب النكاح فقال بعد قول صاحب الخلاصة والمرارفة لا يجب
العدة في هذا الطلاق لأنه لم يتحقق من الوطى وسماحيت وجهي في الخلوة الثالثة
على الصحيح فيجب العدة في هذه الصورة احتياطاً ختم **قول** ومهر المثل
في صورة عدمه **قول** هكذا في نكاح المثل ولا يخفى أنه والله تعالى أعلم
قول يعني ليس طلقاً **قول** كما نخط المولى ولعله ليس بمهرها في النكاح
فكانت ملزمة للضرر معنى يعني ليس طلقاً انتهى **قول** فقيل باطل عنده وسقط
الحمل للصحة المستحقة وقيل ناسد وسقط طلقاً لسيطرة العقد **قول** هذا
مصرح في أن الباطل من الفاسد في باب الشك **قول** وهذا في من قول الكثر
ومقابل زوجها أو لمها **قول** أخذه من النكاح فانه قال بعد أن ولو حكم ولها
ووليها وبيننا علم أن قوله ومقابل أو وليها يخصها بما إذا كانت الصامنة
وليها أن الحكم أعم فلو قال ومقابل زوجها أو وليها الصامنة كان أدنى ليظهر
ما إذا كانت الصامنة وليها انتهى مع أننا لو قلنا المراد في كلامه وليها فقط
ومرء عليه كان أدنى كما هو صريح الاتفاق في غاية البيان والتأنيص حتى قال في
الغاية فإن قلت يتحقق أن يكون مراده أن الولي زوج أمه المصون ومنه غيب
المهر للذة قلت ينبغي عنه قوله في المرأة بالجار وإن كان في الصامنة
ويعلم به حكم ولها بالاروية لأن الحكم في عدم الصحة إنما هو في وليها لعدم

صلاحية كونه الواحد لها ومطابقتها له ونفيه وهو غايبا يتبينه بعبارة الا قد ماتت
 وقال في غاية البيان ولم يترجم صاحب الحديث لهذا المعنى لثبوت ذلك في المصنف وفي
 شرح الجمع لا يثبت ان الاول لو ختمت وله المهر المهر وتكمل ان يرد منه ولو المصنف
 والاصل ان الاول في كلام المتن وليد يعلم منه بالاول فتأمل **قوله** تكفي
 المخرجة انه ان شئ من الرجوع في اصل الضمان فله الرجوع **اقول** قال في الجرحي
 ذكر ذلك كله والاصل ان الاستبعاد عند الضمان الاول لا يرد من الرجوع انتهى والظاهر
 ان احداهما كاف لكونه قاطعا **قوله** لانها استعظمت حقها بالتأجيل كما في البيع **اقول**
 قال في جواهر النكاح وعي رجل باء سلفة الاجل ولم يسلمها حتى حل الاجل ليس له ان
 يحبسها بالثمن في المصنف وعي الى من سلف له ان يحبسها لانه طابع رجل
 الثمن بعد استعظم حق البيع بالتأجيل فبعد حلول الاجل لا يعود المصنف والمصلحة
 في الايضاح ان الشيخ الامام ركن الدين ابو الفضل الكرمي لم يذكروا في الايضاح قوله
 ان يوسن ولا التبرور في ايضا شرح الكرخي وانما اذا سيد ناجال الدين ذكر قوله
 ان يوسن وكونه النكاح اذا اجلت المهر ليس لها من نفسها عن الزوج لا سلف
 المهر انتهى **قوله** فانه عليها ودفع الاختلاف في الحالتين لانكجه المثل بل يقال لها
 لا بد ان تقضى بما قبلت ولا قضينا عليك بالمعقار فتم يؤول في الباقي كما ذكرنا
اقول قال تاضي خاوند وبنى في نظر لان المهر كان واجبا بالنكاح فلا
 يقضى بسقط طئي عنه بكم الظاهر لانه الظاهر لا يصح حجة لاجل ما كان ثابتا
 انتهى **اقول** في النظر قد وقع بطلانها في انما سلكها هو من هذا لا سيما
 في عصرنا تأمل **قوله** وظاهره يخالف ما عن المشايخ **اقول** لانها لغة اذا المناجاة
 يندوا ذلك بالمعارف وما بعد السليم فانفتحت الخاتمة تأمل **باب**
نكاح الرقيق ما **قوله** وازداد ذلك الزوجه عليها **اقول** يمكنه الطلقات
 الثلاث **باب** **نكاح الكاف** ما **قوله** وينتظر عقد غير المهرين
 ولو كان بحق لا ينتظر بل يرضى الاسلام على اوجبه لانه ليس له نكاح مملوكة
اقول فلو لم يكن له ابوان ولا احد هو يميل بالتفرقة لعدم فائدة الانتظار
 لعدم النكاح المملوكة تأمل **قوله** وكذا اذا سلم احد هي وله ولو حيف صار
 ولله سلفا باسلام سلفا كما قالوا بالام **اقول** ولا يصح سلفا باسلام حده
 سلفا كما ذكره في فرائض الاشياء والنظاير وذلك في باب المهرين في **قوله**
 ولوارثه الزوجه والحقا في داخل انما الجدي ليس له لال في ظاهر الرواية في ثمان
 مائة وعشرين هذه المستطرفة قال الاولى انه لا يكون سلفا باسلام حده في ظاهر
 الرواية ورواية الحسن يتبعه انتهى **قوله** فان قلت ان قوله انتهى وقوله
 فان قلت في **قوله** ظاهره في الموصية ان المقصود من سبب القسوس وقد يتبع

الشيخ

الشيخ زين رحمه الله تعالى فيه فانه ذكر ذلك في الجرحي يقول وتضمنه بتعيين
 لامر المسئلة وابوه كافي بان قال في من فاسلمت فتبطل عرض الاسلام عليه ولدت
 كما في المخرج انتهى مع ان تصويره بدعي فاما اذا اسلمت الام وبنيها ولو مصنف
 تأمل **باب** **التميم** ما **قوله** وصغيرة يكون وطيقا **اقول** خلاص
 ما لا يمكن تأملها لاحقة لها فاعلم ذلك ولا تغتر بما يرد في كبر من الشيخ لا يمكن
 وطيقا فانه خطأ وقد قال في الحاشية بدله قوله وصغيرة والبالغة والمراهقة
 ومثله في العناسة ولان الحام فاعلم ان من دونها لا تسمى لها **باب**
الرضاع ما **قوله** ولا اصل يترضي امرأة اي بين من اجتمع على الارتضاع في
 ثمن واحد في وقت واحد **اقول** لاترض في المثل لذكر الوقت وتوقع في
 الجرحي خلاص في هذا المثل يتبعه هنا حتى يت عليه قوله فيما نال وانما يكلف الخاتمة
 له **كتاب** **الطلاق** ما **قوله** وجوب الباطنة فانه لا يثبت
 لا على عدم الزنا **اقول** حدث لا قبل ثبوت خط المهر وهو سبق فلم وقد
 ضرب عليه **قوله** وتبين بقوله فقط **اقول** الجواب قبل قوله قد سبق فلم
 في الاصل وقد ضربت عليه فيه ايضا **قوله** كما لا يستحقوا **اقول** كذا وجبت
 بخط المؤلف يستحقوا بالاثبات في اربع **قوله** وهذه العبارة اول من
 عبارة صاحب الكافي بالقبول **اقول** اذ عبارة المتن ومع طلاقها في **قوله**
 يقع للطلاق طلقه وبعد شهر اخر **اقول** تكرار وبعد شهر اخر في الثانية
 ليست في خط المؤلف **قوله** او سكران **اقول** انه اذا كان اصلا في الطلاق فهو
 كانه وكذا بالطلاق وحلق في حال سكره لا يقع لان وقوع الطلاق في حال
 السكر جعل عقرب عليه في الاشياء في اصنام المسكران والكيل بالطلاق ما حيا
 اذا سكر وطلق لم يقع انتهى وهذا في المصنف والوقت في بعض عليه في الحاشية
 والمطهر يردانه تعالى اعلم ذكره شيخنا المقدسي رحمه الله تعالى **قوله** وكذا
 في **قوله** المراء بالدهر من من ذهب عقله من ذهل اذوله لا يطلق المختار
 الذي يجب ان يبين به اذا لغير لا يقع وقوع الطلاق وقد قال في التاميم
 كفي في من ذهنت من اذهب عقله من ذهل اذوله وقد ذكر في باب اللام
 فصل المهر المراهل المختار وذكر في باب المهر فضل الواو له محرمة المهر
 او ذهاب العقل من المختار في من ذوال العقل بهذا السبب فيكون من رعا
 من المختار في ذيل في عدم كلام المتن لا يقع طلاق المختار ومن ذكره انما
 ذكره لزيادة البيان يانه الحكم في انما المختار واحد ولو لم يطلقه لعدم
 مساسه الحاجة الى التفرقة به وليس ذكره مما يثبت المختار المختص فاعلم
باب **الصبي** ما **قوله** ولو تاه لها انت طالق في ذل لم يقع

في السبع وهذا في حقيقته المسمى بمعنى الحق على جواب المستحق وسيدركه في قبا
 ايضا ان المعلق في مسئلة المتعاقبين الطلاق الموصوف باليمين في في مسئلة
 الخلاصة والفرار في المعلق وصف اليمين في فقط والموصوف في لم يجره بعد
 فهو في مسئلة المتعاقبين كما قال ان تزوجت عليك فانت طالق بايضا ولا فاعيل
 بمصر فاعيل وقد سئل عن رجل قال تزوجت المسكلة ورجي طالق فحق لليهود
 ورجي على ما جازيت بان رجعي لانني لم رجعي طالق في رجعي ورجي لم فحق لليهود
 لقول لا رجوع في الرجوع فاعيل في المسكلة فانت طالق اول صواب المسكلة
 وان الحكم صحيح في ذلك ايضا فاعيل في المسكلة **باب طلاق في الموصوف**
في المسكلة ان لم يقر بها بالكتابة وان قرأ بها **القول** هكذا في خطا على لفظ
 زجارة الخزانة لم يقر بها بالكتابة **في المسكلة** وقد كثر في زماننا قول الرجل
 انت طالق على الاربعه مذاهب يرى ان الطلاق يقع عليه ما تناهجه في يمين في
 الحرم بوجهه فصار ديانته لا تخفى **القول** ينبغي ان يكون رجعي لا بايضا
 لاننا في الاربعه على الرجعي قال في رجل قال ان زوجت انت طالق على مذهب
 اليهود والنصارى ولا والله اني بيع رجعي ايضا ورجعت فيها وكذلك وقع
 ان رجلا قال ان زوجت انت طالق على سائر مذاهب المسلمين ومضى مثل الاول
 وبه ائمتين وقال في ايضا وقع ان رجلا قال ان زوجت انت طالق على الثلاثة
 مذاهب ببيع رجعي والله تعالى اعلم وفي ثمانية الرمي الشهادة وقد سئل
 عن شخص وقع بينه وبين زوجته تساجر فقال في طالق على سائر مذاهب
 المسلمين ثم تكلم به شخص في مراجعتها فقال هذا امر فرغ طلقها ثلاثا وقال
 ذلك اعتقادا من الذي صدر منه بطلان به ثلاثا فحق بيع عليه الطلاق
 الثلاث لانما جاء بغير ذلك من تخفى عليه ذلك وقصد به الاجازة في بيع
 عليه طلقه واحدة يعني رجعية داخل في المسكلة وقصد به الاجازة ليس يتر
 فخره لعدم قصد به اجازة بل لم تكن له يمينه طالق ولم يثنى الاثنا بغير
 هذه طلقت ثلاثا فاعيل **باب الحكايات في المسكلة** وقد قال
 لها اذا دخلت الزانية طالق ثم قال جعلت هذه التطبيقية بان لم يقع
 عليها كذا في الحكاية **القول** في هذه العبارة حذف وهو ساقط من خط
 المؤلف وقد اختلفت بها من سكتته ولما سقط بعد في له ثم قال جعلت
 هذه التطبيقية بان لم يثنى لانها اذا قال هذه الحكاية لا يثنى
 التطبيقية لم يثنى عليها انتهى **القول** بان يثنى هذا لوقيل بان الحلاق
 في له لم يثنى تزوجت عليك فانت طالق طلقه واحدة يثنى بها نفسك بغير
 رجعي لم يبعد **القول** بل هو بعيد والحق طاهي بان يثنى فاعيل وقد تقدم

وجهر في الخامسة **قال في له** حديث اخذ رعا من هذا **القول** قال ابن الجوزي
هو حديث موصوف ع **قال** واعلم ان الطائفة الثلاثة من قبيل العرب التي لا حق
لهم في رباي كما في فتح القديس وهي حاضرة حلب **القول** ودفع فيها خلاف **قال**
في فتح القديس بعد كلام قد مر وعلى هذا لما وقع في حلب من الخلاف واقعة وهي ان
رجلا بالان ابراهيم ثم طلقا فان في العدة الحق فيها انه يفتحا انتهى **قال** وبه
يدين في ما سبق مثله الى بعض علماء الخفية المحتجين في **القول** قال في البحر وتيدنا
بكونه معلقا في البحر في هذه العبارة وقال فيها وهو رده على الكتاب واول بهر
بأن مع الاسم دليل على سابقه عليه ما علم من الأسلوب الحيثي عن قولهم الا اذا كان
معلقا امكن ان يدل البحر معلقا وهذه عبارة الحقنا فاعلم ان من استدرك
عليهم لعدم بياض النظم المعلق بعده **قال في له** واذا سلم احد الزوجهين
الباقي على الآخر طاعة كان الزامية **القول** هكذا ذكره بقا لشيخ السجزي ولا
يخفى ما فيه من الحافا فان من صنع في طلاق اصل الحرب ولكنه اعقبني في الخلاصة
بعد ذكر ما ذكره الزا من هنا بقى له في باب طلاق اصل الحرب من الاصل قال في
المنهاج لم يعلق الحق في رتبة فرجة مسلم ثم في رتبة زوجها بان ما مطلقا للباقي او ما
ذما لم يلق يتبع عند محمد وجهه وقال وهو قول ابو يوسف الاول وهو **قال**
الاخر للباقي انتهى وفي التاتار خاتمة وفي التتقي عند ابو يوسف ما يدل على انه
للمدة على المهاجر اذا اخرج الزا في السلم وتركها في دار الحرب فلا عدة عليها انتهى
فصل في قال لها طلق نفسك **قال في له** قال الحافظي نفسك ثلاثا
وطائفة واحدة وثمة **القول** وجد خط الحولت على حاشي نسخة الاول ان قال
فطلقا الاول وقع ما وقع **باب المطلق** **قال في له** فانه قلت
قلت في **القول** قال في البحر بعد نقل الحكم من الجامع في مع كذا حكوا في نكاح
لخلاف ما لو قال انت طالق مع تزوجه اياك فانه يقع وهو مشكوك فيه الفسق
طائفة التزوجه الى ناعله الحق له انتهى يعني ما قيل فاحذره وجعله سوا الا
وجها با وحقه ان يسجل الى استاده ويخبره قوله قلت ويرد الحق الى اهله
قال في له ولكنه ليس على مهيعة **القول** انه طريقه **القول** وكذلك يقع بخلاف
المسند **القول** لانه لا يعد فاهلا عند العرب حتى لا يقع على العالم اذا تجمل بغير
تموله في موضع عقد وفي اذ من هذا في بابها **قال في له** ويقتل قوله اذا دعا
القول لم يذكر هو يمينه وكذلك صاحب البحر والسنن والكمال ولم اراه لاحد
ويبقى على ما هو المصنف ان يكون يمينه اذا نكح الزوجة وما اذا لم تنكح
فلا يمين عليه لمصدق له اللهم الا اذا اتيته العاقبة والمقابلة الا ان يخلو فيه
لهذا **قال في له** وان عوف بالفسق او جعل يمينه ان لا يزوج بنتا لالحاق

لغيره العباد في هذا الزمان **القول** وحيثما وقع خلاف في جميع الحكم من المقلدين
قالوا يجب الرجوع الى خطاها لروايتها لان ما عداها ليس من جهة الاحتياط ايضا
كلما علب العباد في الرجال غلب في النساء فقد يكونا كرهة لم تقبل الاحتياط من
تفرق في علمه فيمنع المقلد بظواهر الرواية الذي هو المذهب وبغرض باطن
الامور الى الله تعالى تامل وانصف من نفسك **باب الرجعة**
قوله اذا لم يطلق بالتي **قوله** تامل قوله على مع استعادة الملك القائم ولا
ملك يستدام في الهاتين قلنا قلنا انهم لما كان اولي فتنه **قوله** اما اذا طلق
باعتسافا كما تحت يمينه صفى عما ذكره فلا **قوله** انه ليقى الاستعادة فليس
فيه تقي من الحكم الذي هو المتصور تامل **قوله** لاحق عليها كذا في مخرج النكاح
قوله في خطا المولود حتى عليها **قوله** ولو كان المقتطع عصا **قوله** لعله
المسئ **قوله** ولا يخرجها من بيتها ما لم يشهد على رجعتها **قوله** مولده اخرجهما
معه **قوله** وانما عدلنا من قول المقلد وغيره نكاح صحيح الى قولنا كذا فانه
لجزء الغاصد والحق في هذا **قوله** قال في الجواز راد بالكتاب الصحيح لنا فذ
ولا يخفى عليك حصول الانصراف الى الفرد الكامل عند الاطلاق وهذا تامل
باب الابلاء **قوله** والى من هو الذي لا يمكنه تربية امراته
الابن يتيما زاد رد عليه ابلا الذي في **قوله** لعله الابن يتيما من طلاق
او يتيما عليه يتيما في قوله وارده عليه الى تامل **قوله** وتيد يكون في المدة
لان لو تدس عليه بعد هالابطل **قوله** كيف المولود يخطر على الهاتين بخا
وذكر في الحاشية القوس راد الى وهو صحيح لم يرض لم يكن فيه الاجل في
وان في لاجته المبدلانه سيد كره تامل **باب الخلع** **قوله**
خلع الاب صغيرته بالمال او ميسر هالقلت ولم يزل **قوله** ذكر الاب اعلم ان عدم لزوم
المال في جرده بالاول لان الاب محل تيم جردا التصرف في المال وقد نفاه المقلد
بقي لم لان لا يظن لها فيه لعدم تعميم البضع حاله الحرة فلان جردا صا
طالما الا في مقابلته شيء متقوم وميت لنا انه تعلقي فيصير بالتعلق وهو لا
يختص بالاب وعدم النظر وجب عدم لزوم المال لها وهو ضروري فليس
ذكر الاب قيد احترازا بل ليبيد ان يكون في ذلك ولا يسمى **قوله** وهذه العبارة
اهل من قوله اكثر لم يخرج عليها كما لا يخفى **قوله** كيف هذا مع قول المقلد بعد
وطقت وعدم الجواز عليها يلزم من قول المقلد في كلامه ان من هذا الجنس
ففيه غنية عن قوله او ميسر هاو شتان بين الصيا وتين تامل **باب**
الطلاق **قوله** لانه لو كان انت على كثره الى ادبتي في مظاهرها من جهة
في الحرة كثره امكن في الجرح من الى المحيط وسباني **قوله** كذا في الحاشية ما في

تأمل قال ولو سبها بظهور امراته لا قبل له في الجملة كالجسيرة والمردثة ونحوه
الغير لا يكون خلعها وكذا التمسك بالرجل امر رجل كان انتهى وقوله وما يشك
على قول اصحاب المتن في تعريف الظاهر بان سبب المسك زوجة من علمه تامل
ما في الحاشية من قوله ولو قبل اجنبية بشهوة ونظر الى ذنبها بشهوة ثم سبها
امراته بام تلك المرأة او بنتها لا يكون خلعها لان قوله الى حنيفة ولا يشبه هذا الرجل
انتهى **قوله** متى طلاق بالخطأ صح فيه **قوله** الظاهر ان قوله لم يصح فيه سبق
تأمل **قوله** ولم يبين ما اذا لم يبين شيئا **قوله** ثم يبين هي ايضا في هذه المسئلة
ما اذا سبق الى الاكفالك والكذب وقد ذكرها في التاتارخا نيز ما تلاها المحيط الحاشية
فقال ولو قال له انت على حليم كما هي فان في الطلاق كان طلاقا وان في الظاهر
او في الخريم لا يرضى بغيره وعند عدم العلم بجل على الظاهر وذا الحاشية
ان في الطلاق او الظاهر او لا يلاحظ على ما نوهي انتهى **قوله** وفي بعض
الكتب في قول المجلس والجلال والجلال والجلال **قوله** اي فرق بينهما في صورة
عدم نية التكرار تامل **باب الكفارة** **قوله** ومثل الصيام
الجل **قوله** لا حاجة اليه مع تقوى من تكرار بعض تامل **باب الكفارة**
قوله قال الكمال في حقه وسرها العضا بالزوجة في من صنع منها هذه الخ **قوله**
فذكر الكمال في باب الاولين لم فيها هذه الحاشية الى خيار المبدل في تامل **باب**
العشرة **قوله** والفقه يقولون به عنه **قوله** لا لفتنة بغير المهلة وتشديد
النسب علة في القلب والكبد والدماع او لانه تسقط الشهادة الحاشية لاسم
تتمع الجماع انتهى من شرح الخطيب على اي شجاع **قوله** اجلصة **قوله** والحد
بالجل الحاكم ولا جرة بتاجيل جزء فان في الجواز قلا عن الحاشية وتاجيل العيني
لا يكون الا عند فاضل مصر ودون بغير فلا يقبل تاجيل المرأة ولا تاجيل بغيرها انتهى
قوله في الحاشية فرق بين العتيق وبين امراته ثم تامل **قوله** اخرى تعلمها **قوله**
استلغ الروايات والصحيح ان الثانية هي الحصة لان الانسان يبيع على امراته
ولا يبيع عن غيرها **قوله** في صحيح القدر وروى في امراته تامل حاله مع
التي قبلها الصحيح ان لها حق الحصة من انتهى **قوله** وهذا ما ذكره
الحاشية من الحاشية في الدرر والفرق ان تامل **قوله** اخرى في عالمه حاله
وكو في الاصل انها لا خيار لها لعلها بالحب وذكر الحاشية ان لها الخيار لان العيني
عما وجد امراته لا يدين عن الجرح بغيرها والفتنة على الاول وقد ذكرنا الحاشية
ان الفتنة عليه واعتمده في الحاشية فلما في قوله عليه **باب**
قوله لصق الى ثلاثة اشهر **قوله** لو صدره كما صدر ما يجب اكثر لما ناض
داد لي بضع الحشرات كما صنع صاحب المتن تامل **قوله** وهو محض وجوب

في المختار **قوله** وسياق دونه خمس وحسن سنة وهي مختار لصدر الشهيد
وعليه كل المشايخ وفي الشائع وعليه الفتوى **قوله** وبعضهم لم
يقدر الا ياسبى بشئ وقال وهناك يبلغ حد لا يجنب فيه مثلها وذكر بعض
بالاجتناب **قوله** قال في البحر ثم اعلم انه لا يقدر بساير الاياس في ظاهر
الرواية ثم قال وذلك يوجب الاجتناب والماثلة في تركيب البدن والعين
والهزال والعمى ان هذا يجنب بالاجتناب وان تكون الفتوى عليه لان المشايخ
في السوا الاختلاف فيه لا يسامح في حكم حاشي عن ظاهر الرواية ليس مدركها
لا سيما ما وما يتعلق اليه تأمل **قوله** وقواهل بهذا الفتوى في الكفر ولا بد
قوله قال في البحر وتكون المحرم قبل ابد منه الى تنقير في الاعتراض عليهم
انه ان تركه لما قدحه في باب الرجعة مع قوله ولما فرغ من حطلة الثلاث
بعض عمده وعدة الزوجه الثانية المدة تحمله له ان يصدق فيها ان غلب على
ظنه صدقها انتهى وايضا لا يترجم منهم اذا اجرت بانقضاء عدتها بالحيض
بعد منى عسر ايام او عسر يومين فلا فأن السكوت عن ذكر احتمال المدة المحل
به فخطا وعدم سبق الافهام لا لا يجتهد ولا ليعتد له ولا صاحب المتن والعرض
والفتاوى فيما قاله في باب الرجعة لو قال راجعك فبالتصريح بحدوث
لا يصح اخلت بيمين لا بد منه وهذا احتمال المدة وما تركه الا لكونه معلوما
بالدخول فيه تعالى **قوله** اما لو تضمنت بان قالت استسقط
سبب الخلق ان بعضه قبل غيرها لان الظاهر لا يملكه بها عن التبراع **قوله**
وفي البرازية في الرابع عشر في دعائها في رجعة امرأة كان لها زوجه وظلها
تعالى الزوجه الثاني تزوجته في عدة الاولا وقالت كنت استسقط سببها
مستبين الخلق بعد الطلاق فانقول الزوجه وينفرت ولا يهر لها وان بدأت المدة
وبالتكس استسقطت وانقضت عدتي وقال الزوجه كنت في عدة فترت
باقراره ولها كل المهران بعد الدخول والنصف ان قبله انتهى وهذا كل تركي
مخالفة للاطلاق المذكور وفي البرازية ايضا في السابع في الرجعة لو قالت ولدت
لا يقبل بلا بينة فان طالب بيمينه بانه تعالى لقد استسقطت سببين الخلق اى هذه
الصفة وفي البحر في البرازية قالت ولدت لم تفعل الا بيمينه ولو قالت استسقطت
سببين الخلق قبل ولدها وله ان يخلعها انتهى وفي الجملة الاولى
نظر فقد صرح في باب بنية النسيب ان عدتها تنقضي باقرارها بوضع الحمل
وان تركت الولادة على البينة انا هو لا جليل بنية النسيب **قوله** في بنية
بين حامله طلقها ذمى او غاب عنها لم تقدر اذ اعتقد واذك **قوله** لو حدث في
عن حامل كما عباره الجرد وكب حائل بالجن لها ان احصى لا سبب لا يطلب في

المقرب وقد علم من قديم لم تقدر انه لو تزوجها سلم او ذمى في القدر جازم
ص 2 في غير القوس في الطلاق رأت على علم بان المدة كذلك فافهم واسم تعالى اعلم
فصل في الجواز **قوله** ولا تلبس بن بامصبيها الاثرب عصب
قوله العصب من برون العين يعصب عن لحد اى يمنع ثم يشتد ثم يصح مصوبا
ثم ينجح والخطاب المشقة المصوبه بالمشق بكسر الميم وهما الخزة يفتحها ويقال
على امر يفتحها كذا في شرح شيخ الاسلام زكريا الشافعي على الروضة **قوله**
بنية من تسط **قوله** التسط بالضم عن دهنه وعزى كذا القاموس وفي نظم
المعلم لمعنى في ضميره العطش الجوز الطيب والبعض الطيب **قوله** او لغير
اقول الاظهار وكسباب وقد يفتح من العطش كانه طين مصلت من اصله الا واحد
كما قيل اظفار واحة ولا يجوز في القياس وجعه اظفار بانا افردنا القياس
ان يقال طين وطين به ثوبه تطين طيبة به كذا في القاموس **قوله**
في بنية النسيب **قوله** فلا يفتى في النكاح باللعان في النكاح الصحيح
الى **قوله** الظاهر ان هذا كلاما استعمله الشافعي في بنية الفرائض
الى قى من ضعيفه وسوسه والذي يخط الحولف كاهن هاتين منقصة
ولا زيادة ولعل هذا خطأ هكذا لان الفرائض على ثلاثة اشياء قد هي ونسب
المكروه كما حاصرها فلا يفتى في النكاح باللعان **باب الحاشية**
قوله روى انا امرأة قالت يا رسول الله ان ابن هذا كان بطن له ودعا جري له
حوى وشدى له ستا وزعم ابو له انه يفتى عمنى قال عليه الصلاة والسلام
انت احق به ولان الام اشقى واليه اشار الصديق رضى الله تعالى عنه بقوله
ربيعا جز له من شهده وحصل عنك يا عمر قال له حينا وقعت الزينة بينه وبين
امرأته والمعاينة رضى الله تعالى عنهم حاضرون من افروث **قوله** ابي هذا
فما جى عن جده بعض الخلوكة ان امرأة اتت اليه ذات يوم مع زوجه لها وكان قد
طلقها واراد اخذ ولدها فبنت عليه فبنت عليه فبنت عليه فبنت عليه فبنت عليه
ايها الملك هذا يعني ولدها الذي حملته تنفاه ووضعت رثعا وارضفته **قوله**
ولم تلبس تنفاه حتى اذا تم فصله رثا وتنته خصاله اراد ان ياخذ من امرأته
ويستلبنهم قهره ويتر كمن منه صديقه فقال زوجها قد اخذت المهر كاملا ولم ازل
منه طائلا لا ازلها جاهلا فافعل ما كنت فاعلاه فامر الملك ان يقبض الولد منها
فيجعل في غلغله وتال المدة المهر ولدا ولدا ولا تفتى بعد من احد قال المدة
اما النكاح بالجهل واما النكاح بالعمى وحال ارب في احده واحد منها فانسا
• ايضا اخطم بيمينه • فامرهم حكما في هذا طائلا •
• لغيره لعدت لا متى رعا • ولا فيها عند الحكومة عالما •

قد تمت فاما انفس على مشن ح ٢ ٠ واجمع زوجي عالم الزمان ناديا
قوله وذكر في التفسير ان الامام ابا بصيرة وان كانت سبعة البيوت من ربه
 بالخير ما لم تقتل ذلك **قوله** وقد مر في التفسير والحاشية الزهري في الجواب
 بان الامام اذا خرج وترك البيت الذي عمره بلا شئ ينبغي في الترتيب والاعتناء
 في ابن سبغين وذكر فيها ما يناسب الضمان للخصم فراجع ان شئت **قوله**
 قال في الخلاصة وخرجها واللفظ لها صيغة لها باب معصية وعقوبة موصلة ارادة المعصية
 ان ترى الولد بالهاجنا ولا يقع الولد عن الام والام ثانيا ذلك ومطالب الاب بالاجرة
 ونفقة الولد اختلف فيه والصحيح ان يقال للام اما ان تمسك بغير امر واما ان
 تدفع الى الولد انتهى **قوله** سيما في زيادة على هذا شرع قوله وهو حق بالارضاء
 اذ لم يطلب زيادة على ما تحاذره الايجابية فتأمل **قوله** وفي الزيادة عن محمد
 استاجر ظر الصبي شهرا فلما انقضت المدة ابت ارضاهم وهي لا تأخذ بها غير حيا
 بغير على ابقا الاجارة بالارضاء والله تعالى اعلم **قوله** وفي الزيادة ايضا في الشا
 في استيجار الظن وان انقضت المدة وقد علمنا الصبي ولا يأخذ ندمه الا بغير عترة
 بالظن ان ليس لها النقص انا لا نلتفت على الولد عند الامام الثاني وعليه التفتي
 وان لم تعرف لها النقص والايجابية والمحرم سيما انتهى **قوله** ذكر في المراجعة
 ان الام يتحقق اجرة على الحضنة اذ لم تكن متكسرة والعتدة لا يبيع وتلك الاجرة
 بخرافة ارضاهم هكذا نقله مولانا صاحب الجرح والظاهر انه اراد بها ثاوي
 من الدين تارها بالجلية والمذنب يستحق سيئها هل يتحقق المطلقة اجرة بسبب
 حضنة ولد ها خاضعة بغير ارضاء له لنا جاب نعم يتحقق اجرة على الحضنة
 وكذا انه احتاج الصغير الخادم بخدم الاب انتهى وتأمل انه اراد بها العترة
 العارضة لكن لم اقف على ذلك في بابي بنسج والعلامة في اعناق العلم والله اعلم
قوله بل الظاهر انه اراد بالمرجعية العترة المشهورة اذ هي مريدة عند
 الاطلاق كما هو من كونه مريدة واذا ارادنا وتارها الهداية يقول ولي ثاوي
 تارها الهداية ينتفع بخدمه والله اعلم **قوله** وعندى انه لاحاجة اليه اذ لم تكن
 متكسرة ولا معتدة لان الظاهر وجوب اجرة الحضنة لها اذ لم تكن اهلاويا
 ذكرناه شرط لوجوب اجرة الرضاء لها لانها انما تحتاج له اذ لم تكن متكسرة
 ولا معتدة والله اعلم **قوله** هكذا وجدته بخط المدونة على هامش نسخة
 وفيما ذكره تأمل اذ امتناع وجوب اجرة الرضاء للثكورة ومقتضى الرجوع لوجوب
 عليها ديانته وذكر من وجود في الحضنة بل دعوى الاولوية فيها غير بعيد
 عنها ما تقدم من قولهم في تمهيدها ذهب اليه النسخة الثالثة واما قوله تعالى وان
 تعاسنتم فمفسر منكم اخذنا ان الكلام في جبرها على الحضنة والاية في الارضاء

فيه اكدية وجوبها ديانته عليها وفي العلة في منع وجوب الاجرة فلا دليل على
 ما في تارها الهداية عليها اذ كانت العدة منقضية او على المطلقة بانها وامان من
 ان يكون في البائن اختلاط الروايتين كما في الرضاء فيكون الاستحسان الجواز والقياس
 المشكك يميل في الرضاء فتأمل والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** وسقط حقها
 بتلك غير محرم **قوله** هو صحيح في المسقط بالزوج يجرى منه من غير دخول
قوله لقوله عليه الصلاة والسلام انت احبهم ما لم تقتل زوجي **قوله**
 هنا استدلال بالخلف ومقد صرح في المصنف بان الحق لا يمتنعهم الغاية تنفق
 عليهم وهذا مقتضى تأمل **قوله** وقول للحضنة احق به اول من قول الكثر والام
 والجدد لان الحكم في غيرها كذلك والموضع موضع الاختصار **قوله** قال في الجرح
 وشارحه بذكر الام والجدد الى ان يخرجها اول من قال بالحضنة احق به حتى يستغنى
 لكان اصله انتهى فاعلمه وتكلم به انما يخصها ليرتب على ذلك قوله وغيرها
 احق بها حتى تستغنى عنها بهذا الحكم نعم به استأى الكل فيه وهو بالاتفاق وفيها على
 ظاهره وادع وهو مختار احب بالحق في خصها بهن الزينة فاقم **قوله** وياخذ
 الاب ولاخيار للصغير **قوله** وكذا جرح الاب عند علمه من لم حق الحضنة قال في
 الجرح لجلالة الدين ابي حفص عن الامام ابي عبد الله الحنفية وان لم يكن للصبي
 وامقتضت الحضنة فمصلحة من المعصية اول الاقرب فالأقرب بزمان الاقرب لا يقع
 الا الى محرم ومثله في الخلاصة والظاهر **قوله** وكذا الحكم في كل عصبته ورحم
 محرم **قوله** ويشتتر في المعصية بكل ما حقق اليه لا يلزم من باب الولاية وليس
 الصغير منها اهلا كما صرح به في الاشارة والنظاير والله تعالى اعلم **قوله** الا اذا
 اشقت من الزينة الى المص **قوله** تدفع ذلك صاحب الجرح وهو خطأ مخالف
 لاطلاق الحق في اجبة وليس لها نقله من القرية الى المص حيث كان بينهما تفاوت
 كما فيه من النص بالاب وتأمل قولهم الا الى وطئها ونكحها ثم ثمة اعلم منها ان يكون
 مصرا او قرية والمجب في حكمه يقتل به احد جعله متنا واداك الاجرح تقليد
 لصاحب الجرح فلو قال بعد قوله بينهما تفاوت ولو كان بينهما تفاوت جاز لها النقل
 مطلقا من قرية الى قرية ونكحها فمقام لان دار الاسلام الا الى قرية من مصر ليس
 من الخطا والله تعالى الموفق للصواب **قوله** منع نفسه للمهر **قوله** حق العاقبة
 وبوضعت نفسها للمهر **قوله** المنع **قوله** لا كما رجعت
 بدية الحق وهي الماشرة وهو اول من قول بعضهم لا الناشئة لانه يحتاج الى نفسها
 كما في بعضه في دمه الى المنظر بل والمقدم مقام الاختصار **قوله** وفي التاخر
 تعلل في المناقشة التي خرجت من منقول الزوجه يعني اذ لم يفرق بين
 كانت لم تسلم نفسها لمعت نفسها لا سيما المحرم لم تكن ناشئة ون قوله الى حصة

وقال انكوتنا منة انتهى **قوله** كذا في الصريح والظاهر ان لا حاجة الى قوله
كذا في الصريحة مع قوله اولاً في الصريحة **قوله** وكذا لو لم يستل المارة الكسوة
بما في معناه فخرجت قبل الوقت يقضي لها القاض بكسوة اخرى **قوله** في هذه
العبارة من صاحبنا من قبل المولى ولا بد منه وقد اختلفت على صاحبنا
ومعنا من حكاه فخرجت قبل الوقت لا يقضي لها القاض بكسوة اخرى ما لم يعم ذلك
الوقت وان خرجت بالاستعمال المقادير يقضي القاض الى **قوله** وان لم يشر ذلك
بقى مقضى بنفسه اخرى انتهى **قوله** وجعلت لحظ المولى رحمه الله تعالى
على هاتين نعمتيه بآثاره العبارة في الصريحة الاخرى الزوجية لزوجته
بمقامه الشق في نظر كتابها علم في كل سنة من صفة الزوجية بذلك وحكم
بها في نظر المولى من جميع وتطلب منه كسوة قماشاً لا يوجب لها ان ترجع وتطلب
كتاباً وان حكم بها الحاكم كذا في المستقبل وصحقت قماشاً سبغاً انتهى **قوله** اذا
ما احد هما بعد ما فرض عليه النفقة كذا في قوله بالاستدانة ومضت شهر ولم
تأخذها سقطت الحرة وصلة ما تترى من انها صلة والصلة تستقط بالموت كالصلة
تستقط بالموت قبل القضا **قوله** لو كانت الحرة الحرة دون الشهر لا تستقط بها
قيد به شيئاً الشيخ محمد بن سراج الدين الخاوي في كتابه وهو ظاهر لان ما دون
الشهر الحاضر تام **قوله** وذكر القاضي ابو علي النسفي ان فيه رواية **قوله**
ان في السقوط بالطلاق **قوله** في الحرة الراجح سقوطها بالطلاق كالموت وهو
وذكر ان في الشيخان كذا في الزوجية **قوله** عبارة الجرح بعد نقل المسئلة عن
كت سها قد ظهر من هذا الراجح عند سقوطها بالطلاق كالموت ان لم قال
ينبغي ضعف القول بسقوطها بالطلاق ولو باثبات الامور ذكرها وقد اوسع في الكلام
على ضعف ذلك فراجع بغيره كما في قوله وهذا وبما في صاحب الجرح وما في قوله
وفي الراجح سقوطها الى من عدم المطالبة والموافقة زانه فقال اعلم هذا
وذكر اجبت عما ذكره في الجرح من الامور التي استدل بها على ضعف القول
بالسقوط وكيف ذلك مع وجده الرواية في كتاب الطلاق واثبات المسئلة
المصدر المصنف والامام ركن الدين وتوارد التثنية وقد افي به والى
شيخنا الشيخ اعين الدين بن عبد العال رحمه الله تعالى **قوله** ولا يخفى عليك
ان عبارة المختص والكنز متبادلة لما في المخرج الحرة والطلاق والله تعالى اعلم
قوله هذا اذا جعل قوله ولا يرد المجله مستاناً اما اذا جعله معطوفاً ما سبق
وهو قوله ومنه احد محقق المختص لا يشمل الطلاق لان معناه حيث
ولا ترد النفقة المجله بمرت اجدها تامل انتهى كذا في محامولته رحمه الله تعالى
على هاتين نعمتيه **قوله** وينبغي الاثباتا من في المختار ويستط ان لا يكون في الدار

احد من احوال الزوجية فيها كذا في الخاتمة هكذا قال من لا صاحب الجرح ومنه عبارة
الخاتمة فان كانت دارنيكوت ولعلها بيتا غلق ويغلق لم يكن لها ان تطلب بيتا
آخر في امكنها احد من احوال الزوجية فيها انتهى فثبت ان المراد من قوله
الاشارة الى الدار لا البيت الذي اعطاه لها من احوال الدار ومنه عبارة
ان تسكن مع احوال الزوجية وان الدار بينت ان فرغ لها بيتا لم غلق على حدة وليس
فيهم احد منهم لا تمكن من مطالبة بيت اخر انتهى فان الذي في فيه راجع الى البيت المندرج
لها لا الدار وهو ظاهر **قوله** كلام الزاوية في شيء وكلام الخاتمة في غيره فمما قرأنا
فرغ في الخاتمة بها اذا كان في الدار من احوال الزوجية من بيتا وفرغ الزاوية
بها اذا كانت في البيت احد منهم مطلقاً اذا المراد بالاذية الاذية بالقرن لا المفعول
كما هو ظاهر فاذا اظلالها بيتا لم غلق من دارها احوالها ولا يصح فيها بقوله او فعل
ليس لها طلب غيره وان ادوزها لها طلب غيره وذلك مع ما قاله في الخاتمة فثبت
البيت اذا كان فيها احد منهم فان لها طلب غيره وان لم يذوها بقوله او فعل
فيها صاحب الجرح في حلة وهذا هو الظاهر فلا حاجة الى قوله لكن ينبغي
الى تمامه **قوله** وقال زفر يقضي بها وعلى القضاة ان يعم على هذا لما جرحه في قوله
قوله يستل من رجل تقدم الى القاض وقال له ان زفر هذا الحاضر بالبدل
زوجته ابنتي ولم يدخل بها ولا ينفق عليها لما فرضه لها عليه نفقة فمن عليه
ولم يحضره ليظهر ما جرح به بعد ذلك الزفر ويطلب بما فرضه ام لا فاجبت
بانه لا يصح لان جرح زفر رحمه الله تعالى في الغايب وقد استحسن الشيخ
والفقه في الحاجة اما الذي يمكن احضاره لعدم خيسته فلا يدل به من علمنا جرح الزفر
عليه من حضره وهو يقسم ببطله جاحض في حله فلا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم انا لله وانا اليه راجعون **قوله** بيد الطفل لان البالغ لا يجب نفقة على
ابيه الا بشروط سنذكرها **قوله** الواجب حذره كفراً والاختصار على ما تقدم فانه
قدم ما ينفق به وهو قد لم ينفق بالطفل بل لو حذره عن بطله وقال اراد بالطفل العاقل
عن الكسب كذا اولاً لانه اذا قدر عليه سقط الزوجية على ابيه وان لم يبلغ وان لم
ايضا نفس الاثني الصغيرة اذا استفتت من حيثها ولم ينفق لا يستحقه في سقوطها
نفقة عن ابيها وهذا قد نقله العلقي في شيء الجامع المعين ان هذا الاسم يبقى للولد
حتى يميز ثم لا ينفق له بعد طفوله ان يستلم فمما دل على بصيرته والله اعلم
قوله وعلى الاب الثلثان وعلى الام الثلث **قوله** ولو كان معن الاب جده وام
فانفق عليها الا لا كما نقله في الاسماء في كتاب النكاح عن ثقات الخاتمة
قوله لان النفقة على الاب والاب من نفقة له فله ان على الاب **قوله** هذا صريح
في انه لو لم يكن له اب رجله ان في غيره وهو فيس لا يجب عليه اجرة نفقة ولا ينفق

على امر ارصاده دعي واقعه القتي ودم اقيمت تامل وفي الجرد في الحاشية وان لم يكن
 للاب ولا الولد الصغير مالى يجر الام على الارصاد عند الكل انتهى فكل الخلاف عند
 قدره الاب بالمال انتهى فلو ما ثبت يجره فاقعه الحال بالاول ودمه على اهل **قوله**
 يجره بالرجوع لانها لو كانت معتدة عند طلاق باين جاز استنصارها وصحة الجرد
 وذكر في قية القرض عن بعضهم ان ظاهر رواية الجواز في الاول لصاحب
 الدين يقيده بالرجوع كما ذكر في هذا المختصر اقول في الجرد رواية جرد لا يجوز
 في رواية الحسن بن محبوب وعليه القتي كما في التاتارخانة نقله في الامم الاول
 لصاحب اكثر تقييده **القول** صاحب اكثر اختار ما اختاره صاحب
 الجرد والكل المشايخ استدلوا في النهي ورواية الحسن عن الامم
 وهي الاول وصاحب اكثر اعلم بالروايع والمروجه وكذا صاحب الهداية
 ولذا لم يجمعوا على وجوب البتية لها في عدة البائين مطلقا بان النكاح
 لم يقطع اهلهم ولو لم يجر الجواز لم يلزم علينا لزوم بقاء نفقة المهرض
 ولو لم يجر الجواز لم يلزم من وجوبها بانه واجب ديا تعلقها مع تدركها وذلك كما في اولها
 لا يجره وهذا مروي بعد البيهقي فتم **قوله** ويجب ان نقل ان نقل لهم
 هي اول يعني في الارصاد اما في الحضانة والام ادله كذا في الجرد **قوله**
 تقدم في الحضانة شي من هذا عند قيس اذ ان تربيعه بما في الاب فمفسر
 والتمسكت ذلك على المنهج فراجع وتامل هذا واستدل له بان جامع القاد
 فيه نظر اذ لا دليل فيه على انها احق بالحضانة مع طلبها الاجر والاجنبية
 تربيه من اجر لانها فيه امر لا يلزم من ثبوت حق الارصاد للاجنبية ثبوت
 حق الحضانة لها ايضا بل اذ ان حق الحضانة ثابت للام بان اجمعت فيه
 المروية وثبت للاجنبية حق الارصاد برصه ولا يثبت الولد من الام وبعبارة
 الجرد كما هي اول في الارصاد اما في الحضانة فحق الولد الاجنبية وعرفها جرد طلق المروية
 وبعبارة جرد والصحيح جرد اذ ان تربيعه فتم **قوله** من غير ان تمنع
 الام عن الام تامل في ذلك وتطالب الاب بالاجر ونفقة الولد فالام احق بالولد
 وانما يسطر حق الولد اذ اخلت الام في اجر الارصاد بالكر من اجر عليها والصحيح
 ان يقال للام اما ان تملك الولد بغير اجر وامان تدفع اليه العلة انتهى ولم ار
 من صرح بان الاجنبية كالعلة في ان الصغير يدفع اليها اذ اخلت من غير علة
 والام تربيه الاجر على الحضانة ولا تقاس على العلة لانها حاضنة في الجملة
 وقد ذكر السواد عاقد هذه المسئلة في زمانه وهذا الاب ياتي باجنبية من غير
 بالحضانة فيل يقال للام كما يقال لغيره من العلة وتظهر من ان الام لا حذر
 باجر المثل ولا يكون الاجنبية كالعلة والظاهر ان العلة ليس يتبدل كالحاضنة

اول خلاصة العلة
 على الصحيح الا ان
 يوجد نقل من
 ان الاجنبية

لذلك بالاول لانها من قربة الام انتهى هذا ما في الجرد فاقعه لغيره ليس معناه
 ولا المنفعة فتم **قوله** قال الزبلي في المسئلة في اشكال وهو ان يقال اذا
 كان للاب حال خيبة ابنة ولاية الحفظ اجازها المانع له من البيع بالشفقة
 عندها او بالدين عن الكل اقول اجبت عنه بان ههنا مقدمتين احدهما
 ان الاب حالة خيبة ابنة ولاية الحفظ والثانية ان بيع المفقود باب الحفظ
 فلا يلزم منه كون الاب في اجازية كونه الثانية كذلك فاما المانع من العيب والمنفعة
 عندها كونه منافيا للحفظ واما المانع من البيع بالدين فهو ان يثبت الدين محتاج
 الى القضاء بخلاف نفقة الاولاد كما سبق انتهى **القول** هكذا خط المؤلف وهذا
 الجواب ذكره ملا خروفي في شرحه ونسبه الى نفسه وقد ذكر في غاية البيان
 بقوله بان النفقة لا تسبى سائر الدين لانه حينئذ يلزم القضاء في الغايب انتهى منه
 وذكر الخطي لان المؤلف رحمه الله تعالى **قوله** تكن في الخلاصة ولدت الام
 للقاضي ارضها النفقة لها الصبي على ابية وام في ان استدبت على الاب فانت
 القاضي يملك ذلك اذ امرس جعت عليه بما استدانت وان لم ترجع حيوات
 ليس لها ان تأخذ من تركته هو الصحيح وان انقضت من مالها ومن المسئلة
 لا ترجع على الاب انتهى **القول** هو الصحيح مثله في الزانية وقد ذكر في الزخيرة
 نقله في الجرد وان الصحيح ان لها ذلك فقد اختلف الصحيح وبعبارة الزخيرة
 فان كان القاضي بعد ما فرض لها نفقة الاولاد امرها بالاستدانة فاستدانت
 حتى ثبت لها حق الرجوع على الاب فانت الاب قبل ان يردى اليها هذه النفقة
 هل لها ان تأخذ من ماله ان تركها لا ذكر الخاض في نفقاته انه ليس لها ذلك
 وذلك في الاصل ان لها ذلك وذلك في الاصل وهو الصحيح لانه الاستدانة المارة
 بالمر القاضى والقاضى ولاية كاملة بمن لهما استدان الزوج بنفسه وفي استدانت
 الزوج بنفسه ثم مات لا يستطعن الزوج الذين كذا هذا وانت على علم ان كلام الخلف
 لا يصادق ما في الاصل **قوله** وغاية ما فيه ان يتصور فيه دعي حسم **القول**
 لكن فيه انهم صرحوا بان ليس لها دعي حسم من حواجر المروية والشهادة
 تامل **قوله** وفي الخلاصة الشريك اذا التقى على العبد في بيعه من يكره يفراد في
 القاضي وبغير اذنه صاحبه وكذا المثل والزوج وكذا الجرد والمقتضى اذا التقى
 على الو بغيره والمقتضى وكذا في الدار المشتركة اذا اشترت فانفق احداهما يفراد في
 صاحبه وبغير امر القاضي فهو مستوعب انتهى **القول** اذا دعي حواجر كونه حركت
 يكون مستوعبا كما سبق في آخر كتاب المركة من هذا الشأن اذ ادعي نالجه للحاج
 بين اذنه اما اذا دعي لم لا يكون مقبلا ويرجع عليه خمسة **قوله**
القول وفيه في التقيين بين اسميته نحو حيث لا يقع اذا ناداه بين

والبيان والبيان فتناسب فلفظا صارت على لفظا انتهى كما ترى تأمل
قوله **الان** **قوله** قلت اجيب عندي بان الحكم وهو وجوب
الكفاية بالحق دليل الذنب وهو الحشنة التي حقيقة الذنب **قوله** هكذا الخط
المولود وقد اخذ من قوله صاحب الجرح والعيبة ان الحكم وضع الذنب فالحكم يدار على
ذنبه وهو الحشنة لا حقيقة الذنب كذا في الهداية انتهى وفي عبارة هذا الشيخ تأمل
قوله وكذا في قوله على يمين لان على يمين والعهد بمعنى اليقين **قوله** ارجع
الى الجرح طواف ما هنا في قوله على يمين **قوله** الخلف في الاثبات لا يكون الا بالحق
التي كيد وهي اللام والحق كقول له والله لا اصدق كذا **قوله** اطلعت فشكل اليقين
باله تعالى واليمين بالطلاق والعناق وقد تقدم دفع لما في تعريف الجرح تأمل
قوله قلت وهذا يشكل على قوله ان الرجوع في الجرح ينفي عن الاصل فيكون
مستثنى من التنازع **قوله** لا اشكال مع قوله ان المعنى الجرح وقت الاداء وهو بعد
الصحة حين الصدم ولا دخل لكونه في الاصل ولا حاجة الى الاستثناء الا ترى
ان من له حال غائب او دينه على رجل وليس في يده ما يكفر عنه يمتنع جاز له الصوم
تأخير فيه اول اذ هو وقت التكليف غير ما ذكره المال الغائب ما يكلف بك فقال
هذا هو قارن بسبب تدبره على الرجوع وتجاوب بان لا باحة شرعا من لم يقبل
العاجز اذ هو جرح بين المفضل والمترك فلا يملك بمثل شرعا دابة تعالى اعلم **قوله**
والظاهر عندي ما ذكره المؤلف الجرح لان الزوال اول اذ اذقت للقيم فاعطى عليها
شكرا في الحكم لان العطف في المزدات يتأخر في الايجاب والحكم في المقتضى في محل
واحد تعالى اعلم **قوله** الظاهر ان مراد صاحب الظهور بتأخير ما يتأخر في كل حرف
القيم جرح ذكر الحرف لا يحيط بكونه للقيم اعراضا عما اذا لم يذكره بان قال رحمه الله
الرجوع وكذا مراد صاحب الولو الجرح ذكر الحرف لا يحيط بكونه للملفف بدليل
انه لو كان للقيم يتعد وتولا واحدا لكان العطف بينهما متأخرا في ذلك وغاية الامر دفع
الزجر يدعي ما عليه ان المضاف وهو المطلوب وظاهر الرواية كما هو ظاهر
وما علم اتفاقا على التأخر اطلاقه في الحرف كذا في جرح احد في الحرف القيم والاخر
في الحرف العطف **قوله** قال المزدري في هبوطه حكاه قال بعض المشائخ
من اهل سمرقند ولم يتبع في عرف الناس في هذا لان من لا امرأة له خلف به كما
تخلف ذوا الحلية ولو كان مستثنى من ذلك لما استعمله الا ذوا الحلية فالصحيح
ان تعيد الجواب في هذا فتقول ان نوى المطلق يكون طلاقا تاما من غير دلالة
فلا احتياط ان يثبت الانسان ولا يخالف المتقدمين انتهى **قوله** وما يخصه
جديد في كلام المتقدمين وتكمل كلام صاحب الهداية وغيره على ما اذا لم يكن
الاستحسان مضمرا كما فيه في غيره اما اذا كان مشترا لا يفتي بما خفف المتقدمين **قوله**

الرجوع بلاد لا لا يقصدون بقوله علم انت حرم على او حرام على او حرام على الا حرام
الرجوع الحق بل للحد وكذلك انهم يقولون انت حرام على او حرام على الا حرام على
الى سنة او شهر فحصر بمنه في الجرح ولا يريد قطعا الا حرام على او حرام على
ولا شك انه يري بان يجب الايلا تأمل نقل من حق هذه المسئلة على وجهها فاحسن
اعلم وانظر لما في قوله لا تفسر طاعة الله لكن يجعل ما يرضى فيه من غير اعتبار
العرف فان لم يكن العرف كذلك يانه في مشي لا يقين اعتبارا للمصلحة وصدق الحكم
كما هو مذاهب المتقدمين وقد اخبرني في حاشية صديقه تعالى لزوجتيه كونا جرحين
في هذا الوقت الى عويصرة السيرة الاية وكان بينهما في سيرة في المعتدة بان
الاية بين عليهما وجبه وهو انه اذا وطئ واحدة منها لزمت الكثرة لان حكمه
تعد والا يلا فيكون من ليا من كل واحدة منها على حدة وانما يطأ حتى يمتد مدة الاية
وقعت طاعة باية وهذا تأمل **قوله** ثم علمه بشرط يده كان تدم غايبي
يدناه وجد الشرط **قوله** قال في الجرح في رواية النادر وهو جرح فيها بين النوا
وبين كفارة الجرح قال في الخلاصة وغيره فيتحصل ان الفتوى على الجرح مطلقا
فلذا اخرجوه في النهاية على صحيح الجارية انتهى فبطلت انما اختاره في الحاشية
الهداية وما ذكره من الحاشية كما في الخلاصة وهو اقوى وقد تامل في الجرح قبله
والفصل وان كان قول المتقدمين ليس له اصل في الرواية لان المذكور فيها لزوم
الوثاق بالمزدري جرحا والتفصيل وان كان يفتي بما سماه الجرح الزاهد وان كان
يفتق به مشايخنا في الجرح واختاره سبعة الاية لكنه لا يقاوم قوله الخلاصة وكثير
وبه يفتي على تقدير متا ومتم له فقد صرح بان عند اختلاف الترجيح والتفصيل
اذا لا يقتضيه الرجوع الى ظاهر الرواية كما في ينبغي للشيخ ذلك كما فعل ذلك
صاحب الكنى تأمل **قوله** اقول ليس الجرح المحجب للتحفيف وهو الحرام بل وجوب
دليل التحفيف لانه اللفظ لا ينافي ما ذكره من وجوبه في وجوبه ان يلا يقتضي
الجرح فيه ولا يجر احد من احد في قولهم التحجير المحجب للتحفيف بالصورة فتدبر
اقول ليس هذا مدعى صدرنا انما في ذلك يفتي في حكم تحفيف الجرح والى **قوله**
لان اللفظ الى التناقل من علة الى علة اخرى وهو معنى عند في واعتراضه انما
هو على الصلة التي صرحوا بها لقوله في حاشية للشيخ تأمل **باب** **الرجوع**
في الرجوع الى الجرح والى الجرح والى الجرح **قوله** وتبين بان الكيفية هنا تظهر في بعض
صاحب الكنى بالبيت **قوله** قال في الجرح اذا راد بالبيت الكيفية وليس بها الكان
الظهر فاخذه ونسي هو ريشه مع انها في بعض نسخ الكنى المكتبة اليانية
واللطيفة البديعية فالجرح من غير ما يرضه والله تعالى ذلك التفتيق **قوله**
بان يكره عليه **قوله** الى حد في الكان والى تأمل **قوله** ومعنى قوله بان يكره

عليه ان يحلله انسانا فيخرجهم من كل حال **قوله** قد تقدم ما فيه **قوله** لا يها لم يصير
 ما هو من **قوله** وفي القاموس والاول **قوله** وقال في البحر معنى يا الى المحيط لم
 يبق احد في تحيتها ولا في حكمها ولا خلفه احد بعد ذلك قالنا ساكنهم
 عيال الى حصة في هذا انتهى قلت بل انما هي عيال الى حصة في المقة كالم
 اقول لم ينته بل تمام عبارة البحر بل عيال الى حصة في المقة كالم واقتصر
 لفظه قلت في البحر وكان ينبغي اسقاطها كما لا يخفى والله تعالى اعلم **قوله**
 فلما ردت **قوله** ينبغي استساغ لفظه ارادت **قوله** لذلك بهيمة **قوله** هذا راجع
 لما قاله في البحر من الامور الخالي ولم يذكره الشارح لكنه تقيده بعبارة البحر اجمعه
 عليه تامل **باب** **الاكل والشرب واللبس والحمام** **قوله** والشرب
 ما لا يتخلل المص من الحايضات الى الجوف **قوله** للمحلف لا يشرب واما ما تحت
 بهذا الذي هو التمتع بالحدوث في زماننا لا يسمى بتأخير في عرفهم
 ثم بائنه انهم لا يطلقون عليه الا الشرب والله تعالى اعلم وهذا قد روت
 قدم بعضهم لما في عدم الحنفية ولم يتبين كونه يسمى شربا في الوقت تامر
قوله فان قلت يعين تخصيصا للمصدر المذكور عليه بالفعل فانه مذكور
 بذكر الفعل على ما في في الطلاق قلت اجيب بان المصدر ايضا ضروري
 للفعل والضرورة منه فمفعول ما في في في القدر **قوله** هذه المسئلة الاول
 وعليه ان شامل في هذه الحق لم يفسد ما راجع الى في القدر **قوله** وجل
 عوب على شرب الجز فالحق لا يشرب ما يخرج من هذا الحكم ففعل شرب الخمر
 اعتبارا لما في كلام الناس **قوله** قد تقدم هذا في قريب **قوله** واذا كان
 متصورا فتعد الجاهل من جهة خلفه **قوله** اي صبر رتة حالنا وبعده اصاب
 البر واما الحنفية الحرجية للكفارة عند فواته وعبارة التي يلي فتعقد بحسن
 موجه بل على وجه قلعه الكفارة عند فواته كسائر المقصورات انتهى
قوله كذا في المنهاج لا في محمد بن محمد بن احمد العقيلي جلال الدين
 الى حصة الانصار **قوله** تامل هذه المسئلة وارجع الى غيره فانها في
 خط الحولت غير صحيحة وقد امكنها كما ترى بعد ان راجعت بعض الكتب
 في الجزء الثاني في قبيل كتاب الكفارة باسطر ما هو رتة قال في المنهاج
 لا امام شرف الدين الى حفص بن محمد بن محمد بن الانصار الى العقيلي
 في معنى الحق على جواب المستفتي لمصنف المنهاج تاليف العلامة محمد بن
 محمد بن محمد بن احمد العقيلي جلال الدين الى حفص الانصار **قوله** والاصل
 فيها مستعار للاستسقاء والشرط والفاية اذا تمذد الاستسقاء
 لما صبه بينهما وهو ان حكم ما قبل كل واحد منهما والفاية تخالف ما بعده

اقول اي كل واحد من الاستسقاء والشرط وعبارة البحر وهذا حكم كل واحد
 من الاستسقاء والشرط والفاية الى وهو وضع **قوله** ولو خرج بنفسه راحله
 ومبايعه الى اقول كذا لفظ الحولت وصواب العبارة ولو خرج بنفسه وبني
 اهله الى وقد اختلفت بها من نسخة المصنف **قوله** هذا اذا كان الحالف
 من تنسب اليه الدار بالسكن فانه لم يكن بان كان في مجال الغير اذ اخرج بنفسه
 لا يبقى المبيت اقول وان الخطيئة وهذا اذا كانت البيوت بالبرية فان كانت
 بالدار رسية خرج بنفسه على حرمه ان لا يصح له ان يبقى ساكنيا في الدار
 على كل حال قال في الولوالجية لان البحر لا يقبل هذا ساكنا انتهى وفي التاخر
 راجع الى المحيط وعلى هذا لو حلف لا يملك فلانا ما دام في هذه الدار وخرج متاعه
 وشاكر ثم عاد وحلف لا يملك ثم في بعض هذه الحساب ذكر وجه
 باهله ومتاعه في بعضها ذكر وجهه ولم يذكر خراج اهله وعياله ونحو
 فتاوى الى البيت في مسئلة اخرى ان اخرج اهله ومتاعه ثم رتة قال اذا
 قال اخر والله لا املك ما دمت في هذه الدار فهو على ما كان ساكنا فيها ولا
 تسقط بيعة الا يا يقال ما يبطل السكن ونحو الفضل في فتاواه ان تسلم
 ونقل متاعه واثابته ليس بشرط وفروغ الحولت عليه بنفسه يكتفى بها
 المبيت فانه قال في مسئلة الشرب لو خرج من بخاري بنفسه لخرج ثم عاد
 وشرب لا يخلت الا اذا عني متى لم يمت بخاري ان تكون بخاري وطالما
 في الغياض اذا قال له لرجل والله لا املك ما دمت في هذه الدار لا تسقط
 بيعة الا اذا اشغل منها وان بقي فيها بشي من قصب او دابة فهذا انتقال
 وتحويل في الحايضة وما بقي في الدار من قصب او دابة يكون ساكنا في قول
 الى حصة وفي قوله صا حبيص لا يكون ساكنا بذلك والفتوى على قولها
 انتهى **قوله** كان محمد بن مسلمة رضي الله تعالى عنه يقول لا يخلت وكان
 نصيب بن يحيى يميل الى الحنفية الى اقول لو راد محي ذكره فيها ينبغي
 ان يخلت بالاتفاق تامل وقد روت في في البروق للمناظرة هذا البحث
 بعينه ولا مانع عندنا من **قوله** وتختلف قول القاض الامام الصاعد
 الى اقول يمكن الفرق بين الاقراء والمسلمين وهو ان مع وجوه المشهود
 يمكن الخلاف بتأخير عن رتة الاقرار لا يمكن تامل **قوله** وفي حلف الاكل عبث
 اوى بعد اذ صدقته اولاد خلد داره ان زالت اضافته وكلم لم يخلت في القيد
 اشار اليه اولاد في غيره ان اشار حثي ولا اقول عبارة اكثر لا بالكل طعم
 فان لا يدخل داره ولا يلبس ثوبه ولا يركب دابة ولا يملك عبده ان اشار الى
 ملكه وفعل لم يخلت كالجهد وان لم يخل لا يخلت بعد الزوال وصحت بالتجديد

بينة

في الصديق والزوجة في المصارعة بعد الزوال وفي غير المصارعة لا وحده بالجنود
انتهى وبعبارة متاخر لا يكمل عبده ولا يلبس ثوبه ولا يدخل داره او لا ياكل طعامه
او لا يركب دابة انما اشار وراثة اصابته لا يحدود وان لم يمس لا تحت بعد الزوال
وتحت بالجنود وفي الصديق والزوجة تحت في المصارعة بعد الزوال وفي
غيره لا انتهى فتأمل ما بين عبارتيه هنا وبين عبارة الكتابين المذكورين **قوله**
لو حلف لا ياكل ارضه فاكل من ثمنه لعله حلف لا يمس في المصارعة الا غلته
ارضه وان ثمنه اكل نفس ما يخرج منها صدق ديانته وقضا لان ثمنه الحقيقة
اقول فلا تحت باكله من ثمنه الغلة وعن عدم تميز ذلك بالكل فتأمل **وسمى**
يستعمل الابد الا في المصالح والله تعالى اعلم **قوله** قلت هذا مستعمل
طائفة من تقديم الجاز على الحقيقة المستعملة وهو خلاف مذاهب الامامية رحمه
الله تعالى فان من جهة تقديم الحقيقة المستعملة في الجاز المتعارف خلافها
كما هو مقرر في الكتب الاصلية اقول المتقدمان يتناقضان في المصالح باكل نفس
الغلة وهو تحت باكلها والعرف يطلق عليها فذلك خلاف ما عتبر عموم الجاز
ومعناه ان يكون محل الحقيقة من اموال الجاز لا باعتبار الجمع بين الحقيقة
والجاز كما قالوا في حلفه لا يدخل داره لان المصالح المستعمل لا حلفه كقولهم
الجنة تعالى والله تعالى اعلم **باب في المصالح والمفاسد قوله**
لولا اني ارض تزوجت تزوجت فالتى اتزوجها طالق طلعت امرؤ وجه مرتين
لان جعل الاخر وهذا للفعل وهو المقدر ومعناها هو لا احق **قوله** ليس
المراد ان المرتبة صفة لطلعت بل المراد ان المرتبة تزوجها مرة ثم اخرى
تطلق واحدة لان انصاف الفعل بالارضية لا ينافي انصافه بالاضحية فانما حصل
قوله ومعنى المقصود عند اني صنفته رجلا فانما يحسن امره وبعد هذا الجماع
افضل اليها بما به ارضى لعلها وهذا ان يوسع ان لا يرضى له ما به ذلك
فرضه انه لو فعل امره ولم يفعل ما ذكرنا من التحسين والاعمال لا يكون
تسرياً وانما لم يفعل لعلها وان غلته منه وحلف لا يتسرى فاشترى ما جازية
خصها وطبقها صنف ذكره القدر في الجارية عند اني حبيبة ومحل
كل في غير القدر **قوله** وفي المصالح والمفاسد لو حلف لا يتسرى فاشترى ما جازية
لا تحت كما في الثابتين **باب في البيع والشراء والصوم والصلوة**
قوله وذكر في القنية قولاً مفصلاً وهذا صفة الزوجة في نظر العبد وان لم
يجز في نظر الحر يعني حيث لا تحت بفعل الزوجين فيه والوجه اما عوداً انقصه
العم برجوعها عن مثل تلك الجناية اولاً لان ثمنه ملك من يملكها فلو انما لم يجز
انتهى **قوله** تمام ما في القنية قال يبيع الزوج ولو فصل هذا التفصيل في

الولد لكأنه حسن انتهى كلام القنية واقول الذي يظهر ترجيح في الزوجة ما رجع
في النظم الوهابي لان المصنف دفعه بذلك لانها تكون الضمن دفعه والمصنف
نقصه بخلاف الولد فذلك قال في النظم من به الحسن انظر فتأمل فان قلت
ان الحر تاسي ذكرنا له لو حلف ان لا يصوم فهو على الجارية لانه لم يقسم الله تعالى
وذلك لا يحصل بالانصاف الا اذا كانت البين في المصالح وظاهره يشكك على مسئلة
المصنف فان حلفه بعد ما قال انه اخطى رجلاً يومه قلت هذا لا يارضى ما في المصنف
لان المذكور في الهداية وهو يرضى عني في الجامع الصغير كما صرح به في واحد من
مزارع الهداية **قوله** هذا الايراد والجواب ذكره صاحب الجرنية فارجع اليه
باب في البين في العتق والعتق في ذلك قوله
قلت ومكة انما يجب من المصارعة ما لا يصح في فعله بين والى الترك يعني لو فعل
العتق كرامة لا تحت يمينه ويؤيده انما استثنى في تصانيفهم بذكره ثم بذكر كون
الحلف على الاثبات ويقتضى لو لم فيه تزوجت هكذا اجبت عن الشارع ثم رتبته منقلاً
عن الشيخ قال رحمه الله تعالى **قوله** وفيه مناذرة ظاهرة هو ان وصفتك
له بالمرأة فانما لما اجبت به وايضا الفعل عند الترك فكيف يتناقض فعل المراكمة
قوله وفيه القربى والذي يجب ان يعمى في علمه في دارنا اهدار ذلك كله
لان الرضا من متعارفين للزواج وهو رضاء الجاهل واما الرضا العرفي منه فيمكن
ان لا يكون لانهم يلزمونه التيقن فيما كان رضاءاً ثم جنى عنه ما يبطون باسم
الرضاء لا يفهم منه الا الجاهل فلا تحت البين ذلك النوع انتهى **قوله** لم ينعصر
بل قوله ويشتم بفتح الباء والذين مضى رضى شئت الطيب بكسر الهمزة في الماضي هذا في اللغة
الصحيحة المشهورة واما شتمه اسم بفتح الهمزة في الماضي وصفاً في المضارع فقد انكرها
بعض اهل اللغة وقال هو خطأ رجع عنه فقد نقلها الفراء وغيره **قوله**
ليست بقصيدة تمام عبارة في القدر وقد سبق في قوله انتهى سخنة ولكن سخنة
خلل بينهما في لومها قاله هذا لا يقع في مصنف من قوله ويشتم الى ان يقع القدر
وحسبنا الضمير فيرجع الى الشين لا الى الهم فنبه **قوله** **الحدود**
قوله في الحائض من الاثر بقر ولا تحت الاخرى شهد عليه الشهى واراشار
هو اشارة معهودة ويكون ذلك الخرافة لان الحد ولا تثبت بالسياسة
قوله تمام عبارة الحائض ويجداً **قوله** وهذا الاطلاق يستلزم الزنا والمكر
والذين **قوله** هو من كلام هذا الشارع لانه كلام الحائض تبع فيه ابن النخبة
قوله ولو شهد عليه الشهى بالزنا لا يقبل انتهى **قوله** هذه الجارية ليست
عبارة قاض خات وذكر ابن النخبة في الوهابية انه وجدها في نسخة قاض لا
والصحيح عدم قبول الشهادة بالانحراف فيما نقله عنها وعلمه بانها لم تكن

له بشية لا يتولى على ابدية بسلطة ولا منهم اشار تدبها وتظهر بذلك ان لا يتقبل
غلط بل يتقبل تأمل **قوله** والوطى في الدين **اقول** قال الزاهد في كتابه الحسبي
خاف من مسايل الحية قال كتاب الحدود واما **قوله** نظهر الدين الحسبي
يكنى الاطلاع في الدين عندها لوجوب الحد ولا يشترط ان الاشارة ثم قال راجلا
قوله لا امر في الدين العلامة صلا في امر امره واما في امره لا يجب الحد به
انزل اوله يتوكل اجاعا ولكنه يات في الغلام والجارية قبل لا يات به لان
جميع اعضاها ملك له فيجوز بغيره ما شاء والايجز لان القلام للخدمة
لا للاستغناء من عا والجارية لا تستغنى عن الزوج وهو الزوج ولو في بها من
الدين فقد تجاوز ما اذن به الشرع فيما انتهى والخلق فيم القتل بعدم الامر جدا
ولا اشارة ان يله في الناس ما لم يتجاوز الله تعالى عنه **قوله** لانه لا يملكه كونه
واجبا في نفس الامر لانه يكتفي بما بينه وبين الله تعالى والابدية **قوله** هكذا
تخط المولود بعد ما يجب الجرح وقد استقام صاحب الجرح من عبارة ابن الهمام
بعد قوله في نفس الامر ما صدره الزوج به على الايام فانه لا يجب على الزاني
ان يحيد نفسه ولا ان يزن بالزنا لانه يكتفي بما بينه وبين الله تعالى **قوله** يتقبل
شهادة اربعة على الزنا ولو في الزوجة احدى الاربعة بشرط كون الزوجة لم يقره
كما يتدبر في الجرح فتعاضد الظهور **قوله** رابعا ما شجر بخط المولود بها من
شجرة بجاء هذا الحد وصورة تها وقد صرح ابن وحيان بعدم قبول شهادة
الزوجة على زوجها بالزنا ونقله عنه في الجرح ثم قال وفي احوال الزوجة هذا
نظر فتدبر حرجا يبقى لا شهادة عليها بالزنا اذا اذنت فيها **قوله** يحل هذا المطلق
على المعيد او على امر رواية فليست انتهى ما رايته بخط **قوله** وقد قدم البتة بالبينه
عليه لانه المذكور في الزنا ولا في الثابت بها اتي من لا يندفع الحد بالضرار
ولا بالانتقام **قوله** هكذا في خط المولود بعد ما صاحب الجرح والمقرر ان الانتقام
يتم الاقامة لخصما وفي الاقرار كل يمنع التنازع بين الشهادة في الاية
لذلك يمنع الاقامة بعد القضاء على **قوله** وشاري والامام الى امر
لا يمتد اخراره عند غير الحاكم لانه لا ولاية له في اقامة الحد ولو في نازع مرات
حتى لا يتقبل الشهادة عليه بل كونه لانه ما حكوا فقد رجع واذا كان بمقر الاقرار
الشهادة كذا في تعيينه **قوله** وكذا في حد الشرب والصلة لا يتقبل الشهادة في
فيها على الاقرار فانه في كل منها يصح الرجوع عنه كما سيأتي **باب** **قوله**
الذي يجب الحد في الزنا **قوله** لا يوجب الحد في الزنا المذكور هنا
شبهة تأمل **قوله** لانه يستحب الكفر عاده **قوله** زاد في المظهر والاباحه
قوله يستحب عاده فصار كما في المقتضى انتهى **قوله** قال في فتح القدير وهل تكون

البرائة في الحية اي هل يجوز كونها فيها قبل ان كان حرمها عقلا وسعيا لا تكون ذات
كانت سعيها فقطم زاد الصريح انها لا تكون فيها لانه تعالى استبعده واستنجد وصاه
خبيثة فقال كانت تهل الخبيثات والجنة من جهة **قوله** قال السبكي قال ابي
عقيل الخبيث جرت مسيلة بين اي على بنه الى كيد المعز في ريف اي بين بينه والنزوي
في اباة حليل الوليات في الجنة فقال ابن الوليد لا يمنع ان يجعل ذلك من حيلة
الغلات في الجنة لولا الحشدة لانه انما منع منه الدنيا لما فيه من قطع النسل وكونه
حلالا للاخذ وليس في الجنة ذلك ولهذا ايجز به الجرح لا يوجب الحد في السكر وغاية
البرائة وزوال العقل فلو لم يمنع منه الا لثمة ذبا فقال ابي سفيان الحليل
الى المذكور عاده وهي بيع في نفسه لانه على لم يخلق للوطى ولهذا لم يرد في من يهت
تخلاه الجرح وهو يخرج الحد في الجنة نزهة عن العاهات فقال ابن الوليد العاهة
هي التلويح بالاذية والامرين الاجرة والاختلاف انتهى كلامه **باب** **قوله**
في الزنا **قوله** والى ان يزوج المخطأ ودع حرج المدي **قوله**
هكذا خط المولود وهو تابع لما رآه في الجرح فانه لم يكن فيه ولعله وحي ما جميع
الدين بل هو المتعقبات والمخوفات سهول فقلده فيه وانه تعالى اعلم **قوله** ويح
القاتل في اخته على الامام **قوله** اي لا شواذ قال في مختار الصحاح ان ثلث مرات
انفرد به استبد وهذا صحيح معذرة كذا نقله الشافعي انتهى **باب** **قوله**
قوله المولود بالطلاق صاحبا اذا سكر فطلق لم ينع **قوله** قال في الخلاصة
قال الفقهاء ان المولود صاحبا اذا سكر فطلق لم ينع **قوله** قال في الخلاصة
قوله قبل ان يحد القاذف فانه لا يحد **قوله** لعله العبارة للمات فانه
لا يحد **قوله** انما سمعوا ولده مريفا لانه لم يزد في كل يوم حلقا بلسه
ويكره ان يمس فيهما ويكره ان يلبسها غيره **قوله** هكذا خط المولود بها الجرح ولعله
علمه لا يجر كما تقدم **قوله** ولو قال له جرح ما ريت خرا منك **قوله** كذا خط المولود
ولعله ما ريت زانيا **قوله** كذا في الجرح **قوله** يشير الى قوله ولو قال له زانية
فقال انت ارضني من حد الرجل **قوله** ما ذكره في الاصل من ان المولود لا يحد
في القذف في حال ظهوره دون الاشارة لانه اذا سكر في حد زانية بك ذانت صغيرة
وكونها في نظائره فليست على **قوله** يكتفي الجرح عنه بان لم يمس بقله في حق له زانية
بك ذانت صغيرة ونظائرها لعدم ضرورة منها اذا ذكره ولذلك لم يستطع بها احصاها
تخلاه في الثاني وهو قوله لانه قد اعتقه او كافرته قد اسلمت زانية ذانت احصا
او كافرته فليست احصاها لعدم ضرورة ولذلك يستطع احصاها في حال الاصل في الاصل
لكنه ليس بقدر احصاها غارة بقله في القذف فاما **قوله** خلاف زانية
يقدره او بجهة او بجهة او بجهة فانه يجب ان يحد على كلامه زانية بئانه

بنية كذا و بدهم بذا كذا **اقول** عبارة الجرح ولو قال زينة بناية الخ و بدهم
 بنية كذا لان معنى كلامه زينة بناية الخ كما لا يخفى **قوله** فان قلت بل معنى
 كلامه زينة بدهم الخ قلت ان **اقول** الايراد والجواب ببعضه الخ **قوله**
 قال الامام الزاهد في التفسير ولو قال لاح يا حرام زاده لا يجب عليه حد القذف
 قال وقد كتبت انه لو قال ذلك الوالد لولده يجب عليه القذف **قوله**
 قال في الجرح في نفس من شئ لمصرحهم ان الوالد لا يعاقب بسبب ولده فاذا
 كان القذف لا يجب عليه شيئا بالختم او لا انتهى **قوله** لا يلزم من سبق له
 الحد سقوط القذف وقد منع من ثم بمقتضى انه تعالى رايت صاحب انفس
 قال واعلم ان المسطور في كتب الشافعية ان مع سقوط الحد عنه يجرى ثم رايت
 في التفسير ما يبيد انه لو كان عندنا حيث قال لو قال لاح يا حرام زاده لا يجب
 عليه حد القذف وقد كتبت كتبت انه لو قال ذلك لولده يجب عليه القذف **قوله**
 ووجه انه لو كان القذف لا يجب بالسبب فالقذف او لا فان الخ في
 النفس من القذف يثبت لانه اذا كان القذف لا يجب شيئا فالشتم او لا يخفى
 كلام صاحب القذف من ثم قال في التفسير **قوله** فلا قال له مثلاً يا حبيش
 فقال له انت تكلمنا الخ **اقول** انظر ما كتبه عند قوله من بخره بخره
 ومن بخره بخره **قوله** ولو قال لمرسوم فرة ت به حدت واللعان
اقول القذف في قوله تاله بجمع الخ قوله لا يزان السابق على قوله لا خلاف
 ما لو قال له مثلاً يا حبيش الخ **قوله** لا شك ان معنى قوله او اقراره بالزنا
 الخ **قوله** هذا الاستدراك انما يأتى في لو جرح بالحدود لا الفصل وهاهنا هو الفصل
 لكن رايت الحد كتبت بخط لفظ اقراره معن وباعى اللفظ طرأ له والادري
 الصواب هو ام غيره وقوله كذا في كتاب الدرر والغرين يبيد ان الضارب خير
 ومع ذلك فلا شك انها بالفعل لا المصدر فيه وزيادة الالف والراء والهاء
 الا في من الكثرة كقوله في حد المختوف ببعضه مراد افتاد له وانه تعالى اعلم
باب في القذف **قوله** والضارب بالجم **قوله** قال القاضي الامام
 ملك الملوك ابو العلا الناصبي لما مثيل عند معن يرمى في الارض بالفساد
 بين الناس ويقتل المشركين **قوله** السلطان ما اذا يجب عليه فاجاب
 • القتل مشروط عليه واجب • لفساده والقول فيه مقتض •
 • شأنا ما ضل ملك الملوك ابو العلا • نظم الجواب لكل من هو من •
 قال ملك الملوك هذا الحاشي عن قول الزينوس والحجرات المردية بالكلية وغيره
 هل يجب مثل الادى المردية فضلا على غيره اذا لم يوجد **قوله** انتهى **قوله**

قال القاضي الامام له قال في جرح لفتاوى لياسب بها سيأتي قوله انتهى تأمل
 وقد ذكره في السدوس من كتاب الحجرات وقوله رفعها حال من داخل يرفع
 وقوله لا يجب في خط المصنف واجاب له وجه ظاهره وقوله والحجرات المردية
 يذهب لان ما لا يردى من الحجرات لا يجوز قتلهم قال في الفتاوى تارة تعلقا بالحيط
 بكفه انه يقتل ملاين فيه انتهى والمراد بالكلية كل هذه الحجرات لا ينفذ الا طلق
 في بابها وبها ذلك وقوله يجب مثل الادى مقول المقول وامر بقتل احدهم
قوله ولو قال لغيره يا حبيش فزاده بثلث جاز **قوله** ذكر الزاهد في الحاشي
 الذي صنف بعد التفسير من بخره بخره ومن بخره بخره حق
 يوزن ان يبدى باقمة التفسير بالبادي منها لانه اظلم والوجوب عليه اسبق
اسبق وكذا يوزن ان لو عكسنا لشق المقول الذي شتم به الشاتم ويجب به
 القذف اجاءا بخلافه فكيف اللفظ الذي لا يجب به القذف اجاءا ويجب عند البعض
 لانه البعض الاخر انتهى **قوله** وهذا اذا لم يخبر به الدعوى **قوله** سيأتى
 في اخر الباب عن المصنف ما روى عنه ادعى على اخوانه دطجارية وصلت منه
 وادعى انتصاح بهذا السبب وانكر المدعى له انه تخطف ولوحف المدعى عليه
 انه ان يطلب من القاضي مقدر المدعى ولوا قام المدعى بيمينه فله بقره الفصل
 انتهى فتأمل فانه خرج من الدعوى ولزم فيه القذف الا ان يقال
 هو من دعوى الزنا فانه لا يقال ليس كل ما يجب التفسير لو حذر
 بخبره الدعوى لا يجب بل فيه ما هو هكذا وفيه ما هو هكذا فتأمل والمصنف
 قد تبع صاحب الجرح رحمه الله تعالى في هذه الاشارة مع ما بعد ها وهو محتاج
 الى التحريم فارجع ما كتبه على الجرح وتأمل **قوله** والصحيح انه يوزن ان
 في غضب **قوله** ولا هذا على انه اذا تكلم بكلمة تخجل معني في احد هما الستم والاخر
 عنده ان كان في حالة الغضب فالقول له بيمينه وهذا التقييم مصرح
 في كبره الكذب والله تعالى اعلم **قوله** وان كان المدعى عليه رجلا مرفوعة
 وخطرا مستحسنة لا لا يعز **قوله** هكذا في خط المصنف والضارب رجلا له
 مرفوعة الخ **قوله** واختار الهندواني انه يوزن ان لا يوجب قطعا **قوله** هنا
 كلاما قطع من كلامه الى ان لا يوجب من لم يقتل بهما هنا عليهم وهو واختار
 الهندواني انه يعز به وهو قول الامامية الثلاثة لان هذه الفاظ تنكر
 للشبهة في فتاوى تارة في حاشية في كذا لا يعز قال وعن الفقهاء
 جعفر بن يعزى انه بعد استجابه قال والصحيح انه لا يعز لان كذا يوجب قطعا
 انتهى **قوله** وقد تقدم تقرير هذا المبحث وقوله **قوله** تقدم في قوله
 وحزنا كذا في **قوله** فيجوز فيه الابراء والعفو واليمين والصلح على الشهادة

كتاب الجهاد **قوله** فان قلت ما مضى حديث ليس في الاسلام
دم من اى مذهب قلت قالوا معناه ليس في دار الاسلام وكلاهما في دار الحرب
واسمه تعالى اعلم **قوله** من قال لا اصبى هو بالخاء وكسر الراء وقال اصبى
عبيد قال محمد بن الحسن يروى بالميم كذا في مختار الصحاح والابرد والجواب ذكرها
صاحب الجزية **قوله** لا اصبى تصييفه على الضياء **قوله** هكذا في خطه صنفه
كما هو في البحر كما مضى في موضعين وسبق قلم المؤلف له وهو الظاهر واما في معنى
من تصييفت الضياء اذا مالته للزوب وبه يقال اعلم **قوله** والثاني لا يخلصه
الامام **قوله** وهو دفع المال من اهل البيت **قوله** واما الجزية فنسبت بشرط **قوله** فيهم
امانة العبد اذا لم يذوقه في القتال **باب الفهم وقسمته**
قوله وفي الحرب ما ينزل من اهل البيت عن اهل البيت عنقه في الحرب **قوله**
قوله عبارة الحرب الفتنه عن اهل البيت ما ينزل من اهل البيت عنقه في الحرب **قوله**
ليس له ان يقتل عليه **قوله** يقتل ان يستبد برأيه ويقتل غيره **فصل**
في كيفية القصة **قوله** ولا يكون الثاني ارجا قبل ان يصل الى العسكر
قوله اعني لو وصل اليه الخياط **قوله** في وصل اليه الخياط ولم يصل فاشهر
معنى ولا **قوله** ولم يصل الى الامير **قوله** اذا تقرر هذا علم ان صاحب
الفرق وخره من اصحاب المشرق اخل بها ذكرنا من الفيد وانما العجب من اصحاب
المشرق فانهم لم يتركوا في منيهم بقي حاله بالدين الاتباع بما هو من معة لقتل
المذبح فيقتل من يقتل على مسأله الاطلا في فجره الحكم على اطلاله وهو عيقل
في تلك الخطا في كثير من الاحكام في الاثنا والقضا والاول ولا قوة الا بالله العلي
قوله الاقتار والقضا لا يجوز الا بعد التخلي بوجه الفتنة وهو من فتن
المجتبى والمطلق واصطلاح الفقهاء واكثر ما يطلقون على منيهم الطالب ومن قسم
بالاصطلاح يميلون ويمتدح لا يفتي الرد على السابقين في الفصل ولا المتأثر عليهم
فما هم به اعلم من يخدم واليه سعى كيف يقال في هذا مع انه في الحقيقة غيب
محتاج اليه لانه المطلق يضره الى الفرد الممل عند الاطلاق وايضا لا يفهم
ووفهم تاعد اطلاق النفس هذا الا ان القس الصالح للقتال اذ الكلام فيهم سهل
لقايل ان يقول ذكره اطالة لالتيق بالخصومات اذ من علم ان هذا الباب باب الجهاد
وهو من صفة لقتال الكفار وسعى ان لصاحب النفس سعيه وللراجل سعيه لا يفتي
الفتية الا النفس الصالحة للقتال فالباب مقيد له وذكره في الاختصاص الذي
هو مطلوب اصحاب المشرق واسم تعالى اعلم **قوله** هن في قوله لا زمة في اخل بها
صاحب الكثر والوثاقه قال مولانا صاحب البحر وظاهريا في المختصر بين الكثر
اخر برهني لهم مطلقا وليس كذلك بل انما يرضى للعباد اذا قاتل لانه دخل تحت

الاول كما تخرج وكذا العبي لانهم من وضع بان يكون له قدره عليه والهاد اما في هذا
اذا كانت تارة في البحر وتقدم على المرحى لانها عاجزة عن حقيقة القتال
كذلك في الهذبة وطاهره تخصيص هذا النوع من الاعانة وليس كذلك فانه قال البربري
ان الاعانة تميمي قايمة مقام القتال كذمة الثمان وحفظ ما معهم ان شئهم
وهو الحق كما لا يخفى والمذبح اما يرضى له اذا قاتل اوله على الطريق لانه فيه منفعة
للمسلمين **قوله** لقايل ان يرضى كونه فاعله منه بل الظاهر خلافه لانه الكلام
فيهم حصل منه اعانة لاهل المطارب وذكر الرضخ لهم احراز اعان السهم فاما
قوله وعليه ان تعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم هو محمد بن عبد الله بن عبد
المطلب بن هاشم بن عبد مناف وكان له عبد مناف اربعة بنين هاشم وعبد
شمس والمطلب ونوفل واما تسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فليعلم فيهم
تسم في ذى القرنين بن هاشم وبني المطلب وكان عثمان من اولاد عبد شمس
وجبر بن مطعم من اولاد نوفل وكما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ننكح
فضل بن هاشم ملكا نكح وصفيك الله تعالى فيهم ولكن نحن واصحابنا من بني المطلب
الملك في النسب سواء بالاك اعطيتهم ورحمتنا فقال عليه الصلاة والسلام انهم لا
ينارقون في الجاهلية ولا في الاسلام ويشك بين اصحابه **قوله** فتقوله لما نكح
وصفيك الله تعالى فيهم اى لو وجد ذلك المذبح او وجدكم الله في قبيلتهم وسلطتهم
وتقوله ورحمتنا بالتدبير اى جعلنا من رعا من سهم ذوقه القتل كذا في جانيه
اخر زاده على صدر العشر بجهة **قوله** وكذا ما معه على الراية من ماله في حقيقة
قوله المجتبى بين اصحاب وصي وعا جعل الرجل فيه زاده **باب**
المستأمن **قوله** ويشهد ما اذا من ذمة من مستأمن في دارنا ثم صار الرجل
ذميا وعبارة المشر لا تشمل ذلك لانه ظاهر قوله او نكحت ذميا ان النكاح حادث
بعد ذمها ذميا راء هو ليس بشرط كما علمته **قوله** قد يقال يغيرك بنصار فيهم
الحدوث بالاول فاما **قوله** وظاهره انه لا فرق بين كونه قبل الحكم بين من
ذميا او بعده لان الذمى اذا لحق به الحرب صار ذميا وجهه رقتله بعد ذمه
ليس هو في ذم كونه له ذميا او دونه فلو اسقط صاحب الكثر ذم الذمى
والوديعه من هنا كما خلفا لما كان له كما لا يخفى بالحدود وعينا والتفصيل وان
كان يفتي به اسما جليل الزاهد وان كان يفتي به مشايخه بل في غارم واختاره
شمس الاية لكنه لا يقاوم قول الخلاصة وكين وير يفتي وعلى نقود مقارومة
له فقد صرحوا بان عند اختلاف الرجع ان التصحيح او لا فخر يجب الرجوع
الى ظاهر الرواية فليكن يفتي للشيخ ذلك كما فعل صاحب الكثر **قوله**
اقول ليس للرجع للحيث وهو حرام بل رجوعه دليل التحقيل لانه اللط

لما كان يدر من وجهه يمشي من وجهه ان يمشي بمقتضى الوجهين ولم يتجزأ هذا
 احد من المذموم الخبير الموجب للثبوت بالضرورة فتبين ان قول ليس هذا جدي
 صدره انما بين ذلك على قولهم تخفيفا لعدم اليقين وقوله لا اللفظ الى انتقاله
 من علم الى علم اخره وهو من ع عندهم واخره انما هو على العلة التي
 خرج بها لتعلم تخفيفا للثبوت كما تامل **باب اليقين في العلم قول**
والحق والصدق والاثبات قول وتبين انما بالكمية هنا اظهر من يقين
 صاحب الكثر بالبيت **قول** قال في البحر واد بالبيت الكمية ولو جربها لكان
 اظهر فاحده ونسب هو وشيخه انما في بعض نسخ الكثر النكتة انما بينت
 واللطيفة اليد بعبية فاحده على ما يصره والله تعالى في السقي **قول**
 بان يكون عليه **قول** لو صدق لكاه اولى تامل **قول** وبعضه قد لنا
 بان يكون عليه ان يعلم انسان يخرج مكرها **قول** قد تقدم ما فيه **قول**
 لا يفي لم يصير انما من **قول** في الفاضل **قول** وقال في البحر
 معربا الى المحيط لم يسبق احد في تسميتها ولا في حكمها ولا لغة احد بعد ذلك
 فالتباس كلهم بجمل الى حبيشة في هذا انتهى **قول** لكن قد يقال انما
 ذكر ذلك لدفع حق من اسم اذا في له ديتا وديعة في دار تاحم فتناه
 بذكرها ويدي ثمة يعلم الحكم بالاولى فامل **قول** ولم يذكر في الكثر حكم
 البرهان قالوا والبرهان للبرهان بينه عند اي بينت وعند من يبا وديست في
 والزيادة في السليمان وبنيت ترجمه لان ما زاد على قدر الميزان في حكم الوديعه
 ولما تلت وصارت له ثباتا وهو في من قول الكثر وصارت وديعة فاما لانه
 لا يخص الوديعه لان ما عند من يكره ومصاربه رجا في بيعة ذواتا كذا في حرمها
 بر **قول** تال في البحر ولم يذكر لانه وصار له في لانه اول لانه لا يخص الوديعه
 الى ما ذكره هنا فحولها حب البحر لانه هذا مع اهل ن الاعتذار بان ما عند الشريك
 والمصاربه وديعه دخل فيك وبان ما في بيعة يعلم بالاولوية لا بقطعه به عنه
 حقيقة وهي خلاف ما عند من دعه لوجودها حكم فامل **قول** وتبين انما بالبرهان
 اول من يقر صاحب الكثر بالقرض لانه يشهد ساير الذين **قول** قال في
 البحر ولو جرب بالدين بدل القرض لانه لا يشهد ساير الذين **قول** انتهى
 فاحده منكم بترجمه وذكرها ذكر هذا الاعتذار عنه واضح وهو انه لا ذكر في
 حال الاخير والظاهر والدين علم انه المراد في سبيله واحده تختلف بالقتل
 وعز لا يطلق الدين وحضرة القرض والله تعالى اعلم **قول** اما المرأة واولاده
 الكبار فلما قلنا **قول** يعني من انهم هي بيوت وليس با بقاء **باب**
الفصل في الخراج والجزية قول حلوا بعضهم الخاء اسم بلد **قول** حلوا بعضهم الخاء

المهمل واسم له الام قال الخار رضى في المثلث والمثلث حلوان ابلد الحروف
 وهو آخر حد السواد في اهل المشرق بسبب الى حلوان بن عمار بن الحاف بن فطاعة
 وقال البكري في جميع قال الخار جاني سميت بذلك لانها حافا حافا حافا حافا
 لان حلوان اول العراق واد الخار جاني سميت بذلك لانها حافا حافا حافا حافا
 ابن عمر بن الحاف بن فطاعة كما سلف انتهى بلا الف بعد الياء **قول**
 وفي من ايضا اشارات المهمل لابن المثلث حبله في بفتح العين المهمل اسم
 بأوحدة مشددة ثم الف ثم ذال المهمل كذا في قوله البكري في كتابه قال على
 رضى فحلوان بن بن البصرة قال الخليل هو مصنف منسوب الى جده الخليل
 وقال الخار رضى في من تعلم في الاماكن عباد بن برة مشهورة تحت البصرة
 مفضي الى الدائرة وبن تدعى باسمه ثور المسلمين قال ديب وبن في فضايلها
 احاديث غير ثابتة انتهى **قول** وما في حقه **قول** عنى هو بفتح العين
 المهمل اما قرا قال ابن ابي عمير في الحديث بعد لرب عن الصواب فيصيرن الهوى
 قال الفارابي في ديبات الادب وهو من الاصناف يطلق على النقي والطاهر
 والمرد هذا انتهى فطاعة انتهى **قول** صاعا بن برة وشيخه ودرم **قول**
 كان يبنى ودرهما لكونه يعطى فامل صاع وانما جازع في القطع **قول** ومنه
 يعلم ان الودعة والفارة اذا اكلوا الزرع لا يستط الخراج كذا في البحر الزاوي
قول فيمن نظر ظاهره قد صاع في الزاوية وعلا مسكين ما في الجراد ما
 لا يمكن دفعه وانما لا يستط به الخراج وقد ورد في الشعر كلام صاحب البحر فامل
 وامل في الزاوية يجب ان يقال في الجراد وبنى انما كان كثير غالبا لا يمكن رده
 بحيلة يستط به وانما قليل لا بحيث يمكن رده لا يستط به كما هو الحال
 في ذلك **قول** وهذا القيد لا بد منه وقد اخل به صاحب الكثر والوقاية
قول لكن قال في البحر وتيد بالخراج الموقوف لا كلام فيه لانه لو كان في حرا
 مقاسمة فلا شيء عليه بالتعطيل انتهى وبه يحصل الجواب عما ذكره صاحب الاخلال
قول تركه السلطان الخراج لرب الارض جاز **قول** قال في الزاوية من السلطان
 العشر وتركه عند المزارع يصح هذا المزارع الى الفتح وان تركه عليه بالكلية
 يجوز غنيا كما ان فقيرا ان لو كان فقيرا لا يضمن السلطان لانه لو كان فقيرا لم يضمن
 الا ان يجوز فكلما لو تركه عليه الا يضمن السلطان لو اخذ من اسنان زكاة ماله
 وافترق المترك قبل من المزارع الى الحرف السلطان ان يرضى به وبنى في حقه
 لما قلنا واذ ان المترك عليه غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال
 الخراج لبيت مال الصدقة لان سبيل العشر من بيت مال الفقراء لا الالا غنيا
 بخلاف الخراج انتهى فامل ما بينها والله تعالى اعلم **فصل في الجزية**

قوله اولاً حقيقة الخراج **اقول** هي علة ثابته لتقديم الاول **قوله** والصلب
 ما لا يقتضي فيه الصورة ولكنه بعيداً **قوله** هكذا يخط الخوفاً في البحر والصلب
 ما لا يقتضي ولا صورة بعيد **قوله** لا يجوز اذ لا يخط من لغيره **قوله** ولا
 يقتضي فيه صاحب البحر لان مقتضى لم يترك فيه الا للبيعة والكيفية واما هذا فكان ينبغي
 حذره لعل الا انه المذكور في المتن **قوله** ويعد المذهب من غير زيادة على البنا
 الاول **قوله** ثم اذا كانت الحكاية تميز حتى لم يكن للامام هدمها او مقتضاها
 على علمه والبريات لما بعد مقتضى في الذخيرة او ببيت نار كان لهم
 بناؤها كذا في التاخرانية **قوله** ذكر في الاشياء والمظاهر في اخر المتن
 الثالث قال في اربعة تنادى الامام السبي الاجماع على ان تكون اذ اهدمت ولو بغیر
 وجه لا يجوز اذ فيها ذكوة الاسوط في حسن المخاضة في اخبار مصر والفاصة
 عند ذكر الامور قلت يستنبط من ذلك انما اذا قبلت لا تفتح ولو بغیر وجه لم تفتح
 ذلك بمصر بابا لقاهرة في كنيسته بقرعة زويلة خلفه التي بعد من الباب قاضي
 القضاة فلم يفتح الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يفتحها من حاكم على فتحها
 ولا يمان في ما نقله السبي قوله اجماعاً وبعاد المذهب لان الكلام في هدمه الامام
 لا فيما بعدهم فليست على المتن **قوله** كلام السبي في هدم الامام وجزءه وكلام الاشياء
 مخصوصاً بهدم الامام وقوله الذي يظهر ترجيح العموم وذلك لان العلة في ظهور
 في اعادتها بعد هدمها المسلمين استغناء فاصح دينا لاسلام واما ما لم يصر
 وكسر السق كهم وصل للكنز واهله غايته الامران فيهما اقتياتا على الامام فيلزم
 ناعلم المتريين لا ثباته كما اذا من الحري بغیر اذ لا يبيع امانه وبقدر خلافة اذا
 حتى موهاهم بانفسهم فانها تها وكما صرح به على المناقضة وقراعي لا انابا ه
 لعدم العلة التي ذكرناها فيستثنى من عدم كلام السبي وقد رايتم لبعض الفضلاء
 على هذا المثل من الاشياء والمظاهر ما صورته قال شيخنا رحمه الله تعالى
 بشكل على هذا ما ذكره المصنف في التواضع من ان الامام اذا اراد شيئا لم مات
 ادخل للثاني بغيره حيث كان من امور العامة الى الان بما لا يجماع
 في كلام السبي على الحق هي ايقال انه اعادة الكنائس ليس من الامور العامة
 ولا يخفى ما في قياس العقل على المذهب اذ المذهب مراد به ابطالها بالحكمة بخلاف
 التبدل لسهولة التغير ومعدونة الاعادة فتأمل **قوله** وفي الخاتمة حتى
 ثباته الصبر وانما بعد من بيعته او كنيسته من التقديم فليعلم ان يبينها
 في من هدمها كما كانت ولا قالوا بخلافها من موضعها الى آخره لم يكن لهم ذلك
 بل يبينها في ذلك الموضع على تبارك والاول ويقتضي من الزيادة على البنا
 الاول انتهى **قوله** قوله وان قالوا بخلافها الى قال في التاخرانية لم يكن

لهم

لهم ذلك ولو بعد ضيقه لعل من المسلمين انتهى نقله عن الذخيرة **قوله** يعني لا يعطى
 له شيء وجوبا واستحبابا **قوله** انما يجب عدم اعطائه من تقي نصف السنة
 ويستحب الصرف له لو مات في آخر السنة وقد تبع في هذه العبارة شيخنا الشيخ
 زين في البحر حيث قال في المرداوي حرمان عدم الاعطاله وحين باو استحبابا
 ولا يخفى ما فيها تأمل **قوله** فلا يملك قبل القبض **قوله** انهم ظاهراً انه يملك
 بالقبض لانه نوع ملة وهي تملك بالقبض **قوله** ويستحب بالموت الى **قوله**
 دبا لعل له ايضا كما هو ظاهر وسياق في قوله واضعفنا اذا اخذه او لها
 ثم مات او قبل قبضها الى تأمل **قوله** والمؤنة والامام اذا لم يوقف
 فلم يبق نيا حتى ماتا تامر يستقطر وكذلك القاضي وقوله لا **قوله** ارجع الى
 ائمة الواسطيين فانه فرق بين الوقت على الاولاد وبين الوقت على المارسين
 والمجاهدين والفرق بين بسط القول على المارسين والفقير وصاحب دليقة
 ما وقد نقله في الاشياء والمظاهر في قوله والله تعالى اعلم ثم **قوله** سئل
 جماعة لهم عطاء ابا عبد الله بخصما يظلمون بغيرهم في كل السلطان ويقضيها
 لهم فمات بعد قبضها لخصمهم قيل ان يبقوا منه فيلزم يرد بضميرهم ام لا تجيب
 بغير لان يد الثاني كيد المنيب فكان مات بعد ان قبض بنفسه وهو لو مات
 بعد ان قبض يكره المحققون من ثابته تعالى اعلم **قوله** **قوله** **قوله**
قوله ويقضي المارسين ما ترك من عبادته في الاسلام **قوله** ويبطل
 ما رآه لغيره من الحديث لا يجوز للسامع خبراً ان يرويه غيره بعد رد
 كما في شهادات الولو لجمية كذا في الاشياء والمظاهر **قوله** خلاف الرجال فصارت
 كالموتدة الاصلية **قوله** كذا يخط الخوفاً فيما للبحر لعله كالموتدة تأمل
قوله وهو مطلق في محل القيد **قوله** قال في البحر والمثل واراد على المصنف
 مع ان في عبارته ايعام ان ياخذ به يعني شيء مطلقاً انتهى فالمراد لصاحب البحر
 مع اطلاق الجواب منه بانه تركه اعتماداً على ما تقدم من استنباط الكفار ولانه
 ذكر الحكم في المسئلة قبل التمسك لكن من لم يذكرها ولا اصل العدم ولا فرق
 بين المثل والشيء فيه فلا يراد عليه وهذا اولي فتأمل **قوله** وبما نزلنا
 سقط قول الرزيلي بعد حجية ما ذكرناه عن النهاية من ان ظاهر الرواية
 عدم الفرق بين ما قبل القبض وبعده في ان يكون لورثته وهذا صحت لان
 الملك للورثة لا يثبت الا بالقبض بليت ثبت هذا الى **قوله** هذا التقويم
 لصاحب البحر لانه فانه ذكر ذلك بعينه فراجعه ان شئت **قوله** وبولس
 اول من قوله اكثر في ثبته لان الملة تنفذ انكابتها في ملك عبدك على
 نفسه بجمته فاذا اداه عتق كما في القاموس من اطلاقه الملة بجمته على البدل كما

جمته

واسمها في العلم **اقول** والجواب منع احدا منها له بل هو امر دأب في كلام الفصحى
حتى قيل استعمال الجواز اول من الحقيقة فاجابه اولوية فكيف تنفذ على مسئلة
منه واسمها في العلم **باب الفصحة** **قوله** والمصلحة من كونه
كأن في القاموس **اقول** نقله من البحر من خارجها وعجاجة القاموس في اللقطة بحركة
وحركة وهرة وثامتها المتقط فتأمل ما في نقلها **قوله** وقد خلا من الكتب
المجتهدة عن من فيها اصطلاحا وقرعناها اصطلاحا بقولنا في من ضاع للحفاظ
على الغير لا للتملك **اقول** قال في البحر لم يتركوا كثر الشارحين من فيها اصطلاحا
ثم قال دعي فيها في المحيط بانها في من ضاع للحفاظ على الغير لا للتملك انتهى ذلك
بينفي لم يترك قوله وقد عرفناها في البحر لا في البحر واسمها في العلم **قوله** فكذلك ترك
التعريف **اقول** في النسخة التي بخط المؤلف بدل التعريف الاستدلال والسماء
التعريف كما كتبه هناك **قوله** الا اذا قال له قاض انك ترجع اربعة
الليط بعد بلوغه **اقول** هذا راجع الى الليط يعني بعدد ما انفق عليه
للزوجة ناله الزوج لانه اقر بحقه **قوله** ولا تخفى عليك ان عبارة هذا
المختصر حسن من عبارات اكثر لانه اقل بالابدانة **اقول** قال في البحر وعجاجة
الجمع احسن دعي فانما انفق في اخيه المصنف فذكر كما ذكرناه بالزبط وقوله
وبان ذلك المصنف يكون دينيا في اذنه وليس كذلك في الامم لانه مطلق قد يكون
للزوجة واستحقاقه اولها لزم فلا يرجع بالاحتياط فلا بد من ان يشرط الرجوع
وجعله دينيا عليه انتهى **باب الميراث** **قوله** وقد يقال بل
يملك ميراثا وقد جازت هبة من عليه الدين **اقول** هذه عبارة البحر وقد
اجاب عنه بقوله وقد جازت ميراثا من الاستقاط ولزم البحر من غير من عليه **قوله**
ولذلك ملك ما عنه من الدين على الاثر **اقول** اي ما دفع عنه من الدين الى
بعضها فلهذا ان عبارة هذا المختصر اعني فائدة اول ما ذكره صاحب المصنف
والقد ورثه **قوله** هذا لصاحب البحر قال في بعد ذكر ما تقدم ذكره قال المصنف ان
ملك متقد وجب اريد بالمال اول فاعده واعترضا عليه به وليت شعري ما يفعل
في قول دكل اجب في مال صاحب فمعه لم يبع حصته ولو يفسد به فمعه
سلك ارباب المتقنا طلبة اول لانهم حصص الدين لم يبق عليه احدا ما لا تاتي
في الدين فتمام وانظر الى قولهم في لو حلف لا مال له وله دين على نفسه ارسل
لا يثبت لانه الدين وصية في الذمة لا يتصور فبعض حقيقة فاذا لم يكن
ما لا يثبت تتبع عليه الميراث وقد له في البحر والحق ما ذكره في بعض المذاهب
ان يملك ويتبع عليه الميراث بل من الميراث المذكورة ولم نرا حواشي
عليها بنا قال به فالحق حدث هذا الحق تامل **اقول** يعني يجوز بيع احد الشركاء

واللقطة وقوله
مصدق راجع
الى الليط
ح

تصنيف

تصنيفه من المال من شريكه ومن غيره بلا اذنه **قوله** ولكن يصح تسليم الميراث
بغير اذنه الميراث ولو هلك عند الميراث قال في بحر الرامة هلك عند غيره
الميراث في نوبتي واقام بيعة بها لا يبيعه ولا تخلف كما يؤخذ من كلامهم
ولم يبق بيعة تخلف واسمها في العلم **قوله** فانه لا يجوز الا اذا اذن الميراث
فلم يذ الميراث من واحد لا يذ منه الا اذا اذن ايضا تامل **قوله** فان كل حصة
منه كونه يبيع اجزاها ليس للآخر فيها ميراث فاذا باء تصيبه من غير الميراث
لا يذ على تسليمه الا جازا بتصيب الميراث فيقصد على اذنه **قوله** فان في
كل حصة من ميراثه ما يملكه في الحقيقة لكنه قد يذ الميراث ولو صح البيع
للاجنبي لا يذ على تسليم ما باعه لتعذر تامل **قوله** والصحة مفروضة
وعنان بغير الميراث **قوله** الغنايا والكبرياء ميراثا لغير الميراث الذي تمسك به
الميراث والميراث المخصوصة وما يملك من الميراث اذا انقضت وبالفقهاء
اولا تمسك الميراث **قوله** ولا تصح بالغايب **قوله** اي غايب عند الميراث
لا بعد عقد الميراث تامل وراجع البحر لراي القائلين بالغايب **قوله** والغنايا
ما حوز من ميراثهم عن له كذا في ظاهر **قوله** الغنايا بكسر الغين كما تقدم
قال الجوهري من عن الشيء ظهر لغيره **قوله** اذا لم يكن في يده مال فاض
اقول اي الميراث **قوله** واحد من شرك الغنايا لا يملك الاستلام
الا ان يذ له في ذلك **قوله** وفي الخا يذ في الميراث كاشركه غنايا
بما لها من ميراثه احد هاتين قال الميراث في الاخر هو من ميراثه وقال
الميراث هو في خاصة ميراثه مال انفس قبل الميراث كان القول قول الميراث
لان ميراثه لنفسه ميراثه ميراثه فيكون القول قول ميراثه بانه تعالى
ما هو من ميراثه انتهى **قوله** وقد وقعت حادثة الميراث استمر
احد هاتين قال هو الميراث وقد دعت عنه من مال لارجع عليك
مخصرك من الميراث قال الآخر ذهبت عنه من مال الميراث ولا رجوع لك في
والذي يظهر ان القول قول الميراث ما ذكره قاضي خان انه حر في ذلك
لان ما صدقه في الميراث ميراث الميراث وميراث ميراثه وقوله
دفعته من مال الميراث عني وقاية فلا يقبل بلا بينة ولذلك قالوا
ان كان ميراثه لا يعرف الا بغيره لم يعلم الحق لانه مدعي وجوب المال
في ذمة الاخر وهو يتكبر وها هنا ليس شكرا بل هو مقر بالميراث الموجب
للقول التبريد منه واذا طلب الجبن على الميراث ما دفعه من مال الميراث
فله ذلك تامل **قوله** وعسى ان يخرج على اطلاق **قوله** له حواشي
وعسى ان لا يخرج من الميراث وظاهر ان يخرج على اطلاق **قوله** وله

من شئ في الحان والمفاضة ان يستاجر ويبيع ويؤجر ويضارب ويؤكل
ويبيع وينقل ونسج ويسافر **قوله** لم ينكر الاغارة وقال في التا تاريخية
بأنها المحط ولا احد المتفاضلة ان يصير مال المفاضة وفي الظاهر
وليس له ان يصير استجارا وفي الخاتمة ان احد شئ في الحان ولا يمكن
الاغارة **قوله** ولو باع احد جماله العن كره ما عجز وهان جاز **قوله** يند
بالبيع اذا العن لا يجوز الا بالحق وفي كافي الجوهرة وقوله ما عجز وهان يباسم
وباسم من كان حق لو باع بالجرى جاز خلافا لها فانه يتعبد بالقيمة او ينقص
يسر وبالنقد من انقول تال في الترازية ويبنى بقوله في مسئلة بيع الوكيل
ما عجز وهان باع من كان ثقله عنان الحق والمولد تباع له وفي نسخة البيع
تاسع رجع قول الامام في جهر **قوله** وفي خلاصة الفوائد وليس كل الفان
والبيع والمضارب والمؤجر ان يستاجر وبالحال ههنا الصحيح من ذهب
الى حصة ومحمد ومثله السن والكرام راسي الحال وقال عبد الله ر
حسبة النفقة من الزوج والم لم يند في كتم النفقة من راس المال وهذا هو
الحكم في المضارب **قوله** مسئلة انفاق الزوج من مال المهر كره لم تذكر في الكتاب
لما ذكره في بيع الفتاوى وقال عن تاجر خان كونه في مال المهر كره في الخلاصة
وفي التا تاريخية فالتا عن الخاتمة تال في رجم الله تعالى هذا استسما
ونقل الزلي في قولين يعني كذا وكذا وحيث علم ان وجوبها في المهر كره
استسما كان هو الراجح لانه العلم عليه لاعلى القياس الا في سائل مخصوصة
وانه يقال اعلم **قوله** وظاهر كلام الولي الجية في الوكيل لا يفيد في **قوله**
ان كان هذا ابتداء نقل منه فهو سالم من النقذ وان كان في حلية كلام الحق فغني
عليه نقذ على صاحب الحق مثله الموجد الذي في نسخ الحق الما طلعنا
عليها قوله وظاهر كلام الولي الجي في الوكيل لا يفيد فانه قال اذا ادعى الامين
بعد الموت الورع في الحياة وانكر الوارث فانه كان المقتضى منق الصما عني
نفسه كل لو كان يتبعض الوديعه فالقول قوله وان كان المقتضى استجاب الدين
على المصلحة لو كمل يتبعض الدين لا يتقبل قوله انتهى وفي الترازية في كذا
نقله حق وعنه في النهر ما النقذ على هذا الشارح لانه لم يفتقد بعبارة
وقد نسب اليه على ان صاحب الحق لو فعل كان فعله لم ينقض النفاذ اذا ذكره
صاحب الحق في الدفع وما ذكره صاحب الولي الجية في القبض ولا شك
ان وضع المسئلة فيها فانه لا في الدفع اذا استهتت الولي الجية لو صدقت
في القبض كان القول قوله لو كمل في الدفع كما يفهمه من لم اذ في حصة
بضابط الفقه وقيل عدة وقد خبط في مسئلة الوكيل كره في ذلك

انها هم

انها هم فيها قد استعنا الكلام عليها في موضعين منها على نسخة الاشياء والنفق
معد كانه على هذا الموضع فيها والله تعالى اعلم **قوله** وذكرنا خلق رحمة
تعالى ان الامانات تتكلم بمعنى ما يورث عن جليل الا في ثلاث احدها هذه
والثانية السلطان اذا خرج الى الفرو وغنى راودع بعض العنفة عند بعض
الطائفة ومات ولم يبق عن موادع لاجنان عليه **قوله** تمامه والثالثة القاضي
اذا اذن مال البيع راودع عناه ومات ولم يبق عن موادع لاجنان عليه
قوله وهو من كره الصباغ **قوله** تال في الجوهرة وقوله الا برون وشركة
الاعمال **قوله** اذا وجد فيها شروط المفاضة **قوله** حداه الحان **قوله**
ويكون كالمضاربة بشرط **قوله** وفي الترازية وشركة التقتل والمروحة
قد تكون مفاضة وغنا فالحان ما يكون في خاصة وخاصة المفاضة
ما يكون في كل التجارات انتهى **قوله** ينبغي ان يكون هذا التفصيل على قول
من يشترط في المفاضة ان تكون عامة في كل التجارات وما على قول من لا يشترط
ذلك لتأجيل التفصيل المذكور على قول المصلحة نقلها في الجرح من التا تاريخية باراد
فراجعه ان شئت **قوله** تصرف احد الشريكين في البلد والآخر في المص في الاراد
القسمية تال الذي في يده المال قد استقر حصة ما به دينار واكثر عوضها ان كانت
المال في يد الحق فالأقرار صحيح وله ان يأخذ الحاية **قوله** وجهه ذكرنا اذا كان
المال في يده وقد تقر ان ادعى ان ما به دينار منها حق الحق فالحان
ما اذا لم يكن المال في يده لانه يدعى فيها عليه فلا يتقبل **قوله** لو تال في هذا
المال الذي في يده كره يتقبل ايضا لانه يدعى في القبول قول في اليد في يده
انه لم كما يتقبل قوله انه للغير تامل في واقعة النقذ بهر الفتية والله تعالى اعلم
قوله في الشركة **قوله** ولذا تال في الحق معزيا الى المحيطة
دفع واجبة الى رجل يداجرها على ان الاجر بينهما فالمهر كره فانه سدة والاجر
لصاحب الدائم والآخر اجر خله ولكن في الحقيقة والدية انتهى **قوله** لم اذ
ذكر الما به المهر كره يدين الا بدين اذا دفعها احد ههنا الا على ان يداجرها ويحول
عليها وما حصل من ذلك فيبين بينهما تال في التا تاريخية للعامل والثلث للآخر
ولا شك في فساد الشركة لان المنفعة كالمصروف كما صرح به في الحان
لكل لا يقع فيها اذا قلنا بعضها دها فالاجر مقتسم بينهما على قدر حصة لكل
منها اجر مثل عمله ولا يشبه العمل في المهر كره حتى نقول لا اجر له لانه العمل
يحتاج الى دهي لغيرها فتأمل ذلك وهي بكرة الوقت في بلادنا وغيرها
وانا في حجب من سكونتهم عنها وان احدثت من حقهم ولا يهم والله تعالى الوفاق
تال في الولي الجية وان اشترى دلا حيا بغير للاخر يبيع على ان يجر ذلك فضا

بأعيانها صفة
ولم يفسد
الإشارة على
أحد

رأى فيها المدعى في غيرها من شيء فيها نصها في قولنا فاسد لأن هذه منكر وقعت
على اجارة الدواب لا تقبل العمل لأن قدس هذا ان يقول له صاحب مع منافع دانتك
ليكون ثمة بيتا ولو صرحا بهذا كانت الشككة ناصدة ثم اذا قدرت هذه
الشككة بنقد ذلك الشككة على ثلاثة اوجه ان اجر كل منها وابتع خاصته كما لكل واحد
منها اجر خاصة كما قيل الشككة وانما اجرها كان الاجر مقسما بينهما على قدر
اجر مثل دابتهما كما قيل الشككة وان اجر كل واحد منها وابتع دابتهما مع
الرابية او عمل احد هما مع البقية والآخر في غير ذلك كان الاجر مقسما بينهما على قدر
اجر مثل دابتهما وعلى مقدار اجر عملها كما قيل الشككة انتهى وهو من يد لما قلنا تأمل
قوله قال في المزارعة انه رها قسح وان فسحها احد هما راس مالها فقد صح
اقوله هكذا في نسخة المجلد بخطه وفيه اسقاط الحقبة بها شيئا وهو ان
فسحها احداهما لا تنصف بل اعلم الآخر وان فسحها احد هما ورأس مالها **قوله** ثم
قال الشككة لا اعمل معك فسح للشككة مع **اقوله** ها هنا ايضا شيئا سقط من قلم
المؤلف وهو لا اعمل معك بالشككة وخاب بناء الحاضر لا تنصفنا لما حصل للبايع
وعليه قيمة المتاع لان في له لا اعمل معك فسح في **قوله** وفي شرح النظم
الوهي في **قوله** كان ينبغي ان يقول وفيه معنى يا اعمل لعدم الخلل في فيه تأمل
قوله حار حرة شتركة بين اثنين انفق احد هما في عمارتها لم يكن مستوعبا **قوله**
وتقدم فيه قد يبالو قال احد هما لصاحبه عنهما فقال هذه العماره تكونين لارضى
بما تركت فخرها لا يرجع على شريكه **قوله** بخلاف ما اذا انفق على عبيد شتركة او على
خارج كرم شتركة حيث يكون مستوعبا **قوله** انما انفق على العبد رادى خارج
الكرم بعض اذن شريكه وبعض اذن القاضى كما تقدم تقييده بذكر في باب
المنفعة من الخلاصة وابتدعنا اعلم **فما قبل الوقت** **قوله**
والصحيح ان الشككة بالوقت بدونه الدعوى بمقتضى **قوله** وسياقت
في المسئلة زيادة بيان في موضعين من كتاب الوقت **قوله** قال الشافعي
في الاجناس وعليه الفتوى **قوله** ارجع الى النهي انه ذكرنا رواية حفيضة
عندنا وله **قوله** في جامع القصص **قوله** لعلم جامع الفتوى **قوله**
ولا يجوز للبيت ان يجعل بيتا مستقلا ولا سكنى انتهى **قوله** انما انتهى كلام الجرح
قوله وما جرحه القائل في زماننا من البلاد الرومية وغيرها من وقت الدراج
والمراد من ذلك تحت قول محمد الحق به في وقت كل منقول فيه تعامل كما لا يخفى
فلا يخفى ان الخصم من القول نحو رد قوله بهذه الامام زعفران رواية
الاضار به داهى تعالى **قوله** في الحاق الدراج والكنائس بالمنقول
الذى فيه تعامل نظر اذ هي لا لا ينفع بها مع بقاء جهتها والوقت حسب المعنى

على ذلك الزايف والصدق بالمنفعة فلات نحن ناسد قد روم وقد روجا زفة
واقفا صاحب الجرح بخلافه ومنه ما في حرجية الخلافة لا يدل على دعاه اصال
انه اختار قول زعفران في تركه نسخته اليه وقت تال شيئا الدين الحلي
في قتاله اعلم ان وقت الدراج لم يقره احد من مشايخنا فيما علم للامام اني حفيظة
والصاحب به وانما وقت على عزوه في كتب عدة للامام زعفران **قوله** ويدل
على ما ذكرنا من وجوه وقت الدراج تحت قوله عن ما ذكره مولانا صاحب
التي بقى له وتوزد بعض المشايخ اشياء الحق له على ما قاله محمد لما ردا
منه بان التكاليف بها في الخلاصة وقت يقره على رباط على ان ما يخرج
من سهمه ولا ينفذ يعطى لابن السبيل قال انما كانت ذلك في موضع غلب ذلك
في وقتهم حيث ان يكون جازنا **قوله** واللازمة من غيرها قلنا نعم تقدم اذ البرقة
ما ينفع بغيرها وسنذكر مع بقاء حيث قلنا هذا وتوكلنا على كتاب فيه وقت
الدراج ما صرته نصلا

• وقت الدراج والدرناير استحق • عن موطن الفقه بلا شك رخص •
• وكروم قد صار في ثانيا • قد قيل عند الحكم فانهم ما استحق •
• مع انصاف الحكم فيهم استحق • عند الخلاف لم يكن لكل خلع •
• هذا وجرم الدين ناعلم هذه الامة • يات يجرم الفقه في يوم الحق •
• وختم جرحا على مصلينا • مسلم ودا على جرح الدين •

وامه نال اعلم **قوله** اطلق القاضي مع الوقت من المسجد لوارث الوقت
بناء مع **قوله** وكذا الوصية **قوله** مسجلا **قوله** معنى قولهم مسجلا اي يحكي ما
بالزوم بين جرح الشر في هذا معنى كونه مسجلا **قوله** في اجارة الوقت
قوله يبقى بالخزان في غصب عقار الوقت **قوله** وكذا المسجد كما انفي
به شيخنا شيخ الاسلام الشيخ بن غانم المقدسي وهو في السؤال والجواب
رجل قدس على مسجد سد خراسان وبني بطلانه وجعل المسجد بيت قهوة
ودفع ذلك على مسجد آخر قبل يحرم عليه ذلك ويعزرو يعيده كما كان وتلزم
اخر ذلك المسجد مدة شطرا فاعلم وينظر على ذلك ما كيف الحال انفي نا جاب
نعم يحرم عليه ذلك ويعاد كما كان ويعزرو على ذلك بما يليق به واذا وصفه على
المسجد لزمه اجرة شمله داهى تعالى اعلم كبر على ما غانم المقدسي كذا رايتم
نقط المسجد **قوله** وعصب مناهم **قوله** فلو لم تكن له منفعة لا ضمان
وقد انتيت به في بيت استراه شخصه داهى شغل لابلان لا يتأني سكنه
فيمن ناسته بغيره ويال انما في سكنه انتم شخصه انه وقف على **قوله**
في مقبل فيه السكاة بدونه الدعوى **قوله** يدل بقوله بدونه الدعوى

انما المشهود عليه لا بد منه وهو في الصورة المذكورة المستحقة او رتبة ثلث شهداء
 في غير المشهود عليه وهذا مع ليلته المدعى للملك لا يتقبل وهي رتبة الحال
 في امية طلوعها وزوجها وانقضت عدتها ثم ماتت عن بنت ودار فادعى ناظر زانية
 على الهرة انه وقت داره في حال حياته على مصالح الزانية واقام بليعة بن جبهها
 في جبهة البنت المملوكة التي اوصفت يد هان فانتيت بعدم القول لعدم حصول رخصته
 عليه وجه البنت لان الزانية لها فرسها وردا ولاشي للزانية فيها لانها جنيبة
 فالمشهد في وجهها لا يتجر هذا وقد قال في الاسراف ولله في على آخر
 بان هذه الارض التي في يده وقت زبدي بن عبد الله وذو اليد تجدد ويقول في
 ملكي ورثتها عنه او يقول انما وصية فيها او وكيله واقام المدعى بنية على ذلك
 تشهدت على امره بانته وقبيلها كانت ملكه حيي وقبيلها يقضي بيمينه
 على الجبهة التي قامت عليها البيعة ويشترط لصحة البيعة كون ذم اليد حصيا بان يدعى
 انه وارث او وصي او وكيل بخلاف ما اذا ادعى انه مدعي او مستأجر منه او خصم
 او رقيق فانه لا يكون حاضرا انتهى فتدع علم منه محنة الدعوى فيه على غير ذم اليد
 تامل **قول** كالسكينة في الطلاق وعقبة الامتثال اي حيث لا يتصور حضور
 المرأة والاحقر ولكن يتصور حضور الزوج كان جامع النقص بين **قول** وفي
 الخلاصة يتقبل وان لم يقع الدعوى هو الجنازة انتهى **قول** صاحب الخلاصة
 فضل بيها اذا كان الوقت على قوم باعياهم لا يتقبل بدون الدعوى وبينها
 اذا كان على الفتر والمجيد فتقبل فاربع اليه لكونه ما نقله الشارع هاعني
 الخلاصة ذكره في الوقت فيها وما نقلناه عنها ذكره في الدعوى فيها وتصور
 البرازمة فيها وسياق في قبيها الفرق بيها اذا ادعاه وقتا محكما به فيقبل
 به حاله وبينها اذا ادعاه وقتا فلا يتقبل وانما الذي ينبغي التوصل عليه افتا وقضا
 نقال **قول** وبيان المصنف من اصل **قول** قد وقع في عبارة الحاشية
 والاسراف والتا تاريخا غير نقله عن الجنيبي في الفتاوى انه لا يجوز المشاهدة
 على الشرايط والجهات بالتسامح وهكذا قال الشيخ الاستاذ فظهر الدين المرناني
 يقول لا بد من بيان الجبهة بان يشهدوا ان هذا وقت على جهة السيد
 او على المحقرة او على ما اسير ذلك حتى لو لم يذكر ذلك في سنداتهم لا يتقبل
 ومعنى قول المشايخ لا يتقبل المشاهدة على شرائط ان يسموا بحمد الجهم
 وقالوا هذا وقت على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا انه بيد من علمه فيصرف
 الى كذا ولو ذكره في ذلك لا يتقبل سنداتهم وفي جامع النقص لبي ولو ذكر
 الوقت لا المصنف يتقبل الوقت كما يصرف الى الفتر انتهى فظاهر هذه القول
 المتعارض وقد ظهر للعيد المصنف عدم المتعارض وما ذكره الا ان مراد الثاني

للجزء في الجبهات اي بعد استقراء الوقت على جهة لو ادعى الى وقت على
 جهة غير هاد شهودا بها بالمصارع لا يتقبل اما لو لم يكن اصل الوقت ثابتا
 وشهدوا به لا بد من ذكرها ما لم يكن الوقت تدبها في لا يشترط ذكرها ويصير
 للفقير ويتقبل منها وعلى اصل الوقت والجهة بالمصارع حينئذ اما الشرايط
 فلا يتقبل عليها بالمصارع مطلقا والذم بدل عليه اولاق لم يبين المصنف
 من اصله لم يوقف صحة الوقت عليه وثانيا ان الشيخ الامام علي بن ابي طالب هو
 المتقول عنه كلا الامر في من من لا يبيد شيئا فلا بد من حل احد جماع من صنف
 خلاص من من الاض فيحل الجواز على شهادة وقت على ما لم يكن الوقت من اصله
 ثانيا على جهة بان ادعى مثلا على ذي يد يتصرف بالملك انه وقف على جهة بان ادعى
 كذا لشهوده بالمصارع على ذلك ويحل عدم الجواز على ما اذا كان اصل الوقت ثابتا
 على جهة فادعى جهة غير هاد شهودا عليها بالمصارع وذلك للضرورة في الاول دون
 الثاني اذا حل جواز الشهادة فيه على المصارع للضرورة فيدر الجواز عليها ثانيا
 اذا الحكم بدو وضع العلة وجازته اذا قدم مع غيره المصنف لها قد يشهد الاصل
 مع التاقدام وتختفي الحرف معه فافهم **قول** وقد رأت بعد مدة شيخنا الشيخ
 محمد بن الشيخ سراج الدين الحان في اعترض ذلك واجاب عنه بكل ما اجبت
 به والله تعالى هو الموفق وقد كتبت ذلك في حاشيتي على البحر ايضا **قول** ما عدا
 ثم قال ان كنت وقتها اذ قال وقت على لم يصح **قول** يشير الى انه لا فرق بين
 ان يكون هذا الوقت ادعىه تامل والله تعالى اعلم **قول** **البيوع**
قول انتهى **قول** انما في سورة الواقعة في قول قد يقع في فقه صاحب البحر
 ولكنه تصرف في سهم من العبارة فاحل روم كما يتصور من كلام صاحب البحر فراجع
 وتامل يظهر لك ذلك **قول** فان قلت محل التفرق على ذلك يستلزم قيام العرض
 بالعرض وهو محال باجماع مكمل اهل السنة فيكون في اسناد التفرق الى غير الاعمال
 شايع ذابغ فصار سبب نقول الاستعمال في غير منزلة المحضقة قال الله تعالى
 وما تفرق الذين اوتوا الكتاب الايم وقال تعالى لا تفرق بين احد من رسله
 والحد التفرق في الاعتقاد وقال عليه الصلاة والسلام مستترق اثم على ثلاث
 وسبعين ذنبة وهو ايضا في الاعتقاد وفيه نظر مذكور في مرة الجواب لا محل
 فنقول بما ذكره الخط الحولف بلا الف وقد لم نقول استعماله في علمه صحة تصانف
 المحكم بالبطون او المصنف كما في مرة **قول** انتهى **قول** اطلق في معرفة القدر
 تشهد المسح والنه فلا بد من معرفة القدر فيها **قول** به يعلم عدم جواز بيع
 الحطب والرطنة وانواع الخشب والش القايين عند المجلس او قاراد حزمها
 وجزا لا يجوز له وسياق بيان ذلك في السلم تامل ومثل ذلك الوقت **قول**

الجواز في بيع ما لا يملك
 الجواز في بيع ما لا يملك
 الجواز في بيع ما لا يملك
 الجواز في بيع ما لا يملك

وهذه وارادة على صاحب الكثر الا ان يقال انما ترك هذا القيد اعتمادا على ما سياتي في بابهم **قوله** قال في الجي والاريد على المصنف السلام انه دينا على بعضه في بابهم من ان من لم يملط الاجل كالاريد ما بيع بغيره فانه لا يبيع من جلا ما سلكه في باب الربا انتهى فافهم منه وان كان من على صاحب الكثر على صاحب الجي منقضي الاريد ودفعه ظاهره في كلامه في البيع المطلق وانما قلنا على **قوله** اقول ظاهره في الجارية بغيره في الجارية دليلها كما هو عادته وتدبر في الخلاصة في نظره بانما العتق على قولها **قوله** هذا بغيره قاله في الجي وقوله اقول بوجهه انه من ليس كذلك في جميع الجي بغيره **قوله** يتقنه البيع بينهما بالترضا **قوله** فيه نوع اشكال وهو انه قد تقدم ان بيع المتاع على بشرط لا يفسد ان لا يربح على عقد فاسد وهذا كذلك ولا يشبهه ان المراد بالترضا هو المتعلق على قول **قوله** على انما مائة ذراع **قوله** في ذكر العين كما لا السبب لقوله في الحق او ثوب كمنه يتبع في ذلك عبارة الجي تامل **قوله** ولو وجدها رايد لم تسلم له بعين ورتبها اصلا ولها في الجي **قوله** وجدها بياض في خط المثلث بين قوله لم تسلم له بعين وقوله ولهذا كتبت ما يجب كتابته وهي عبارة الجي **قوله** وفيها معنى الحائض احد المصيرين في المراد اذ ابا عينا معينا من الجملة لا يجوز بيع نصف بيت معين شاعرا وكذا لو باع الاغنام المشتركة او الثياب المشتركة نصف واحد معين **قوله** في الزاوية تعلقا محيطا وان كان بينهما عشرة اوتواب حديد بيع باع اصدعها بصف ثوب بغيره بخلاف انتهى وهو مخالف لما نقلهنا واسه تعالى **قوله** قلت في الزاوية **قوله** هذا بغيره نقل صاحب الجي وعبارة بالحرف بغيره قلت بوجهه انه لم وليس كذلك **قوله** ما لا يجزى فيها الفضة **قوله** الفضة بالكم القيمة **قوله** فيه ما رويها تقدم **قوله** اي من النقل في الثياب **قوله** كلما في ثافة الارض البناء انما يملك به بها لما دخل في بيعها عند حل البناء **قوله** وفي الثياب والخطب واللب الموضوعة لا يدخل في البيع الا بشرط صحيح وفي سر القدر ورياسة الزرع انما لا يدخل في بيع الارض من غير ذكر اذ لم يثبت بعد اذ ثبت وصار له قيمة اما اذ ثبت ولم يثبت قيمة بعد دخل كذا في التا تاريخا **قوله** وتدخل الجارية المملوكة والمثبتة في الارض والدار وقد تكون عينا فثبت بها خیار العيب بشرطه ولا تدخل الجارية المدفونة ولا المتضمنة للمطالبة بطلبها وتجب البائع على من يبيع بملكه وهذا يعلم من كلامه هنا وما يدل على ذلك قوله ان ما يتاوله اسم البيع او يتصل به اتصال قراره دخل والا لالا ما استحسن العرف كعقود الزرع والجمل والاحجار

المؤخر

المدفونة كالظاهرة ليثبت كذلك وتعلم انما اشترى ارضا بحق فيها وانهم جابها منها فاذا فيه رصا او صا او شيب ان من جملة البناء كما لزم بكونه تحت المطايع يدخل وانما شاعره وانما يبيع بالبيع كالنظر في الموضع في جزء منه العمار البهية وان قال البائع ليس لي فكله حكم المقتطعة فتعلم بياضه يدخل فيه الاجار المدفون في ربيع كثيرا في الاواني يشترى الارض او الدار في المشتري فيها بعد حفرها اجار المدفون والكل في البلاء والحكم فيه انما في بنينا للمشتري وان من من على رجة البناء البائع وفي كثره الوقوع فاعتمد ذلك واقول ايضا لاشترى عمارا في جمل فيها جارية فاختلنا فادعى البائع انها كانت من حريمه فلم يدخل وادعى المشتري انها كانت مبنية فله فدل بتأني الخلفاء لا يبرجع الى الاختلاف في قول البائع وانما كان المشتري ما نقلا البائع على ان لم تصدق منه اضافة العقد الى الارض وقد يقال يصح البائع لانه اختلا فيها في البائع الذي لم يرد عليه العقد والخلاف على خلاف القياس فيها ورد عليه العقد ذاتي القياس عليه بخره وانما يبيع بغيره من ملكه والاصل بقاء ملكه فامل **قوله** فانه قلت ينتقض هذا بالجل الى قوله قلت **قوله** في هذه المتقولة والمثلي بعد هذا اليراد والجواب فيها لصاحب الجي لانه في جميعه بغيره كذلك **قوله** اشترى ثوبا بغيره في الثايل المشددة على الاوقاد المصنوعة في الارض **قوله** تالة الاساسي شدة بالويل وهو الجمل من اللب وفل للكرم وثايل ودلل الكرم في بئلا وفي القاموس هو الزئبق حركة الجمل من اللب وكما هو اللب والرسا الضعيف وكما جمل من الشجر ومن جباله اللب والجمل من القصب انتهى **قوله** وكل لا يجوز قصيل المر خضرة القصيل المشير بجز اخضر لعلث الدواب كذا في المصباح **قوله** نقل في الجي عن جامع الفصول ان من قصيل البه بالبر كيلة او جزا فاجاب عن لعدم الجايب انتهى وذكره في سر **قوله** وبيع الطعام كيلة وجزا والمصه يتبع في هذا المثل صاحب الجي حيث قال فيه وذكره من ان لا يجوز بيع قصيل البه خضرة فتامل ولعل حرف النفي في زيادة الكتاب ولا يجزى وجه جواز بيع قصيل البه خضرة حيث يقصي بانه ما يجوز اخضر لعلث الدواب واسه تعالى **قوله** فانه قلت ما الفرق بين ما ذكر الى قوله قلت **قوله** في **قوله** هذا ذكره في الجي بصيغة تاور والمطالبة بالفرق بينا اذ ابا عجب قطان في فطن الجي وذكر الجواب بغيره واسار من يوسف الجايب كره **قوله** **قوله** خيار الشراء **قوله** فانه يبيع اشتراه منها اكثر من ثلاثة اقول لو قال ولو ان من ثلاثة لكان ادنى كما هو ظاهر **قوله** والسم **قوله** سياتي انه يشهد العرف فاذا استقط في المجلس مع الارتفاع المصنف قبل مقرره

فان قيل يجب ان يكون السليم كذلك تاويل **قوله** وقول وطلب الشفعة اول من قيل
 الكثر والاعز شفعة لان طلبها مستعد وان لم يأتها كان المراءى وقد به لا
 طلبها لا يستطاع خيار الروية والعيب كما في المراءى ايضا **قوله** سبق الى هذا
 صاحب البحر حيث قال ولو قال وطلب الشفعة بما يدل الاخذ للكان اول انتهى
 مع ان هذا المضاف يتابع مع ان المتقدم وطلب الاخذ بالشفعة **قوله** ولو
 شرط المحض في الجار لغيره مع **قوله** لو قال ولو شرط احد المتعاقدين الجار
 لا يجزى في الجار اشمل وتخص به اشتراط احد المتعاقدين ولو لم يفرع صادق بالبيان
 وليس يرد كما ينه عليه في البحر **باب خيار الروية** **قوله**
 ولو لم يرد كما لو لم يعلم في هذا المختصر **قوله** هو خلاف الظاهر في الروية
 وقد ذكر في جامع المقنن ان ايضا بصيغة قبل وهو صيغة التبرع فكيف
 يكون عليه في منتهم والمترى من منعه لما هو الصحيح من المذهب **قوله**
 استقيا **قوله** لا ينافي بعد ذكر الباب بصيغة الجمع **قوله** وقد اخل
 في الكثر بتعدي التعليل في الجهد ولا بد منه **قوله** هذا من صاحب المحس
 لانهم فانه قال بترى كالمعتمد في التسليم في الجهد ولا بد منه لا في عين
 ملكه الا مع الجمع امثله لا اعتداه من بان الجهد بلا تسليم لا بتعدي الملك
 فاذا ذكرت بان يتقيد به في كذا التسليم اقتضاء وكذا ما تذكر في كلامهم كذا
 في تحمل على الكمال من المطلق خول على التردد اليها على تامل **قوله** ولو اشترى
 بغير فخر من جماعه فاصلا **قوله** يجب تقييد المسئلة بما اذا خروجه وحياته
 من حصة اما اذا ايس من حياته فله الرجوع بانقصات عند الامام ايضا
 لان الخي في هذه الحالة ليس نسا والبالغة تامل **قوله** ادوات البعد بعد
 الاطلاع على العيب **قوله** يعني قبل الرضا به من عدم الدلالة وقول وقبل الاطلاع
 بالاول **قوله** او ختفاة العبد بعد اطلعه على العيب **قوله** من لم يقبل
 اطلعه ومعه لا حاجة الى قوله والمرد من الاعتناق الى اذ هو تكرار كخص
 اذ لم يقبل اطلعه ومعه لا حاجة الى قوله والمرد من الاعتناق الى اذ لم
 تامل **قوله** اذ لم يطلعا ما لم يطلعه بعد اطلعه **قوله** من لم يقبل اطلعه اذ هو
 محل الخلاف اذ بعد لا يرجع اجاعا وهذا لا يقيده به الزيل واكثر الشرا
 وكما يتبع المعنى في ذكره هو سهو تامل **قوله** تامل عن الاختيار اذ لم يطلعه
 الطعام **قوله** انما صرح به صاحب الاختيار لان عبارة المتن فان تطلعه او كل
 الطعام لم يرجع خسين **قوله** فيما اراد كل بعض الطعام فتبين **قوله** وقد
 اخل به صاحب الكثر وهو لا ينبغي **قوله** تامل في البحر ولا بد من تقييد
 المسئلة بكسر لانه لو اطلع على عيبه قبل كسره فانه يرد فلو كان فكسره

قوله فاسقط لكان اول انتهى فاحذره واستدرك به على صاحب الكثر
 مع انما لا يعتد به عنه بانه في الكلام على سبيل يتعلق بغيره العيب عند
 المشترى ما استغن عن ذكر الكسر بل لانه متبادر الى الانقياد اذ لا يتصور رجوعه
 بالشفعة مع عدم ما علم انه ليس له جسم والرجوع بانقصات العيب والحال
 هذه ولا بد من العلم فساد غلبا لا بالكسر وانه مقال اعلم **قوله** وقد اخل
 صاحب الكثر وكثير من اصحاب المتن بهذا القيد الى **قوله** قال في البحر بترك
 المصير قبل اخر وهو ان يكون بعد قبض المبيع لانه لو لم يقبل قبضه فهو فسخ
 في حق الخرس لانه بانقصات او رضنا كذا في المراءى من يال الى الجبس طو قبل
 اخر وهو ان يكون قبل الاطلاع على العيب اذ لو كان بعده ليعين له الرد
 على ما يبيع ولو رد عليه ما هو فسخ كذا في المصير فانه في استدرك
 به كما ريت مع ان التقييد الاول يفتن عنه قوله فانه عليه ببيع لان الرد لا يكون
 الا بعد القبض والثاني لا حاجة الى ذكره اذ اصل عدم الاطلاع ومعلوم
 انه اذا بلغ بعد الاطلاع سقط خياره بالرضا فذكره بغير دالة لانه يتقيد
 اعلم **قوله** اذ لم يكن الشرع ببيعته على وجه العيب عنده وقيامه في الحال
 على قولها الى **قوله** بيع المصنف في هذا صاحب الرضا يعني وهو ناسد
 اذ يجب تناقصا للمتن بمسئله على قولها هنا مناقضة لما في ضمن قوله
 فان ادعى ابا قالم جلت بايعه كما هو ظاهر والمصير ان يكتب بعد قوله
 او يخلط بايعه اي بعد اتمام المصير في البيعة انه وجد فيه عيب مختلف
 الباع ان هذا العيب لم يكن فيه عند اذ لم يطلعه المحض على ذلك بغيره فامل
قوله وان تامل الباع لزم البيع **قوله** من لم يرد المبيع **قوله** كل نص
 يدل على الرضا بالمبيع بعد العلم به يمنع الرد والارضا **قوله** الارضا الرجوع
 بنقصات العيب **قوله** فيمن ذلك البيع والرضا عليه وفي نوادر شيخنا
 رحمه الله تعالى الا ان الرد اذ وجد ما ريد فانه منتهى على البيع فانه لا يمنع
 الرد **قوله** وليس من العرض على البيع طلب الا كالمصرح به في
 التاثيرا بنسبة وقيل من ذكره **قوله** وقوله **قوله** في جامع المصنفين
 كما نقله عنه في البحر ولا ينبغي عدم تقدم ذكره في هذا الفرع لانه الحق ولا السق
 قبله ولا لانه عليه كما هو ظاهر تامل **قوله** وظاهر كلام المحقق ان ليس بخير
 بين اسما له والرجوع بنصف المتن كما هو ظاهر كثيرا من المختصات وليس كذلك
 بل هو خير فله اسما له واخذ نصف المتن انه بمنزلة الاستحقاق لا العيب كما ذكره
 الزيل في تبين الكثر **قوله** هذا ذكره في البحر وهذا المولد داخل في الجملة كما ترى
 غير من عليه ما جرحه على غيره فلفظ اعترض على نفسه بما رآه حكى بان البحر **قوله** انما

من كل آفة فبقى على ما في الباطن وما سواه **قوله** وفي نسخة اخرى
يقول على الموضع هذا هو المشهور وبني فقه ما في التاموس من ان الراعي
المرغوع فعل هذه النسخة ينبغي ان يكون له وما سواه من ركني الله تعالى
باب بيع الفاسد قوله وفي المختلف جسا **قوله** هكذا
في هذا الموضع اتخذنا الوقت وبنينا بانيه واجارة البحر من المختلج الجني
فقرها بما رايت والله تعالى اعلم **قوله** وان يكون ملك البائع فما يبيعه بنفسه
قوله يعني ان ان جوار بيع الفسوق الماه اذا باع لا ملكه اما اذا
باعه لنفسه لا يجوز كونه هذا بحث من صاحب البحر وتبعه الشيخ فيه
ولا يقول عليه فان كلاهما في باب الاستحقاق من بيع في جواره وتوقفه
على الاجارة فراجع والله تعالى اعلم **قوله** وفي الهادي في **قوله** عبارة
صاحب البحر وقول صاحب الهداية اع وهو معني ليلام قوله يد نفسه
فقال **قوله** وفسد ايضا بيع لاني في جزء **قوله** من في الفياصة
بانه باطل وفي صدر الشريعة كذلك وقول ايضا ينبغي ان يكون اللواحي
في الصدق كذلك لانه لا يعلم رجوعه تاخر **قوله** وفي في التاخير رواية
رواية الفايص بالغا **قوله** هذه عبارة البحر وقدم قبلها ما يناسب ان تذكر
بعده لان ما في شرحه لم يذكر الفايص راجعا في هذا المتن فقد ذكر القاض
والفايصة **قوله** والتجب من صاحب الكفر كيف اختار قول محمد في الردود
دون الخيل بلا مرجح ولعله لم يطلع على قوله فيها **قوله** قال في البحر والسا
اختار المؤلف قول محمد في الردود والبيضا لكونه المختار به ولكن يرد عليه
ان الفتوى على قول محمد ايضا في بيع الخيل كما في الزخيرة والخلاصة فلم احتار
قوله في الردود دون الخيل بلا مرجح ولعله لم يطلع على ان الفتوى على قول
فيها انتهى فاحذره بعينه راجع على صاحب الكفر ولم يعرفه اليه مع انه في
دود الفتوى ويضمر عليه الكتب مصرحة بان الفتوى على قول محمد فيها راجعا في
الخيل فالصحيح بذلك قليل ولعل الشئ في عدم مرجح فان اطلاع في فاطلة
ابن نجم ومن يتبعه بلا شهرة ومن تصح كيت المذهب ظهر له ذلك هذا وقد
رايت في انتهى قد مر من الخي ما قلته واستبعد كلام البحر **قوله** لكن يجب ان يرا
بالفاسد هذا الباطل **قوله** في اعلم ان ينظر في سلك الباطل لا في سلك
الفاسد **قوله** هذا مخالف لما في البحر من قوله وفي الاودي ان ان نجس العيص
كالخزير والكلب على القول بان نجس العين لا نجس اذا لم يصل فيه الى الماء
في هذا الاجم وقيل بوجه ينقلب الى الحارة فلهذا يفسد الماء بخلاف غيره
من الحيوانات انتهى فان تسمية هذا الكلام ان الامم ان ران وقع في الماء القليل

لا يفسده لانه الكلام في برون الماء والكلب كما لا يخفى والله تعالى اعلم **قوله**
العجب ان صدق هذا من كل من يتصدى للتصنيف ناهية البحر وفي الاودي
ان كان نجس العين كالخزير والكلب على القول بان نجس العين نجس البحر حات
اولم يمتصا بالما بينه اولم يصب على القول بان الكلب ليس نجس العين
لا ينجس اذا لم يصل فيه الى الماء وهو الاجم وقيل بوجه ينقلب الى الحارة
فلهذا يفسد الماء بخلاف غيره من الحيوانات انتهى والظاهر ان نسخة البحر التي
طالها الشيخ ناقصة فاذا قصرت في هذه الرطة العظيمة ولكن لا عذر لـ
بمثل ذلك كونه دورا المسئلة في مصنفاتهم واطاعهم على نجس الماء بوقوع
نجس العين فيه في لا واحد طاعة عن ان يكون الاجم عدم النجس فان احدا
لم يقل بان الاجم عدم نجس البحر هو قول نجس العين فيه فكيف ينبغي على نجس
بالحديث في الورق ملكي باصباحنا الله وما خلف السبب في ذلك الاتفاقه
في صاحب الكنز والله تعالى اعلم **قوله** فان قلت قد نقلت قلت في **قوله**
هذا ذكر صاحب البحر عبارة مختصرة والخرجة من هذا **قوله** كما ينبغي
بالاخلة الحية منها من الميتة كقطيع وعصها ومن فيها وشعرها وشعرها
وشعرها طلقه وحاشا فان هذه الاشياء طاهرة لا يخلها الحياة فلا يخلها الموت
قوله وفي من لا يسكن وفي الاجم كالجسم لا ينجس الا شئ بها انتهى **قوله**
وهي مع طريق هذه الاصلية **قوله** الطريق لغة اسم من الشارع لانه
قد يكون نادرا وقد لا يكون والشارع لا يكون الا نادرا من به شيخ الاسلام
ذكر في في الروضة من باب بيع الاصول والثمار **قوله** قلت يظهر لك
فرق بين الشئ بالشرط والميتة والدم اع **قوله** لم يعمره بشئ من عند اذا قاله
هو ما ان به ناهي فان لانه جعل الشرط بخلاف البيع ومعناه في الجملة ولم يدع الفتا
حيثه بل من بعضا ده ختبا بقوله وينبغي ان يكون حكمه حكم بيع فاسد والحاصل
العلم ان الكلام بعد البرر جمع الله تعالى فائدة جديدة ولم يظهر هل حاشا
او تاييده او اثباته من في جديد لم يعلم من كلام هذا العالم الشريد والله تعالى اعلم
قوله فاكثري احد ما انتهى **قوله** لفظة انتهى لانه سبب هنا لكنه ذكرها في
حال كتابته ما في البحر بتعاليه لكن صاحب البحر نقله عن السراج الوهاج والام قال
انتهى والله تعالى اعلم وفي القيسية باع بالف نصفه لعد ونصفه لمرجوعه
من دهبستان فين فاسد والفتوى على انفسه انه اشهر انتهى **قوله** في
من هذا جواب حادثة الفتوى بالرملة باعها فاشترى كذا نصفه حال ونصفه
الى من عمن من مصر ومعهما ما عليه الفتوى في مسئلة القيسية انه ينصرف
الشهر لان المدة لقطع القواقل غالبا ما بالبابا الباطل لكن الظاهر ان قوله

والقوى الخ راجع المسئلة اخرى ذكرها في البحر قبل هذه وعلى لو باع بتمت
 من قبل ولم يبيع فيه خلاف والشارع هنا ترك ذكرها داخل وسبب ان صاحب
 البحر ذكر مسئلة التيمم مع منة بينهما ولم يذكر في البحر لفظ انتفى بعد قوله
 الى غير ذلك وادها هنا توها انه لما تمام ما فيها ولم يحن وجب الاضطرار الى شهر
قوله في مسئلة التيمم فكان الظاهر ان قوله في البحر والتمس على انصرافه
 الى شهر راجع الى قوله لو باع بتمت من قبل ولم يبيع فيه فليس عليه في واقعة الحال
 فاسد تام **قوله** وقد اطلق في اكثر من مرة الاستطاعة قبل حلوله ولم يقيده
 بما قبل الافتراق وقد مر بهذا التيمم ابن ملك في شرح المجتبى قال ولو اسقط
 الاجل قبل حلوله وقبل انفرق قيدنا بيق لنا قبل انفرق لانه لو تنقذ قبل الاجال
 تملك الفاسد ولا يتقبل جازا انما انتفى **قوله** ولم ار هذا القيد لغرضه يعني
 مع ذلك كما تقدم و هذا لم يطوف عليه وهذا عند اني حينئذ خلافها
قوله فقول لم قلت الخ هذا موقوف على المولف على نسخة واذا كان كذلك
 فكان ينبغي ان لا يقيده عليه في حتمه وان يبيع الحادة واقول فيما ذكره فاحصل
 وعليه نقول ان قوله في الافتراق يفتى عن قوله قبل حلوله وحينئذ ذكره لغرض
 من مناسبات وطباق المتوفى على الاختصار على حلول الاجل وعدم ذكر الافتراق
 صريح في عدم اشتراطه وقد نقله ابن ملك عن الحقائق فينبغي التامل والمراجعة
 وفي جامع الفصول يعني بتمت يبيع الى حصاد ودياس نلو اسقط الاجل
 قبل مجي اربابا انقلبه جازيل عندنا وجارة الزيلعي الى لو باع الى هذه الاجال
 ثم اسقط المشتري الاجل قبل ان يات في الناس في الحصاد والدياس وقبل
 قبل الحصاد جازا لبيع بهذه العبارة كيف هات من جازات ساير الفراء موصوفة
 بان يتقبل البيع جازا صحيح ولو بعد ايام قبل ان ياخذ الناس في الحصاد
 ولو شرطنا قبل الافتراق ما صح قوله قبل ان ياخذ الناس واذا تقيمت
 كلهم جميعا وجدتم كذلك والله تعالى اعلم **قوله** فيبطل الشرط ولا يصح قصره
قوله الظاهر ان لازمة سبق قلم المصنف اليها **قوله** لانه حسن
 بيقيد الفاسد فلا حاجة الى اخرجه ثانيا **قوله** هذا كلام البحر فانه قال قد
 بقوله وكل من عرضه مال يبيع بالميته وكل بيع باطل كالمبيع مني
 التي فانه باطل ومع المسالك عندنا سمي المبيع بالقبض ولا شك ان الباطل
 منزه ولا يقد له في البيع الفاسد فلا حاجة الى اخرجه ثانيا اللهم الا ان يقال ان
 بعض البيوع ابطاله المطلق عليها اسم الفاسدة فربما يتوهم ان البيع بينها
 يملك بالقبض فصرح بما يخرجه اذا باع عرضا غير ابرادام ولو ملك العرض
 بالقبض اما قبله مع ان بعضهم اطلق على بيع الحز والمردم ولم يولد الفاسد

ولكن

ولكن كان ينبغي ان يقول ان ما لم يتقدم كما تقدم في الجوهرة وذكر في الايضاح والاصل
 انه لا حاجة الى هذا القيد لان شراء البيع الى جدد دون هذا الشرط لا يقال
 انه يرد جدد دون غيرهما اذا باع وسكت عن ذكر الفاسد لانه احد المعنيين
 حينئذ القيد وذكر تمام ما ذكره هنا قال في القدر وادها في البحر الجواب
 بان بعضهم اطلق على بيع الحز ونحوه اسم الفاسد من ياتون ان يملك
 بالقبض فصرح بما يخرجه اذا باع **قوله** هذا ما لا حاجة اليه بل الفاسد اسم
 على ما لم يرد في اول الباب وحينئذ فلا بد من التصريح بهذا القيد لاختراجه
 الى باطل وهذا مما يجب ان يفهم من كلامهم في هذا المقام ومن تأمل ما في الحديث
 ونحوه وجد انه لا يصرح فيه ثم رايته في الحديث السعيد قال سطران يكره
 العرضان كل منهما مال ليحقق ركبا لبيع يعني ليعطيه حقيقة فانه الفاسد قد
 يستعمل في المعنى العام للبطل ايضا وهذا طبق ما فهمته فتمت له وعلى هذا
 فقول الشارع ان قوله في البيع الفاسد اخرجه الى باطل ما لا ينبغي ان يباطل
 اخرجه بقوله وكل من عرضه مال كما قد علمت انتهى والله تعالى اعلم **قوله**
 لانه يبيع المالك في الصحيح **قوله** يعني يملك به مملكه الصحيح فاذا زاله الجازي يملك
 تامل **قوله** وما ذكرناه من التفصيل بين القيمي والمثلي هذا لصواب وقوله في
 الحق يقال للقد ورد ملكه بتمتة معناه اذا كان المبيع من ذوات الهمم كالحيوان
 والعدديات المتفاوتة فاذا ذوات الامثال كالكليات والوزونات والعدديات
 المتقاربة فيجب المثلي لانه معنوي بنفسه بالقبض الى **قوله** لا يشبهه في الحقيقة
 القدر ومما يجب الكثر من ذلك والله تعالى اعلم **قوله** ما يجب المدايرة قال ملك المبيع ولم يمت
 وتعليق جازاتهم تبعاً لمجد من الحسن كالمجامع الكبرى للصدر الشريف بطحا في تقييد
 الجامع الكبير لانه ملك داد وغير ذلك من الكتب وقد قال في البحر فالمراد بالقبض
 في كلام المصنف بطل المبيع ليسهل ما اذا لم يملكه فانه يملكه بملكه ومن مراد
 البطل تام **قوله** ما دام على حاله لم يزد ولم ينقصه **قوله** المسئلة ذكرها
 في البحر وقد كتبت على حاشيتي فائدة يتيقن ذكرها فراجع **قوله** والظاهر
 ان ما في جامع الفصول يعني بقا المعاد ليس بصحيح **قوله** هذا من صاحب البحر
 قال في النهي والظاهر ان ما في جامع الفصول يعني رواية انتهى **قوله** قلت بشكل
 في هذا ما في البول الجيتة الى **قوله** هذا الاشكال لصاحب البحر ونسب المولف
 لشخص وزاد في البحر بعد قوله الا ان يولد ما في السراج على قول مجد ويظهر من هذا
 فرق انتهى والجواب من ذلك ان في السراج يتم عقد بعد القبض وما في البول الجيتة
 قبل القبض كما هو مر في كلامه العبارتين على الاخرى وليس كان كلام السراج
 في البيع الفاسد وكلام البول الجيتة في مطلق البيع فقد تقرر ان فاسد البيع كما يرد

في الاحكام فتأمل **قوله** وهو جواب صاحب الفقه بعبارة كما لا يخفى فليكن
المقول عليه راسه تعالى اعلم **اقول** كل هذا من محتاج اليه فان الاول
في عقد ناسد فتبينت فلو ردها بعينها واما الثاني في عقد صحيح بل لا
فيه ولا يتحقق فيه وانما فيها المشقة في دفعه في المستحق بما يطيب له لان
التمتع يثبت ولا يتحقق بالتبعية بخلاف ما رخص في البيع فاسد فانه لا يطيب
لغيره حتى لا يجوز ان يبيع له بغيره بخلاف التمتع فانه له ان يبيع
غيره وانما انما رخص في بيعه فلا يتحقق فيه كذا في صاحب الهداية وغيره
وقد كتبنا كتابا حسنة على شيخنا في الجرح في هذا المجلد فراجع ذلك فانه
مفيد والله تعالى اعلم **قوله** وذكر في المحصول في شرح الطحاوي الزواني
في البيع الفاسد لا تنفع من الفسخ الزيادة متصلة غير متولدة كالصبيغ
والخياطة ولما لم يمتدحوا باليمن او بالعسل **اقول** فاذا كانت تاركة
بوجه ما هلك بلامه لا يضمنها وانما استهلكها ضمنها فذكر ذلك في جامع
الفصول في الفصل الثلاثي في التصرفات الفاسدة وفي الجرح في فعل
المستحق في البيع يعني ناسدا فعلا يتحقق به من المالك في الفسخ فينتقل
به من المبيع في الاسترداد كما اذا كان منطة فظننا انتهى **اقول** وفي الجرح
ولا يكره البيع والشراء في حالة السبي اذ لم ينتقل انتهى **اقول** وفي شرح
المجلد لابن مالك هذا اذا وقعت واشتغل به اما اذا باع وهو سبي لا يكره
وهو ما في طائفة المتأخرين والظاهر في الجرح في الوضوء كما نقله في الجرح
عن باب الجمعة فتأمل **قوله** وفي الجرح نقله عن الصراح الوضوء
لو باع واشترى حاله السبي فهو مكره ايضا انتهى **اقول** مراده بنقله
في باب الجمعة فان لم ينتقل في هذا المجلد عن الصراح الوضوء شيئا والذي
نقله عنه في ذلك المجلد خلاف ذلك فانه قال هناك والمراد من البيع
ما يشتغل عن السبي ايضا حتى لو اشتغل بغيره من البيع فهو مكره ايضا
كذا في الصراح الوضوء وانما يشتغل بغيره ترك البيع على السبي الى انه لو باع
واشترى حاله السبي فهو مكره ايضا في جميع لعدم حمله بقتله في الجرح
عنه والله تعالى اعلم **قوله** اعظم تأمرا نقل وزركندي الى **اقول**
اي في باب الجمعة ايضا **قوله** نقلت **اقول** لعله يقبل كما في الزبلي
وقد نقل المصنف صاحب الجرح فانه اراده كذا راسه تعالى اعلم **قوله**
دعا الناس يورث بعضهم بعضا **اقول** اورده الزبلي وصاحب
الجرح بعبارة الفقه على يد رزق الله بعضهم من بعض والله تعالى اعلم
فصل الفسخ في البيع **قوله** يشكك على هذا في ما نقله شيخنا

عن البائع ما قاله من انه المبيع اذا استحق لا ينسخ العقد في ظاهر الرواية
بقضاء القاضى بالاستحقاق والاستحقاق اجازته وجه اشكاله ان البائع
باع لنفسه المالك الذي هو المستحق مع انه توقف على الاجارة فالظاهر
منه ان البائع فلا يبيع له عليه لما قلناه في دفع المذهب **اقول** فتأمل
مع انه في هذا المجلد في خط المؤلف قد نظر الى ما نقله في الجرح في ظاهر
تأخر هذا الفصل عن وقت المؤلفين الحق والحق **قوله** في الظاهر
ما في البائع رواية على غير هذا هو لرواية فان الفروع المذكورة في الفسخ
والاستحقاق من جهة في توقف بيع الفسخ في مطلقا وان على المصنف
ان يحذف هذا الفصل من متنه ويثبت ما اطلق عليه اصحاب المستوف
المؤمن علة للصحيح من المذهب المتفق به كونه مع ما نقله شيخنا عن البائع
فقد علمنا جوده وما كان ينبغي له والله تعالى اعلم **قوله** اما اذا باع نفسه
فلا يتوقف بناء على ما ذكره شيخنا عن البائع كما تقدم **اقول** وقد تقدم
الحكام على منصف ما عن البائع وعدم الفسخ على **قوله** ولا يشترط قيام
البيع في سبيل من مسائل الفسخ في الجرح **اقول** يتبع في ذلك مما في صاحب
الجرح فانه هذه عبارة بالحرف وفي الحقيقة هذه المسئلة خارجة عن ان
تكون من مسائل الفسخ بل هي بيع المالك لانه بالضم ان استلم المالك نفسه
البيع من جهة بيع الفاسد اذ اخضع المالك في ذلك كاحد ظاهر
والمسئلة المذكورة في غالب كتب المذهب كالبزارية وغيرها والله تعالى اعلم
قوله ذلك الفسخ في قبلها **اقول** فذكر ليسا موجودا في خطه فاصححه
بشيخنا وهو بعد **قوله** قال البزارية والمفسر في نسخ البيع قبل الاجارة
الجرح **قوله** بيع المالك وما ذكره دونهما **قوله** هذا من باب
اضافة المصدر لاسم الفاعل **قوله** الثاني رخص جازته واستلها
المجرب له ثم ادعى الواجب انه كان يبيعها واستلها وجب منه قبل
وغيرها والعق **اقول** وزاد في الغاية التي ينبغي على هذين الموصفين
مسائل فراجع **قوله** بخلاف المتأخرين في دعوى المالك فانه عن مسند
اقول لاحاجة الى هذا مع توهم التأخر لا يضر في الجرح وفي غيرها
كما مر في الغاية التي ينبغي نقله عن شيخنا في نقل هذا المسألة والله تعالى اعلم
قوله اتوا بما ذكره شيخنا ونقلنا عنه في هذه الصيغة من
نوله فقولهم ايمان التوفيق يدفع المتأخرين على احد العقدين في بيان
ما نقلناه هنا عن الخلاصة والبزارية من انه اذا اشترى فانقص ما تم من
جهته لا يقبل الا في من صنفه وفلما لا يقبل بالحق التوفيق فان كلام شيخنا

يقتضي عدم البتة في هذه من الموصفين وان امكن التوفيق لانه ساع
 في نقص ما تم من جهة فتأمل **قول** فان هذا هو الموضع مع ما زيد
 عليها فاستثنى من الضابط كما صرح به في الترتيب الزمنية فلا يصح
 فالساعي في مقتضى ما تم من جهة سعيه من رد وان امكن التوفيق الا فيما
 استثنى فتأمل وقد تقرر ان المعاد عن الفقيه الغلبة **قوله** لانه الفاص
 لا يجوز بيع **قول** اي لا يندى تأمل وانما يقال اعلم **باب** الاقالة
قوله وفي لغة من القيل لانه القول والجزء للسلب **قول** فنوله والجزء
 الخ اي على القول بانها من القول وفيه للسلب اي ازالة القول الاول **قوله**
 قلعة البيع بالكسر **قول** ولو كان من القول لكان بالجمع **قوله** وفيه الجمع
 للامام العيني قال هو من اقال احب في يام وبهذا ظهر كونه صحة ما ذهب
 اليه الاكل وجزم عليه شيخنا في قوله انما من القيل لانه القول **قول** قال
 في الجرح وبهذا ظهر انما لم تكن مشتقة من القول وان الجزء للسلب اي ازالة
 القول الاول كما ذكره الشارع وانما هي من القيل انتهى **قوله** الخامسة
 الذيك بالسلم على تفصيل فيه وانما يصح ان يكون البيع اذا اقال اذا لم يبعد
 قبض الثمن اما قبله فيمكن ان يقول محمد كذا في البيع معزيا الى الظهيرة **قول**
 وعليه ان تأمل ما في الظهيرة فانه ممكن على ما في جامع القصدين
 وغيره **قوله** وفي تناووس الفضل اذا باع المشتري او لوجه شيئا باكثر
 من قيمة الجوز فالتفرقة ان لا يعمل الثمن الاول انتهى **قول** هذا بعينه
 ذكره شارح الحجج ابن ملك بعد قول الجمع ويخبر مثل من الاول وهو اشيب
 من ذكره هنا وسيدرك المولف فتأمل **قوله** وهي الاقالة الى قوله استثنى
قول في عبارة الدرر والغوري وقد تظاهرت الشرا على نقل ما ذكره
 الزيلعي وعن ابن القيم غير مصرح به حيث لا يفيء **قوله** في ذلك في كلام
 فيما هو من وجبات العقد لا في ما ثبت من شرط ابداء الاصل عند سعي
 فقولهم فسخ لا اوجب عقد البيع بنسبة فيه على اطلاقه بتدبير **قوله** كما اذا اقر
 بالدين الموجه حينما حله الاجل ثم تعادلا بعد الدين حاله انه باع منه
قول وفي الصريح ما لورد البيع بعيب بفساد الاجل كما كان ولو كان
 به لغيره لا يقره الفاسد انتهى من البصر **قوله** وذكرها من الخ **قول**
 قال في النهي في المباشرة السادسة وهي ما مر منها ان قبض بدل الموصوف
 شرط صحة الاقالة فيجعل في حق الشرع بيع جديد وسيلت عن الاقالة
 بعد الرهن فاجبت بانها من قوته كما يبيع احدنا من قديمه ان يبيع جديد
 في حق ثالث ومن هنا المصلحة وهي سابقة وعلى هذا لو ارجع ثم تتألا في نفسه

انتهى **قوله** وفي الترتيب تقايلا فان العبد من يد المشتري ونحن عن تسليم
 تبطل الاقالة انتهى **قول** وفي الملاحظة رجل باع من آخر كما نسله السيد
 فاكل المشتري نزل سنة ثم تقايلا لا يتج وكذا اذا اهلك الزيادة المنقولة المنقولة
 واستهلكها الا في **قوله** ينبغي تقييد المسئلة بما اذا حدثت هذه
 الزيادة بعد القبض اما قبله فلا يتبع الاقالة كما في اودبا لحيث تأمل وفي القاتار
 ولو اقرت ارضا فيها ثلث فاكل المجرم تقايلا لا يانه يبيع الاقالة ومعلمه
 على قيمته الا انه يرضى بالبيع ان يخذها كذا انتهى **قوله** وانما اشترى
 عبدا فمقطعت يده واخذ ارضه ثم تقايلا هي الاقالة ولزم جميع الثمن
 ولا شيء للبايع من ارضه الا اذا علم وقت الاقالة انه قطعت يده فاذا ارضها
 وان لم يعلم يخير بين اخذ جميع الثمن وبين الترتيب كذا في القضية **قول** وقد
 صرح في القاتار خائنه بانه اذا بقيت الجارية في يد المشتري ينفقه او باعته
 ساهية وتقايل ولم يعم البائع بالمبيع وقت الاقالة كان له الخيار ان شاء امضى
 الاقالة وان شاذ وان علمه لا خيار له انتهى **قوله** فلو تعذر الرد
 بهلاك الجميع يبرح بنقصا من العيب مقتضى جعله لها يباع بغيره ان لم
 ذلك كما لو تعذر الرد بالمبيع به وقد تظاهر تأمل **باب** المراجعة
قوله قول اردو وعليه ان العيب وهي ما اذا اصاب المفضول عنده
 العاصب ومنه قيمة ثم وجده جازله يبيع المراجعة وتولية على ما
 ضمنه وهذا غير وارد على ما مر فانه المراجعة لكنه يرد على تعريف التولية
 لذكر الثمن فيها ويكن ان تجاب القيمة كالثمن ومن يصح جوابا عاوده على
 صاحب الكس **قوله** الايراد والجواب ذكرها صاحب البصر في **قوله**
 وفي بعضها شرع في المراجعة والفتنة في بيع الدال وسكره المراجعة
 للمعصية بالفارسية ويزده بالياء اخر الحروف وسكونه الزاي اسم احد عتي
 بالفارسية انتهى **قوله** وفي الجرح يارده بالياء اول الحروف وهو
 ظاهر ومعنى قوله هنا آخر الحروف ان لم يكن سبق قبله آخر الحروف
 المتجايسة فادخلها الالف واخرها الياء ومعنى قوله في الجرح اول الحروف
 اي حرف في هذه الكلمة التي يارده تأمل **قوله** وكري الاظهار **قوله**
 كرمي الاظهار هو حار وجهه بخط المحدث الف بعد الراء في الياء يخط حار
 في الجرح وهو سبق كرمي او كرمي الاظهار اي جرحه حار كرمي
 سهوا تأمل **قوله** والمقتضى الحار كرمي قوله **قوله** اي قوله صنف
قوله في قوله ولم الخط اي اسقاط قدر الجنازة **قوله** وفي خط
 المولى اي اسقطت الجارية الجرح كذا قال في الجرح وقوله وحط اي اسقط

خاصية

في مناسب لاستعمال الفعل فيها وما هنا فكان المناسب ان يقول ان استعمال
 لتقدم قوله وله الخط استعمال للمعنى فيها **قوله** فانه قلت يرد على
 قولهم الثاني وصف لا يتقبله شيء من المعنى ما استلزمه باجلى فانه الاجل وصف
 كالاخفى ومع ذلك لا يجوز به من جهة بيان قلت **اجيب** باعطاء الاجل
 جزاءه المعنى عادة ولان لا يجوز واسم تعالى اعلم فانه قلت يرد على قوله
 منافع البصير لا يتقبله شيء من المعنى ما اذا اشترى جارية في طلبها لم يجد بها
 عيبا امتنع ردها وان كانت يتبادر وقت الشراء لاجتناب جزء من المبيع
 عنده قلت **اجيب** عنه بان عدم الرد انما هو لما وقع وهو ان اذ اردت
 فلما خلق اصاب العرق اخر اذ اخرج الوطى حيا نادر من غير حق لا وجه له
 الاول لعود الجارية مع زيادة وزيد في تمنع الضم والى الثاني
 لسلامة الوطى له بلا عوض وهو لا يجوز **قوله** الايراد ان الجارية بان
 ذكرها صاحب الجوزية بهذه العبارة **قوله** فانه قلت اي هلاك
 المبيع اما بانتهى ساريه او باستهلاك المشتري وهذه العبارة ان لم من عبارة
 الكثر لان حكم الاتفاق يعي من حكم التلغ بالادنى فلا يخلو العكس كما لا يخفى فاصل
 بالاجل لزمه كل التين **قوله** قال في الجوز والمرد بالاتلاف هلاك المبيع
 اباخره ساريه او باستهلاك المشتري ولو جرح بالتلف لكان اول لغتهم الاتلاف
 بالادنى انتهى فاذن واستطاع به على صاحب الكثر مع ان كثير من النسخ بلالات
 فلا مانع ان يكون من زيادة الكثرة وهو الظاهر فتأمل **قوله** قلت
 في الميراثية اختار جماعة الذين اردوا بالقبض الفاضل ان لا يعلم به المشتري
قوله هذا يسمى هم انه انفراد بقتله عن الجرح والحال انه قتله هنا فلو قال
 بطلان **قوله** قلت ولم اطلع في كلامهم على ما لو مات من ثبت له في حق المتعديس
 هل يستدل الحق لانه من حق بطلان الرد في خيار العيب ولا يخفى في خيار
 الردية والشرط لكون الظاهر عندى الثاني وقواعدهم يتأصل به **قوله** يعنى
 بالثاني انه لا يورث واقل **قوله** قال في الجوز في خيار نوات الوصف في نفع التعديس
 لو مات هذا المشتري انتقل هذا الخيار الى وارثه اجماعا لانه في حق
 ملكه العتق انتهى **قوله** يوحى منه انه خيار بين الفاضل مع التعديس
 يورث لانه انما يورث به اذ هو مع اشتراكه بناء على قوله فكيف شارط له فيه
 اقتضا وصفا مرغى باجانبه بخلافه وقد اختلفت تعقير هذا السكارح
 وتعمير الشيخ نور الدين في هذه المسئلة لعدم النص المسمى في كلامهم
 وحال المقدسى لما قلته لكن لم يذكر في وجهه شيئا من انه قال والى اصيل
 اليه انه مثل خيار العيب يعنى في ركن انتهى وانتهى على علم بانتهى اذا

اشترى

اشترى بناء على قوله فكيف اشترى على انه مبيعة هو لعله يظهر خلافا
 فانه عليهم هذا الوصف المخرج من فضاء كفوات وصف السلامة كما عدا
 في الارث في خيار نوات الوصف المخرج من فضاء كفوات وصف السلامة كما عدا
 فكان من تعقير جديد كما يظهر للفقهاء فتأمل **قوله** تعليلهم عدم ثبوت
 الخيار للموتى في خيار الردية والشرط بان لا يبيع الاصيل واردة فلا
 يتصور انتقاله الى الارث وهكذا عرضت على بعض الاعيان من اصحابنا
 فارفقوا وانتهى بموجب ما قاله اعلم **قوله** في لهم لبيته الاصيلية واردة
 منها وليس الاصيلية العادة واردة وقد تقدمت بوجه خلافه الغنى فانه انهم
 بنوات الوصف في البيع فتصور انتقاله الى الارث كما يعيب لعدم بقائه
 اذ الارث ملكه شيئا من الغنى لم يورث منه جنة خلافه ويتصور ان يخلقه في ذلك
 تأمل **فصل في بيان اقسام البيع والتمتع قبل قبضه الى**
قوله وانما جرح بالصحة دونه المتفاد والذم لان التفاد والذم
 من قولان على نعت التمتع او رضى البائع والابطل خلافه ما لا يقبل
 النقص كالعقار والتمتع والاستيلاء **قوله** هذا استلزامه وقد خرج
 المؤلف على ما سبقت من جهة ولا بد كما في الجوز وقد جرد قوله ابطاله وكذا لا يورث
 يقبل النقص اذا فعله المشتري قبل قبضه او بعده يعنى اذ البائع يبيع
 ابطاله الى **قوله** على ما ينبغي في السلم **قوله** وفي نسخة على ما يستقر
 ان ضامه قال في السلم **قوله** حتى لو باع ابطاله رضى اذ برك من الخط
 جازان واخره بدله شيئا اخر **قوله** قد يكون بدله اذ لم ينع على انه حق
 المحقق عليه لا يجوز ما تقدم في اوله البيع انتم لو قال بعتك ماية متى
 هذه الحنيفة اخطأ من كرس اخر لا يجوز لانه غير المتعديس يتعين بالتمتع
 انتهى **قوله** وقد ترك هذا التيمم صاحب الكنى والوثابة وهو بالابد منه
قوله هلك ذكر صاحب الجوز فقه المصنف في تعليم الاستسنا عنه اذ زيادة
 تمليك للبائع فلا بد من ذلك بدونه فلو لم يخلط فانه امر وهو لا يتوقف
 على البطلان ولو رده ارسله كما ينبغي من جاراتهم هذا الجمل فتأمل **قوله**
قوله انتهى لم يقدم ما يناسب وهذه العبارة نقلها صاحب الجوز عن الهداية
 فاما ما قال انتهى فالمصنف اخذ العبارة برمتها حتى في السلم انتهى فالحق حاذي
 المتصل عن الجارية **قوله** ولو فعل اشترى ثم زاد بخور الى **قوله** الذي
 يظهر عند الجدة انه دون الاثن عشر فتأمل **قوله** واطلق الرقبة فتمثل
 ما اذا ما من جسد المتعديس بخره وما اذا كانت في مجلس العقد
 او بعد مدة كما في الخلاصة **قوله** وسئل ايضا ما اذا كانت قبل القبض

الكل من القصة
اقول قد تم
صاحب الجي
توابع

اربعه تامل وكتب المؤلف على هامش نسخة بان هذا الجمل يترى **قوله** لو وهب
بعض الثمن من المشتري قبل القبض ابراه عن القبض فهو خطأ **اقول** هكذا
رايت في خطه وخط صاحب الجي وهو سبق فلم من صاحب الجي فيتم المؤلف
فيه والصواب ابراه عن القبض الى تامل **قوله في بيان**
احكام القرض **قوله** وفي الخلاصة القرض بالشرع حرام والمشرط
ليس بالارم بان يتصرف على ان يكتب له يد الى بلد كذا حتى يوفى وفيه انتهى **اقول**
وفي جامع الفصولي ولا تفرغه بلا شرط وكتب له سفيحه الى بلد اخر
جاز عند ررح انتهى **قوله** سراء الشيء المبيع بمنزلة مال الما قبله في قب
القيمة من باب القروض من الشيء المبيع الى اخره فاستغن المؤلف
عن بقوله في الاثر الكل من القيمة وصنيع صاحب الجي انيب لقوله نعم
قاله تامل **قوله** التوكيل بقيمة القروض يعبر وان لم يصح التوكيل بالاستز
اقول قد كتبت في حاشية هذا الكتاب من كتاب الوكالة انه لا تراجعه
باب الرباه **قوله** وقد اخل صاحب الكفر بهذا العيد
وهو قد لا بد منه وقد قدس في الوقاية قال شارحها انها قدس بالاسم
من المخرج الى يكون ربا **قوله** قال في الجي وترك المصنف قيدا لا بد منه وحيث
يكون الفضل الخالي من شرط واحد العقد لا بد من العقدين وقد قبله في
الوقاية وقال شارحها انها قدس بالاسم لا يكون ربا انتهى
فاخذ المؤلف وقال ما قال مع وضع الجواب عنه بان الكلام في يتعلق
بما هو الاطعام في عقد البيع انما هي في العقدتين ومنهما اجتناب عنه فلا يثبت
فيهم ناهي الله فلم يدخل في الحد حتى يخرج بقوله واحد العقدتين اذ العرف
الحب المقام والا اصل عدم ثالث يدخل بين العقدتين في مسيلة مستفلة
بين الكلام عليها في البيع بشرط منفعة لثالث فذكره في داطلة التلويح بالخير
كما هو ظاهر فامل **قوله** اقول ولا يرد هذا على ما في فاجبه ان بالان ربا
الشيء فيه فضل حكمي والفضل في كلامنا مع منه ومنه الحق **اقول** هذا
لصاحب الجي فانه ارد هذا بعينه حيث قال ولا يرد هذا على المصنف لان
فيه فضلا حكما والفضل في عبارته اعم منه ومنه الحق انتهى **قوله** والحد
يبيع برطل ربحه من مطبوخ به برطل مطبوخ من مطبوخ لان الطيب زيادة **قوله**
يؤخذ من هذا انه لا يجوز بيع برطل صابون من مطبوخ به برطل صابون مطبوخ
لان الطيب زيادة تامة يقال اعلم **قوله** وقيمتها ان لا تقيما **قوله**
لعله وقيمتها ولكن خط المؤلف وقيمتها وقد سبق صاحب الجي انه لم يكتب
كاجوده بعينه **قوله** بيع الجفن بالزيت لا يجوز كيف ما كان لانه خبيث

نعم دهن قال ابو حنيفة لا بأس به بالجفن قرضه برصين يدا بيد وان تعادتا لجل
اقول هكذا في خط المؤلف مضيق عليه ولعله لانه جفن فيه دهن او زيت
او شمع قال ابو حنيفة الخ لم رايت في الاصل فيه دهن وقوله بالزيت
لعله بالزلا بيه تامل **قوله** وبيع الدقيق بالحنين بجوز لانه الدقيق فيه
صار مستطفا **اقول** خلافا للطيب في الزيت المطبوخ المطبوخ في المسئلة
المقدسة والزيت في الزلا بيه لانه الطيب والزيت حسن فيها الاول بالبراهمة
وغيرها والثاني بالطعم والرائحة وبيع هذا الزيت كما هو ظاهر فامل ولم ار هذا
لغيري **قوله** ومنها جواز بيع الزاى صلب وحده يداهما انما نقل من الاخر الى
اقول والماصل انما ما يوجب اختلاف الامور اختلافه اختلاف الاصول
واختلاف المطابخ وزيادة الصفة ومنها جواز بيع اناء من الخاها
الجي وايضا قد ما تقدم وذكر قوله ومنها فلم يعلم مرجع العنصر ما اذا
قوله وبيع المتعلية بالمتلية والسويق بالسويق مساويا جاز لا لحاد
الجنس **اقول** ويجوز بيع النطق الذي فيه الحب بالحنين وهو النطق
الذي له اصب فيه مثالا بل لانه الحب يتبع انتقال خلقة كذا في جواهر الفتاوى
وهو معلوم ما خلا لانه الحلو الذي في النطق الذي له اصب فيه دون
الحلو الخالصا دانه تعالى اعلم **باب التحقيق** **قوله**
لا بد من الطريق **قوله** يعني في قوله بعتك البار والبيت من غير ذكر
البراق وغيره وعبارته من مهم انه مع ذكره فانهم **قوله** الا هذه
الاشياء تابعة منه وجه باعتبار روجه ها بدون الجميع فلا تدخل الا بذكر
الحقوق والمرفق **اقول** هنا سقط في خط المؤلف ولا بد منه وقد
الحقمة بل نسخة وهي بعد قوله تابعة منه وجه منه حيث انها تقصد للاشياء
بالجميع دون عينها اصل من وجه باعتبار روجه ها الى **قوله** في بعض
شروط الهداية **اقول** جاره الجي في المرافعة وهو الذي من قوله هنا
في بعض شروط الهداية لانه فيه تجهيلا وتجهيلا على من يطلب ذلك راسه
مقال اعلم **باب التحقيق** **قوله** كما ذكره ابو بلي رطاع
ان معنى التقدي ان يكون التقاضي تقاضا على كانه الناس في كل شيء قضى
به بالبيعة وليس كذلك وانما يكون تقاضا الكافة في حق وغيره **اقول**
هذا لصاحب الجي ولكن الجواب بان يرد بالعلم المذكورة القرضة
بين البيعة والاقراض حيث تقدمت حجة البيعة ولم تعد حجة الاقراض
بان حجة البيعة تقضى على المضار للتراض ولا يرد عامة فلذا منتهى قضاه
في الكافة بخلاف الاقراض انما ان يرد بالكانه كما في الناس ويراد

فقداره في بعضه القضايا اربا وبالكافة كل ما يتعدى حكم القاضي المست
لك القضيبة لا الكافة القضايا فاعلم **قوله** وفي جامع الضررين
نظره في ما استحق نصفه ورأى المستحق ما بقي على الباقي فله ان يرجع على
بايه بيمينه وينصف قيمة الباقي لا من ذرة النصف ولما استحق نصفه
المعين لم يكن الباقي في ذلك النصف خاصة رجع بقيمة الباقي ولو كان
الباقي في النصف الذي لم يستحق فله ان يرجع الباقي ولا يرجع بشئ منه قيمة الباقي
ولو شئ نصفه مما عاينا استحق نصفه بشئ القيمة فالباقي نصف الباقي وهو
الربع سبل بعضهم ممن يرى ارضائيا ان يرجع حتى دخلت بلا ذكرنا استحق
الاشجار هل لها حصص منها التي قال لا كما في ثوب قن وقن ورجع الحمار
انما ما يدخل بها لا حصصه من الثمن انتهى **قوله** تام في جامع الضررين
فقال لا بد منهم لهذه المسئلة رواية انه يرجع المشرقة حصص الاشجار وخرج
بينها وبين التي رجعت الثوب اذا اشجار موكبة في الارض خلافا للثياب
فالتميم هذا اقل لكاستحق نصف الارض وكذا الباقي لو اراد ان يسطر
عن تلك الثياب فله ذلك لو كانت ثياب مثله بخلاف الاشجار **قوله** في الشجر
وفي كل ما بدخل في بيع بقا اذا استحق بعد البيع ينبغي ان يكون لها حصص
على ما سيجي في قسوسه مقال اعلم **باب المذمة** **قوله**
كما جاز في الاخيرين **قوله** يعني بعض المذمومين والجور المشاي **قوله** لا للملح
فبما في **قوله** هذا يناسب ما في متن الكفر من قوله وصرح وزناو لما لا حاشا
هنا تامل **قوله** ولا يجوز في خطيب بالخبر ورجل بالخبر ولا يجوز له ان
قوله وكذلك بعضها عن شارحها كذلك انه من جاز وجزل وكذلك
او تامل للعلامة المذكورة تامل **قوله** لانما في الدبس ليس من ذوات
الامثال **قوله** سيد كرايا في الاجارة **قوله** لانه النار علت بين
قوله الدبس هو ما يسل من الرطب وبه شرع في تخنار الصغار حيث
قال الدبس ما يسل من الرطب وفي التامس الدبس بالكسر وبسرين
عسل النحل وعسل النحل وعليه لا يقال ما ذكره فليكن بقوله لان النار
يخرق ان الدبس الناعم في عرقها وهو الحليب في النار فاما الدبس حتى يغلظ
جنا وهذا هو المشهور في بلادنا ولا ينصرف اسم الدبس الا له وفي معناه
ما سيجي في بلادنا العرب وهذا الذي يتخذ من الخ في باب بر صاوي يشق
في الماء حتى تاحد الماء حلاوته ويعلق على النار فيغلظ ويصير مثل الدبس
وبه كل وكذا في معناه كل ما يعلق على النار ويصير كونه نافعهم والله تعالى اعلم
قوله السلم في حصص الدبس باطل **قوله** لو كان الحلال دينا ضد في الحلال

لا

لا في الحلال دينا بد من دس باطل وهو رافعة الفسق **قوله** ولم يبيحها
قوله كذا يخطه بغيره كما وجدته مكتوب في البحر والظاهر ان سبق تكم الشا هي
ولم يبيحها بالاعتكاف لينا السابق واللاحق فانه ذكر مذكرا والله تعالى اعلم
قوله وفي القاسم الطيبا بطيب كالمطهر طيبا من وطيب من
وطيبا وطيبا والطيبا من طيبه والطيبا من طيبه انتهى **قوله** ذكر في
القاسم من الطيبا من طيبه انتهى **قوله** ذكر في القاسم من الطيبا من
قوله كذا كالمطهر لم يذكرها المصنف ههنا **قوله** وفي الخبر في الطيب
موشم وهي اعجوبة والطيبا من طيبها والجميع طيبا من وطيب من دنديقا له
الطيبا من طيبه في الشجر الخ **قوله** انما ذكر في الشجر المبيد وهو
كذلك في الصغار والقاسم من الجبل واما ما اشار فيه من ربيعة وقد ذكره ابن
كالا باشارته على المغرب والصغار والقاسم من الجبل وقد يقع المولود
الشجر ربي في قوله ذكره في الشجر الخ **باب في الخرافات**
قوله وتبين من قوله قيمة **قوله** يقل عندنا في الشرايعان ودية
الحكيم الخ اربعة دراهم ودية كلب البيت والاشعة خلف الغنم خمسة دراهم
ودره ودية كلب الزرع ثمانية دراهم خنفة فان مع الضيق للملح بالدية القيمة
ولا يجوز ان يشتم على اطلاقه ولعل الغالب عدوه في بلاده ان قيمة الكلاب
كذلك على هذا التفسير فاعلم ذلك **قوله** وفي شره الرهبانية معزيا
الى التجسس والخروج من الترة يجوز وكذا بيع جميع الحيوانات سوى الخنزير
هو اختار لانه ينفع به **قوله** قاله الولي الخ يجوز بيع الفرد وكذا بيع
جميع الحيوانات **قوله** ويجوز بيع دهن الخنزير وينتفع به لاستصلاح
قوله ولا يجوز ادخاله المسجد **قوله** فان قلت المقتضى على الغائب
لا يجوز فكيف جاز هنا قلت ليست بنية اياك هذا التمس على الغائب
فانما هي لغو التهمة والكتابان الحال فان قلت هذا بيع قبل القبض
وهو من جاز فكيف يباع قلت هذا البيع ليس بمقتضى ههنا لان المقتضى
ايضا حقه في قيمته فبيع بغيره بالشرع بغيره فاعلم **قوله**
قوله الامدادان في الجوانان في شره النخل للبيوع وقد ذكرها في الجبس
بمارة اخضر من هذه والظفر فرا حقه كذا في الصلح في الصلح
قوله لانه صار خذله فقد ير له من الاخذ حقيقة وان لم يكن
اخذ له بارضه كذا في الجبس **قوله** وجد بخطي لغيره على حاشي
نسخته هذا الموضع فحاشا الى الخنزير ولكن الشيخ كتب عبارة الجبس
في مشها وصاب الجبس الخ الخ من هذا والى كتبتا بعد قوله حقيقة

وكان نسخة البحر التي كتبت في كتابها باربعة كما ترى فاشكل
 عليه فقال هذا الموضع يحتاج الى التحري وانه تعالى اعلم **قوله** فكل لا يجوز
 تعليقها ابتداء لا يجوز تعليقها ايضا **اقول** صوابه فكل لا يجوز تعليق
 ابتداء لا يجوز تعليقها وهذه عبارة البحر نسق المثلث عند كتابته من
 ال ما ترى تا مل **قوله** والهاشم المزارعة **اقول** اما لا يصح تعليقها
 وتقصده بالشرط والمالسة وانه يعقل فساد ما يقع في بلادنا من
 المزارعة بشرط موونة العامل على رب الارض سواء كانت من الرراهم
 او من الطعام وانه تعالى اعلم **قوله** ذكره العيني **اقول** هو استدراك
 عليه **قوله** وفي المزارعة ولا يتصل بالشرط الفاسد ولو شرط من
 البرية عشرة دراهم فسدت لان شرطه لا يتعلق الشر كذا انتهى **اقول** ذكره
 لدفع تورهم انه لا يتصل بالشرط الفاسد فلي بطلت هنا **قوله** وفي شرط
 المضارب لرب المال ان يدفع له ارضاً او داراً او شجرة فسدت لان جعل
 نصها لربها عوضاً عن عمله واجرة وانه **قوله** في شرطه جازية حادثة
 الفقد في رجل اشترى ما يربو الى اجل وياحه فخرجه من ثمنه من دفع المفضل
 من ثمنه الى رجل مضاربة بالنصف على ان الخبز لا يكون عليها وتتضمن
 ناهيا ان يكون المفضل قد فسد وصح المضاربة كما قاله خازنك
 في كذا ان يذهب كذا او يقضى عن من دعي كذا فيم يفسد المفضل
 وصح المضاربة فكل **قوله** والثالث عشر الفصل بان قال الخليفة
 وليتكم قضاكم مثلاً ان لا تقبل ابراً ويصح تعليقها بالشرط **اقول** قد
 تبع استاده في البحر كتبت بالكتاب بالحرف وحق العبارة بعد قوله ان لا يصح
 ويتصل بالشرط واللسان على انه متى شاء ويصح تعليق العن بالشرط
 تا مل **قوله** كذا ذكره العيني وهو مثال لتعليقها بالشرط **اقول** هي
 استدراك عليه **باب** **الصرف** **قوله** والمبتدئ
 من الحال **اقول** عبارة البحر والمبتدئ هو الحال **قوله** وكذا في السبب
 ان كان لا يتخلص الا بغير المقدور تسليم بدو الضرر **اقول** قال في مجمع
 الرواية بعد ان ذكر مسألة طلبة السبب ان قلنا من المحيط وان كانا معاً
 جاز مطلقاً لان الفضة بالمتقير صارت مستهلكة لا طناً لا يتخلص بعد
 الجوزير ولكن بقي لربها الاثر في لو اشترى داراً منيها بالذهب بذهب
 موجد لا يجوز ولو بقي عيني الذهب لوجب ان لا يجوز انتهى **اقول** المحرم
 المطلق بالذهب والفضة والتمويه المطلق ما فسد من تدمير الكلام
 بتبليس واني لا يجب تبليسه المسئلة بما اذا لم يتكسر الفضة او الذهب الموه

اما اذا كثر بحيث يحصل منه شيء يدخل في الميزان بالعرض على الشارح
 حينئذ اعتبره ولما لا يجابا كذا رايته للشافعية وفقاً لما شاهدته به من اجل
 وانه تعالى اعلم **قوله** لانه مقابلة اشتملت على مقابلة الجنبه وخلافه لا يجوز
اقول يعني يقابل كل من الدارين والدينار كلاً من الدرهم والدينارين
 لا الدرهمين بالدينارين ولا الدينار بالدرهمين تا مل **قوله** والرق ان الفضة
 او الذهب المطلوب موجودا حقيقة وحكما حتى يمتثل في مضاب الزكاة بخلاف
 الفضة المطلوب لا يتحقق فيه حقيقة ولا يملكه ولو لم يملكه ان الفضة او الذهب
 اكثر في الفضة الغالب تخرق ويملك كانه حكمه كالحاس المال فلا يعتبر ان
 اصلاً ولا يجوز بيعه بخمس مثلاً لان كانه من زوال الربا **اقول** هذه عبارة
 البحر فخره وعبارة الزبلي والفرق بينهما ان الفضة المطلوبة ان الذهب
 المطلوب موجود حقيقة حالاً حيث يكون وما لا بالاداية فانه الفضة
 او الذهب المخلص منه بالاداية فكل ما من دين حقيقة وحكما حتى يعتبر ما
 فيه من الفضة والذهب من الضباب في الزكاة ايضا بخلاف الفضة المطلوب
 به لانه تخرق ويملك ولا يملك في الحال ايضا الخ وهو انهم لم ينفوا
 ما هنا وانه تعالى اعلم **قوله** وحكم الدرهم كذا كذا **اقول** يعني الجيدة وهذه
 عبارة البحر صانعه بتبني **كتاب** **الكفالة** **قوله** وقد يكون
 يكفر فاحتمل الامر لوسم في برة او من ادركه من حصر فيه من الظالم **اقول** كذا
 نطق من لغيره في البحر لانه لا يملكه في برة او من ادركه من حصر فيه من الظالم
 في ذلك المكان وانه تعالى اعلم **قوله** اذا علمت من الظاهر ان عبارة هذا المختصر
 بالشرط من عبارة الكفر فانه جعل المبتدئ خاضعاً للمطلوب نفسه والحال انه قيد
 في الجمع كما علمت وانه تعالى اعلم **قوله** قال في البحر في شره في الكفر بتبليغ المطلوب
 نفسه من كفايته وتبليغ المطلوب نفسه من كفايته وكذا الكفر وسر له يجه
 بقوله من كفايته لانه لا يملك حتى يقرر الكفر لاسلمت نفسه اليك من الكفاية ولو اضر
 قوله من الكفاية لكان ادلاً لان اليك ولرسول كما يكون لا يملك من التبليغ عنها
 ولا لا يبر انتهى فاحتمل المصنف وقال ما قال واقل عبارة الكفر في غاية البعد
 ويظهر منه البعد في الوكيل والرسول حتى قسم مجرد تبليغ عن الوكيل
 فلا بد من ذكر ما ذكره الوكيل نفسه وارسل الرسول اليه ليصح ذلك واستغن عن ذكر
 المبتدئ في ذلك بخلاف تبليغ المطلوب نفسه فانه لا يفهم من مجرد ذكر ذلك فكل
قوله وكذا لا يصح الكفالة بدو من على امته المكاتبه **اقول** هي امر على اسن
 المكاتب وقد رايته بخط المصنف هكذا وكذا في البحر بالهاء فاحتمل بكسرها
 تا مل **قوله** بخلاف ارض الشجرة وخط العرف فانه وفي صحيح فصح به **اقول**

والكفالة بالدية لا تتبع كما في الخلاصة والظهير **قوله** اقول وما
يتم على هذا الاصل الكفالة بالنفقة الخ وصحة من المستلزمة فانها صحيحة
مع ان دين النفقة ليس بصحيح على ما ذكره في التفسير لانها تستلزم بوجوب احد
وبالطلاق كما تقدم من قوله ولم ارى اجاب عن هذا وانما هو في احد
فيه بالاستحسان الحاجة اليه لا بالقياس راسه تعالى **قوله** هذا الاشكال
لصاحب البحر وقد تبعه المصنف هنا فذكر جاريته بالحرف والقرينة بخط
وله المصنف بولانا الشيخ صالح ما صورته وما يشكك ايضا عليه انه لا يجوز الكفالة
ببدل المصانة عنده خلافا لما في المصنف من الاستحسان انه لا يستلزم اذ هو لا يتل
التي هي كما في البحر الرقعي فيقال هذا صحيح على ما عرفت به في الوجه الصحيح ولا يخفى
الكفالة به انتهى ما رايته بخط ابي المصنف بولانا الشيخ صالح فيقول طر دوا
وعكس فلما بين صحيح لم تتبع به الكفالة وهي بدل المصانة ولما ديت غير صحيح
وصحة به وهو النفقة الخ وصحة من المستلزمة راسه تعالى **قوله** ولا تتبع
بمخالفة المكفول عنه وبمخالفة المكفول له **قوله** حق العبارة ولا تتبع بمخالفة
المكفول عنه اوله وهي العبارة اللائقة بالحقون تامل **قوله** ما ذاب لك
على الناس اولها من منهم فلي **قوله** يتبع في ذلك المرد والفرز وحق العبارة
اللائقة بالمتن ما ذاب لك او عليك احد من الناس ويستحق عنه في قوله
الآتي وما ذاب للناس او احد منهم فلي **قوله** لمكفول عنه وله تامل **قوله**
وانما يتبع ما ذكره المكفول عنه والمكفول له لانه اذا كان احدهما مجهولا لا تتبع الكفالة
قوله هذا المكافاة ان يفهم لم معنى بل هو مع فساد انما هو قال الذين في سن 2
المكفول في قوله ما ذاب لك فلي **قوله** ما ذاب لك عليه فلي وما غصبك بل لا فلي
وانما يتبع ما ذكره المكفول له والمكفول عنه الى قوله ان المكفول بغيره عبارة
التي هي كما عرفت بكون الحق رتب ذلك على حافي الكفر وهو صحيح وهذا السار
رتبه على العبارة التي اخذها من الدرر ولا يبعد له ذلك تامل في ثباته وتماز
قوله لو قال ان اكل اهلك سبع ازلت ما لك سبع فانما صانع لا يعي **قوله**
وفي الصحاح قال لضعفه وهو يخاف على دابة من الخيل ان اكل الزبيب
حاركة فانما صانع فاكله الذي لم يضره انتهى **قوله** او ما يتوم مقام
قوله او ما يدل ما كان اصوب تامل **قوله** وعبارة هذا المختصر ولي
بالقول من عبارة الكفر لانه عبارة اكثر متينة باذا يصح عبادة صنفه والحكم
ليس بمقتضى على هذا الى **قوله** قال في البحر ولو قال المصنف وليس بك يدين
مستتر وهذا قولهم بما اذا يصح عبادة مستقرة لكان اوله لان الجائز
الى امر ما هنا فاحذر الخلف واعلم انهم على صاحب الكفر مع انه مجول على

الردة التيميل والله تعالى اعلم **قوله** فان قلت ينبغي ان يعرف الما يتل
الضمان به وهو المردك تصحيا لقوله قلت التام يعرف الله لان في قوله
اصل فلا يثبت الشك بالاشك والاشكال **قوله** الايراد والجواب لصاحب
لصاحب البحر لا بد وصنعة من هم انه لم يعلم ذلك **قوله** فان لزم لا يصح
قوله وسياق في تمام القضاء من حيث الجسبان المكفول له يتمكن
من حبس الكفيل ولا يصح وكفيل الكفيل وان كثر وانتهى **قوله** انما قال
ابن الاصيل ولم يقل ليرى الاصيل لانه لا يلزم من برأته برأته كما في الخا
صمن له الخا على بلان في حق فلان انه كان قضا ما بها قبل الكفالة فانه يبرأ
الاصيل ودفع الكفيل ولو برأه من ان قضا بعد جابر ان انتهى **قوله** عبارة
الخاتمة رجل قال لجماعة اشهدوا اني قد ضمت لهذا الرجل الالف التي اش
فلان ثم ان المديون اقام البينة انه قد قضاه قبل ان يضمه المكفول قلت
ببينة وير المطالب عن دينه الطالب لان قول المكفول ذلك لا قرار
مع المديون عند الكفالة لا يبرأ الكفيل ولو اقام المديون بينة على القضاء
بعد الكفالة يبرأ المديون والمكفيل جميعا انتهى فتأمل **قوله** خلاف ما ذكره
بالحال الخالي من جلا مثلا حيث يتاحل عن الاصيل ايضا **قوله** قال في التخصيص
لو كفل الخالي من جلا تامل عن الاصيل وان كان قرضا لان الدين واحد
جمله تامل في الرضا او يثبت ضمنا ما يمنع تصديك الخرب والطريق وقامه
فيه **قوله** بخلاف ما اذا صالح على حبس اخر كونه جبا وله ملكه فراجع
بالا **قوله** يعني ولو عن الفضة بالذهب او عكسه او عن احدهما برضا
او حبسا فانما حبس كان من خلاف الدين **قوله** وذكر الحق في كلام بعضهم ليمان
ان يخرج الكفالة ملاخمة لا يكون تطلبا بالاول والثاني وانه بناء على عاده فمناهم
لانها يمتنع من بعد كفاية اسمائهم على الصك خوفا من التغير والتقوس والحكم
لا يخلف **قوله** هذا لا ينافي ما كتبه في ضمنه وانما ينافي ما قاله في حاشي
الكفر وكما لشر المردك تسليم وشهادته وختمه لا قال في البحر والمقتضى
بالختم ليمان ان يخرج الثمانية بلا ختم لا يكون تطلبا بالاول والثاني وانه بناء على عاده فمناهم
الكفر عن هذا البحر فان قرعه في بطلان البيع وهذا مقيد باذا كتبه فيه باع وهو
ملكه اذا قد ذكره صاحب البحر في غير موضع من حاشيته وفي ذكره هنا عدم
ملازمة لغرضه للايم فتأمل **باب كفالة الرجلين** **قوله** فان قلت
قد اطلق المختص بقيد لا بد منه وهو كون الكفالة بالامر ماها اذا لم تكن كذلك
لان وجه الرجوع في ثلث لا لخلل للعلم بذلك فان تقدم من ان اذ كفل بالامر مع
والا فلا **قوله** قال في البحر ولم يقيد رحمه الله تعالى بالامر في قوله رجوع بالامر

بينة

للعلم به ما تقدم من انه ان كفل بامره رجع والا فلا انتهى فاحذره وقال فان قلت
 الى فاعلم انه من ثبات افكاره **قول** وقد اطلق صاحب الكفر بهذا البيت
 وهو لا بد منه ولو تكفل كل واحد منهما بالنصف ثم تكفل كل واحد منهما
 بالنصف الا في الصحيح فلا يرجع حتى يزيد على النصف وكذا لو تكفل
 عن الاصيل بجميع الدين معا ثم كفل كل واحد منهما صاحبه لان الدين ينقسم
 عليها نصفين فلا يكون كونه عن الاصيل بالجميع **اقول** قال في البحر وقيل كالمصنف
 فيدين المسئلة الاولى ان تكفل كل واحد منهما عن الاصيل بجميع الدين
 على القالب فلا تكفل كل واحد منهما بالنصف ثم تكفل كل واحد منهما
 في المسئلة الاولى في الصحيح فلا يرجع حتى يزيد على النصف وكذا لو تكفل
 عن الاصيل بجميع الدين معا ثم كفل كل واحد منهما صاحبه لان الدين ينقسم
 عليها نصفين فلا يكون كونه عن الاصيل بالجميع انما تكفل كل واحد منهما
 بالجميع ولو كفل كل عن الاصيل بالجميع متقايما ثم كفل كل واحد منهما صاحبه
 النصف كمالا ولا انتهى فاحذره واخره به على صاحب الكفر في امكان
 الجواب عنه فحمل على القالب اذ صرح كلاهما بما نادى وزلا يحمله عليه كلاهما
 بل على ما هو الاكثر وقوعا والقالب وجوه او اما الثاني فغير منظر فاحصل
 لانه يحول على الكمال اذ هو الاصل وارادة النصف خلاف الاصل فتأمل
قول وقد اطلق في الكفر بهذا البيت وهو غير لابد منه **اقول** قال في
 البحر بقية قول صاحب الكفر ولو كفل بعد عن سيده بامره الى اهل الاول
 فحضره ان لا يكون في حق العبد وبين حق سيده كفاية بالمال عن المولى وانما
 صحت لان الحق في ما ليس لولا انه وهو بمالك ان يجعله بالدين فان برخصه
 او يتر بالدين وان كان عليه دين وان كان عليه دين مستقرا لم يضر كماله
 الحق لفرما وان كان باذنه المولى انتهى فاحذره واخره به مع اسم
 لاحاجة اليه اذ الاصل عدم الدين فعدم ذكره وكذا على ان الكلام بمن ليس
 عليه دين والله تعالى اعلم **كتاب الحوالة** **قول** وتقع في
 الدين **اقول** وهو بمطلقة شاملة لمن المبيع ومنها المتقانات والمسلم فيه
 والقرض فان حال المسلم الميرب المسلم مما عليه حج وله مطالبة وحجبه
قول البطل **اقول** ان مصرحة المصنف لم تسكت لانها الحوالة
 لانه لا ينسب الى ساكت **قول** **قول** وان قال الحيل للتمثال احلك لتبصر
 في نقاله الختال احلقت يد يدي عليك فالحقول للخيال **اقول** فان جاء
 الطالب متقاضيا الى الدين عليه اصل الدين فقال له قد احلقتك به على
 فلا بد من جازي فقال الطالب لم افعل ذلك الحقول قوله مع بيته وعلى

الاح

الاخر البيعة فان اقام المطالب بيعة على ذلك فان القاضي يقبل بيعة
 ويخبر هذا الامر حتى يقدم لان ما في الخصم المطالب في هذا الحق
 وفي نزاد راسه ساعته عن محو اذ اتم الغايب فاحذره المسئلة وانكر الحوالة
 وحلف امر المطلق باعادة البيعة في وجهه ولا يقضي عليه بتلك
 البيعة ولو اراد المطلق بيمينه المطالب قبل حضور القاب ودد ومنه
 لعدو لك فان تكلم برمه المطالب انتهى كذا في اجامه انما طلي وفي البرازية
 وانما انتهى وما تروا او غابوا حلف الختال عليه انتهى **قول** فاذا حلفت
 الختال عليه فكل لزم الدين وان حلف رجع الختال على الخيل لانها
 مسيلة بغيره الى حال على الختال عليه والثابت بالبيعة لا الثابت عيانا
 ولو ثبت الحوالة وتوهم الختال على الختال عليه رجع الختال على الخيل
 فكذا اذا اثبتت بالبيعة تأمل **قول** اعلم ان الحوالة على ضربين مطلقة ومقتبضة
 فالمطلقة ان يقول ليرجع احلقتك على هذا بالذم ودمه يقول احلقتك
 ان يقول لا احلقتك بالذم التي عليك يقول احلقتك وكلاهما جائز في كليهما
 بغير الخيل من دين الختال له وليست له بعد الحوالة على الخيل سبيل الا ان يقول
 ما على الختال له عليه **اقول** فان مات الخيل في الحقيقة قاله الزيلعي كان الدين
 والعين الختال بغير يمينه ما به بالخصم وقاله زفر رحمه الله تعالى بخصمه به
 الختال وهو القياس لان حقه يتعلق به حال حياته والخيل لا اجني عنه
 لا يكون له اخذ وخصا بالخيار عن ملكه فلا تقضي به ويوفى له ما كان ملكه
 ثانيا فتعلق حق الختال سابق فصار كالمير هو بخصمه بالراهن لتعلق
 حقه به سابقا على حقه وكونه الصحة يقوم على دين المرصه لا قلنا وان
 هذا ما لا يخيل لم يثبت لفره عليه يد الاستيفاء في دينه غير ما به وهذا لا يفر
 بملك الختال لان ملك الدين من يمين من عليه الدين باطل لكن الحوالة وجب
 للختال في ذمة الختال عليه بغيره على الخيل ولم يثبت على الخيل ايضا ولا استيفاء
 لان يثبت المير على ما في ذمة الغير لا يتصور وانما يكون للخيال ان ياحذه لان
 الختال عليه لم يثبت الحوالة الا لبيته ما في ذمة المير في ذمة الختال فله
 اخذ ويقتر الرضا بختاله الحوالة خلاف اوجهه لانه ثبت عليه يد الاستيفاء
 ولعله لو حلك بملكك على المرتبة فلان هو حق به وكذا يثبت للختال ان لا يكون
 له حق الحوالة لان دينه يحول الى ذمة الختال عليه فلا يبرحم غراما الخيل
 كما ان ذمة الخوالة مطلقة وانما ثبت له حق الحوالة لان الحوالة في ذمة مبدية
 بنكر الحوالة فاذا اخذ منه ذمة الختال فان الوصي بالخوالة فتمت الحوالة
 فيعود الدين الى ذمة الخيل كما كان قبل الحوالة واسبق فيه ذلك بمسئلة الردية

قول مع تارة في الخيل
 وكذا لو كان في الخيل
 على

والنصب ونحوها بخلاف ما اذا كانت مطلقا لان الجمل بالحق لا يرى من الدين
 الخلق له فصار الخلق من غير ما الخلق عليه فلم يتلق له حق بالم فلا يراهم عزاء
 الجمل واذا قسم الدين بين عزاء الجمل لا يجمع الخلق على الخلق عليه بمصلحة
 الخلق ما لا يدين الخلق على الخلق عليه مما يستحق وليس له ان يجمع عليه جميع
 لاستحقاق الرضا ولا بما يلقى منه دينه بعد الخلق لانه ما رتوا فلا يجمع به
 على احد انتهى كلامه الرز يلقى **قوله** اذا باع الاجر المستاجر واحال بالثمن
 المستاجر ثم استحق المستاجر من يد المصنف وهو قد اذنت الخلق الى المستاجر
 فيمن يخرجه من يد المستاجر الفاضل **قوله** هذه العبارة من الخلق فيها
 استلزام بعد قوله فيمن يخرجه من يد المستاجر بالثمن على المصنف الجمل وان شاء رجع
 في المستاجر في وقد اختلفت هذا الصا قضا بشخصي وبشخصه المرفوع
 ايضا اذ لا بد منه **كتاب القضاء** **قوله** وذكره **قوله**
 اي وذكره في حق هذا الصنف وذكره المصنف في قوله والبرز في قضاؤه
 واقول الذي يظهر ان كلمة وذكره الثانية سقطت بعد من الكايت
 تأمل **قوله** وبكفي ان يرق بينهما بان القضاء من مصلحة مخصوصة
 بعد دعوى صحيحة من خصم حاض على خصم حاضر فيحاط فيه بخلاف الا اذا
 ناهى اذ هو الحكم الشرعي ولو بلاشارة فلا يقتضي فيه الصانع والله تعالى اعلم
قوله وهذا الذي يجب ان يقول عليه وقد صرح بان يمل باشارة
 المصنف في الجواب **قوله** وقد ذكر شيخ الاسلام عبد الله بن عمر الوهابية
 ان ابن وهبان ذكر في شرحه انه لم يمسس قضاء القاضي على عدوه
 منصوص عنه قال ويبنى ان يقبل فيها بين ما لم يعلم وبقي ما لا بد
 بشهادة العدل ومصلحة الناس فيجوز في الثاني وفي الاولى **قلت**
 بل ينبغي القول بالنفاد مطلقا اذا كان القاضي عدلا والله تعالى اعلم
قوله رايه بخط المصنف رحمه الله تعالى بعد هذا كلاما صار به عليه
 خطا تدل على رجوعه عنه وهو قول وقد غفل الشيخان عن ما اتفقت
 كتابهم عليه في كتبهم المعتمدة من ان اهل الشهادة ممن صلح لمصلحة له
 ومن لا فلا ولا يصح للشهادة على ما عليه عامة المتأخرين فلا يصح
 للقضا والله تعالى اعلم **قوله** المصنف في القضاء في ظاهر الرواية
قوله قال في الخ لا يقتضي المصنف على ظاهر الرواية ان القضاء بالسواء
 صحيح وبه ينبغي كذا في البرازية انتهى وبه علم ان يلائم القوي معتقدا الى
 ظاهر الرواية وفيه تاهل **قوله** وهذه العبارة اول ما وقع في بعض نسخ
 الكتب من التقليد اي النصيب من السلطان **قوله** قال في الخ وهذا

منقول

لنصيبه التقليد اي النصيب من السلطان والتقليد اي قول تقليد القضا وهي
 الاصل والحيث يعني الجور والظلم من كان عليه بحيث اذا باع روضه فعدم
 اقامة العدل للجمع فكيف الجور لولا ان الخلف لمن خاف الخلف او الخلف
 لكان ان لا احد يملك يرض عليه القدر في انتهى فاحذره واعترض
 به على صاحب الكفر في انه انما ذكره التقلد عند خرف الخلق لانه يد الى
 عدم اقامة العدل فيبيع الجور فصدقت عليه عاير الكفر بقوله وكذا التقليد
 لمن خاف الخلف فاعلم **قوله** فان قلت والقرف في مسئلة العمة فان ابا
 حنيفة لم يرخ من الورثة كغلايين هذه المسئلة قلت الرق بينهما
 انما قال وارث اخر موصوم وهذا القاضي لا يجسه الا بحق ظاهر وخلافه
 موصوم والله تعالى اعلم **قوله** الايراد والجواب ما نحن فيه كلام صاحب
 الخ ناهى عن خلاف مسئلة العمة فان ابا حنيفة لم يرخ من الورثة كغلايين
 لانه قال وارث اخر موصوم وهذا القاضي لا يجسه الا بحق ظاهر وخلافه
 موصوم انتهى **قوله** في الحبس **قوله** والحبس بائنا الجيرة والاشاء
 المشاة القوية من حبس الحبس وهو لا يلد ليل **قوله** صوابه الي اخر الخ
 وقد تبع صاحب الخ **قوله** ورد في تفسيره الي لانه بل الخ وقع فيه يقول
 جارح الله تعالى **قوله**
الانراي كيا مكي بنيت بعد نابع محبسا
 في رواية حصنا حصينا الذي في الخ **قوله** في نسخة اما تراي دجبار الخ
 بعد ذكر البيت الاول بابا حصينا دجبارا **قوله** وفي رواية حصنا حصينا
 بين به بابا حصينا بنق قوله رايه في ذلك تأمل **قوله** قلت لم يظهر
 فرق بين المحبس اصالة او كناية لانه يقال اعلم **قوله** كيف هذا النوع والمنقول
 من الخلاصة **قوله** بالكنيل وقد نقله في خلاصة عن فتاوى القاضي يعني تاهل خان
 والنفق في الفتاوى المذكورة **قوله** بالكنيل وقد اخطأ بعض الكتب في ذلك
 الكنيل لحن في التاويل ما يجب الخ انتهى حتى تاهل ما ذكره الجواب من الشارح
 هناك ان تاهله وتسلية ذلك ويحتمل له قلت الخ وكل ذلك من التاويل وقلة
 النظم والتأمل ولكن وقع قبلها البرازية في ذلك كما قال وذكر القاضي ان الكنيل
 في جازة الرواية الخ فاجبت ما فيه هو له وحده ما كسبه هذا والله تعالى
 الحق للمصنف **قوله** وقد اخل به في اكثر نظير المطال بالانراي **قوله** قال
 في الخ ولو قال حبسه جالب الذي له انما اولى انتهى فاحذره واعترض به على صاحب
 الكفر زاد به عاير الاصل مع انه ليس كذلك للعلم به اذ هو حق الموصوف ليس في
 والباقي والا فاعلم ذلك بحيث لا يسبق الى ذهني خلاصة تأمل قال في الخ اطلق

الشيء ثم قيل ما اذا كان بينة او باقرار وقوة بينها في الحديث لانه اذا ثبت بالبينة
على جسد لظهور الخطي بانها لا والام يجل فاذا استغنى جسد وهو المذهب عندنا في
قوله وشبهه لاسمه مال الصل بعد الاقالة ولا شك في دخول الاجرة تحت قوله
او لغيره بعبء انه لم يجعل ثمن المنافع **اقول** عبارة الجرح وشمل راسه بان السليم
بعد الاقالة وما اذا ثبت المشتري المبيع ولا شك **قوله** والمهر الجمل **اقول**
تبع فيه صاحب الكفر واقر له اطلعه فبطل ما اذا ادعى الفسخ ولا وفلسه فيما
يأتي ان ادعى الفسخ بركله هذا الاطلاق تام **قوله** وما لزمه بالكفالة لانه
التزيم بعبء كالمهر وفي النزازية يتكفل المكنن له لانه جسد الاجل والكفيل
وكفيل الكفيل وان كثر وانتهى **اقول** عبارة النزازية وانما جسد الكفيل تجس
المكفول عنه وفي الزيم بلا زيم لو الكفالة بانه ولا ولا جسد المال
قبل الاداء ولت المسئلة على جراب الواقعة وهو ان المكفول لم يتكفل
جسد الاجل وكفيل وكفيل الكفيل وان كثر وانتهى **قوله** فقلت وفي فتاوى قاضي
خان راجع الاقتصار على انه لا يجسب الا في ثمن المبيع والقرض حيث قال وقال
بعضهم ان كان الدين راجعا بدلا لاجر مال كالقرض وعنه المبيع قال لقول قول
يدعي اليسار من دعي ذلك عن اهل حبيشة وعليه الشك لان قدرته كانت
ثابتة في البدل فلا يقبل قوله في زوال القدرة وان لم يكن الدين بدلا لاجر
مال قال لقول لغيره وقال بعضهم ما وجب بعبئه لم يتكفل قوله وان لم يكن
بدلا لاجر مال انتهى **اقول** قال في المحرر اعلم ان قاضي خان في الفتاوى راجع
الاقتصار على الاول لا اخرها هنا بعينه وقوله قلت يوم انه من علمه وليس كذلك
تام **قوله** وذكر الطرسى انه المذهب الحق في **اقول** والذي ذكره
الطرسى انه المذهب الحق في ما في الحديث وظاهر هذا الصنيع انه راجع
لما اقتصر عليه قاضي خان ولو كتب والذي هو على علم في هذا المختص وذكر الطرسى
انه المذهب الحق به لعمري ذلك ولكن الذي يخط المؤلف كما هو علق في هذه
التمحيز لعله سعى فيما **قوله** فقد علمت ان العنق على الاول وهذا لا
يجب الا في ما بدلا لاجر مال فلا يجسب في المهر والكفالة على الحق به وهو خطأ
ما اختاره في الكفيل بها لغيره وهو الذي هو لنا علم في هذا المختص **قوله**
لا يتجرى رضى عدل ما نقله قاضي خان وانما انه تبع ما قاله الكس بتعالما في
الحديث ولا يصح كلامه الا بترجيح العرف لما في الكفر بتبع **قوله** بهل لا يسجد
الدين **اقول** اعم وفي الدعوى عن نفسه بدعيه كونه مودعا او متاجرا في
قوله قال شيخنا والظاهر انه بحث منه وليس بجميع جزاءه ورسا اليسار
بعد عساره الذي ادعاه راسه تعالى اعلم **اقول** بل هو فقه حسن وجس د

جواز حدوث اليسار لا يمنع من ذلك الكلام في قوله بينة الاعسار لما حدث
بعد بقاء اليسار قبله غاية ما فيه ان استثناءه من قضا بينة مستدر
لذا القارض والمحال هذه وانما القارض اذا قاما في وقت واحد من غير ترجيح
للجدة على انه لم يذكره بصريح الاستثناء من قضا بينة البينة وانما قال وكما
تعارضت بينة اليسار والاعسار قد تمت بينة اليسار لانه معا زيادة علم الله
الا ان يقال يدعي المدعي انه يوسر وهو يقول اعسرت في فسخ له اللهم الا ان يدعي
المدعي انه يوسر لا يجوز ان يكون له جرح و دفع بوجه يقع في المسئلة وذكره على سبيل
الافادة الجرح على سبيل الاستثناء تام **قوله** ولا تجسب لامضى من نفقة زوجته
وقوله **اقول** قد اخل به وهو دعي الفسخ كما ينص به في **قوله** في البيع **قوله**
ولا تجسب فرعة في دين اصله **اقول** صحابه ولا اعل في دين فرعه **قوله** كوكيله
او وصيه او متق في الوقت **اقول** كذا في منتهى الجرح وعنه الشرح بعد قوله
الاخصص نايض حقيقة كوكيله في سيد كوكيله وقوله وقا في المختص بالرجال
كانا الشبهة في قوله كوكيله في عدم الخص **قوله** وان كان مله **اقول** كما يحفظ
من لغة صحابه وان لم يمنع ملكهم **قوله** ولو قضى القاضي بالجور فالفرم عليه في
ماله انه سجد واقر به ولو قضى بالجور خطا فعل الحق لم **اقول** قال في المحرر قيل
تثبت الشهادات في آخر مسائل شقة في من **قوله** ولو باع القاضي او امينه
جدا لم يقر له وجه المشتري على الزما ما نصه قيد بعدم ثبته يعني القاضي
عند الاستحقاق لانه لو اخطأ في قضاءه ضمنه لما في المحيط المرحلي من الحدود
لو شهد اربعة من الرجال على محض بالزنا في حجر الامام ثم وجد احدهم
عبدا او محمدا وان قد فذنته على القاضي ومن مع القاضي بذلك خطا
بيعت المال بالاجماع الا اصل في جسد هذه المسائل ان القاضي متى ظهر خطاه
فيما يصح بيته فانه يصح ما قضى به وبوجه بذلك على المحض له وان كان
قد رجم او قطع يد من ثمة ضمن القاضي رجمه كاصح في بيعت المالك وان ظهروا
ان الشهود نسقت لم يضمن القاضي لانه لم يظهر خطاه و يبين لانه خطا القاضي
انما يظهر اذا ظهر انه قضى بغير شبهة وهو لم يظهر لانه الفاسق اهل للشهادة عندنا
استثنى الموقوف في الخلاصة والنزازية والمحيط المذكور من كتاب القضاء عدم
ظن القاضي انه اخطأ وهو مخالف لما في المحيط من الحدود وانتهى في الوقات
الصدر الشهيد من كتاب القضاء عتت زوجته الموقوف وابقت عنه هم الممد
وهي وارثه فاطلة ذلك قاض رضى بالقول للرجل لانه بعضه العاقل لا سعة لا
حق للساق في القصاص فلو رفع الى الثاني قبل نفاذ ابطال حكمه وان قبل قبل ان يرفع
الى الثاني فانه لما كانا بالان العنوي يعل عليه القصاص وانما في ما جابها بجهت عليه

القرار بعد ما في القضية **قوله** فتدبره ثلاث وثلاثون مرة في الصلاة على صاحب البيت وادع
زاده لفظه قلت وعبارته في البيت والحق في بيتي بياضه مع اني وادع عليه
في القريب بقوله بعدد وهو صحيح ويقضي انه لو قدر الاستيفاء الاقرار
بانه ما ولا يفتقر ان له انما يفتقر ويستحق بالجارم والوجه ما ذكره ولا ينبغي
واجاب عن في النهاية ان يخطأ المحرر في هذا العبارة بقوله وذلك لانه لا يقدر
استيفاء التمسك به وهذا ما امره الله في قوله بالحق لم يتعد الاستيفاء خلا
يتم بالتمسك نقله الكمال الى لانه لا يصلح عليه لصعوبة التوفيق بل للثبوت في تمام
قوله وفيه عليه في النهاية في البيت في القاضيا فان الذي عليه لو كان
من يتولى الاعمال بنفسه لا يتقبل انتهى **قوله** في خلاصته وما تقدم جوابا حاشا
القول اذ في ان يورثه اخر من من يورثه ان يقضيه منه كذا في كتاب اجاب
بان مورثا لم يقض منه ثورا قط ولا في غيره من هذا على دعواه من ههنا
الاخر على من جميع النعمان ان يتقبل بلا شك لانه لا يصح جملته الا على من العلم والله تعالى
اعلم **قوله** وفيه واردة على اطلاق الكفر **قوله** قال في البيت اطلقه فمثل ما اذا
كان ثبت الدين والارث بالبيعة او بالانذار والحل في الاول خلاف
في احده في الثاني وفي اطلاقه وشمل ما اذا اتى الشهير لا يعلم
وارثا غيره وهذا لا يوجب الكيل اتفاقا انتهى فاحذر وضعه ما وضع وورد
ما اردو ليس من علم والله تعالى اعلم **قوله** فصار كما اذا قال طلعت اربعون
وانه في راحة من كان معصيا وانه **قوله** وقوله الموصوفين وفي راحة
الفتوى ما اذا كانت التي معصية معصية منه يتقبل قوله وادام تكن معصية
لا يتقبل قوله لا يبيد وهذا يعلم من سيرة الخوف والله تعالى اعلم **قوله**
الشهادة **قوله** في فتح القدير عن شيخ الاسلام في سورة الاطلاق اذا
تأخر لعين عذر ظاهر ثم ادعى لا يتقبل له تلك التهمة وقد يكون الاستحباب الاجرة
قوله هذه عبارة في الوهبانية لانه التهمة والذمة في البيت التمكن
التهمة فيه ان يمكن ان تأخره لعذر ويمكن ان لا يستحباب الاجرة **قوله** ولا
يسأل عنه شاهد بلا طعن من الخصم **قوله** اما لا يجب عليه السؤال بيل
بمجرد اتصافه على ظاهر العدالة بضمه عليه في البيت **قوله** فمقتضاها ان السؤال
عند ان يكون معصيا ومحملا واجبا ولا يجوز له تركه وهو من يتقبل القدر وركي
ولا بد ان يسأل عنهم في العسر واليسر فيكون بتركه اثما وانما لا يتقبل تامل **قوله**
وعندها يسأل في الحال سل وعندها يدعى **قوله** قال في شرح الجمع لانه مك
بعد قوله في الحق لا يسأل سرا وعندها لانه القضاء على شهادة بغيره فلا بد من
معرفة حاله انتهى **قوله** وفيه من الثنا عن عجزه الحسن لا ينبغي للمفتي

ان يكتب الشهادة في الوثائق والاقارب لانه عند ادائها الشهادة بنفسهم الذي
عليه يفتقر انتهى **قوله** اي بغيره بنفسهم وتداول في نظم الوهبانية بخاف
عنه ان كان ببعض عالما الكفر لا يقتضي البعض بغيره **قوله** واما في شيخ
الاسلام سر في الدين فارم الحدية بخلافه **قوله** صرة ما في وما رفع اليه
سئل اذا كتب رجل خطه باقراره مات او انكر نفسه عليه انه خطه هل يحكم
عليه بما فيه فاجاب اذا كتب اقرارا على الرسم المعتاد بحضرة الشهود فهو معتبر
فيصح من شاهد ثمانية ان يشهد عليه اذا جحد ادعى من الشاهد ما كتب فيه
او قرأه عليه فاذا شهد وان خطه من غير ان يشهدوا كما يشهدوا لا يحكم بذلك انتهى
قوله في سنتي في الخصم الرقيق ام العبد والامة بقا للكنز لا يملك اذا كانا
معينين لا يبرأ عن انفسهما فاما كالمشاع لا يملك **قوله** قال في البيت واستثنى
المصير الرقيق ام العبد والامة وهو معتد الى فاحذر المولى والعقود به
ان ذكر الابد يتصرف اذ لا يدعى على الحي ميانة بخلاف المصير الحي والله اعلم
باب **قوله** من تقبل شهادة ومن لا تقبل **قوله** في شهادته
الاي لو قبل القاضي حكم بما يصح حكم لانه يجتهد فيه حيث قال مالك بقبول
شهادته مطلقا كالمصير ومنه في هذا الكتاب **قوله** فتدبره ثلاث وثلاثون مرة
الحكام لا لبس والحوت وغيره ذكره اذ عذونا في طهره السماع قوله صحيح بالدق
تأمل **قوله** قال في البيت في غير دليله في قيد في ظاهر الرواية فانما الحكم
المشهود الكافي قال وقال ابو حنيفة وابن ابي ليلى شهادة اجماع الاخر
جائزة الاثر ان اجماع محمد صلى الله عليه وسلم قد اختلفوا واختلفوا وشهادة
بعضهم على بعض كانت جائزة فليس في اجماع الامامة الاختلاف اسدما
كان بينهم من القتال انتهى **قوله** هذا القيد متعين اذا لاجل لا يتقبل شهادته
على كل حال سواء كان من اهل الاصر او من غيرهم والمردية الفاسق من حيث
المعاشي لانه حيث الاعتقاد غاية ما يقال فيه ان زيادة المساء الوهان
الاجرة اليه لانه لا يكون معلوم من كلامه في عدم قبول شهادة الفاسق فتدبره
لا يكون ما جاز ان فاسقا ولذلك اعقبه بقوله ويكون عدلا في مقامه
يعني بحيث اذا تعاطاه لا يجره بشا عليه الى ما هو حق عنه اهل الاصر
ايضا لا يستلزم بالاجماع محمد صلى الله عليه وسلم اذ دليل عليه ان ما وقع
بينهم ليس بدم الى الجائز في اعتقادهم لا يلزم كذا يجتهد في ذلك ولو كان
اقتضاها لاجل الاجتهاد تأمل **قوله** واما جازية الفارسية لا يتقبل شهادته
الدلالة ومخبر قضاة العهد والوكلاء المتعلم والمصير **قوله** وسياق
في شرح قوله ادعى ادعى ادعى كل على الطريق انه لا يتقبل شهادته

وهو الدلال الا اذا كان مع لا لا يخلص ولا يثبت وتعلم عن المراجع الوهاب
 فتدبروا به في كلامهم كقولهم قد ظهر من هذا شيئا من الدلال الصالح
 ونحوها لا ترد على الصانع بل لما شرة ما لا يحل من عاداته تنصيص العلم
 على من ذكر لا يشترط ذلك فيه تامل **قوله** ودخل تحت ما كان طريقه السماء
 خلا لا لا يوسف كما في فتح القريب **اقول** عبارة الفتح وقال ابو يوسف
 فاطم يقر السباع وما لا يكتفي فيه السباع اذا كان يصير رقت النمل اعني عند
 الا اذا كان يعرف باسمه وينسب انتهى **قوله** بحق العبارة خلا لا لا يوسف
 فاطم يقر ولا يقر في طريقه السماء وقد وقع هذا المثار في نسخة في نسخة
 فانه هذه عبارة حرة لا تخرجه ولا تخفي ما فيها من ايعام اختصاصه من جهة الخ
 يوسف بما طريقه السماء وليس كذلك في الفتح تيد في الذخيرة قوله ابو يوسف
 بما اذا كانت شيئا من الدين والعقار اما في المنقول فاجمع على ان لا يقبل
اقول وفي الحقايق وقال في العروة الخلاف بما لا يحتاج فيه الى الاشارة
 وفي بحر الحدود والذخيرة الخلاف بما لا يجوز الشهادة بالسحر والعقار
 اما في خلافه يقبل شهادة الاجم بلا خلاف انتهى وهذا مخالف لما في اكثر الكتب
 من انه لا يقبل شيئا من عند ابي حنيفة ومحمد فيما طريقه السماء ولا نارجع
 الى الحرة في المناقشة ان شئت قال في صمد الرحمن في سبله التي بعد الاداء
 بل القضا خلا لا لا يوسف وقوله اظهر قالوا في زاده في حاشيته وجه
 الاظهر انما هي اذا لم يكن ما ينافي الاداء اذا جمل بصير يكون عند ابي يوسف
 فممن كونه ما ينافي القضا بعد اية بصير يكون في غاية الظهور عنده لانه
 لا تأويل في شئ من قضا القاض التي العارضة للشاهد بعد اية شهادته
 انتهى **قوله** قلت وانما عدت عن قول الكثر وعنه الصحيح الى قول والمتمين
 لا مكالفة الضيف ليس بها هل لتجمل المشاهدة كما لا يخفى لان التجمل بالحيث يكون
 كما هو عبارة دهرنا يحصل باليقين ان قلنا لا ضبط له ويدل على هذا ما قاله
 العادى في نفس لم نقل في الا سلام من ان الضيف في اول عالمه كما لم يمت
 يعني اذا لانه عديم العقل والمتمين واما اذا عدل فهو والمعتد العادل
 في كل الاحكام وانما ينظر في **اقول** لا يبين من عدم صحة تجمل في المميز
 ولذلك استغنى صاحب الكثر وغيره عنه التيقين به بكونه بدعي ولا حاجة
 الى الاستدلال عليه بما قاله العادى ويحذف لهم الا اذا تجمل يعني عند عدم
 تصوير التجمل من غير المميز وانه قال اعلم **قوله** وانما في مصيبة جزها
اقول وفي الحرة ناحت الملة على الميت اذا نذرت وذلك ان يتلى عليه
 وتعد وحاشية واليا حاشية الاسم ومنها الحديث على ما ذكرنا في الغاية ثلاثة من

اسم الجاهلية الطعن في الانساب والنياحة والامانة الطعن معروفه والنياحة
 ما ذكره الا في ابي نوح وفي منازلة البر والبر كانت تعقيد ان الاطراف الجبر
 كلها حتى وقيل الخ في ما مضى من **قوله** والغرض ليقول **اقول** الغرض من
 الحق قصوره في المنفعة على الكسب في الغالب بالضم وليس **قوله** قال شيخنا
 بعد نقله لذلك والتحقيق خلاف كل من القولي وان الادمان بالعقد او البنية ليس
 بشرط ان الخزانة شرط بطلان منها كبره وفي مستطاع للعدالة من غير اصرار
اقول لا يخفى صحت ما في النياتية من حرر الى الذخيرة لانه اذا نعت بغير
 بعد ذلك ذلك فاسق لم يقبل خلاف ما اذا اقلع عنه ثام فاسق تائب ومثله
 مقبول الشهادة وبه يخل الاشكال تامل **قوله** وفي جواهر الفتاوى رجل شهيد
 وجه فيه خلل ثم اعاد الشهادة في غير ذلك المجلس بدون الخلل فانه كان محتاج الى
 زيادة في قوله ذلك لا يقبل وان لم يكن بين الاول والثاني تناقض وانما كان اجمال
 يحتاج اليه لانه الظاهر ان الشهادة تخذ في الاعلى ما شهدوا ولا تازاد تاينا للمتمين
 انساب في ترويرا حتملا فلا يقبل استدلالا لا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع
 الصغير رجل شهيد ولم يمس عنه ما له حتى يقول او يثبت بعض شيئا من ان
 كان عدلا لا يقبل شهادته بقوله لم يمس عنه ما له حتى يقول او يثبت بعض شيئا من ان
اقول هكذا في خط المحدث وفيه سقط ويصحف فينبغي مراعاة نسخة
 صحيحة من نسخ جواهر الفتاوى **قوله** وبينة العلق اول من بينه كونه العمة
 شل **اقول** هي اذا اجتمعت عند الحاكم وشهدتا على نحو ما ذكرنا ما لم
 قضى باحداها ولا يطلب الاخرى وتذا في يدك الجليل وفي فتاواه استدلال
 بمسئلة ما لو شهدا بقتل زيد يوم النحر وكلمة واخران يقتله بالكونه فذا جهل
 شئت **قوله** **الاختلاف في الشهادة** **قوله** قلت ويعارض هذا في
 معين الحكم من قوله نقل من المحيط انه يثبت الدين على الميت بمجرد بيان الشاهد
 سببه من جن حاشية الى ان يقول امات وعليه وبينه شهد على رجل انه جرحه
 ولم يزل صاحب فرائض حتى مات يكبر وان لم يشهدوا انه مات من جرحه
 لانهم لا علم لهم به بزيارة انتهى ولا حتملا لا يخفى **اقول** ما في المحيط بالاعراض
 ما في القضية اذا ما نجا بما اذا ادعى الدين للمال فشهد بالماضي ولذلك اختلف
 اس الشاهد لعلقة في ما فيه فما اذا ادعى الدين للمال فشهد به كذلك ولذا
 لم يبق لا كان به تحصل الشرفين فتأمل **قوله** **الشهادة على الشاهد**
قوله وتذا تنص في الكثر على ما ذكرنا في ظاهر المحصول الثلاثة وليس كذلك
اقول قال في الحرة وظاهر كلامه المحصول في الثلاثة وليس كذلك فاحذر
 وتكلم ما تكلم وانما يجب ان يكون في المسئلة رديتان بناء على ما حكوا في

تركها بل ارض الخصم قال في التارطانية ولما اذنت له ان يرضى الخصم
 هل يلزم عند اهل حنفية رحمه الله تعالى ظاهر ما ذكر في دكالة الاصل ولا يلزم
 التوكيل من غير رض الخصم عند اهل حنفية رحمه الله تعالى الا ان يكون من جنس
 لا يمكنه الحصول بجلب الخصم او غايام صيرة سفر الرجل والمرأة في ذلك
 سواء وذكر المشايخ في من وجهم انه يلزم والحقق ما بالمرضى لغيرها عن الاداء
 للحالة الجارية في الفرجة واختار الفقيه ابو النضر رحمه الله تعالى قول القائل
 وقال والرضي عن الفرجة فيه سوا وفي الصراحة وان كانت الحوكة امرأة
 مخدومة لا تخضع الى احكام زوجها فكذلك عند اهل اهل البيت وبه ائني بعض
 المشايخ رحمه الله تعالى وفي الصفاة ولو كانت في الحضرة ووجب
 عليها البتة في لا تعرف بالزوج وبما طلة الرجل في الخواجة بيعت اليها
 الحاكم ثلاثة من الدول يتخلها اصدوم ويشهد الاثران على طلقها انتهى
 وقد قال في الشكوة على الشكوة نالها على الخانية وانما يقع الخي في ذلك
 الاصل لا باحد اسباب ثلاثة اما بغير الاصول او بغير الاصول من رضا
 لا يتسلط الخصم عليهم بجلب الحكم وبغيرية الاصول غيبة سفر وفي
 مخصوص الجاني لغيره عباد لوقاله في غير جوارته انما يكونا شهود على
 شكاة في رعايات ارمات او مرهضت من الزرع من ذرة وجارة الجامع
 الصفر مثل عبارة الخانية وعليه اطلوه اصحاب الحق في الصلوة فبما في
 الفقيه حازم عن الجادة واستند من المراجعة وتاخذ يظهر كالحق هذا
 وقد قالوا لا جرة مما قاله صاحب الفقيه بخلافه لوقاله عدم بعضه نقل
 فالأخصار المذكورين هذا الذي عليه الجمهور وقد تبعوا فيه الامام محمد بن الحسن
 مدونه المذهب فاما في هذا الامر عكس يذهب والله تعالى الموفق
قول وعندي في نظر الجواز ان يكون مستند بها الى اعتبار الشكوة ثم
 تبين خلاصه وبما يظهر انه مستند زورا بخلاف الشكوة على القتل **قول**
 قال في الاصله والايضا في الموضع المسئلة في الاقرار لا ما عله به اهل
 حنفية في في التقرير انما يحتمل فيه وهو على ما ذكره قاض خان في شرح
 الجامع الصغير هذا لان ما اقر بالشكوة الباطلة طائفا فقد تاب عما
 فعل فالظاهر انه لا يعود فلا يعزر للرجوع وفيه من العجز من الرجوع
 عن الشكوة الباطلة ومن عطف على هذا قال اما وضع المسئلة في الاقرار
 لان شكوة الزور لا طريق الى محله سوى الاقرار واما الاقرار عليه
 بانه قد يعلم به وبما اذا شهد به زيدا وبان فلا نالته ثم ظهر زيد
 جوارا اذا شهد ببرية الخلال فيض ثلاثين ما وليس في الصلوة

في تركها بل ارض الخصم قال في التارطانية ولما اذنت له ان يرضى الخصم
 هل يلزم عند اهل حنفية رحمه الله تعالى ظاهر ما ذكر في دكالة الاصل ولا يلزم
 التوكيل من غير رض الخصم عند اهل حنفية رحمه الله تعالى الا ان يكون من جنس
 لا يمكنه الحصول بجلب الخصم او غايام صيرة سفر الرجل والمرأة في ذلك
 سواء وذكر المشايخ في من وجهم انه يلزم والحقق ما بالمرضى لغيرها عن الاداء
 للحالة الجارية في الفرجة واختار الفقيه ابو النضر رحمه الله تعالى قول القائل
 وقال والرضي عن الفرجة فيه سوا وفي الصراحة وان كانت الحوكة امرأة
 مخدومة لا تخضع الى احكام زوجها فكذلك عند اهل اهل البيت وبه ائني بعض
 المشايخ رحمه الله تعالى وفي الصفاة ولو كانت في الحضرة ووجب
 عليها البتة في لا تعرف بالزوج وبما طلة الرجل في الخواجة بيعت اليها
 الحاكم ثلاثة من الدول يتخلها اصدوم ويشهد الاثران على طلقها انتهى
 وقد قال في الشكوة على الشكوة نالها على الخانية وانما يقع الخي في ذلك
 الاصل لا باحد اسباب ثلاثة اما بغير الاصول او بغير الاصول من رضا
 لا يتسلط الخصم عليهم بجلب الحكم وبغيرية الاصول غيبة سفر وفي
 مخصوص الجاني لغيره عباد لوقاله في غير جوارته انما يكونا شهود على
 شكاة في رعايات ارمات او مرهضت من الزرع من ذرة وجارة الجامع
 الصفر مثل عبارة الخانية وعليه اطلوه اصحاب الحق في الصلوة فبما في
 الفقيه حازم عن الجادة واستند من المراجعة وتاخذ يظهر كالحق هذا
 وقد قالوا لا جرة مما قاله صاحب الفقيه بخلافه لوقاله عدم بعضه نقل
 فالأخصار المذكورين هذا الذي عليه الجمهور وقد تبعوا فيه الامام محمد بن الحسن
 مدونه المذهب فاما في هذا الامر عكس يذهب والله تعالى الموفق
قول وعندي في نظر الجواز ان يكون مستند بها الى اعتبار الشكوة ثم
 تبين خلاصه وبما يظهر انه مستند زورا بخلاف الشكوة على القتل **قول**
 قال في الاصله والايضا في الموضع المسئلة في الاقرار لا ما عله به اهل
 حنفية في في التقرير انما يحتمل فيه وهو على ما ذكره قاض خان في شرح
 الجامع الصغير هذا لان ما اقر بالشكوة الباطلة طائفا فقد تاب عما
 فعل فالظاهر انه لا يعود فلا يعزر للرجوع وفيه من العجز من الرجوع
 عن الشكوة الباطلة ومن عطف على هذا قال اما وضع المسئلة في الاقرار
 لان شكوة الزور لا طريق الى محله سوى الاقرار واما الاقرار عليه
 بانه قد يعلم به وبما اذا شهد به زيدا وبان فلا نالته ثم ظهر زيد
 جوارا اذا شهد ببرية الخلال فيض ثلاثين ما وليس في الصلوة

الرجوع عن الشكوة قول

الرجوع عن الشكوة قول

الرجوع عن الشكوة قول

الرجوع عن الشكوة قول

الرجوع عن الشكوة قول

الرجوع عن الشكوة قول

الرجوع عن الشكوة قول

الرجوع عن الشكوة قول

الرجوع عن الشكوة قول

الرجوع عن الشكوة قول

الرجوع عن الشكوة قول

الرجوع عن الشكوة قول

في جوارحه احد جامع امر المحلل بشرائها فانما تنص على هذا الحكم وامام مسئلة المشرك
 بالبيعة لئلا يتركها عليه فلو ذكرها هنا لكان تكراراً محضاً كما هو ظاهر فتأمل **فصل**
في بيان احكام من يتخير للزواج ان يعقد معه ومن لا يجوز **قوله** وفي رواية
 علي اطلاق الكفر كما لا يخفى **قوله** قال في البحر اطلاق في منع عقده وهو مفيد لما اذ لم
 يبلغ باكر من البتة فان كان باكر جاز بلا خلاف انتهى فاحذره المذنب واكثر من به
قوله وفي الجوارحه القدسي وان امره ان يبيعهم بشئ معين فباعه بغيره او باقل
 منه لم يخرب في قولهم وان باعوا بغير منه من ذلك الجنب جاز انتهى **قوله** في اختلافنا
 في التصحيح وعدمه فالقول للوكيل كما تقدم في وكيل الشراء ولا في الاصل في الوكالة
 اخص **قوله** قلت وهو مخالف لما في الخلاصة والفراسة من ان الوكيل يقبض
 الدين له اخذ للكيل فيحمل كلام القضاة على اخذ الكيل بشرط المراجعة فهو حلال
 لا يجوز ولو يملك يقبض الدين فعليه كما صرح به في الزاوية والمراد بعدم الضمان عدمه
 للموكل والا لكان من غير مقتضى بطلان ارضاء اذ كان مثل المثل فلا في الوكيل يقبض
 الدين اذا اخذ رضا فضاء فانه لا يستطاع من دينه الموكل شي ولا ضمان على الوكيل
 كما في الزاوية **قوله** هذا بعبارة كلام صاحب البحر عز ان الموكل انما يعطى فقط
 نالهم انه لم **قوله** وفي المضاربة المبرم **قوله** في المضاربة المبرمة وما
 على به الزبلي كما نصرت في ذلك فراجع وتامل **قوله** اقول يمكن حمل ما عده ابن
 المكي على الزاوية فيكون من افتقار لقوله العاخرة وهو اول من المصنف **قوله** هذا
 المحلل بعيد لمقتضى قوله بانشرها فحضرته واستعملها في الراجح مع قول بانشرها
 وان كان حقيقاً لا يسبق اليه فمهم فاعلم **قوله** وتعلق بمسئله **قوله** هذا
 بالابتداء فيه تعرضه احوالاً بكتبت بنظم في سلمه المستنبات منه فتأمل **قوله**
 وهذا وارد على جارية الكس كما لا يخفى **قوله** كيف يردها عليها وقوله لا يتصرف
 احد الوكيلين وحده الا في خصوصه وطلاق وعقاق بلا بدل مطلق وهذا الاطلاق
 ينصرف في الاخرى لا المحلق وايضا اذا جعلت في نفسها حاله فيكون يبيعها
 كما انما تدعى جارية الزبلي رحمه الله تعالى وقد اخذ المولى من مضمون صاحب
 وقد كتبت عليه كتاباً حصة نابع اليها وتام اليها والذين في البحر في قوله
 وطلاق وعقاق بلا بدل قال ويستثنى من اطلاق المصنف صاحب الاصل لسي
 وكلها بطلاق واحد بغير عيبها او عيب عيبه لا يفرد احد من كذا في
 الصراخ الوهاب لانها بما يتناول الرأى خلافاً للمعنى وفي الثاني منه رجل له اربع
 نسوة قال لرجل طلق امرأتى فقال الوكيل طلقت امرأتك كان الجزار ان الزوجه
 وان طلق الوكيل واحدة بغيرها **قوله** في الوكيل لا يخفى انه لا يصدق انتهى الثانية
 ان يقول لها طلقها ان يفتقها الشاكر جعل امرها بيد يها فيها يكون تعريضاً

فيقتصر

فيقتصر على المجلس لكونه تمليكا او يكون تعليلاً فيقتصر على فعلها ارضى في الطلاق لا ان
 المعلق بشئين لا يشترط عند وجه واحد من الاربعة في قال طلقها جميعاً
 ليس لاحدها ان يطلقها وحده ولا يبق عليها طلاق احدها ولو قال طلقها
 جميعاً لانا طلقها احدها طلقه والاخر طلقته لا يبق ولا ينفق وهذه الثلاثة في المصنف
 الخامس لو يملك طلاق لا يطلق احد من رها صاحبه وطلق احد من الاخر
 او طلق واحد ثم اجاز الاخر لا يبق ما لم يتجتمعا وكذا في ويملك عقاق كذا في منتهى الحق انتهى
 واول لا يصح استثناء الثاني من الثالث من كلام المصنف ان كلامه في ويملك بطلاق
 او عقاق بلا بدل وقد علم من كلام الشارع الزبلي رحمه الله تعالى ان هذا المسألة
 انبىا يملك بل هو يملك او يملك كما ذكره الشارع فليست داخله في كلام المصنف
 حتى يحتاج الى الاستثناء فان قلت عباره الزبلي تدل على ان داخله في كلام المصنف
 حيث قال الا اذا قال طلقها ان شئت **قوله** قلت هو استثناء منقطع بمعنى كذا اذا
 قال طلقها ان شئت **قوله** في طلقها لا يملك في قوله في البحر ويستثنى من اطلاق المصنف
 انما ترك استثناءه لانه الطلاق اذا اطلق ينصرف الى المعنى لا الى المعجم وكذا
 العقاق فاستثنى عما استثناه لعدم وجوده **قوله** وهذا ظهر بكونه جارية
 المختص ولو بالقبول من قول الكس ورد وثبته فانه من افعي الاضطرار بها
 وليس كذلك **قوله** قال في البحر ولو قال في بيعت الجارية اوله فانه لا فرق بين
 ما داني وبعته والمارية والمضروب والمبيع فاسد كما صرح به في الخلاصة
 انتهى فاحذره واعلم من به على صاحب الكس وليس من قبل يده **قوله** فان قيل
 ينبغي ان يضمن المصنف اذ من صاحبه وما في حال الانفراد فيهما من يقبض
 شئ من كذا انا في الصراخ **قوله** الايراد والجواب لصاحب البحر بصفة
 فان قيل قلنا قوله هنا قلت من هم انه له وليس كذلك **قوله** كما صرح على الكس
 فقضى الدين ودر ما على الموديعه والجهة للمعنى **قوله** صاحب الكس ذكر قضاء
 الدين فليست يستدرك عليه ودر ما على الودعة بغير تقدم ان صاحب البحر قال
 ولو قال الموكل في بيعت الجارية اوله وقال ايضا لو زاد المصنف المعبودتين
 المعنى لكان اوله فهو لصاحب البحر **قوله** قال من لا يفيده لا يجرى الوكيل
 اذا منع عنه فعل ما وكل فيه الا في مساييله اذ اذله في دفعه عن ثم غاب لكن لا يبيع
 الجمل عليه والمضروب والامانة شئ وما اذا وكله ببيع الرهن سوا كانت مشروطة
 فيه او بعده وفيما اذا كان وكيلاً بالخصم بطلب المدعي وغب المدعي عليه قال من
 فروع الاصل لا يجرى على الوكيل بالعقاق والتدريس والتكبير والفتنة منه فلا يبيع
 منه وطلاق فلا يرد قضاء دين فلا اذا غاب الموكل انتهى **قوله** ما ذكره مولانا
 عند انه لا يجرى وهو الذي على لنا عليه في هذا المختص مخالف لما في شرح الاسلام

لو ان على احد من الوكيلين
 يبيعها المصنف
 فليست جارية

قلت اجبت عليه
بانه وان كان
خالف لنفسه
مخ

وكان وكيل المدي عليه فادعى على موكله يلزمه ذلك انتهى واول قول ثم لا تفرق
بين ان يكون وكيل بالخصم من المدي فادعى بالخصم او لا يكون من المدي
عليه فادعى عليه بالحق تاتوا رضاء فيه **قوله** او اقر بالقبض **اقول** اي
بان موكله قبض المدي او اقر المدي عليه منه **قوله** اطلقه في الكسر
وهو مقيد بغير الحدود والفقده لا يصح ان اقر الوكيل على موكله بهما
السبب **اقول** هذه عبارة الجرح وقد يعتذر له بانها لم تدر تهل
فيها تركه ذكرها **قوله** فان قلت يريد على هذا ان وكيل المديون بالبر
نفسه فانه صحيح مع كونه عاملا لنفسه بشرط ان ذمته فهو عامل لرب المدين
باستطاعه ويترتب على الركا له كونه عاملا لغيره لا كونه غير عامل لنفسه
اقول رايه خطا المولى هذا الجواب مذكوره في منتهى الخفي وهو المختص
في الجواب انتهى **قوله** واما قول الزبلي في جوابه انه تمليك وليس بتوكيل
كما في قوله لا امر له طلق نفسك غير ظاهر انه لو كان تمليكا لم يصح رجوع الدين
عنه قبل ابرائه منتهى مع انه يصح كما في الجرح **قوله** ولما دل ان يقول له التملك
لا يكون الا بعد ابرائه منتهى بعده لا يصح رجوعه فقام **قوله** وكذا لا يصح
توكيل المدين وكيل الطالب بالقبض **اقول** قيد بوكيل الطالب اذ توكيل
المدين الطالب نفسه صحيح كما يشهد به قوله ولو اريد لا يصح ان يكون وكيل
للمطلوب والطالب في القضا والاقتضا اذ هو اصيل في الاقتضا ولا يمتنع
قوله الوكيل بتدبير لغيره لانه هذا تمليك لا توكيل وهو رافعة التقي ريب
من في التزوير وجرها قال فيها وراى في الاصل قال ابي بصير ان كان في
ذلك منفعة للوكيل بان يكرهه الوكيل على المهر كل ورتنا به يبيع ما لا امر
ليست في دينه من ثمنه فهذا التوكيل فيه منع فلا يمتنع اخراجه انتهى واسم تعالى
اعلم **قوله** ولا من باشر التصرف لغرض ليس له ان ينقصه ما لم يقع الياس
من خضه **اقول** هذه علتها لمقابل هذا القول من عدم الاسترداد
والشيخ رحمه الله تعالى تبين شيخه صاحب الجرح في ذلك مع نظير خطائه تام
قوله لانه اقر بالغير **اقول** خلا لى ما اذا اقام بينه بانه وكيل
بقبضه فانه يوجب بدفعها فلما منع مع ذلك حقه اذ كان بعد حكم الخاكم
المعنى فلو اقامها ويطعن عليه بالدين لا يمتنع تامل **قوله** ولو هلك
الوديعة عنده بعد ما منع قبل لا يصح **اقول** يعني ان حصة التصديقي
واقول وكذا في غيره بالاولى لا يصح كما هو واضح ولو تامة بيعة على الركا له
بعد ما هلك لانه يمتنع بالبيع وهو رافعة التقي تامل **قوله** مع العلم
اقول الظرف هو الجرح تامل **قوله** وقول ما يستقط حق موكله ان لا من

قوله

قوله الكثر نادى الغريم ان رب المال اخذه **اقول** وهذا صاحب الجرح فانه
قال ولو قال المولى نادى الغريم ما يستقط حق موكله لكان اول **قوله** ولي
كان وكيل بالتملك والطلاق لانه وان لم يلحقه الضرر يصير ملكا فيكون مغرورا
اقول فنقله وان لم يلحقه الضرر يعني لعدم رجوع الحق في فيها عليه هذا
وقد استقط الشيخ من صوابه ولا بد منه وكان ينبغي له ان يقر في لى
ولو كان وكيل لا يلحق قوله في الحق شرط علم الوكيل كما هي عبارة الجرح اخذ من
عبارة الزبلي وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره لانه ينبغي عدم اشتراط علم
الوكيل فيها لعدم رجوع الحق اليه فاجاب عنه بقوله لانه وان لم يلحقه الضرر
يصير ملكا بالحق **قوله** فلو دفع المدين و يسه اليه قبل علمه بغيره لم يبرأ الطالب
اقول صوابه يبرأ الطالب اذ نقل له لى الطالب يعرف الجرح اى يبرأ الطالب
للمطالب فيكون في التقدير يبرأ الطالب للمطالب من دينه تامل **قوله**
اذ علمت هذا الخفى لك ان صاحب الكفر وخره اطلق في محل التقييد وهذا مما
ما يوجب عدم الركون والاعتقاد على كبره المولى في الموصوطة لقتل المدين
لانتم لم يكن مطلقا على ما خرج عن حق من هم المدين في موصوتهم ومختص بهم
يعتمد في ذلك على اطلاقهم فيمنى بذلك او تمكيق في الخطا وهذا امر عظيم
وشان جسيم فقال الله تعالى الحق فيق والهداية الى اهدى طريق **اقول** هذا الاستدلال
لصاحب الجرح لانه استطاع تعليمه على غيره وهذا الكلام لا ينبغي وكيف لا يقع
من لم يكن مطلقا في الخطا مع انه المظهر في الدلالة على وجوب العصية عند ذلك فان
المستدل انه اذا علم ان الجرح والجرح بين بيان الجرح عند انشاء التصرف لاعتقاده
المدين وانقصا من علمه لاي جرح ولا وكيله ومعه مضمون الا انما لم لا ينبغي
له الا ان يكون متعليا بصفة الكمال ومعنى انه لا يجوز ان يكون كذلك فوفق
الخطا بحق هذا وفيه تسليم انه اطلاق في محل التقييد لكنه لا يستلزم وفي الخطا من
الحق والحكم بسببه اذ عاوه ايمتنا كذا لاطلاق في محل التقييد اذ اعل فهم
الطالب كما ذكره الشيخ زيني بن نجيم في رسالته المسماة بالجرح الباطن في الموصوطين
النسائي وقد تطل المولى ايضا على صاحب الكفر في كتاب البصر نكتتها عليه
ما يشق الغليل فراجع ان شئت **قوله** ونقول والوكال اذا عاها اليه تديم
ملكه **اقول** حصصه والوكال ليس كذلك بل هي باقية بدل عليه في حكم
فالوكيل على وكالته فامل **قوله** اذ اتقرر هذا ظهر لك ان صاحب الكفر اطلق
في محل التقييد حيث قال ومضى فم ينضم ولم يذكر القيد الذي ذكرناه وهو
بالا بد من ذكره كما علمت واسم تعالى اعلم بالصواب **اقول** هذا ايضا صاحب
الجرح مستدركا على صاحب الكفر والجرح ظاهر جدا فان لم يمتنع من نفسه اى

بطل بصر المدعي في كل منير وهو متى في اشتراط التصرف الموكل به
ببعض الامور التي بها الموكل في الصور المذكورة غير الموكل بها فلا يثبت
وكالصة فليست **قوله** المدعي **قوله** المدعي
ان العبرة بما في المدعي عليه **قوله** اي المالك الذي يريد المدعي عليه تامل
قوله ولم يكن ثامنا جلتها **قوله** يشير بذلك الى ان في قاضي خان والمدعي
يبرهان بان ما حرم الى قاضي جلتها والآخر ياتي في ذلك ليس بيمين احراز وليبري
ان ما نقل من عبارة البرازية راجع الوجه لوجه الذي توجه العلة لها فتأمل
قوله ان كان في موضع واحد **قوله** اي المدعي والمدعي عليه **قوله** فالت
الذي في موضعها **قوله** اي الحق يمين واقول حيث كانت العلة لا يثبت
اي المدعي شئ للخصم وللمدعي المدعي عليه راجع الى اليمين ذلك فان الحكم
واويع العلة وان لم يكن ففيه قاضي خان كل واحد منهما في محلة اتفاق
لا احرازهما او يعلم المالك ان في محلة واحدة فالحكم كذلك بالاركان **قوله**
في محلة واحدة احكاما **قوله** ينبغي ان فرض المسئلة التي وقع فيها الكلام
بين المدعي والمدعي عليه في المحلة فاحيانا في كل واحد على محلة واحدة
كانت الولاية لقاضي او لقضاة على مسمى واحد على الشايعين المدعي
في المدعي عليه المدعي عند اي قاضي اراده ان لا يطعن باليد في كون
الجزء المدعي او المدعي عليه وشهد لصحة هذا ما تقدمنا من تفصيل صاحب
الحيط **قوله** هذا بالحد بان استجب في ما في تامل من ذي فهم يعلم قاصم به
ولا تشغل فلهكم له بتاويل اذ ليس التصحيحه يبيد رايه فقال **قوله**
قلت ليس في ذلك دليل على ما ذكر لاننا اذا كانت غايته لا يشترط احصاها
وذكر اليتمه يعني رايه تعالى اعلم **قوله** هذا صاحب الحق **قوله** لانه
تختلف المدعي به **قوله** اي بسبب الغلط في الرابع **قوله** وفي جامع الفوائد
وانما يثبت الغلط بان قرار الشاهد وفي جامع الفوائد الى غلطت يمين
اما لدعاه المدعي عليه لا يسع ولا يتقبل يمينه لان دعوى غلط العطل
من المدعي عليه انما يكون بعد دعوى المدعي وجواب المدعي عليه والمدعي
عليه حين اجاب المدعي فقد صدق ان المدعي بهذا المدعى يمين بدعي
الغلط بعده مناقضا او نقول تقييد دعوى الغلط في احد المدعى ان بعد
المدعي عليه احد المدعى ليس ما ذكره الشاهد وكل ذلك شئ والشهادة
في الشئ لا يتقبل انتهى **قوله** ليس في خط الشاهد لفظه انتهى والظاهر
انتم كما ينبغي النقل لنفسه راجع الى ان في عبارة المذكورة تمامها
من الاجمالي الاخرى فان في من اجري ردت راجعة جامع الفوائد في ج

المولى

المولى استطاعتها لا بد منه ولكنه متى صاحب الحق فانه استطاعتها سواء
لا بد منه وكثير متى صاحب الحق فانه استطاعتها فليكن كوجه في يد وقد الحقت
بشئ كقوله وهو ردت بعد قوله يمين بدعي الغلط بعد مناقضا اقوال
يكونا بتجيب المدعي بان هذا ليس كذلك فلا يكون حينئذ بدعي الغلط بعده
مناقضا فينبغي ان يفصل ايضا ويمكن ان يفلط اي الشاهد لما لفته تحت
المدعي لتمام قضائه قال او نقول ان قد كسبت على شئ جامع الفوائد في
حسنة فراجع فانها مبنية **قوله** وفي المراجع ولفظ الحكم في الاقرار بما
للزوجه باقراره فلا حاجة الى القضاة لوجه بجهة نفسه لا يثبت على القضاة بخلاف
البيعة فان الشاهدة بجهة وانما تصحح بالقضاة وسقط احكامه **قوله** انتهى
هذه العبارة التي نقلها عن المراجع سبقه ان نقلها صاحب الحق بلفظ في المراجع
ولفظ قضائه الاقرار بخلافه وبما ذكره فلا حاجة الى القضاة لوجه بنفسه
لا يثبت على القضاة فان العلم الزام للمراجع عن موجب خلاف البيعة فان الشاهدة
خرج محتمل وبالقضاة تصحح وسقط احكامه **قوله** انتهى فصرح فيها مع رجا
الى المراجع بهذا الصرخة اخلد لا يجوز **قوله** وطلب من القاضي **قوله** اي
طلب المدعي عليه **قوله** انما انكره كذا يكون حقيقة كقول لا اظن وقد يكون
حكما بان يسكت وحكم حكم الاول اذ اعلم انه لا اذ فيه من فرض او طرس ذكره
الزبلي في شئ **قوله** والمالك ولم ارفعه ترجيح **قوله** تقدم انه يثبت لمر على قوله
وعلى قوله ان يوسع فيسقط الى ان يوجب ذلك الاول فما اذا لزم السكوت ابتداء
ولم يوجب عن الدعوى بخلاف وهذا اجاب بالاقرار لزم السكوت فتأمل **قوله**
ومرجعا بان منها علم القاضي بشئ بعد القضاة في المراجع واما القضاة فلم القضا
به يعلم كافي الخلاصة طالع ما في جامع الفوائد لئن افاد المقتضى على القضا
لا ينبغي بعلم القضاة قضاة الزم ما في الحق وسيا في ان التباينة من علم القضا
بالدعوى فحينئذ في الفرض في الفرض انما يكون سادس اطلق به في كلام غيره
وجاءت ردت في البيعة والاقوال واليمين او القول في القضاة او على القاضي
ما بين يده ان يحكم به او القضاة او القضاة على ما يطلب الحكم به فقد قالوا في كل من
من دار ومعه سكين في يده فقلنا بالمدعى مع الحركة عليه الحق في ذلك الحاد
في ذلك الوقت على الفرض في هذا انما يكون سادس اطلق به في كلام غيره
ولم يكن في البرازية ذلك الوجه الذي وجدته في الصفح وهو خارج من القضاة
به الا ليمتد الى احد انما تامله والقول بان في نفسه اذا في غير ذلك الوجه
تمسكوا الخراسان في حاد الى غير ذلك احتمال بعيد لبيعتة الجهاد لم يثبت دليل
انتهى **قوله** هذه العبارة عبارة الحق بالحرف ولا شك في ان ما زاده ابن الفرس

على ما جاء من الجادة فلا ينبغي القول على غير ما لم يعضده نقل من كتاب معتزلي
 لا يقتضيه بوجه تعالى **قوله** والحق ما انه اذا ادعى الحال من غير سبب
 خلف ثم اقام البينة لا يظهر كذب البينة بخلافه وان ادعى العرض ثم الابرار **اقول**
 ان لم يسمي في ادعى العبارة ان يقال ان ادعى الحال بسبب خلف ثم اقام البينة
 لا يظهر كذب وان ادعاه بغير سبب يظهر كذب بخلافه وجد العرض ثم الابرار
قوله والظاهر ان هذا الجمل مستطاعه الناصح فان ادعى العبارة ان يقال
 ان ادعى الحال بسبب خلف ثم اقام البينة لا يظهر كذب وان ادعاه بغير سبب
 يظهر كذب بغير بدل عليه قوله في التعليق لجواز انه وجد العرض ثم الابرار **اقول**
 ما تاله ظاهر لان عبارة المصنفات المذكورة **قوله** كما انبجته والمصلحة المذكورة
 تتلوه كبر من العالم في كبر من الكتب وانما تعالى اعلم **قوله** ثم اذ لم يستلخ المنكر
 عنده في الشئ هل يتبدل بنية المدعي **اقول** يعني على اقرار المدعي عليه لما
 تعرضه من حق على السبب وسيبينه الشارح به في الاقرار بالسبب **قوله** وفي
 الخاتمة انه الاستحسان فاعلم ان لا بد من حصوله ببعضها بخلاف فيه وبعضها متفق
 عليه فليراجع وانه تعالى اعلم **اقول** وتلافى كبرها في الحق فراجع ان ثبتت
قوله وقالوا نعم الارض فيها لان انكروا اقراره فيه شبهه عن فلا يثبت
 به القصاص ويجب به الحال حصص ما اذا كان اقتضاه القصاص لمن من جهة
 من عليه كما اذا اقر بالخطا والى يدي المدعي **اقول** اما اذا اقر من جهة
 من له كما اذا اقام على ذلك رجلا وامرأتين لا يقتضي عليه بشئ وكذا بالمشاهدة على
 المشاهدة فيه لا يقتضي بشئ الا القصاص سقط فيه لمع من جهة من له فلا يجب
 عليه شئ **قوله** والظهر في الكفر وهو معتق بالثقة كما قيدناه به في هذا المختصر
 بطلان الزعم وغيره **اقول** وفي الحق اطلق الكليل وقيد في الزاوية وغيرها
 بالثقة **قوله** فاما استنبطه من ذلك فلا ريب مقتضى رخصة التكليف المذكورة
اقول لكن خط المصنف ولا حاجة للقول في ذكره في الحق ولكن
 كتب كما وجد في الحق وصاحب الحق فما ذكره لا فتمه القصر على قوله فانما ابي
 لازمه **قوله** الا ان يكون الخضم عزيا فيلزمه الى انتهاء مجلس القاضي وكذا
 لا يغل الا الى آخر المجلس فقول لا لا فالى انتهاء مجلس القاضي يرجع الى الملائمة
 والتكليف وهو قول من قول الكفر ولو كان عزيا لازمه مقدار مجلس القاضي
اقول قال في الحق ولو كان عزيا لازمه مقدار مجلس القاضي وكذا لا
 يكتل الا الى آخر المجلس فلي قال الا ان يكون عزيا فالى انتهاء مجلس القاضي
 كما ان اولي ليس مع الى الملائمة والتكليف انتهى فاعلم وذكر ما ذكره وادع
 تعالى اعلم **قوله** ويقتصر على بان ادعى **اقول** كذا مخطوطة ما وجد

في الحق بالحق والظاهر ان احدها بالحق والآخر بالحق ان فيه دلالا على استحسان
 حروف القسم جميعا فاعلم **قوله** فان قلت قد غفل صاحب الجواز والشارح
 عن مسئلة الشك فانهم ادخلوا في المسألة التي يجلت فيها على الحاصل عندهما
 لانه ابا حنيفة لا يقول بالتخلف في الشك ولما قال الاستيعاب لانه علق في الشك
 على قولها لا على قوله طشت بكنة الجواب عنه بان يقال ان الامام نوع على قولها
 وان كان لا يثبت له كثر غير في الحق رجع على قولها ولذهب في التخلف قولها
 وهو ظاهر الرواية كما في الحق وتلا عن خاتمة المصنفين **اقول** الابرار والجواب
 لصاحب الجلالة **باب الخالف** **قوله** ولو اختلف في وصف
 الثمن في الجنس فحكم فيه كذا **اقول** ولو اختلف في وصف المبيع لا يخالف
 وسواء في تربيها **قوله** بنية البائع اذ لا اتفاق على نية العبد
قوله وان كان قبل القبض بقي قياسي لان كلاهما منكر **اقول** قال في بعض
 لان البائع يدعى زيادة الثمن والمشتري يتكرر ويدعى المشتري زيادة المبيع والبايع
 يتكرر ان كان الخلف فيها وان كان الخلاف في احدهما فاحد حايدي زيادة البدل
 والاخر يتكرر والمنكر منها يدعى وجوب تسليم البدل على ما حجب عن تسليمه الجدل
 والاخر يتكرر نصا راعى عيني ومكتوبين تتقبل بنية كل واحد منهما كونه من عبدا
 وتختلف كل واحد منهما كونه بكل انتهى **قوله** وتقول لم يرض واحد منهما
 لكنه يتكرر **قوله** يدعى عوي ما حجب اول من قول المقر ولم يرضيا لان شرط الخفا
 عليهم رض واحد لا عدم رض كل منهما فاعلم **قوله** قال في الحق ولو لم يرض
 واحد منهما يدعى ما حجب بدل قوله ولم يرضيا كما ان لا لا شرط الخلف
 عدم رض واحد لا عدم رض كل منهما فاعلم **قوله** ولو لم يرض واحد منهما
 من رض واحد يدعى الاخر رض الآخر لانه مطالبه فلا ولو لم يرض في ذلك
 فاعلم **قوله** والمتصور ان من له الخيار يتكرر من الفسخ فلا حاجة الى الخلف
اقول هذا يدل على انه لا يخالف في البيع الفاسد لانه يجب ضميمة ولا يرد
 بخلاف القياس وهو في البيع الصحيح فلا يقاس عليه غيره وهذا ظاهر تأمل
قوله وبما قررناه عليه انما قيل الكفر بد تعيين المختص في الحلاق في محل
 التبيين وانه تعالى اعلم **اقول** قال في الحق اطلقه وهو مقتضى بيع العين بالعين
 اما في بيع العين بالعين والدين بالدين فالقاضي غير المستواء انتهى فاعلم واعلم
 به ولا يعتذر عنه انه المراد عند الاطلاق وانه تعالى اعلم واتقول قد اطلق هـ
 ايضا البنية بين المشتري مع انه معتق بما اذا كان الاختلاف في الثمن اما اذا كان
 الاختلاف في المبيع بين الباعين كما يستفاد من كلام الفريبي في الاختلاف في العبارة
 وما صرح به بانها لا تصلح جوابا لما في تأمل **قوله** وينبغي البيع على نية الحاكم

لست

كما مضى عنه الكافي خض صورة الاشكال لغيره عن صورة الخالصة فنفسه
 الكلام هذا العالم الخبيث يظهر كونه حسن البقيع وانه تعالى اعلم **قوله** ولو كان
 احدهما متعلقا بغيره **اقول** كذا يحظر متعلق بلا الف **قوله** يعني اذا تنازعا
اقول اي الجاران **قوله** وهما علم **اقول** اي في سبيلة القرب
باب دعوى النيب **قوله** لا لا سلام من رجا
 كان والرجح يستدعي التعارض ولا تعارض ههنا لان النظر للصبي واجب
 ونظروا فجا ذكروا او غير ذلك يقال من عرف الحق حاله وشره الاسلام مالا اذ ولا
 الوصلية ظاهرة وفي حكمه الحكم بالاسلام بتقاريره من عند الحق ما لا يبي
 في قسم الكتاب **اقول** فاما في هذه العجالة والظاهره نص في ان يفتقر
 الحق في فاسد ما قاله السائر في الزيل ولا يقال ينبغي ان يكون عينا للعلم
 لان الاسلام من رجا لانما يقول الحق فيكون عند التقارير وحسب الاستسار
 ولا تعارض ههنا لان النظر لم يفتقرنا فافتى الاستسار انتهى فتا
كتاب الاقرار **قوله** ولزم بيان ما جعل يذم يفته
 ولقول الحق في حلفه ان ادعى المقر له اكثر منه **قوله** به استحق حب جلاب
 حاد في الحق في ذم كرم وقت استهلك العامل عليه حصة الوقت مدة شين
 ومات العامل وقروا بتمه يا استهلك كرمه السبب العينة اقرارا وجها لاني
 الفلانة جبت ما نهم بغيره في البياض والحق في الحكم في الحلف الا ان يقيم
 الحق في بغيره باكثر مما ادعى **قوله** اقول يتكلم على هذا في الفصول العارضة
 من قوله وان ادعى المدعي عينا في يد رجل واداه استجلا فله فقال صاحب
 اليد هذا العين لثلاث الغايب لا تدين في اليدين عنه ما لم يقع البينة على ذلك
 فثلاث ما اذا قال هذا لاني البصر والفرق ان اقراره للغايب توقف عمله على
 تصديق الغايب فلا يكون العين مدله له بحجة اقراره اليده فلا تدين في عينه لاني
 واما اقراره للصبي فلا يتوقف على تصديق الصبي فيصير العين ملكا للصبي
 بمجرد اقراره فلا يصح اقراره بعد ذلك بغيره فلا يفيد التحليف لان فائدة التكرار
 انه هو كالقرار انتهى **اقول** لا يشكل ذلك فان قوله يتوقف عمله على
 في حصة وكيفية توقف عمله وهو للزوم على تصديقه لم تدين في عينه اليدين بحسبه
 ما لم يثبت البينة عليه فاما **قوله** ووجه بعض المحققين ذلك ما لا قرار
 اعتبارين احدهما اعتبار كونه تليكا والثاني اعتبار كونه اظها لثلاث كانت
 تحلل الصدق والكدب وتحتل حقوق ضرر بالمقر له كان البينة اعتبار
 كونه اظها لاني حق ملك المقر له للمقر به من غير جبر ولا تصديق واعتبرا
 كونه تليكا لاني حق اورد ليكنه دفع ما توهم من الضرر فليكن احتمال الكذب في

الخ

الجبر لا يفتي وجه المناسبة لكل من الاختيارين لم يتبين قلت وهذا قول مشهور
 ان يكون وسطا جامع بين الطرفين المشهورين في انه تليكا او اظها ولا يظها
 مشهورة والراجح فيها من رجا انتهى **اقول** هذا الكلام جزا في الاشكال
 لانه لا يخلو ما ان يكون الاقرار صحيحا به من التصديق ام لا فان كان صحيحا
 يتبع الاقرار به لغيره وان لم يكن صحيحا لا يتركبه كما لا اولا انما يظهر كل يفهم
 من كلامهم في كونه يرتد بالرد ام لا فاما ذلك واستدلال **قوله** فقل
 يشكل لا اشكال اذ في حكم الاقرار صحيحا به من التصديق لا يعارض قول
 المعاد ان اقراره للغايب توقف عمله على تصديق الغايب اذ لا مانع من توقف
 العمل على الصحة كسب الفصول يصح ديق فيه وكذا لا يعارض ما في الحاشية من
 قوله واما الاقرار للغايب لا يلزم بل يترتب تصديق التصديق اذ معناه يتوقف
 لزمه لاصحة وقوله فان كان صحيحا يتبع الاقرار به لغيره من علم الملازمة
 الاقرامان للفصل في قبل اجازة المالك ان يبيع المبيع الذي باعه لآخر فيبقى
 فليزمن من حصة عدم حصة بيده للأحق بل الاقرار به لا يلزم يصح ويلزم تسليم
 اذا ملكه وهذان في ان الاقرار ليس بسبب الملك كسب في قريبا منق لا يفتي
 بغير القاد في كيف يلزم من صحة اقراره الغايب لا يلزم ذلك حتى كان له
 اورد عدم صحة الاقرار به لغيره والاصل ان الاقرار يصح مطلقا بلا قول
 ويلزم لو كان الحق له غائبا ولعدم لزوم جازا في بقرير لغيره بل حضوره
 فاجتبت ككثيرهم على ان الحق ليس من شرط صحة الاقرار واما لزوم
 فشيء آخر والمصنف لم يفرق بين الصحة واللزوم فاستكمل على الصحة
 بالجمعة عليها ككثيرهم باللزوم واما اجاب به الجيب المذكور فبغير نظر ادركا
 كما فهمه ما اخرج الاقرار للغايب والخاص به ان الظاهر ان بينهما فرقا في
 الحكم الا ترى ان قوله في الحاشية ولو ادعى له الجيب الغايب اقرارا حجبني
 بعد قوله واما الاقرار للغايب لا يلزم حتى مع اقراره لغيره كما لا يلزم من
 جانب المقر له حتى مع رده واما الاقرار للخاص فيلزم من جانب المقر له لا يصح
 اقراره لغيره به قبل رده ولا يلزم من جانب المقر له يصح رده واما الصحة فلا
 شبهة فيها في الجوابين بدون التيقن كما يفهم من كلامهم فظهر الجواب وزال
 الاشكال بما قد رناه واخبره تعالى **قوله** ولان هذه الكلمات في العرف
 والعادة تستعمل في الامانات ومطلق الكلام يحل على العرف **اقول** والظاهر
 في كلمة عندي انما عند الاطلاق لا مائة ولا قال في التنازعا بغيره انما بقرينة
 الدارين تكون للكلمة انتهى ويستفاد من هذا انما بقرينة المقصود
 تكون له كالوفاة خصيت من كذا قال عندي فاما ويستفاد منه ايضا ان

ن

ما يصح من اقراره بانه يبيع ما يملكه من ارضه الى غيره **قوله** ولو قال اذنت منك الف
في بيعه فقلت وقال الآخر لا يصح اقراره **قوله** وبمثل لو قال ردتها
عليك **قوله** لا انه يملك نفسه من التبعين **قوله** ناله في خيار الصلح كمثل
مما يبيع ويملكه من ارضه في المقام من ارضه كضرب ونحوه يعلم انتهى
قوله ولا يخفى انه يصح ان يملكه ما يملكه في كلام الحقين من انه اذ اضاف
لا يملكه اقراره لا ان يملكه الاضافه الى نفسه من ارضه لم يملكه بهتة
من ارضه بانه يملكه **قوله** وقد تقدم الجواب عن ذلك في التوفيق
فيما بين القائلين من جهة ذلك **قوله** قلت فتقوله ولو ايدى هذا لم
يصح بانه لا يملكه من ارضه وهو المذكور في عامة المعتمدات **قوله** وان
اذا تاملت رجوع ما في الخلاصة اخلصه عن الاشكال اذ في المذهب
المعتمد على خلافه لا يفتى في قولهم واسمي في كتاب الدين عارضة بحيث
لا يملكه ولا يبيع انما يصح في ارضه **قوله** اقرار المريض
قوله اقراره بدينه لا يصح نأخذ من كل ما له **قوله** الاقرار بالمدين ليس
اقرارا بدينه الا اقراره بدينه لا يصح في جميع المقامات اذ اقرار المريض
لا يصح في جميع ما له صحيح ولو اقر بدينه صحيح ولو اقر بدينه صحيح
وبانه لا يملكه من ارضه لا يصح عليه شيء اذ اقراره بدينه لا يصح اقراره
ولا يملكه اقراره على اجارة العبد ولو كان غليظا لا يفتى الا بقدر الثلث
من عدم الاجارة وقد ذكرنا في ارضه لو كان عليه دين لا يصح اقراره
بدينه ولا يفتى في ارضه في حق ما له الصحة والمريض باسباب معلومة انتهى
قوله ليس للمريض ان يقضى دينه ببعض الغرماء وببعض **قوله** الى
هذه المسئلة فيها خلاف الثاني من يقول ان يقضى دينه بعض الفس ما
ليس بدينه محضه كرايانه في غالب كتبهم **قوله** وفي الزاوية معنى الى
حين انفسه في ثلثه ليس له على زوجي هذا ولا فيه لم يكن له على خلاف
تميزه عندنا خلافا للشافعي انتهى **قوله** في هذه المسئلة خلاف وسيأتي
عن الزاوية ان الصحيح انه لا يصح **قوله** وبهذا علم منتهى ما اختلف به من ارضه
ما فيه الحق فيما لو اقرت البنت في من من تها ان الامتعة الغلائل ملك
ابها لا حق لها فيها انه يبيع ولا تصح وعرض زوجها فيها مستندا الى ما ذكرناه
وقد طالع في ذلك شيخنا امين الدين ابن عبد العالي المصري وانتهى بعدم
الصحة مستندا الى ما في عامة المعتمدات من الاقرار لو اقرت لا يصح وكثير
من النسخ في الصحيح تشهد بجملة هذا **قوله** لا شاهد له على ذلك
ما تقدم بحيث كانت الاضحة في بيد البنت المعقولة لا يصح اقرارها به

لا سيما

لا سيما بعد له عليه ما حرم به الزنا في غيره من ارضه لا يبيع في حق ما له لا يبيع
في حق ما له الصحة واذا اقرت في حق ما له الصحة لا يبيع في حق ما له الصحة
لا سيما انما في الحكم لنفسه له العلة وهي الصحة لها ولا يملكه من ارضه
اقراره بهان هذا العبد الغلاء فان كان له دين فاذ كان له دين فليكن بيع الاقرار
به للوارث اما عدم صحته ما تقدم لم يثبت انما لم يثبت له على خلافه او لم
يكن له عليه دينه مطابق لما في الاصل من خلقه من دينه فليكن بيعه باسباب
الاقرار له فصار كما خالفه بعض في بيده زيد باسباب زيد فانتمت الشهادة
وشد ليس له على والده شيئا تركه احد وليس له على زوجي ميراث في حق
المخرج وقد خلت اية الاصح انه لا يبيع خلاف الامتعة التي بيد المنة فانه
اقرار به للوارث بلا شك لان ارضه ما يملكه به على املكه المنة فتد اقرت
ما هو عليه فلا هذا هو الرضا في بيعه في ثلثي الشهادة وقوله وكثير من النسخ
الصحيحة تشهد لصحة هذا ليس هذا من يملك الاقرار لو اقرت في حق ما له
يخفى في النسخ في الصحيح ولا الضمنية ما يشهد بجملة ووجدنا النسخ في حق
بانه الاقرار بالمعقود في حق المعقود كالاقرار بالمعقود ولم يبعد عن ذلك بقوله
وقوله ما يجب الحق ولا يملكه ما في الزاوية من ان الى الزاوية في حق ما له لا يملكه
عليه اذ لا يملكه على ارضه لم يكن له عليه حق فليكن لا يبيع وقيل يبيع والصحيح
انه لا يبيع انتهى **قوله** في بيعهم من عدم الصحة الاول وذلك لانه اذا لم يبيع
في الاصل فيه بركة الزاوية فكيف يصح خا فيه الملك ما هو طالع باسباب
لي كانت في الامتعة بدل الا به من المشاهدة لا بد البنت فلا يملك في الصحة فالحق
ما اختلف به والشيخنا ابن عبد العالي ويده ايضا على صحة ما قلنا ما في حق
العقود من المحسن في الزاوية في قوله واقرار المريض لو اقرت لا يبيع الا ان يثبت
بقية الزاوية فاذ لم يكن له وارث غير الحق له في اقراره ولا عليه ما ذكر في
الديات اذ امانت المرأة وترك زوجها ووجدنا في الامان لها من اقرارها
ان هذا العبد بغيره وديعة تزوجها عنها ثم ماتت ذلك جائز ويكونه انفسه
للزوجة والاقرار بالوديعة والعبد الاخر من انفسه للزوجة ومنه لبيت الامان
انتهى بهذا من في اذ كان له هناك وارضاه الزاوية وغيره انما لا يبيع اقرارها
بالعبد للزوجة في قوله بين قول البنت هذه الامتعة التي بيده او في بيعه
ملك الى لاحق في بيده وبين قول الزوجة هذا العبد ملك زوجي ما كانا زنا فاذ
لا حصل فيها حقد من حقها المشاهدة بالوديعة كما هو عند امانت اللاب وبه لا يخفى
عن كون اقرارها للزوجة بدينه في قوله في اقراره في بيعه
ستلكه لانه جاز **قوله** ولا يملكه الزاوية بغيره من وقرت قدس روحاني

جامع الفصلين من كتاب الاقرار من احكام المريض نفس بر تبعا للمصلحة لغيره
 فانه في هذا الفصل بر قصور راديا عما والله تعالى اعلم **قوله** وقد اخل به
 الغير وصاحب الكفر والوثاقية وذكره ما لا ينبغي الاخلال به **قوله** ايتمم من ثم
 الاقرار بالزوجه مع عدم وجوبه في ذمة الزوج او اذ اختار اذ اربع سواها فلا
 امر لهذه مثلا الا ما اخر من به بعض جهلة الارام على قول صاحب الكفر في الحاء
 الجارية وهي ما يوجب بقبضه حيث قال الجليل يذهب بايمان فتاخر وانصف
قوله وقد اخل به في الكفر والوثاقية ايضا لان ما وجب اقراره يثبت بينهما
 بتصادقهما من غير اقرار واحد فينفذ **قوله** اذا كان ولاؤه ثابتا من جهة
 غيره لا يصح اقراره الصحيح به فكيف يصح اقرار المريض به والكل الامام في مسائل
 مخالفات المريض الصحيح فيها الحاجة الى ذكره للاحاجة الى ذكره لعدم
 خطئه به لانه هذا الاستدراك الذي قبله في ذكره الخلل لا في تركه فليقل
قوله وان لم يكن له وارث **قوله** اي سوا احد الزوجين فان المزارع معروف
 مع احد هما ايضا **قوله** اذا اقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل **قوله** ذكر في الترتيب
 في كتاب القسمة في الثاني في دعوى الخطأ فيها وان ادعى ابراهيم من حصته
 شيئا بعد القسمة برهنه عليه وهذا اذا لم يقر بالاستيفاء فان اقر برهنه على
 ذلك لا يقيم الدعوى الا على الرواية التي اختارها المتأخر وان ادعى
 الخطأ في الاقرار بقبضه ونقلت المتأمل على انه ما كان كاذبا في اقراره استلزمي
 وهذا يدل على انه يقبل وتخلت اللهم الا ان تحمل كلام الخائفة على انه لا يقبل
 في حق البينة او انه على قوله ان حلفه ومجمل على قوله ان يوصف الذم
 اختاره المتأخر وفي النقص وهو الظاهر فتأمل هذا وقد ذكر في الخائفة
 في باب البينة الخلل ان المذكور ثم قال يوجب ذلك الى راي القاضى والمفتى
 فراجعهم ثم انما من في اقرار الخائفة هذه العبارة والشارح هنا تبع في
 النقل ما في الاشياء والنظائر فانما هذه الفرع منقوله من ثم يكون على بصيرة
 وقد سميت عن رجل محسن لا يخفى تأبلاه بكثرة الدعوى والاساءة فقال
 لها على سبيل الانكار عليها انا قتلت اباكم فادعيا عليه انه اقرار بقتله هل هو
 كذلك ام لا فاجبت بانه ليس كذلك بل هو عليها محض النكارة وليس هو من
 دعوى الخطأ بل هو من تسمي الاستعظام الانكار به والله تعالى اعلم
كتاب **قوله** **قوله** فكان للعهد **قوله** اي
 فكان الترتيب باللام **قوله** فالاول كس في احواله **قوله** اي في حيز احواله
 البعير فم ينظر ان وقع على خلاف جنس المدعى فهو يسع وشيئا كما ذكر هنا
 وان وقع على جنسها فان كانا باقلا من المدعى فهو حط وبراء وان كانا مثله

فهو قبضه واستيفاءه كان باكر منه في فعله وسر يا انتهى من الذي يلي **قوله**
 والصلى عن المقتضى بالمالك على الكفر من قبضه قبل القضا بالقبضه جاز **قوله** في
 الفصل الثاني من جابع المقتضى لولا غضب كثر بر فضالهم وهما قاييم
 على دراهم مو جلة جاز وكذا المذهب بالقبضه وسائر المهورات ولولا حصر
 على كل من حل لم يجز اذا اجنس بافراة يحرم المصادرة كان ابراهيم الكالم تجز الصلح
 على شئ من هذا نسبه لانه دين بدية الا اذا اصالح على بر مثله او اكل من
 من جلا جاز لانه عين حقه والخط جاز لا على اكثر للربا والصلى على بعض حقه
 في الكلي والزوج في حال قيامه لم يجز انتهى **قوله** اذا قرى هذا على ان
 قول الكفر ولو صالح عن المقتضى بالمالك يبارد على قبضه وعلى عرض ماله
 في محل القسمة لانه لا بد من تقيده بما قبل القضا كما قيدناه به وانه تعالى اعلم
قوله المزارع الى القاضى عارضه ولا يصح عدمه وايضا لا يصح بعد القضا
 صلحا عن المقتضى كما ذكره فلا يدخل في كلام الكفر فلا يكون اطلاقا في محل القسمة
 لانه لا بد من تقيده بما قبل القضا كما قبل **قوله** خلاص الصلح عن القاضى وحيث
 يجوز الزيادة فيه على قدر البينة **قوله** هذه عبارة الزيلعي وعبارة
 كثر من الشارع وقد اطلقه فشكل ما اذا تعدد القاتل ارا فرد حتى لى
 كائنا احدهما بصلح احد من الكثر من قدر البينة جاز ولم يفتى بالبينة والصلح
 معهم لان حق القضا ثابت على كل واحد منهم على سبيل الانفراد كما مل
قوله ان لا يجز ان يقيد قوله ثم غلبت بقول الاقرار رجل الصلح **قوله**
 لعنه بعد الصلح كما مل **قوله** وقال في القواعد الزينية الصلح على انكار
 بعد دعوى فاسدة فاسد كما في القسمة ولكن في القواعد في سائل شئ
 من القضا ان الصلح على انكار جاز بعد دعوى مجهول فليحفظ وتأمل على سادها
 بسبب هذا خصه المدعى لا تركه شرط المدعى كما ذكره في القسمة وهو من يفتى
 واجب فيقال الا ان كذا وانه تعالى اعلم **قوله** ويمنع هذا الجدل والتمسك في
 ما في المزارعة من قوله والذي استقر عليه فقهاء المزارعة ان الصلح على
 دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحه كما اذا ترك الحد او غلط في احد الحدود
 انتهى وفي محي الفتاوى سئل شيخ الاسلام ابو الحسن عن الصلح على انكار
 بعد دعوى فاسدة هل هو صحيح ام لا قال لا لا احد ان يكون تصحيحه كما ذكرناه
 انتهى فتأمل فقوله المزارعة لا يمكن تصحيحه كما اذا ترك الحد في العبارة مذهب
 ولعل صوابه بعد في لم لا يمكن تصحيحه لا يصح والذي يمكن تصحيحه على تأمل
 ثم رايته هذا الشارع في حق الاقراران ذكرنا ذكرنا قاطعة البزارية
 من بعد قوله لا يمكن تصحيحه والذي يمكن تصحيحه كما اذا ترك ذكر الحد الى



في الجنب **قوله** هذا من في انما كان تصرف فيه فاشترى به بعضه ثم قال
له ذلك لا يصح لانه صار ديناً عليه بالاستهلاك فاشترى حكمة الدين شيئاً من
قوله ويحق شرطاً على ان يكون المشرط والمضارب من جنس واحد او من جنس
كالمشرط له شيئاً من راس المال او من جنس واحد او من جنس واحد **قوله** وفي الثاني
ثم وما لا يوجب شيئاً من ذلك اي من جهلة المشرط او قطع الشرط لا يوجب
شيئاً من المضاربة بخلافه ان كان يشرط ان يكون المشرط والمضارب من جنس واحد
ولو قال ان المشرط والمضارب من جنس واحد وكذا لم يشرط المشرط او بعضه على
المضارب فسدت وذكر ان في المشرط ما يوجب المضاربة اذا شرط فيه
نصف المشرط وفي المشرط ذكره في الاسلام رحمه الله تعالى في اول المضاربة
ان المضاربة تصدق بالمشرط والمضاربة اذا شرط للمضارب ربع عشرة فسدت
لان شرطه فاسد لانه شرطه فسدت في المشرط في المشرط **قوله** ولا يتناول
القيم الا صانع التجار والمزروعات ليست من صنعتهم فسدت في القيم **قوله** كذا
تخطه ومما به فلا تدخل في القيم **قوله** وان صنفوا من جنس واحد
اي في جنس واحد **قوله** ليس له في مطلقها ان يتجاوز **قوله** قد تبع في ذلك
عبارة صاحب الدرر والقرن فان هذه العبارة التي في هذا المأثور والمشرط المأثور
واقول قد علم انه المصلحة هي التي لم يتقدم بها او لم يتقدم بها من التجارة
مخارجه بقوله وقد فسدت اليك هذا المال مضاربة ولم يرد عليه انتهى فكيف مع
التقييد بما هو مطلقه وعبارة الدرر والقرن ولا يتجاوز مطلقه على قوله
لا المضاربة اي ليس له في مطلقها يتجاوز بل هو مطلقه او قد ارخصه عينه
المالك وهي اول من جوهه الترتيب فاصحابنا على **قوله** فانه عن المفسر
في المضاربة المطلقة ان كان المال عرضاً لا يصح فيه كذا في الحائض **قوله**
في المضاربة المطلقة قال سبب الامة الايمان فيهم من المشرط على الاطلاق
باب المضارب يضارب **قوله** لانه جعل ما كان له
لاول **قوله** كذا تخطه وصوابه الثاني **قوله** ولو شرط للمضارب المال للثالث
ثالثه ولعل المالك ثالثه على ان يملك منه اي مع المضارب والمفسر ثلثه
قوله كذا تخطه المولى وفي هذه العبارة خلط وضبط وحق العبارة متناوئاً
ان تكون هكذا ولو شرط للمضارب المال للثالث ثلثه والمصلحة تجلها حين الاول
الثاني صدقاً لا يوجب المضاربة المفسر المقتضى مطلق المشرط فانه ذكره في
الثاني الثلثين بشرط الاول كذا لا ينفذ في حق ربح المال اذ لا يقدر ان يغير شرطه
فيضم له قدر المفسر من كذا استاجر رجل المضاربة بربهم فذهب الاجر الى من
تخطه بربهم ويضرب وان شرط للمالك ثلثه ولعبه اربعة المالك ثلثه على ان

يبيني مراجعة نسخة جيدة والذي يظهر ان عبارتها لا ذكرنا من قولنا لا يصح والذوق
يمكن تصحيحه الى **قوله** وقد انا رحمه الله تعالى ان المشرط لا يشترط صحة المشرط
لصحة المضاربة في جميع احوال **قوله** كذا في كل محل يشرط لصحة المضاربة
صحة المشرط في احوال لا يوجب كون المشرط الباطل كالفاسد في صحة المضاربة
ببطلان المشرط وان اراد الفاسد في الباطل المشرط اذ لا وجه لصحة المضاربة على كذا
عن دعوى من المضارب عن دعوى الربا وطلقات الكاهن واجرة الشايفة والمشتري
ودعوى الضمان على المشرط الخاص والمشتري كذا في كل محل يشرط لصحة المضاربة
فصله ربح الغم على المشرط على ما لا يوجب على قول اني حنفية رحمه الله تعالى
كما في الحائض وحين ذلك فنقول وبطلان المشرط لا يوجب صحة المضاربة في جميع
مطلقاً في كل حال لانه اذا اراد بعدم الصحة في كل حال فبطلانها وان اراد
الفاسد فسدت فسدت **قوله** في المضارب على بعض جهته
عليه **قوله** وان قال لا يفسد الا في كل حال فبطلانها حتى يشرط على ان يفسد فسدت
مع **قوله** فنقول من هذا المبدأ احوال في الكفر ولم يبين عليه شارحه الزيلعي
وبنه عليه من لا يسكن وصاحب الدرر والقرن وملكتي الاخر والهادية وعبارة
بعد ذكر المصلحة المطلقة ومعنى المصلحة اذا قال ذلك سر اما اذا قال فلا يفسد
يو حذره وقد عناه هذا في الحال الجنب وكذا النظر الى العلة التي ذكرها
الزيلعي وعبارة وهي كونه ليس بمكره فتكلم من اقامة البينة او التحليف فيشكل
وهو نظراً الى ان المالك لا يملك واحد من المالكين في الطرد والاختيار في
تصرفه في ما في الباب انه مفسد لكذا انظر الى ما بين من نود في تصرفه
كسب ماله بالطعام عند المصلحة يوجب المفسر بين المالكين فبطلان **قوله**
ولا بد من التقابل فيما يقابل بتعيين من الذهب **قوله** ومن المصلحة
كما هو في الزيلعي ومن لا يسكن وغيرهما قال في التا تاريخية نقلها عن المحيط
في صورة العرض والدرهم والمصلحة على درهم ما يخص الدرهم من الدراهم
يكون من فاسد شرط بقضه في المجلس انتهى **كتاب المضاربة**
قوله بان يقول رب المال دفعت هذا المال واخبر به على ان ما رزقه
اسم تعالى فيها مضاربة **قوله** في هذا الكلام استقاط في خط المولى وهو
في الزيلعي وهو دفعت هذا المال اليك مضاربة او يعامله اوخذ هذا المال
واجل به الى **قوله** وحكيه الخ ابراع ابتداء **قوله** سياق ان المضارب
يملك المبراع في المطلقة ما يقتضيه ان المبراع لا يرد في حكم عدم
العلم بالهلاك وفي احوال مخصوصة لا في كل حكم فبطلان **قوله** ولو قال
رب المال للمضارب او المفسر دفع او المفسر دفع الى من يد كذا نصف جازك

يطلب منه ولفظه ثلثه صح الخ لكن الظاهر انه اراد ان يجمع بين المصطلقين فخطا احدهما
بالاخرى فتأمل وارجع الى منبسط اهل الحق في الخبر و يظهر لك ذلك والله تعالى اعلم
قوله وما هناك من مال المضاربة يصرف الى الربح **اقول** وكذا ما هناك
من مال المضاربة يصرف الى الربح والباقي من الربح يصرف على ما شرط وراس المال على
حكمه فاذا ازال المالك على الربح فهو عليه ما يقدر ما ليه اذ به علم حكمه وشره العتق
شربا من مالها متفاوت والعدل مشروط عليها والربح سوية بينهما حكمه بعد الربح
شي من المال على حكمه والمالك عليها وهو ظاهر والله تعالى اعلم **قوله** وهذا
مفهوم قوله الخ **اقول** اي هذا مفهوم قوله المصنف في المسئلة السابقة
وان قسم الربح وبقيت المضاربة وهذه عبارة الجرح تأمل **قوله** وقال زيني
لا يجوز ان يثبتها في مال المضاربة **اقول** وبه قال الشافعي رحمه الله تعالى
صريح الحديث به في الحديث بقوله ولا يعامل المالك انتهى **فصل**
في المخرقات **قوله** وبهذا يظهر ان ما مرنا به هنا ان لا يلتزم من عبارة
المكر فانما تقوم اختصاصا بالطلان بدفع كل المال كما وقع في الهداية وفيه خلاف زيني
الخ **اقول** قال في البحر اطلق المال فشكل الكل والبعض وبه معنى في الزخيرة والمنسوق
وما وقع في الهداية من التقييد بالبعض فانما في معنى في النهاية انتهى وبه ظهير
صريح صاحب الكل بل لا يلتزم ان يبقى في بقية احسن واحضرا ما كونه احضرا
نظاير وما كونه احسن فلا نه وانما اراد بالمال كله فبعضه اول بعد المفساد
نالمسكوق عنه اوله كما هو ظاهر في اوله بالتبلي كما ذكرنا اختصاره واذا
هذا وقوله فانهم يترجم اختصاصا بالطلان بدفع كل المال فاسد لانه يقتضي انه
حكم بالطلان بدفع كل المال والمال انه يحكم به في صورة دفع الكل والبعض
فبما رتب حيث اوجبت الاختصاص في صورة هذا فاسد كما هو ظاهر قوله
كما وقع في الهداية فيمنع ان ما في الهداية يترجم اختصاصا بالطلان بدفع كل المال
ايضا كما يتبينه عبارة المكر في ان عبارة الهداية ولا تنفذ المضاربة بدفع بعض
المال في ما هذا الاتر في من الهداية فليتا على **قوله** والله صاري **اقول**
استيند منه ذلك جواز بيع مال المزدحم المضاربة وهو واقعة العتق الغير
قوله ولو باع المزدحم **اقول** قال باع ربه المال **قوله** وصريح في النهاية
بوجوبها في مال المضاربة **اقول** وذكر في التاتارخانية عن الخاتبة قال محمد رحمه الله
تعالى هذا استحسانا انتهى اي وجوب ثبوتها في مال المضاربة وميت على انه الاستحسان
فالل على طاعة ان العمل على الاستحسان لا سيما لئلا يفسد هذه هي والله تعالى اعلم
قوله فيد الاختلاف بكونه في المصلحة لانه لو كان في المصلحة بان ادعى رب
المال المضاربة في نوع وقال المضارب ما سميته لي بخارة بعينها فالقول للمضاربة

بغيره

بغيره لانه الاصل فيه العزم والاطلاق والتخصيص بعينه وتقبل بينة من اقامها
فان اقامها فان وقتا وتقبل واحدا حاشا جني يقتض بالمتعار وان لم
يوقتلا وقتا على المزاو وقت احدا دون الاخرى قصي ببيته رب المال
كذا من الزخيرة **قوله** وجهه انه المضارب بقوله ما سميته لي بخارة بعينها
يدعي التميم وهو اصل في المضاربة فالقول قول من يدعيه ورب المال بدعيه
المزاع ادعى التخصيص وهو خلاف الاصل فيها والمينة لا يثبت والاثبات على من
خالف الاصل **اقول** في هذا الاختلاف بين الوكيل والموكل في ذلك على العكس
تأمل وفي الجرح في الوكيل امر تك بالابتداء بالبرادعي الاطلاق فالقول للمضارب
لا دعيه عن مدعيه الحسن عن الامام انه لم يرد المال لانه لا يثبت منه وان
يخصه فان نصه شيء والمالك انه اعطاه مضاربة في كل بخارة فهي اول لا يثبت
الزيادة لفظا ومعنى وان لم ينص على هذا الجرح فرب المال انتهى فيما جرحه
قوله وكذا الرمي اذا كان في مال اليمين الجرح يقتضي ان الاصلح به
الخصامة فلو لم يفعل اخذ المصانع جميع المال بدفع البعض لاهل زمانه من جملة
الحفظ زينا تادلا لغيره في ارجع الى الحفظ لا يكون ضامنا **اقول** وسبب
في الوديعه شيء من ذلك **اقول** ومثل الوصي داخل الوقت تامر
كتاب الوديعه **قوله** ولم يلق في هذا **قوله** كذا في خط
المصنف بتعال في الجرح ولم يظهر منه ولعله ولم يرد منه فليتا على **قوله**
لو ادع صبيانا استهلكها بغيره ولو كان جرحا بغيره بعد ائتمار كذا في
المحيط **اقول** ويستثنى من ابدع العبي ما اذا ادع جرحا بغيره وهو ملك
غيره فلما لم يقتضه الدافع والاخذ كذا في النوايد الزينية وجميعا على انه
الوصي لو استهلك مال الغير من غير ان يكون عنده ودية ضمن في المال كذا في الغيايم
وسبب في غيره تفصيل في المسئلة في كتاب الجحريات بطل الصانع باسطر فراجع
انه ثبت ولما استهلك العبد الجرح ما في الغير من غير ان يكون عنده ودية
ضمن في المال لانه بجرحه عليه في الا في الودع الا فعالة كما ذكره في الجرح **قوله**
وجرح من العبد يدعيه ودية **قوله** هكذا يخطئه بما لا يثبت في الجرح
المسئلة ان العبد هو المقتول فكيف يتأكد من له غير اهل الخ ولعل هناك ما
استظهره التاتارخانية وهو الا لا ينفك معناه وقد تقدم ان العبد الجرح
يضمن بعد العتق وليس الجرح من صورة مال او له بالاستيناد فانكف
الوديعه او يكون الجرح من العبد لولا انه المدعي بعد مقتل العبد
الوديعه او ضامنه في الجحارية على النفس وتوابعها بكونه حالا مطلقا **قوله**
دعيه او ضامنه فلا تضمن بالهلاك مطلقا **اقول** من ان يلق في كتاب الاجاره

الملك والوثاق في حبل الشقيذ واسه تعالى **اقول** في هذا الكلام الجواب
عن عبارة الملك في تركه ذلك حيث كانا ايدها جديدا في حبله في شلينا تا حل
هذا وعبارة الملك والمراد الى قوله كذا في الاختيار عبارة صاحب الجرحا بحرف
ناجها ويك على صاحب الكثر دجوه يباع عدم الاحتياج الى ذكره كما هو مبين
يقول تعالى **قوله** وله السيف بها عند عدم بغي المالك والحرف عليها **اقول** واجمعوا
على انه لو سافر بها في الجرحه تاله الاستيعان كذا في الرض للبعي **قوله** ولا يصح
مردع الخردع بخلاف مدع الفاصب **اقول** اي لا يصح مردع الخردع بالهلاك
عنه اما لو استهلكه حين مردع الفاصب لوردع الفاصب كان غاصب
الفاصب لوردع الفاصب بري كاسيا في النصب **قوله** والبيع في
بيئها على قول ان حنيفة ان الخردع غاصب لعدم اذنه المالك استلزامه
وفي الثاني ليس بغاصب **اقول** هكذا في الجرحه المصنف ومبني مدع
الفاصب غاصب **قوله** وفي الثاني لا يناسب عبارة منه بل يناسب عبارة
مقتضى الكثر حيث قال حين مردع الفاصب الخردع على قوله في الاول
اي الملك او له لكنه يتبع عبارة الجرحا فالحرف في بيع فاعمل تأمل رايه الخردع
باب العارية ما قل ولا يصح الوديعه بالهلاك من غير قصد
اقول كذا نخصه ولو قاله الهاربه لكان اسب لانه لا يابها بالظاهريه سبق تلم
قوله او استعمله ليل ونهار لا يستعمل **اقول** في هذا لى عاروه لانا سئل في
رعيه الوهاب الذي يقال له الصل في بلادنا لا يصح لانه لم يستعمل فيها بل
في تلك الايام فيكون بعدا باصين مدعي واقعته المقتضى **قوله** واختلعا في ايداع
المستعمل قاله بعض المشايخ ليس له ان يردع مطلقا **اقول** يعني فيما يختلف باختلاف
المستعمل وفيما لا يختلف **قوله** وعليه المقتضى انتهى **اقول** يعني كلام التبيين وقد استقل
منه **قوله** فانه ثلث قد ذكر وان لا رجع على الفار الا اذا كان الغرور في ضمن
عقده الما وصحة حتى لو قال اسلك هذا الطريق فانما من نفسه فاعذبه المصنف لا يرجع
على الفار باهلاكه من ماله فكيف يرجع في العارية ولا يرجع الموهوب له بل حقه من ضمان
الاستحقاق على الواهب قلت اجيب عنه بان من باب الالتزام لان تقدر بر كلام
ابن في هذا الارض لنفسك على ان اتركها في يدك الى كذا من المدة فانه لم اتركها
فانا ضامن بكم ما تنفعه في بنايك وبكره البنا الى فاذله اخرج من جيمته
وكانه لا يمتني بامر نفسي من باب العرف **قوله** وهذا الجواب لصاحب النهاية
وتبعه فيه صاحب النهاية **قوله** وما قيل فيها فظهر لك ان كلام صاحب الكثر
وجرحه من اصحاب المسنون اطلاق في حبل الشقيذ واسه تعالى **اقول** استثنى
ذلك صاحب الجرح **قوله** ويك ان يجاب بانها قبل قوله لانه لا يردع في الضمان

عن نفسه فصار كسلة الوديعه بخلاف سلة الوديعه فان يردع في الضمان عن نفسه
وفي القضية ما يشهد لهذا وهذا هو **اقول** ما هذا الاجاب فان لم يردع في بيع
هذا وهذا بشي وهو يبيع بالهدى وانما اثنى به علماء عصره هو النقص لا يبيع
وليس في كلام ابننا ما يشهد لغيره تأمل **قوله** **الحية** **قوله** قال
الإمام ابو منصور **اقول** عبارة الجرحا وشيئا كثيرة حتى قاله الامام ابو منصور
قوله وفي الثاني تأني حان وجهه من كرمه وله ابن صغير فقال حمله لا يبي
فلا يكون حبة لانا الجرحا عبارة عن التملك ولو قال اخرسه باسم ابني لا يكون
حبة وان قال حمله باسم ابني يكون حبة ظاهرا لانه الناس يربونه وبه
التمليك والحية انتهى وفيه تلمح لما في الخلاصة كما لا يخفى **اقول** وما في كتابي
تأني حان ان اقره لرفد الناس فتأمل **قوله** وحاشا لا يقتصر **اقول** اي
لالجرح في هذه القضية جرحا وبينا في القضية انه ان يصير الملك لا يتم فبطلت الحية
في القمار والله اذا ختم بغير الملك لا يقتصر عليه بالقضية يجوز وان انتفع البعض
وتصرف البعض لا يخرجه الا ان في حكمه لا يتم اي ليس من شأنه ان يتم وبما يقتصر
اعان حان ان يقتصر يقتصر خلافا **قوله** وقيل يجوز وفي الجرحا **اقول**
رحموا فقط اهل البيت بازاء هذا ما مره سورا يخفى عليك انه خلاف المشهور
قوله انتهى **اقول** يعني ما في العيرانية **قوله** فان فيه **اقول** اي الواهب
بنفسه او ابيهم بان امر جرحه بان يقتصره وسيله الموهوب له وكذا في الواهب
الموهوب له بان يقتصر من شأنه كل ذلك يتم به الحية كما هي ظاهره عند
ادله منه تأمل **قوله** وفي جامع النصاب والبرازية ان الحية الفاسدة
تفسد الملك بالقبض وبه يعني **اقول** ومثل ما في جامع النصاب والبرازية
في الصراحيه قال في الصراحيه بعد نقل هذا القول وفي الصراحيه وبه يعني انتهى
وب انما قيل في ذلك بما ينقصه للمسا ولا يبيع الماسد بنفسه له تأمل **قوله** ولا
يصح حية لانه في ضرع ووضوح على فهم في ارضه وحرف في حبل لانه بمنزلة
المشاع ولو فصله وسيله جاز **قوله** قال في شرح المهر هذه نظائر المشاع
لا تملكها فلا يشوع في شيء منها لكنها في حكم المشاع حتى اذا فصلت فصلت صح
وفي لانه بمنزلة المشاع **اقول** لا يذهب عليك انه لا يلزم ان ياحه حكمه
في كل شيء اذ لا يخذ حكمه في كل شيء لانه لا يجوز حية التملك من صاحب الارض
وكذا عكسه والظاهر خلافه والفرق بينهما انه ما من جزء من المشاع وان دق
الادنى يملك فيه ملك فلا يصح بيعه ولو من العريكة لانه القصة الكاملة لا
يتصور واما جرحا التملك في الارض والتملك في التملك والزرع في الارض لو كانا كل واحد
منهما لنفسه والارض للكل المحض في هيب صاحب التملك فله لصاحب الارض او

عكسها فان الهبة تصح لان ملك كل من الوهاب والموصى به لم يمتنع عن الآخر فيجب بقصته
تجانبه ولا يمتنع من به لكن يمتنع من كلاهما وقد مر هذا بان المانع انما يعتبر
وقت القبض لا وقت العقد والله تعالى اعلم هذا وقد قدم عن الصينيين في
ذهب نصيب من الدار لمن يملكها القصة لا يجوز اجماعا وفي فتاوى
الفاضل العتباتي لو ذهب النصف من شئ يملكه من دار لم يمتنع من قبضه وهو
المختار وما جفت الصيرفة ذريعة قال بعد ذلك اجماعا قلت وفي فتاوى
لو ذهب النصف من شئ يملكه اجماعا قال لا يمتنع من قبضه في المقتضى انما لا يمتنع
الممكن فصله وانما لا يمتنع من ذلك ولكن المتكفل اذا وجد لا يمتنع
معه الا التمسك فثبتت وتولى فصله وسلم الله الوهاب ولو فصله الوهاب
له بعد اذ ان الوهاب لا يملكه الا بعد جديده **قوله** بخلاف المقتضى لانه محل للملك
اقول وفي المسقط للمهر خسر ولو ذهب رجل لرجلين نصف عديني او نصف
ثوبين مختلفين او نصف عشرة ارباب مختلفة رطل ومردى وهودى ونحو
ذلك جاز لان مثل هذه الاشياء لا تقسم بقسمة واحدة فكان يلزمها لتقسيم
من شئ به وكل ثوب لم يمتنع للمصنف في نفسه وكذلك ارباب مختلفة على
هذا فان كان ذلك متوعدا وحده لم يمتنع من قبضه المتسما لان المتيان اذا كانت
نوع واحد تقسم بقسمة واحدة والرداب كذلك فانما ذهب النصف شاعا
فما يمتنع القسمة وذلك لا يجوز قال وان ذهب نصيبا له في حائط او طريق
او حمام وسوى وسطه فهو جائز لانه من حيث المقتضى فانما اذا قسم لا يمكن الانتفاع
به على الوجه الذي ينتفع به قبل القسمة وهذا هو صفة ما لا تقبل القسمة انتهى
قوله ولا يخالفه بغيره وبني ما عمن خلافه ولا يكلام في نزاع المصنف
فيما ذكرنا من سببه ولا كلام فيه فيجوز على التخصيص يدل على هذا قوله فقبض احد هما
بدون الآخر من ممكن في حال الاتصال ومنه مر انه ممكن في حال الانفصال
ثبتت المطلوب والله تعالى اعلم **اقول** في هذه العبارة غرضه وتطويل
بلا صراحة البهر والادلى ان يقال ولا يخالف لانه في الاول بالاذنية بالقبض والقبض
تبع الهبة في المقتضى بخلاف الثاني في هذه القضية الدينية اذا امره بالقبض صحت
بغيره **قوله** وهذا علم ان عبارة الكفر دونه من اختصاص على ذكر
الاب تاجرة الاضافة والله تعالى اعلم **اقول** قال في البين واراد بالاب
له ولاية عليه في الجملة فتشبه الامام الخ ونيه الا عند ربه **قوله** رده عن ابى
حسنة رحمه الله تعالى ان لا يبا سبه اذا كان التفضل لزيادة فضل له في
الدين وان كان سوا يكره ردها المولى عن ابى يوسف رحمه الله تعالى انه لا يبا
به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار يسيى بينهم بجعل للاسته

مثل

مثل ما يعطى للاهبة قال المجتهد رحمه الله تعالى يعطى للموكر مصنف ما يعطى للاهبة
والحق على من قال ان من ينف **قوله** حق له لا يبا سبه اذا لم يقصد به الاضرار
الانفاذ مع عدم قصد الاضرار لا يبا سبه بالتفصيل ومع قصد لا يبا سبه بالكلية
والاجتزاء الزيادة وفي قوله والحق على من قال ان من ينف انما ان التخصيص
بين الذكر والانثى افضل من التثنية الذي هو قول محمد **قوله** ذهب اثنا
دار الوهاب **قوله** وكذا اجازة الاثنى من واحد صحيح اجماعا **قوله**
وتبين ان الوهاب يكون واحدا لان الوهاب لو كان اثنين والموصى به لم يكن
عليه ان يكون نصيب احدهما لاحدهما بعينه ونصيب الاخر للاخر لانهما اتفقا
كما في النهاية **قوله** يتدبر له بعينه لا يمتنع لو وصاهما لانهما في الخلاف
لانه عقد واحد تام **قوله** ويتدبر ان يكون الوهاب له كبير بنو اسره لو وصى
بشئ اشترى احدهما صغير والاخر كبير والصغير في عياله لم يمتنع الهبة اتفقا قالوا
حيث ذهب ما رقا بمصاحفة الصين بقى النصف الاخر شايها كذا في المحيط
اقول هذه عبارة المحر وقد نفع المصنف وظاهرها انما لو كانا صغيرين
في عياله جاز عند ما وفي البرزخ ما يدل عليه فراجعه وان قيل كان الاول
عدم هذا القيد لانه لا فرق بين الكبير والصغير بين الكبير والصغير عند ان حصة
وتفرق له اطلاق ذلك فاذا وان لا فرق بين ان يكونا كبيرين او صغيرين او احدهما
كبير والاخر صغير وفي الاثنى خلافها **قوله** ويتدبر ان يكونا كبيرين او صغيرين
بان قال لو كانا كلبا كانا ثلثاها او كلبا نصفها وكذا نصفها لا يجوز عند ان في
حقيقة وان ينف وتال محمد يجوز ان يقصر **قوله** هذا مثل العقد الذي
تسلم وفيه خلاف محمد ان يقصر تامل واصل هذا الوجه ان الحاكم صاحب
المحقق ذكر فيه مسئلة الاثنى الصغير والكبير ولم يصفه لاحد فهو في انما بانما بينهم
وقد تبعه كثير من المصنفين في عدم الاضافة الى احدهم ولو كانا لاتفاق ليجعل
اطلاق المتيان جميعهم في قولهم لا عكسه وعليه ان تراجع الحائزتين والثاني رجا
وتوسع في النقل يظهر لك الامر ان شاء الله تعالى وفي المنتف **قوله**
في ثلثه فتمام والله تعالى اعلم **قوله** وفي الست هبة رجل لرجلين على اربعة
اوجه احدها ان يكون العقد مختلفا والثاني ان يكون العقد معا في القبض
مختلفا وكلاهما لا يجوز والثالث ان يكون العقد مختلفا والقبض معا وكلاهما
بان يقول لقلناها وتبصتها فيها لا يجوز ان ايضا على ان حصة وعداها جائز
اقول نعم لم ان يكون العقد مختلفا والقبض مختلفا تمام عبارة المست فجز
لا يجوز على الاتفاق وقد لم ان العقد معا والقبض مختلفا تمام عبارة
فيها لا يجوز ايضا لان الحكم للقبض وقوله ان يكون العقد مختلفا والقبض معا

نية

ن

تام بها رطباً والرابع ان يكون ملاهما على وقوله وسنجد بها زيات عارة
 السقف يعني ذلك اي في الساحة والرابعة لان من وجع الحية من يد ما كلسا
 مرة واحدة وكذا كد دحر لها في كلسا مرة واحدة ثم من بعد ذلك يتقوى
 يلكها **قوله** وجبة العيون الواحد من اثنين لاثنين على الخلاف المذكور ولا هذا
 كان من قبل هذه الفلانة جازعاً الى حيفة خلايقا كلفت وفيه نظر كذا في الجيت
اقول وجه النظر ان يفسر من ذهب الى حيفة عدم جوازها كما حجة من اثنيت
 وياس من جهة الجوارح منها تامل **قوله** ولون ذهب ثلثها جازا سقيا
 او اخلفا **اقول** اما اذا اخلفا بظاهري لعدم جريان التسمية فيها جازا واما اذا
 استقرى لان تسمية الثلث جازا لا يجرى فيها ايضاً لاحتياجها الى الكسر وهو ضرر
 فخلات هبة النصف لعدم الاحتياج اليها فيها تامل **باب الرابع**
في الهبة **قوله** مع الرجوع فيها **اقول** هبة الدين من عليه الدين اسره
 لا يدخل في ذلك ليس للراعي الرجوع فيه كما صرح في الفتن راجعاً لانه تعلق بالرجوع
قوله وفي جازها الفناء وتصل وجب من آخرها وسلم اليه وبينه الواجب
 عن حق الرجوع فله ان يرجع ولا يصح الا برأيه الرجوع ولو صاخر من حق الرجوع
 على شيء ناهي عنه ويكره عوضاً عن الهبة ويسقط حق الرجوع انتهى **اقول**
 وجه سقوطه ان العلم صحيح وفي ضمن محله سقط حق الرجوع فلا يجالته له في
 شيء من كلامهم تامل **قوله** قلت وهذا الكلام بعيد ان الرهن في الهبة
 يسقط بالعرضة ولو لم يكن شيء وطالب العقد وهو مخالف لما وقع في الجيت من باب
 الشراء البكر ومن قولهم انما يسقط بالعرضة الرجوع اذا كان مضمراً وطالب في
 العقد فاما اذا اقرضه يده فلا يجرى فيه حصة مبتدئة ويشترط في العرض جميع
 ما يشترط في الهبة من القبض وعدم الاشاعه وانه قال اهل القول وقد يقال
 بان حل في الفناء كما لم يدخل في كلام الجيت اذ ما في الجرح من حل حتى الرجوع
 نظراً وقد صح الضم لزم سقوطه منها بخلاف ما لو استقطر قصداً فلم يمتد
 بثلث منها ولا يثبت قصداً وليس في حق دحره يقال يمتد الاعتراض عنه كما هو ظاهر
 وما في الجيت من قبله اخره فقام له **قوله** دحره حتى **قوله** قد نفع ذلك
 ولدي شيخ الاطلاع الشيخ محمد الويلاني قال **قوله** **قوله**
 • مع الرجوع منها الواجب سبعة • فزيادة من قبله من عوض
 • دحره وجهاً عن ملكه من وجهين • روجية قرب فلاك قد عرفت
قوله ادخره فنه حاله **اقول** قال في الجيت **قوله** الاول الجية رجل ذهب
 لرجل سبقا فله بالمالين مع الرجوع لانه يبق الاسم وهذا نقصان كنه وجب
 لرجل حنطة فله بالمالين في حقها وجب بها اذا وجب ثواباً فله بالمالين حيث

لا يبيع والذين قد انا حاجنا اسم الزاب ايقن فليجب الموهوب ان يبيع او لا وكذا كانت
 له وجب عنها فخير • زبياً لعدم بقاء الاسم تامل **قوله** وفي المراءى الوهاب
 بالوجه له جازية فخلت في يد الموهوب له فادرجع في ثباته انفسا الزول
 لم يكن له ذلك لانها متصلة به يا دة لم تكن من هبة لانه لو لم يمتد جزءاً جزاً فلا
 يصل الى الرجوع فبما وجب الابل الرجوع فيها لم يوجب كذا زبياً والمصلحة انتهى وعليه
 يجب الفضل في الولد بين كنه من منفصلاً بين او منفصلاً فلا يمنع وانه تعالى اعلم
اقول كما انفسه وهو سعي تلم فان الامر بالعكس فاما الولد اذا كان منفصلاً
 لا يمنع الرجوع في الام بالذات كانت متصلة بغير تامل **قوله** اذا كانت توجب
 زيادة في الارض **اقول** كما انفسه والصواب كما لا ياتاه كما هو كذا في الرجوع
قوله اذ يرا **اقول** هي المثلث **قوله** بان كان يتبدل لانه عند الموهوب
 له **اقول** كما انفسه وهو تصحيح كما انه اراد ان يكتب ما في الرهن وهو هذا لا
 فحين شق القلم الى الموكور وفيه ايضا نظر فانه الهول يفتن المحسن ولم اره الهول
 يخص صرحاً في معنى الموهوب فليست تامل **قوله** كما ان كان شارباً ثم شارب **اقول** في نظر
 ولعله كما اذا كان صغيراً فصار شارباً ثم شارب في الموقوف وتامل **قوله**
 وقطع الشجرة من حكاها فزما من ثا التصفية الباقية **اقول** كما انفسه بتمامه في البحر
قوله وان هبه ورثة تكتب فيها لا يبيع لان من يرد في التملك الى **اقول** كما
 انفسه وفيه استقامة في جازية الرجوع ووجه له دة تكتب فيها سبعة اربعين
 سورة يبيع لان من يرد في التملك الى **قوله** من يرد في التملك الى **قوله** من يرد في التملك الى
 من يرد في التملك الى **قوله** ولها حلاكه العيون الموهوبة **اقول** وكذا اذا استهلك
 كما هو ظاهر من جهة اصحاب الفناء وفي قوله وفي اصله **قوله** اي
 صفته **قوله** لان ارف القبض كان من صفته عليه **اقول** كما انفسه وفي
 الربيع لانه اول القبض اع **قوله** وفي القياس له ان يبيع الموهوب الى
 الواهب في مرضه موثقة شجرة من البيتين ان لا يبيع ويبيع الموهوب الى الموهوب
 عليه فله هذا وهو اورد على الموهوب عليه تامل **قوله** ويبطل الموهوب بالبيع
اقول لهله ويبطل الهبة بشرط الموهوب الى تامل **قوله** وفيه يترأى عن البيع
 الفاسد **اقول** لهله كل البيع الى **قوله** وقال القاضي في الجيت وفي
 خلال والخلاف في باب ما يجوز من التوقف وما لا يجوز ولو وجب الواجب
 الارض التي بشرها الاستبدال به ولم يشرط عرضاً لم ينع وان شرط عرضاً فهو
 كاي شيء انتهى وقال القاضي جازعاً هبة ما لا يبيع الا بغيره بشرط عرضاً وبها وقية
 وقال لا يجوز فاحتاج على قوله الى الفرق بين التوقف وما لا يصح **قوله** وفي
 يترك لها بان الواجب ما شرطه الاستبدال وهو محض بطلان يعلق بغيره

في الجيت من باب
 الشراء البكر ومن قولهم
 انما يسقط بالعرضة الرجوع
 اذا كان مضمراً وطالب في
 العقد فاما اذا اقرضه يده
 فلا يجرى فيه حصة مبتدئة
 ويشترط في العرض جميع ما
 يشترط في الهبة من القبض
 وعدم الاشاعه وانه قال
 اهل القول وقد يقال بان
 حل في الفناء كما لم يدخل
 في كلام الجيت اذ ما في
 الجرح من حل حتى الرجوع
 نظراً وقد صح الضم لزم
 سقوطه منها بخلاف ما لو
 استقطر قصداً فلم يمتد
 بثلث منها ولا يثبت قصداً
 وليس في حق دحره يقال
 يمتد الاعتراض عنه كما هو
 ظاهر وما في الجيت من قبله
 اخره فقام له **قوله** دحره
 حتى **قوله** قد نفع ذلك
 ولدي شيخ الاطلاع الشيخ
 محمد الويلاني قال **قوله**

المعاجزة فكان هذا العقد واحدا في شرطه بخلاف حبة الاب مال اسمه الصغير فاعل
فصل في بيان احكام مسائل متقدمة **قول** قلت قد سبق رحمه الله تعالى
 الى هذا الجواب صدر المراجعة ومن ثم جددنا العوض في الخلق بكونه معيناً وهو قد
 لازم اخذ به صاحب المكن وغيره من اصحاب الحق **اقول** لا حاجة اليه بعد قوله
 بيع انما اخذ في له يرد ويؤخذ صريح في انه معين لا لالمف واللام في العوض
 بدل عنه فالعقد عوض معين وهذا غالب في عبارات المختصين قال في البحر
 وراى بالقوض العوض المعتبر اذ في اشتراطه ان يكون المجهول توكيداً
 ابتداء وانتهاء لطلان اشتراطه كما سيأتي انتهى فلم يقع من اصحاب الحق الخلل
 والله تعالى اعلم **قول** قال قاضي خاف رحمه الله تعالى وينبغي ان يكون النقل
 قول الزوج لان ام المراه قد عي الاذن بالاستهلاك بغير عوضا وهو ينكر
 نفي النقل من لسانه كذا في الميزان وراهم فانفقنا نقول ما جها اقرضتها
 وقال القاضي لا بل وجبت لان النقل قول صاحب الدرع انتهى كذا في
 الفصول العمدى **اقول** قد يقال بعث البقرة في ايام الاثم والاذن بالغنى
 دليل على التبرع جريان العادة بمثل ذلك فكان الظاهر فيها هذا لام اذ وقع
 المسئلة في الاختلاف في شرط الرجوع وعدمه مع الاتفاق على البعث والاذن
 بالذبح والاطعام ايام الاثم حتى لو انكر الاذن بالذبح كما قال القول قول
 حاصله انه يقول بشرط الرجوع بالقيمة وهي تنكر وايضا يستلزم دفع الدرع
 القابض بملكه والدراعي ملك والقول قول المالك في جهة المملك والام ليس
 متكله وانما هي ما دونها بالذبح والاطعام فاعلم **قول** حصة الدين
 من علمه الدين وادركه يتم من غير قول **اقول** وفي التارخانية
 وفي الحرا جيز رهب ونباله عليه لم يرجع انتهى **قول** الا اذا سلطه
 على قبضه **اقول** وقبضه قال في جامع الفصولين هبة الدين من ليس عليه
 لم يجر الا اذا وجب وادناه لم يقبضه فقبضه جائز صحت لم يجر الا اذا سلطه
 على قبضه فقبضه كانه رهب حين قبضه ولم يرجع الا قبضه انتهى فقبضه لولا ذلك
 والله تعالى اعلم **قول** ومنه لو وهبت من انبعا على ابيه لها فاعلم
 الحق للتمليك **اقول** ان امرت بالقبض قال في البرارسة المبت لو وهبت
 مهرها من ابها او امرأة وهبت مهرها على زوجها لانيها العوض من هذا الزوجه
 ان امرت بالقبض صحت والا لانه هبة الدين من غير من عليه الدين انتهى
 ومثله في غير البرارسة **قول** قلت وهذا مشكل لانه اذا اضاف الدين الى منبه
 كان تملكها وتملكها الدين من غير من على عليه لا يقع **اقول** قد علم هذا الاشكال في
 الاقرار وقبضت عليه فوجبتا حاسبين فروعهم فراجع ان شئت **باب**

قال الزاهد في كتابه المسمى بخاوي مسائل المتبرع للمقاضي عبد الجبار انتهي
 وصار فكري الروي وبها يتناول ان كانت وصفت النية انتهى **اقول** وعليه
 يقاس بيع الاخرى من الموالد ثم قال في راجع ابراه عن الدين ليصل عليه هبة عند
 السلطان لا يبرأ وهو شدة ولو انه الاضطرار عند امرته فقال لها ان ابرأ
 من المهر فاصطبح مكرها فبرأته قبل ميراثه الا ان ابرأ للقود الذي الى الجماع
 قال علي بن ابي حمزة عليه وسلم قبا ودا تحابوا بخلاف الابرأ في الاول لانه مقصور على اصلاح
 المهر واصلاح المهر مستحق عليه ديانة وبذلك لا طائل فيها هو مستحق عليه حد الرشق
 انتهى **قول** رجل اشترى حلياً ودفع له امرته واستعملها ثم ماتت ثم اختلف
 الزوج وورثتها في هبة او عارية فالقول في الزوجه مع الزوج انه دفع اليها
 عارية لان ملكه للهبة **اقول** وهذا صريح في رد كلام المصنف ان
 تمح المزة بوجوب التملك ولا شك في نفاذه والله تعالى اعلم **قول** وفي المجتبى
 ولو وهبت من ابويها قال لو وهبت في مهرك بعتك اليها في هبة لم بعض
 مهرها فقبضها او لم يبعثها فله هبة باطلة لانها لا يكره هبة الكره باطلة ولو
 من اب امرته حقا وهبت صداقها لم يبعثها فله هبة باطلة وفيه هبة الدين
 لا تقع الا بالقبول لاننا نرى خلاف الابرأ لان الهبة تملك والامرا استا وطيل
 على عكس الاول اجمع انتهى **اقول** بوجه من جواب حادثة النقي دعي ان
 المكرها لها لغير بضعها ان تها التي في مهرها من المدخل من وجه حق تبهم
 او تبهم حصتها ايضا في الارث او تبهم بشئ والجواب في مثل ذلك ان
 لا يكره في ذلك ثم بعد ان استخرجت ذلك راي في شرح تحفة الاقربان
 شيخ الاسلام المصنف قال في بيع الفتاوى وفي ملل السيد الامام عبد القيس
 ابن جعفر بن من امرته المبريرة عن الميراث الى ابنيها الا ان يفت مهرها
 في هبت بعض المهر فله هبة باطلة لانها لا يكره هبة انتهى قلت وفي هذا من
 عن اجواب حادثة النقي وهو ما لو زوج ابنته المكر من رهن لها ارادت
 ان تخرجه من بيته الى زوجها معها الاب الا ان يشهد عليها انها استقرت
 منه ما تصرف فيه من ميراثها فانكرت بذلك ثم اذن لها بالخرج وفي هذا الظاهر
 ان الحكم ينسب عن هذه الاقرار كونه في معنى المكرهه لانه كونه المنسب
 لا سيما وانما يغلب في الاقرار وفيه اقرار اسلام ابو المصنف والعمادى
 من الدنيا المبريرة رحمه الله تعالى انتهى فمن غير انما تعالى متيق لمسا
 استخرجت من الجواب **كتاب** **الاجارة** **باب** **في** **الاجارة**
 مثلثة المزة والكرام نعيم نعيم على ذلك انما هي دين **اقول** في عليك منع
 بغيره **قول** قلت على استهلاك الدين قصدا في باطله ربا لحا

في اجارة العليم ان عقد الاجارة على اطلاق اليمين قد يكون باطله علم حكم
اجارة الاراضي التي في المذمة المزارعية لا على مزارع المختصة منها ولا شكت
في بطلانها في حال هذه وقد اقيمت بذلك مراراً وتعدت على العلم وصورة
مارفح الى في قرية آخرها الحكم عليها لآخر يكون له ما يتحصل من مزارعها ورسم
البحر وزكاة مزارعها لا يجوز ان لا يجوز ما جبت بانه هذه الاجارة باطله
لا يتبين شيئا والله تعالى اعلم **اقول** ولا نقاربه الى بيان الاجل ناهي بين
جاء وثبت **قوله** حكم في البحر وقد بقعه فيها صان كما هي عادة ولم يبين
رجعه وبينه في الجوهره نقلا لانه الاجر صان كما لئلا في البيع انتهى يعني
بذكر المدة كما لو ذكرها في البيع تاتل **اقول** لوجعلها ليس اجرة في الاجارات
لا يجوز لانه من ذوات الاموال لان اراعت فيه **قوله** قدم هذا في السلم
اقول ويشرط ان تكون الاجرة والمنفعة معلومتين لانه جهلها نقض الى
المنازعة **قوله** وجعلها لفتادى رجل استاجر دارا والمساكنات
لم يبرنا عدد الدار ناهي لاتباع الاجارة اذا لم يبرنا فيها لئلا يخلص عليه
كالنقل في البيع لانه في حكم البيع والاجرة في حكم الثمن انتهى **قوله** والظاهر
ما احتج به شيخ الاسلام **اقول** هو ثار المذمة **قوله** اجرة صفة ثلاثين
سنة الاول في الصفة وقتها لاتباع الاجارة **اقول** في الجوده في
رجل هذا الرضه البيوع **قوله** لم ذكر هذه المسئلة في جواهر الفتاوى
في الباب السادس قال وذكرنا في الباب الاول منه اجارة هذا المالك
ان المختار ان لا يبيع وذكرنا في الباب الخامس انه اذا قضى فاحضر بضمها
يجوز ويرتفع الخلاف انتهى **اقول** بين مع وجود الاستيفاء سربط
صحة القضاء وبشر لا تامل في جواهر الفتاوى والفتوح في هذه المسئلة
يؤثر فيه نيل جمع الجهد **قوله** اذا خلت هذا ظهر لك ان ملاحضه اطلق
في هذا الموضع في محل التمسك والله تعالى اعلم **اقول** الجحيم من ذلك
فتد اطلق هو كذا في كتابه الامراض عليه بما هو راق فيه حيث لم يستثن
الوقف وعلل ملاحضه واختار قول المتقدمين اطلق لذلك والله تعالى اعلم
قوله وبقره **قوله** هو متعلق بقدر المذكور سابقا **قوله**
لانه يعلم الخ لانه انما يتم تمام تسليم المنفعة للمالك من الانتفاع فاذا مات
المالك مات التسليم **اقول** ولو لم يمت المنفعة بالخصب كغصب الارض
الطرفة للغير في الدنيا والعرض والتملا لا تستقط لوجودها معه وهي كسيرة
الوقوف من مملو **قوله** وينبغي ترجيح الميع **اقول** كذا في خطه تعالى في
البحر في شخصه ومعناه عدم الجحيم تامل **قوله** والشناج **اقول** تامل

في القاموس السني وقد قيدوا الشناج من باب حذف شعله انتهى **قوله** لا يجيب
للجارة **اقول** انه يجر اجرة ما كان بائنه يملك امانته لا في جميع النقص ليس
في آخره من الظل والحيثية وفيها **قوله** واما رخصت يعني صاحب
الهداية يقول ان يجر اجرة لنفسه لانه يستعمل غيره في شئ تامل اعلى صاحب
العناية لانه لا يستعمل غيره بان يستعمل من هو اصنع منه في ذلك التذاور
داية اخرى من ذلك ان يجر اجرة لغيره انتهى **اقول** تامل في هذه العبارة
قوله وكذا في استاجر احد هذا **قوله** لعله استاجر هذا **قوله** استاجر
ليانه ببياله فانه بعضهم فانه يجر اجرة بحسابه لو كان مملو في **اقول**
ولو ما في جميع الاجر اصلا لانه الحق وعليه الجحيم ولم يجره وقال في البحر
وماده اذا كان مملو في الجحيم لانه الاجر مقابل لخدمته وان كان مملو في الجحيم
يجب الاجر كله ليس اشارة في الهداية انتهى والله تعالى اعلم **قوله** وقال في
المصنف في العاديات ولو استاجر دارا اجارة فاسدة وجعل الاجرة ولم يمتنع
المالك حق ما في الاجر او انقضت مدة الاجارة فاراد المستاجر ان يجره بيده
على الدار ويمتنع لاستيفاء الاجر المجلد لا يمكن له ذلك في الاجارة الجائز في
في العاصدة اول ذلك الاجارة الصحيحة والعاصدة اذا كان المستاجر
يقبض من المستاجر جرة الجحيم لاستيفاء الاجرة المجلدة وهو حق بتمتعه اذا مات
الاجر **قوله** نقى له ولم يقبض الدار هذا يلزم الشارع بان كان
المعقبة عليه ان يتقدم منه بقبول المقبوض بعد قوله بالمستاجر الميهم
الا ان يجاب بان هذا الحق الذي هو على التردد المكمل وهو هذا لا يكون
لذلك الا بالقبض تامل **قوله** ما يجوز من الاجارة وما يكون
حلالا فيها **قوله** والاستحبابها **قوله** ولا هذا على عدم الاستحباب
فيما لا يجيب **قوله** سئل عنه في بده جام الخ **اقول** الجام من كذا نص
عليه في القاموس مقتصر على ان في جملة الجام بالتمديد لاجل الحمايات
الجينية وهي مذكرة قال ابن الجوزي في شرحه الاجنية وحمرت في نادرة عن بعض
الكتاب كبر ما هذه الجام فقبله الجام من كذا قال اردت جام النسا
وهذا ظريف وحكي فيه التانيث ايضا واشد بقره اذا دخلت سمعت فيها رنة
انتهى عليه بحث ما هذا والله تعالى اعلم **قوله** وتل الوابل **قوله** الوابل
جمع ولو لم يكن له هو الجبل من اللب كما في القاموس **قوله** وقد اخل ما يجب
الكن يجره في القيد ولا بد من كذا في كذا لا يخفى **قوله** ليسا يتقدم في المسئلة
برجاستها مستقلة اذا جازها ارضها المالك بذلك والظاهر في الانتفاع
في مقتضى العقد وهذا حكم الرضى ولا كلام فيه ولنا فيه اذا استاجر له ذلك

والكلام فيه ايضا فلهذا ذكرنا به التقييد فيه نظر ظاهر عما يترتب من تركه التقييد
بالاستحسان ولم يتقدم ذكره لكان على ما يعلم انه من مفهوم قوله هذا الكتاب
لما قلنا ان فيه والله تعالى اعلم **قوله** فغيرها باذنه يرجع على المثل والمالك
اقول انهما انفقوا **قوله** وفي القسمة استاخر رضا وقنا وخرس فيها ديني
ثم مضت مدة الاجارة فاستاجر ان يستقيها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر
ولما انقضى عليهم الاقل لم يسهل ذلك **قوله** ذكرها بعد ان رسم رسم
في لاسها على المثل ارجو بالجملة ان لا يترتب المثل والمقاضي عبد الجبار وقال
فيها قبل ان ينفذ في الوقت في عليهم الاقل هل لهم ذلك لا لا دون ذلك لا تنس بال
ولا التنازل الى ما قاله صاحب الفتية بخلافه للفقهاء عام يصحده نقل ما غيره
وقد عارضه بان ادوات الخفاف ووجهه انما في رعاية الجارية من غير ضرر
وعدم الفائدة في التلغ اذ لو تلغ لا تجزى بالكر منه فليعلم اذا مات المستاجر ولو رثته
الاستبقاء فيكون محض الكلام المترون ولو حصل من مرضه وجوه العوض بان
كان المستاجر وارثه من قبل ارضي الماملة او متعلبا يخشى على الوقت من اراد
ذلك من ان يزوج الصر ولا يجزى الموتى عليهم تأمل **قوله** وانزاع بتركه باجر
المثل اذ اذركم **اقول** قال في الحرف وفي التسمية المراكمة بقره النفاذ اذا انتهت
الاجارة وانزاع لم يستحق بتركه باجره بقبضه او بعودها حتى لا يجزى الاجر
الا باصرها انتهى وهو ما يجب حفظه انتهى **قوله** لا يجزى **اقول** جنب
الذمة جازيا بالحق بتركها الى جنبه وكذلك جنب الاجر ومنه قوله لم يجزى
شدد للذمة والجنبية الذمة نقاد ولا طابع منتاد جنب والجنب الذمة لا ينفاد
انتهى حاصل ما في المعارج خلاص **قوله** هذا اذا استاجرها باجرها وجازيا يسيرا
عن المثل **اقول** في هذا الكلام حذف ولعله هذا اذا استاجرها باجرها ما اذا
استاجرها وجازيا الى تأمل **قوله** وفي غاية البيان ان منزبه الذمة يكون
تقدما من قبل الضمان **اقول** لعله لا يكون تقدما الى ولكن يتبع ما في مستحقة
من الحق **قوله** وفي غاية البيان ان التهمة الاجارة ابا حنيفة ترجع الى قولها
اقول يتبع منه ان الصحيح عدم ضمان الاب والرضى **قوله** وله ان الاكاف
يستعمل ما يستعمل له الرضخ **اقول** كذا بخطه ولعله لا يستعمل ما مال **قوله**
وكذا اذا بدله لا لا الخار لا تختلف بالتمام وغيره كذا في غاية البيان انتهى **اقول**
هنا سقط وقد تبع صاحب الحق صاحبنا وقد في نسخة **قوله** ولو منع رد بها
ان لم يكن الصباغ فاحشا لا يصح وان كانا معا بحيث تقوله اهل تلك النسخة
انه ما حشى يصح فيه ثوب ابيض كثر في الخلاصة **اقول** وجهه جازيا بتمه
ثوب ابيض كونه صار بمصيفه اصطنع ولا يصيل الى رده ابيض بعد مصيفه لعدوه

بالبيع **قوله** كذا في بيع العتاد **اقول** لا يحتاج الى قول كذا في بيع العتاد
من عتاده لهاد لا با **قوله** **الاجارة الفاسدة** **قوله** والفاسد
من العتاد ما كان مشروطا بصله دون وصفه والباطل ما ليس بمشروع اصلا
لا بصله ولا بصفه وبين الفاسد والباطل هنا فرق ايضا رجم الاول وجوب اجز
المثل بالاستعمال بخلاف الثاني **اقول** عبارة **قوله** وبين الفاسد والباطل هنا فرق
ايضا فان الباطل ما ليس بمشروع اصلا وحكمه انه لا يجب فيه بالاستعمال اجماعا فان
الثاني انتهى وفيه ايضا نظر فان هذا لا يصلح فرقا اذ الفرق بالبيع لا يبيع **قوله**
فان قلت هل يبي الاجارة الفاسدة والفاسد في البيع فرق قلت نعم بينهما
فرق فانما الفاسد من البيع يملكه بالقبضه والفاسد من الاجارة لا يملكه المنافع
بالقبضه حتى لو قبضه المستاجر ليس له ان يزوجها ولا يجرها ولا يبيعها اجرا
ولا يكره في غاصب ولا يجر الاول ان ينقض هذه الاجارة كذا الخلاصة **اقول**
وفي الاجارة الفاسدة ما في البيع الفاسد من انه على كل واحد منهما فسخ قبل
القبضه وبعد وتفصيل ذلك قد تقدم في البيع الفاسد فتركوه هنا اعتمادا
عليه لانما يبيع المانع تأمل **قوله** وفي الاجارة الفاسدة هل يملك الاجار ومنه
بغيره اختلف فيه اجز في استاخر الاختار لا يسه بطاهر بخارته من حالي فليعلم الاجز
المريض اني ان قال الاصح انه لا يملك في النصاب استاخر دارا اجارة فاسدة
وقبضها ثم اجزها من بينه اجارة صحيحة جازيها الصحيح وللادلة ان ينقضه الاجارة
الثانية وباحد الدار لانه لو باع بيعا من بعد ان اشترى اجز فله ان ينقض
الاجارة فكذلك خلاف البيع لان الاجارة تنفسح بالاعتدال وبيع لا كذلك في الصحيح
اقول وفي الاشهاد والتطاول مستاجرنا سدا ذا اجز صحيحا جازيها لا
انتهى وهو مخالف للاصح الذي هو ضمانه على ان يملك المانع بها او يملك
واقوله من طالع في كتبهم علم انه في المصلحة اختلاف تعيينه وقتا وقد صرح
ذاتنا تاريخا بنية با حقه صاحب النصاب فلا عنه قاله وفي السراجية وبه اذني
فظهر الذي المرغبات في تعدد اختلاف النقل على ظهر الدين المرغبات في تقاض **قوله**
ولو كان الدين بينهما جازيا مناصيبه من اجزها خلت المشترا على قول ابي
حنيفة كل ابو طاهر الدين باس عنه انه يجوز وكل غيره انه لا يجوز ولعله مال سمس
الايسة الرضخ والشيخ الامام الاجل ولو كان الدين كله لرجل جازيها نصف
من اجزها فسد الى حنيفة لا يجوز وعنه طاهر لم اختلف المشترا على قول ابي
حنيفة قبل لا تنقض حتى لا يجب الاجر اصلا وقد قيل تنقض فاسدا حتى يجب اجرا مثل
وهو الصحيح كذا في النسخ العتاد **قوله** وقد قدم في الحقيقة ان الرضخ
من اشهاد ولا اجارة من اشهاد جازيا امتنا كذا في جامع الفاضل لاخذه وله كذا جازي

هذا شيئاً فانه اجل جاز بالاتفاق ولو فصل بقوله نصته منك ونصته منك او نحو
 كلف ومع يجب ان يكون على حصة على اختلاف مراتبها اذا كانا ملك بينهما
 فاجر احدهما النصف من اجبى بين ان يجوز في رواية في رواية المتقي وانت على
 علم بان المتون تأجل على بناء اجارة المشاع من غير المشرك فينقطع عنه تعالى اعم
 وفي جامع الفصولين استأجر واراضها فاما احدهما فنقصت الاجارة في حصة
 الميت ويتبع في حصة الحي وكذا الاستأجر رجل فاما احدهما بتطل حصة الميت
 لا الحي وعند زفر سطل في المال ولور من الارض بقاء الاجارة ورضي به المستأجر
 جاز وهذا على رواية نسا والعقد بطر والمشي انتهى ولا شك في صحة اجارة الاثنين
 من واحد كية الاثنين من واحد وهي كية الوحدة **قوله** وفي الفصول المتشكي
 في اجارة المشاع على قولين كما في تعيين الكثر **اقول** وشك في الفصول في المختل
قوله اجرحا من ثلث كل شئ بكذا مع في واحد فقط ونفس في الباقي **اقول**
 وقوله كل شئ كذا هو ظاهر هذا الشهر ذكرنا لا وكذا لا يوم اوله اسرع ونحوه
 تأمل **قوله** وفي كل شهر كذا في اوله ساعة مع العقد فيه ايضاً لم يكن للوجس
 ان يخرج الى ان ينتهي الشهر **اقول** وفي المخلص رجل استأجر داراً شهر
 فمك شهورها واحداً فمك شهورها اربع عليه في الشهر الثاني وهذا جواب الثاني
 وقال الامام حتى اهرزاده روى عن اصحابنا انه يجب ومن الكرخي ومحمد بن مسلم
 انهما كانا يفتان في بين الرواية في بطلان الاستقلال وبني المعد من غير تفصيل
 بين الدرا والمجام قال الصدر الشهيد وبه يفتي انتهى **قوله** وكذا كل شهر كذا
 في اوله فانه اذا سكن ساعة من الشهر الثاني مع العقد فيه لزم فيها بالسكن
 في اوله وهذا هو القياس وقد حال اليه بعض المتأخرين وفي ظاهر الرواية
 لكل منهما الخيار في الليلة الاولى من الشهر الداخل ويوهما وبه يفتي لا ذلك
 راسه الشهر وفي اعتبار الاول نوع اخر في ذكره الزيلعي **اقول** وفي البزارية
 وفي اجارته كل شهر بكذا الاصح ان وقت الفسخ اليوم الاطوع لبلدة الدين
 الثاني والثالث لان جاز الفسخ في اول الشهر واول الشهر فعلى علم المتقي
 انتهى وهذا خلاف القولين المذكورين في هذا وقصر به ان الفتوى عليه تناسل
 فيه وفي قوله وبه يفتي وقد تقرر ان من اذا اقرضت الشراء والفتاوى فلا اعتبار
 طان المرو **قوله** والعقد يرد على بيع النفس **اقول** هذا خلاف اختيار
 شيخنا لا يمت ان المصنف في تعليم الدين ومختار صاحب الهداية في حثارة **قوله** وليس
 للغير الحرة فيه فلا يقع الاجارة عليه وانما يقع على فعل الارضاء والمزنية والحضارة
 كذا في البيهقي **اقول** ويجوز ان ترفع المسئلة ولد المكاتب بالاجر كما مر به
 في البزارية وكذا في الكتب واقول بوضوح من جاز كونه قابلاً للملكية بالاجرة

في حادثة التركة تأمل **قوله** استأجر رجل يعلم ولده او عبده اجر فيه
 روايتان فانه يفتي لك وقد معلومة استأجره اذ استأجره واستأجره
 تعلم الولد ولم يتعلم فانه لم يفتي لك وتبنا لا تصح الاجارة له اجر المثل ان تعلم
 الولد ولا بعد فانه لم يتعلم فلا اجر له **اقول** وكذا يجب اجر المثل عند عدم
 الاستأجر اصلاً كما مر به في التناظر نية نقله عن المختار **قوله** وان لم يكن
 بينهما شرط من الولد بتطبيب تلب المهر **قوله** اي بآجرة المثل
قوله واستأجر المراهق **قوله** اي ولا يجوز استأجر المراهق اع وهو عطف
 على عيشة تأمل **قوله** واستأجر الاصحار ليسط عليها ياب **اقول** مقتضى
 ما في الاشارة جازة وتداوله جوازاً فانه جاز ومما في **قوله** وكذا ان
 اشترى في عا في ارض واستأجر الارض مدة معلومة لم يترك المهر في **قوله** لا
 شهرة انما اذا استأجر الارض مدة معلومة لم يترك المهر في **قوله** لا
 هذا التركيب انه لا يصح وقد رجعت شعبة من خزانة الفقيه في ثبوتها بعد قوله
 لم يترك المهر في **قوله** فانه جاز وقيل في له معلومة غير فقهنا من ذلك ان الكلام فيه حذف
 ولعله على معلومة لم يترك المهر كان معلومة جاز فاما في وراجح نسخة صحيحة
 من الحرافة وكذا على بصيرة **قوله** ولو في شخص الى بناء عز لا لآخر
اقول لفظة الى بناء حقيقة بخط المارح بين الاسطر والمصالح
 تركها لا ينافي لاتنايب قوله في الحق لا في تأمل **قوله** او استأجر بفلا يحل
 طماحه الى منزله ببعضه الى **اقول** ومن الاجارة الثانية لواء استأجره
 يعلم على دابة بالاجارة بخز شايح ما يتحصل من المأكول وكذا لو كانت الدابة
 مشتركة ودفع احد المهر يكتفي للاخر ليعمل عليها كذلك وجعله جازاً شايحاً
 من بينهما في مقابلة عمله وكذا ما يعمل في بلاد اخرى وقد علمت خضادة **قوله**
 او استأجر ثوباً بطيخ به ببعضه دقيقاً في يفتي ذلك المهر فسدت الاجارة
 في هذه الصور كما في الصدرة الثلاثة فلا يفتي في غير الطمان وقد نهى
 عليه الصلاة والسلام عنه لا يجره من اجرة بعض ما يفتي من عمله والصورتان الاولى
 في معنى تفتي الطمان والحق فيه ان المستأجر عاجز عن تسليم الاجر لانه بعض ما يجره
 من عمل الاجر والقدرة على التسليم من طاعة العقد وهو لا يقدر بنفسه وايضا
 يقدر بغيره فلا يعذر تأخره فانه لا يجره من اجرة من له الاجر من له الاجر
 المسمى بخلاف ما اذا استأجر ليعمله بنفسه هذا الطعام بنصفه الاخر حيث لا
 يجب له شي من الاجر لان الاجر فيه ملك النصف في المال بالتقيد فصار الطعام
 من يجره في المال ومن جاز طماحاً مشتركاً بينهما وبني بغيره لا يصح
 الاجر لانه لا يجره من يجره الا يرفع بعضه لنفسه فلا يصح الاجر

هكذا قالوا فيه وفيه اشكالان احدهما ان الاجارة فاسدة والاجارة لا تنكح بالبيع
منها بالعقد عندنا سوا كان عينا او ديناً على ما بيناه من قبل فكيف ملكه هناك من غير
تسليم ومنه من شرط التجيل والمثالي انه لا ملك له في الحال وقوله لا يستحق الاجر
يقال الملك لا يملكه الا بملكه الا بملكه الاجرة فاذا لم يستحق شيئا فكيف يملكه
وبما سبب يملكه هكذا قررنا ان يلى **اقول** يمكن الجواب عنهما معاً من الاول فلاب
مورد المسئلة انه يملك له الاجرة فانه قال ملكه المصنف في الحال بالتجيل وفي تلك
كما يملك بغير شرط كما تقدم تقريره واما عن الثاني فلا يملكه بالتجيل كما في قوله وعمل
بين بعد ذلك عدم استحقاقه لشيء من الاجرة فمما كان يملك له الاجرة في عقد
الاجارة فانه يملكه ما لم يكن له ما اذا استحقها مستحق بغيره ليس يملكه لها ونظيره
كثيره وانظر تعالى **اقول** اما قوله ثلاثة صور والمسئلة ان يملك له الاجرة في الظاهر
ان التجيل حصل في ضمن التسليم للجل لا انه حصل التجيل قصد كما ينبغي من لاسم
فتأمل اما قوله فصار كالو يملك له الاجرة في **اقول** تدبر في المسئلة
بانه سئل الاستحقاق ظهر فيها بالاستحقاق ما لم يكن ظاهراً وقت العقد
حتى لو علم انها ملكه لغيره لا يملكه بكونه ملكاً لها وسئل الجواب بالنصف الاصل
فيما ظاهرها حتى العقد فاستبرأ ما لو علم انه ملك لغيره فليس يملكه بعد ذلك
عدم استحقاقه من مسلم الا وهو يتبين قبل ذلك فتأمل واما قوله فانه يملك بكونه
ملكاً لها في **اقول** انما حكينا بكونه ملكاً لها انما حكينا ظاهراً فاذا استحققت
العقبة يتبين عدم ملكه لها اصلاً واما في مسئلة الجواب بالنصف فملكها له مقرر ظاهراً
وبالظاهر بالتجيل كما يشير اليه قوله ملكه في الحال بالتجيل فافتقر قائله الى جعل
الاجرة وكانت بعد ما غصص المخرج نفذ عقده ولو انقضت الاجارة بانتهام
الدار قبل بضمها او استحقاقاً او موت احد هاتين وما ذاك الا ملكه له حقيقة ولو
استحق العبد في الحال هذه بطل عقده لظهوره انه لم يكن ملكاً له ولو قال بعد
قوله لم يملك بكونه ملكاً لها فاذا استحق المخرج مستحق قبل قبضه لا يستحق
المخرج الاجر ووجب رد الاجرة ذلك كله هناك ملك الاجرة بالتجيل الواقع في
ضمن التسليم للجل ثم لما جئنا بتسليم الحق وعليه لم يستحق اجر الملك وانحصر
سالم من النكاح المشاهدة بينه وبين حبيبه واخبره اذ في كل منهما ملك الاجرة
ثم بالحق عن تسليم المفقود عليه لم يستحق اجره فوجب رد الاجرة كاعل به مسئلة
عمل الطعام المشترك الشارة التبريل وغيره فتأمل **قوله** فانه قلت اذا كان في
ديار على ما هو في معنى تفرق الطمان فيلزم تركه به التماس قلنا لا لانه في معناه
من كل وجه وكان ثابتاً بالادلة النصية ومنه لا يترك بالوفد **اقول** ذلك كما في
شيخ الاسلام شهاب الدين الجلي انه لا يخفى استحباب الحصاد بتقسط من حيث تمت

من المزرع وفي في خاؤه من كساح الاجارة وقد عارف اهل ديارنا بما طبعه
استحباب الحصاد واعطاءه من عائلته يستعملون له اياه بعض اهل الديار فيمنعوا
له احصاء شيئاً من دفع له اجرة فاذا احصوا تجعون من من يتقربون هذا لك
فيما قد به اجرة من من ان يعقد اجارة على ذلك وهذا جازي لعدم الشرط بغير
دفعه لم يطر اجرة مثله كما ينبغي من المسئلة التي ذكرها التبريل بقوله والجيلة في جوار
ان يترك حاقين مطلقاً غير ان يترك ان يترك من المجلد او من المجلد فيجب في ذلك
المشاجير فيمطيه من بالاوله تأمل **قوله** في جوار هذا في رجل دفع المسئلة
الى طمان ليطبخا ووقع الاجرة خمسة امنا خطه مغرزة ثم ملط الطمان بعد ذلك طمان
الطمان راخه اجرة الطمان والباقي الى صاحب المسئلة فانه يجوز ذلك ولا يكون في معنى
لغيره من الله عليه من تفرق الطمان اذ لم يستاجر ان يطين بخره منه او يطين منه **اقول**
وما في جوار هذا في رجل دفع اجرة الى جوار هذا في ديارنا ان يطين بخره من الاجرة من
المسئلة والدارهم معاً فاحذروا على كل حال على رجل يطين من مسئلة وخصه في مصر
ولا شك في جوار **قوله** اخذ الكرم بعد الخيل **اقول** الكرم بالحق كرم اصول
الصنف الفاظ الرضا قاموس **قوله** وروى بغيره عن ابي ابي لاش عليه **اقول**
لعله عن ابي سعيد كان التبريل **قوله** ولو استاجر رجل طعام بيضاء فلا جرم
اقول عمل الطعام مثلاً في الحكم في كل على بيع بيضاء لنفسه وبعضه لغيره كما ينبغي
المشركه لحصد المزرع المشتركين في راحة المفقود كذا في رعي الغنم وهي واقعة التفرق
ايضا تأمل وانظر في قوله لحصد المزرع المشترك **قوله** وقد تاملنا ذلك في مسئلة
اجارة ارضاً لغيره وعاجزاً راحة اخرى **اقول** وقدم انه باستيفاء الشفعة في استيجاب
اجر المثل **قوله** وكل هذا لو استاجر حتى يقطع الشوك ولو قال لا حتى العلف
يعني **اقول** كذا المسئلة والعلف نباتة موزون **قوله** خان الاجر **قوله** والسؤال عن
وجه تقديم المشترك على الخاص دورى **اقول** انه لانه لا يسهل عن وجه تقديم
المستقل عن وجه تقديم الخاص عليه في المزدور وهي ممنوع **قوله** وفي المسئلة
اختر هذا **اقول** اى وهو قوله الا في لا يضمن وانما شرط عليه الضمان **قوله**
وانما ملك في المدة نصف الغنم او اكثر فله الاجرة كاملة من النصف **اقول** ثم اذا اراد
اب الغنم ان يربى في الغنم ما يطبق الرعي كما لا بد ذلك اذا كان الراعي خاصاً او صار
الاجر بحق الراعي المزرعة العبد وله ان يملك عبده من الراعي ما يطبق فكذا هذا
ولا يملكه في حاله حراً وسأله الغنم اولى ببيع فلعقد جازي اذ بين المدة هذا اذا
كان اشارة الى الغنم بان قال استاجر منك لربى هذه الاغنام ثم اراد المالك
ان يربى في الغنم فالتقاسم ان ليس له ذلك في الراعي المشترك وفي الاستسما لاسه
ذلك في لوت الاغنام او لا وان كان الراعي اجر خاص فليعلم رعي الاولاد

وان كان المولى اجير مشترك فليس عليه رضى الاولاد وان شرط على الاجير المشترك ما
 يحد من الاولاد فليس شرطاً فاسمها لو تارها العقد بمنسب به العقد تيسار
 رذال المستعان يجوز في الاولوية ولكن لا بالبلد والبلد والجر والجريل
 والمقال وفي العارية والجرى والجرى ليس عليه رضى الاولاد حتى لو ولدت شاة
 اربعة فتركها الولد فاجابة حتى صنع لم يصنع بخلاف اجير الرطل كذا في التناظر
قول وفي العارية المأجورة اذا كان اجير وحدها تمت من الاغنام واحدة حتى يصير
 لا ينقص من الاجر لحسابها لان الغنم لو ماتت كلها لا ينقص من الاجر شيئا انتهى
 وهو مخالف لقول ما دام يرى منها شيئاً لا يخفى **قول** ومثل ما في العارية
 في جامع النصارى وعبارته لو كان اجير وحده مات الغنم كلها لا ينقص
 منها شيء انتهى وانما قيل بان العلة التي ذكرها في الجوهرية ترتب في العارية
 والظاهر انه هو المذهب والله تعالى اعلم **قول** ويحترق يد الاجير بالثريد
 في العمل بخلاف خطته فارسيه يندرم وانما خطته ويدا يندرم في زمانه في
 الاولاد خواتم خطته يندرم وانما خطته غدا ينقصه **قول** ولو قال
 ان خطته اليوم يندرم وانما خطته غدا فلا شيء قال محمد ان خطته اليوم
 فله درهم وانما خطته في اليوم الثاني فله اجر مثله لايزاد على درهمه كذا في الجوهرية
 وقوله في الاول ان لا ينقص من كسبه في العارية بالاجر لمحقا على ما سببه
 ومعه يجوز في اليوم الاولاد في الثاني نقول **قول** وقيل ان كان الصايغ
 من واد بهذه الصناعة بالاجر وقيام حاله بها كان القول قوله والا فلا يثبت
قول قيد بقوله من واد كما يجب المالك في الحام والمعد للاستقلال
 لانه اذا لم يكن من واد كان القول قول المستاجر عند محمد وانه حينئذ يوجب
 الا اذا كان من واد لم يثبت له ان يفسد كماله **باب في الجارية**
قول اذا اشترى يمين الشيخ لا يملكه **قول** كذا في خطه وصوابه يعقب القنادل
قول المستاجر ولا يملكه الشيخ **قول** ام لكان يمينه لا يملكه المستاجر
قول كذا في الدار وانقطاع ما ادرى الى اخره **قول** وهل يفتن ولا يحتاج
 الى الفسخ اوله نسخها في الجوهرية الاول وفي تعيين القدر في الفسخ تاسم في قوله
 واذا ثبت الدار وانقطع شره الضيعة ان قال ابو نصر من اجابنا من قال ان ذلك
 يوجب نسخ العقد والصحيح هو الاول وفي التبيين في شيء قوله يفتن بالبيع وخراب
 الدار وانقطاع ما الضيعة والرحى ام تفسخ الاجارة بغيره الاشياء وقال بعضهم يفتن
 لانه المفقود عليه ومن الخلف المفسوخة قد كانت قبل الفسخ فصار كماله المبيع
 قبل القبض وموت العبد المستاجر والاولة اجماعاً ما فيه **قول** ولو اشترى ما ادرى
 والبيت ما يفتن به ليس الطين فليمنه من الاجرة المستعارة لانه يفتن من المفقود عليه

فاذا اشترى فانه لزمته حصته زيل **قول** عبارة الزيل بعد نقل كلام عن الاصل
 من رواية هشام عن محمد وهذا من بيع بائنه لا يفتن ولكنه يفتن ولا اصل الموضع
 مسكنه بعد ان يلام البطا وتناق فيه السكنى بنصيب المصطط حتى العقد لكن
 لا اجرة على المستاجر لعدم التحكم من الانتفاع به على الوجه الذي قصده بالاستيلاء
 وقال بعده ولو انقطع ماء البهي والبيت مما يفتن به ليس الطين المأجورة
 فاذا اشترى فانه يعيد ان لا يدين منه الا شيئاً حتى يفتن حصته نقول **قول** وانما
 من الماء والبالوعة والخروج يكون على صاحب الدار وان كان امتلاء من قبل
 المستاجر ايضاً فان فعل المستاجر ذلك يكون من عا ولا يحسب له من الاجر
 وله ان يخرج من الدار اذا لم يفعل ذلك رب الدار **قول** نقول في التناظر خاتمة
 بعد هذا من بعضهم ان القياس ان يكون على المستاجر **قول** وهو مذهب
 الثاني قال في هذه الغياب **قول** على المجرى تنقية حصة الدار وبالوعدتها
 وبشئ الحام ابتداء وعلى المستاجر التزبيد وما فقط فانه تعدر تنقيته لم يفتن
 وعليه دوماً وانما تنقيته الدار من كسبه حاشا دونه بفعله والافتقار من الرواد
 وكسبه على عري صحتها حكم الكسب وعنه سبطها حكم العارية انتهى والله تعالى اعلم
قول وكذا الدار اذا سبط منها طيط لا يفتن به في سكنها حاشا فلهذا لا يثبت
 الخيار **قول** فلو امتنع به السكنى يفتن حصة يفتن به الخيار **قول** نقول
 ويجوز لزوم من لم يستحق بالعقد ان يفتن امي العقد **قول** رطل **قول** ما
 في قوله من الجلاء ونظر الناس من ذلك سقط الاجر عنه وان لم يفتن الناس
 لا يستعمل الاجر عنه كذا في لغات الخلق والمزاوية والتناظر خاتمة في آخر كتاب
 الاجارة **قول** ولزوم دين بعيانه او بيان او اقرار وان لم يفتن **قول**
 وهو ينقل الفسخ ذكر في الجوهرية فويل فاجعه وذكر الخليل ما هو لا حرج
 منها وسياتي في بيانه زيادة بيان **قول** وانما لا يفتن به **قول** ونرى
 جواهر الفتاوى رجل استاجر علة مستجرة باجرة معلومة وصار الحام بمكان لا يتحصل
 منه الفسخ قدر الاجرة فاراد ان يرد الحام قال ان لم يعمل الحام فله ان يرد الحام
 فقد استأجره الحيلة عجز وجهه عن ذلك فانه سئل هل له ان يرد الحام بان لم
 يحصل الفسخ بان كانت الاجرة كيرة اوله تكن كيرة لكن كسبه هذا الكسب ارد فعل
 وقت الصبي وقت دخول الناس في الحام فلم يستعمل بخلاف ذلك فانه ليس له
 يرد في هذه الوجوه بل انشأ الى ما يفتن به وطرح فيه هذه الورطة فقال ان
 يعمل الحام فله ان يرد يمينه ان اردت ان يرد الحام حتى لا يفتن الحرام
 فان ترك الحارة حتى يكون ان يرد انما يفتن لكن يقتضي تسليم الخيانة بتعيينه بالافلاس
 الا ان يقال انما يكون الزكع عند رابع يفتن ذلك العمل المحقول اليه يمينه او يكون ترك

كلامه فقول له وهكذا ذكر الكرمي بيدي في سيلة الزرع المذكور وقد اجمع
 البناني في احتساب عبارة قاضي خان وتصرفه فيها بخلاف الشارع **قوله**
 قال في جامع النصارى ليس لثابت جردا سدا ان يراه من غير اشارة
 صحيحة الى اضر **قوله** الذي في جامع النصارى تبين ليس الا اشارة تاخذ
في الجواب **قوله** الكتابية تحريم المملوك يدا حلالا
 وبقره ما لا **اقول** نقل محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا كانت الرجل
 نصف عبده جاز في بيعه في الجارية والنصف الاخر ما ذكروه في التجارة
 ثم اذا ادى عتق نفسه وسعى في نصف قيمته عند اني حصة رحمه الله تعالى
 وان اكتب من الاصل الا ان نصفه وفي سعة الطرحة ونصف
 للمولود وعار النصف الاخر مستحق فانه شاد اعتق وان شاء استسعى غير
 مستحق في عليه ثم وعلى قولنا اذا ادى عتق كله ولا شيء للمولود من كسبه
 اكتبه قبل الاداء او ما اكتبه بعد الاداء كله في سعة على اني حصة
 رحمه الله تعالى في الاصل فقال اذا كانت حصة ثم اراد ان يعول بيده
 وبني العلو والطليع والكتب والسعاية في بيعته فليس له ذلك كيلا
 يظلم على العبد حق العتق وكما في التاثر فاني **قوله** وعند اني مسعود
 يمتنع اذا ادى قيمته نفسه وعذر زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه
 بما ذكرناه وهذا مختار ويمتنع اذا ادى بدل الكتابية **قوله** لا تخفى
 ما في عبارة من العتاقة وحق العبارة ان يقال وعذر زيد بن ثابت
 انه لا يمتنع منه شيء حتى يرد على وجه الامصار كما فعل الزيلعي
 تامل **قوله** ويؤدى الوسط ويقتصر **قوله** فلما داه ناستحق لا يمتنع
 الكتابية وقد بين ان لا يمتنع لا نقضه الاستيفاء وعلى الكتابية وسط
 ولو استحق بدل الكتابية المشي فمليه مثله ولو كانت الكتابية على عبد
 معين ناداه ناستحق رجع عليه بقيمة نفسه عند ما وعده عند بيعته
 المستحق وعلى هذا الخلاف ليس هناك قبل التسليم او من يبيع فاحس وليس
 للمولود اريد بالعيب اليس عن الامام وعنه حاله بده باليس فاعتبه هذا
 الزيلعي فقد خشي نقله رحمه الله تعالى الموقر في الجواب في سعة **قوله**
 في باب العتق على جعل ولو علقه عتقه باجره ما رادوا انه مخالف الكتابية
 في سبيل وذكر من جعله لم يكتسب بالاقبل التعليق ناداه بعده لسيد
 متفق دبر جمع بطله عليه خلاص الكتابية لا يمتنع باجره لانه ملك المولى
 الا ان يكون كاتبة على نفسه وماله فانه حينئذ احق به من سيده فاذا
 ادى منه عتق والله تعالى اعلم **قوله** لا يباع بانه حال يفر لانه وهو يبيع

ابدأ **قوله** كذا يخطه رابته **قوله** والحقنا به بالبيع في شرط يمكن في طلب العتق
 كما اذا شرط عليه خدمة يتحقق له العتق له بالبيع في شرط يمكن في طلب العتق
 هذا هو الاصل كذا في الهامية **قوله** كما وجدته يخطه ولعله لم يتمكن في طلبه
 الخ تامل ثم رابته كما قرئته وبه احمد والخمسة قوله كذا في الهامية **قوله**
 العتق وجدنا في الهامية هكذا لانه الكتابية تبين البيع وتبين الكتابية فالحق
 بالبيع في شرط يمكن في طلب العتق كما اذا شرط خدمته بجعل لانه في العتق وبالكلام
 في شرط يمكن في طلبه هذا هو الاصل انتهى **باب** ما يجوز في الكتابية
ان يفصله **قوله** ولو اشترى من الكتابية ام ولد مع ولده فلهما التزبيح بينهما
قوله يرد به ينفذ انه اشترى ولده هذا او اشترى ما ثم اشترى الولد بعد هذا
 جوهري **قوله** وكذا اذا خرم عبيدا او ما ذكروه في ما ذكروه في التجارة والكتابية
 رجع عليه بعد العتق لانه ليس من باب التجارة فلا يمتنع في حق المولى الشارحان
 عن حرمانه عليه بعد الحرية ولو كان ملكا تبين **قوله** في هذه العبارة من ساقط
 وهذا لا بد منه والعبارة مستقيمة من الزيلعي وثنا لجملة المساقط بنسخة المولف
 وهو بعد قوله وان خرم رجع عليه في الحال لانه من الغرر كذا في الكتابية
 رجع عليه في الحال لانه لا يمتنع في الغرر وهو على عذر بعد الحرية **قوله** وهذا
 شكل جرح **قوله** اي تارة المطالبة بما بعد العتق مع اذا المولى بالكتابية
 هذا وقد اقتصر بعض الصرخة في التحليل على الكلام الاول وذكره هذا الكلام المستحق
 ادلا حجة عليه والله تعالى اعلم **باب** مودة الكتابية ومجنيه
ومودة المولى **قوله** وان لم يتمكن له وجه **قوله** كذا يخطه وصوابه والله
 يعلم له ما لا **قوله** تاله الا لجلي والعين في منعه يتبين ان يكون للمولى اي يفتخ المولى
 الكتابية اذا لم يكن راضيا بدونه بدونه ذلك الخ وان يكون للقاضي اي يفتخ القاضي
 اذا لم يكن المولى راضيا على اختلاف الروايتين فان الكتابية اذا عجز عن اداء بدل
 الكتابية ولم يرض بالمضيح فهل يستبدل المولى به او يختار الى قضاء القاضى
 فيه روايتان **قوله** فتم له والبصر في يمينه ام في عبارة الهامية وقوله وان
 يكون للقاضي اي يفتخ القاضي اذا لم يكن المولى راضيا به اذا لم يكن الكتابية
 الخ ثم عليك ان تامل هذه العبارة التي نقلها عن الامام والظاهر ان فيها خلطا
 لمخرج الاكل وتامل **قوله** وعند محمد يطل الكتابية اذا كان ولد الكتابية
 وامه لم يقصر فكا تبين بعد **قوله** فيه شيء ساقط من هذا المولف ولا بد منه وهو
 عبارة الزيلعي رحمه الله وعند محمد يطل الكتابية لا يصح اجازة المولى وهو ان يباي
 لانه الولد انما يتقدم مقام الوالد في الكتابية اذا كان الخ **قوله** الوالد **قوله**
 واذا ملك الزبيح عبدا وعتقه قولا له لا يكتسب **قوله** قال في الجوهري الا انه

لا يثبت له لانه المسلم لا يبرئ من الخصال الا اذا اسلم المعتق قبل الموت انتهى وفي
 شرع الترتيب لا يثبت الكافر المسلم اجماعا ولو اسلم قبل قسمة التركة خلا فالامام
 احمد رحمه الله تعالى ولا المسلم الكافر ولو بالولا خلا فانه ايضا في سبب
 الدرر والدرر بعد ان ذكر حواشيت الموت الاول الذي على المسلم بالولاة كما يتصور
 يتصور بالحقا قد ما تلاه من الخطا في قوله ظاهره من ان الارث لازم للولاة قد
 فقرر ان اختلاف الدين مانع من الارث اللهم الا ان يقال مضاه ان سبب الارث
 يثبت في ذلك الوقت ولكن لا يظهر ما دام على حالها ما اذا اراد المانع يقع والمنع
 كما ان كسر العصبه او صاحب الرضا مانع من الارث فاذا زال قبل الارث يقع
 المجرع انتهى **قوله** قال الزيلعي والذبيون يتوارثون بالولاة الحسين **اقول**
اقول يعني يورث بعضهم بعضا فانهم **كتاب الاكراه**
قوله اذا علمت هذا فيجب ما في فاضل على جواب التماس **اقول** وقد علم
 ان العمل على جواب الاستحسان الا في سائر ليست هذه مثلا يكون المولى
اقول وكذا لو كرهه على الكفالة حتى كثر وجوه واقصه الحال ولا يبطل حتى
 الفسخ بموت المولى ولو رخصت نسخة كما لا يبطل حتى الفسخ البيع المتأخر بموت احد
 الباعين كالمعصية بايه ولا يبطل حتى الفسخ بموت المولى لا يبطل بموت المكسرة
 ولا بموت المشتري ولا يبطل حتى الفسخ بالزيادة المتفصلة ويضمن بالتقديس تأمل
 وقد تقدم في البيع الفاسد ان لا يبطل الفسخ بموت احد الماوسين في تربية
 ان يبرئ دون تدولته الا يردى وتقدم في باب التولية والمراحم لو مات
 من ثبت له حق الرد بالغير الفاضل هل يورثه ام لا وكفنا عليه كتابه جيبه فزعم
 ان ثبت **قوله** قال المديون كذا ينمادفع الى العاقلة فانه لا يثبت له على ٢ في
اقول القابلة اعم للرجعة التي يكتبها الباني للمديون به من الدين **قوله**
 وفيما يعني في القسمة خاصه زوجه وادها بالمعرب والشمع من دهيته الصداق
 ولم يوضعه فاجرة باطله **اقول** قد كتبنا في اخر الجعية ما صورته في مجمع البناوي
 تاله في ملقط السيد الامام العفيف الى جعفر من من امر امره المبرهنة
 عن المصير الى ابويها الا ان يجب مهرها في دهيته بعض المهر فاجرة باطله
 لا يثبت له كرهة انتهى قلت ويؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي
 ما يورد من ابنته البكر من رجل فلما ارادت ان تخرج من بيته الى زوجها
 معها الاب لا ان يشهد عليها انها استوفت منه ما تضمن فيه من جرائث اعيانها
 بذلك ثم ان لها في المهر فان الظاهر ان الحكم فيه **قوله** عدم من الاقرار
 كونه في معنى المكره لما ذكرنا من المنع لاسيما والحق يقبل في الاب والزوج في شئ الاسلام
 اهل المسود والهادي في الدار الرومي رحمه الله تعالى كذا ذكره الشارح في شرح

في الجعية ما صورته في مجمع البناوي

منظومة

مقتضى من المماثلة بجمعة الاقران في تحت الجعية تمام **قوله** وقد تقدم تقريره **اقول**
 اعم من ذلك قوله او الحق **قوله** وتلك بطلان وعنا **اقول** لم يتقرر في الشارح
 كغيره للثبوت ولم ار من حرج به والظاهر ان سكوته عن الجعية انه لا استحسان
 بل هو على القياس تمام **قوله** والقياس ان لا يبيع الوكالة لان الوكالة لا يبطل بالحل
 فلو بيع الاكراه كالباع وما له **اقول** على انه يبطل بالحل ولا يبيد كونه وجه الاستحسان
 ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع فوجه القياس من الحكم بطلان البيع يتأقن ما في وجه
 الاستحسان من انعقاده ولم يذكر في النهاية ولا في النهاية هذه الخلة اعني ان البيع
 كالباع لما ذكرنا الا ان يكون في بيعه كالباع في ان يبطل بالحل فمضاه كبيع المازل
 فيكون في التبيين في جانب المازل لا الاكراه يعني كما ان البيع يبطل بالحل لا كونه يبيد
 ان يبطل الوكالة بالحل لا اذا سلبت بالحل لا يبيد ان يبطل بالاكراه في غير نظر الا ان
 يقال في وجه الاستحسان ان البيع ما في وجه القياس من بطلانها بالاكراه فيبطل به وجه
 القياس ومقتضى ما ذكرنا ان التوكيل بغير الطلاق والعتق كذا في الجعية محتاج الى التمسك
 فتماله **كتاب الحج** **اقول** قال في التماس الحج مثلثة **قوله**
قوله في شرح الحج لا يملك ولا يستهلك ما لا يحل حذبه في الحال **اقول** ومثل
 ما في شرح الحج في التمسك والجحوة وفي التمسك في ادب المتصا في السابح
 في الجعية ولو ادعى على عبد محرم سبب الاستهلاك تضمن حصة الحق في خلاف العبد
 المادون في الجعية كما لا دون في امه تخلف ثم ان كان واجبا بسبب الاستهلاك ببيع
 فلهذا في الجعية في الجعية ايضا في شرح الدرر للملاخر ومثل ما في التبيين في الوكالة الجعية
 من المادون في الفصل الثاني في شرحه بالعبس الجعية والمادون في حق المراهنة
 بالعتق للمال سواه في الزرع في باب المادون ولو تعلقوا لا يواحد به في الحال
 وشك في الخلاصة في المادون ايضا واحاصل ان النقل مستقيم في هذه المسئلة
 بالعتق في الحال ببيع او يبعد بغير الحل في عتق ان يكون معنى ما في التبيين ومثله
 الدرر من قولها الا ان لا يملك بالاداء عند القدرة كالمهر في الجزن والعصى
 في المقدرة بالمالي الذي في ملكها من العبد بالعتق ينسحب اذا استوفى على ان لا يملك
 بل بالاداء الا عند القدرة فلا يملكه وصحيح الشارع هنا مشي في الخلاف
 فتأمل **قوله** بالمسقة **اقول** اني وما بعده وهو العتق والدين تأمل
قوله فاذا ابلغت سبل اليه ماله **اقول** اي على سبيل الوجوب حتى لو منعه منه
 بعد الطلب يعني قال في الجعية في دليل ان حنيفة في قوله تعالى من يبيع اشده وهذا يقتضي
 ان لا يجرى من عرف الوجوب بعد الامتناع ومنه فيد لما قلناه **قوله** وفي فتاوى
 يتبع ادركه مسند من مصلح وهو في جرحه جرحه عليه القاضي او لم يجرى فقال رخصته
 يدع اليه ماله ويدع اليه ماله في يد حنيفة لانه في حال البيع علمه ان يبيع

حظان

تعيين فحينئذ **قول** وهذا شيء لم يذكره حواشي لواقع الرضى من الدرع أي في
 ماله بعد الحكم بالرضى وبعد طلبه فذلك مع شدة الاقتدار في ذكره ولا شك أنه يضمن
 إذا تمكن من الدرع فلم يدين له في الميعاد كما نفي لم يذكره لظهوره ولما إذا بلغ رشدا
 فطلب ماله فقصه قبل أن يتكسب ماله ويعلم رشده وصلا جيبته في نفسه بالاختيار
 فيملكه ليضمن ماله شهاب الدين الجلي في فتاواه والواجب على الرضى أن لا يدين الميعة
 إلا بعد الاختيار فإذا امتنع لم يكن له أن يملكها لكونه متعديا وإن قام به فبعض خان
 ما يسهل له فقامل ذلك **قول** والمقام في نفسه الحر الموقوف ليس له بيع ماله لغيره **قول**
 أطلق المال فله المردود والمردود كل ما هو ملك له تام **فصل** في المردود
قول نأخذ رهننا نقالا بلفظ صدقنا أن لم يكن بهما الظاهر **قول** المراهقة صبي
 قارب البلوغ وتحركت العدة واشتبهى كما قال ابن كمال بإشارة القاموس رهن الحق العظام
 قارب الخمود ونهر العيش ثابلا تارب الخمر زاد مثلا مكيعة أصلا من القدر وبشكل
 امرجا وثلا ملاحرج أي قبال البلوغ بأن بلغ هذا السن انتهى وانت إذا علمت أن
 المراهقة لا تكون إلا به علمت أن الأول استقامت قوله كبر من اصحاب المنة وادى بد منه
 له اثنا عشرة سنة ولما تسع سنة والأخصار على أن رهنها لم فعل القدر في محضه
 والعيش في مباحه تامل **كتاب المادون** **قول** فأن قلت المادون
 عبيد الأهلية فكم التصرف وهو ملك ينبغي أن لا يكون أهلا لنفسه المتصرف لأنه المتصرف
 التصرف في إيراد ملكه وهو ليس بأهل لذلك قلت أجيب بأن حكم المتصرف ذلك اليد
 والرجح أصلي في ذلك **قول** الإراد والجواب للذي يلي بصيغة الاتقال لا نأقول وقوله
 أصلي في ذلك كما رأيت بخطه وصوابه أهل لذلك كما رأيت بخطه **قول** فأن قلت لو كان
 الأذن في الحكم بتصريف بأهلية لما كان المولى ولاية المجرى به لأنه استقط
 حقه والمأخذ لا يعود قلت أجيب بأن البرقة لما كان باقيا كان المجرى بعده امتناعا
 الاستطاعة فيما يستقبل لأن المأخذ لا يعود دونه تعالى أعلم **قول** الإراد والجواب
 ذكره الربلي بصيغة الاتقال لا نأقول **قول** فأن تخصيصه الشيء بالذكر في الروايات
 أن دل على أن الحكم بما عده يتبع التجارة إجماعا مختصا إذا أطلق أما إذا قيل فعدنا
 مع التجارات طرانا للشافعي رحمه الله تعالى **قول** تامل في هذه العبارة فأن الظاهر
 أنها خلا **قول** خلاص المالك بولا وبالحق **قول** أي فأنهم يملكون ترويه الأمة
قول وترويه الأمة لا ينظر **قول** أي دونه العبد **قول** وسواء كان بعض
 أو بعض عوض **قول** لا حاجة إليه وكان يكفي قوله لأنه مبرأ ابتداء وهو لا يملك **قول**
 وبه معنى الآية الفأية **قول** لا حاجة إليه وكان يكفي قوله لأنه مبرأ ابتداء
 ابتداء وهو لا يملك **قول** وبه معنى الآية الفأية **قول** لا حاجة إليه
 إليه مع قوله ونقله في شرحه عن شراح الفأية إذا الفأية من شروح الهداية

كما هو ظاهر **قول** ويقسم ثمنه بالحصة ويكتسبه حصل قبل المنيعة وبعده **قول**
 أما المالك إذا حصل قبل الأذن فلا يتعلق به فإذا وجد المولى بيده قبله أخذه
 ولو وجدته في يد الغير لم أخذه ولو استهلكه الغير لم يملكه لأن يضمنه لأنه مال
 المولى وقد دفعه بعض الأذن كان كاخذه الفاعل وقد استهلكه ذلك من الغرض
 المذكور في كتبهم ولو اكتسب المجرب شيئا وأودعه عند آخر ذلك في يد المودع لم يملك
 أن يضمن المودع لأنه ماله وأودعه عنده بلا إذن فصار كودع الفاعل تام **فصل**
كتاب الغصب **قول** وحكمه لا يملكه علم أنه مال الغير **قول** لا يتكلم
 المصممة وهو على إطلاق قوله مع جبهة التعريف ورد العينة القابضة وضمان المالك
 تختلف في العالم فأنهم يملكون على بصيرة عند السؤال عنه ذلك فأنها كقصة الوقوع
 ويكن السؤال عنها والله تعالى أعلم **قول** والواجب الأصلي الغنمة ورد العينة بخلص
 ويظهر ذلك في بعض الأحكام **قول** هنا كلام استقط المأخذ وهو بعد قوله
 والواجب الأصلي الغنمة إلا ما استوفى في قوله وبها يرد ما يوجب علم المالك
 وأصله أن يملك وهو مملوك في قوله وقد تقدم أن رد العينة فحق واجب الأصلي ورد
 الغنمة أو المثل بخلصه إلى آخر ما ذكره فأنهم يملكون ذلك **قول** قال الأستاذ
 الصواب نقصان الزرع كما ذكره القدر في منحه انتهى **قول** الذي ظهر
 أن الصواب نقصان الأرض كما هو المراد من الأرض إذا زرعت وقيل الزرع
 منها قبل إدراكه حصل لها نقص بسبب أنها ضعفت عن الغلة الكاملة فأنها إذا
 بأرضها هذا المشرية متعدي في زرعها فأنها لو لم يبق الزرع بقى الضميمة وتلق
 بقية الأرض بمقتضى النص فيضمن الزارع المقدى نقصا وأما نقصان الزرع
 ليس له وجه فيما على والضمن المجرور في قوله قال الأستاذ راجع إلى صاحب الحق
قول وكذا في حصر الخطر ترددوا في جعلها دينا وأصلها من المالك حالها
 من وجه حتى تبدل الاسم وثبات اعظم الخافق وحسن الصانع في الضميمة قائم من كل
 وجه فلو كان راجعا على المالك من وجه علمها تقرر في الكتب الأصولية من أن ضمير
 الزرع إذا انفارضا كان الزرعان في الزاوة احتوته في الحال وهي البقا **قول**
 وتحقيقه أن الفاعل لما أخذ بها الضميمة وهو حق الفاعل وحق قابضة
 منه كل وجه من وجهه بذلك أن كانت وهذا على الأصل الذي هو ثابت مسي
 وجه فكانت أولى بالأختار وهذا لأن الزيادة حصلت في العينة بفعل الفاعل
 فكانت كماله والمالك أحق بكسبه من غيره وإن كان في محل ملكه للغير
 لأن الحكم يضاف إلى العلة لا إلى المثل وذات حقه قائم فكانه المخرج
 من جميعها بالذات فكانه المخرج من جميعها بالذات فأنه يرجع إلى المخرج
 بالذات وهو أيضا وهذا يرجع بالذات كذا وجدته بخط المولى رحمه الله تعالى

ص

من ولا فرق بين ان يعصب حاملا او حايلا فان الولد اما نزل لان الجدة لا يمت له والرجم
 الثاني ان يعصبها والولد معها فان يمتن الولد لا يمت قد وقع عليه القبض الموجب
 للطلاق انتهى وبه على المأول في بدل العاصب فقصها وولدها وولدها فقط
 عاصبا آخر ان يمتن الاصل والولد لوقوع القبض الموجب للطلاق فغيره لم يولد
 على العاصب الاول بمرى عن الضمان فيها وعاد الاصل الى مكانه دون الولد
 وهي واقعة المسمى فتأمل **قوله** خلافا لحرمة التعتن بالعصب حتى تقول بقضائه
 العصب ويمنع به الرد ولا يجب ردها اصلا **قوله** سيأتي في الجنايات ان من
 خلع امرأته رجل حتى فرق بينهما يحبس حتى يردّها او يوفى فلعلم ما هنا قياسا
 وما هنا كاستصحاب قطع النكاح فتأمل **قوله** ويشترط علم المستعمل بكونه مودة
 حتى يجب الاجرائ **قوله** فلو اختلفا في العلم وعدهما للقول قوله بهنيم لانه منكر
 والاخر مدعى تأمل **قوله** لكن يمت ان يتألف انما يمتلح للقاعدة المشهورة وهي
 ان المصطفى يبطل بطلان المتضمن وهذا ما يبطل المبيع في الجزع وان يبطل
 ما في ضمنه من سلب البائع المهر على الا ان يدرى خروج هذا النوع عن القاعدة
 ببيان وجهه وان القاعدة التي لا يمتلحها راسه قال اعلم **قوله** لاقباله ان يمت
 كونه من باب التعتن اذ التسلط حاصل بالعمد تصدرا لاختلافه **قوله** ولولا تلحقها
 ضمن **قوله** اي المثل والجلد المبرور **قوله** كالنمر من **قوله** من خطا المولى
 بالصاد ومما به بالخطا المشالة قال في الخرج من قوله الكثر وكلاهما بفتح فقد
 ظهر الترخص بالخطا لا بالصاد وورق تجر السيف بفتح السين واللام وشهدا به
 من خطاى مد بورغ بالقرط والقرط بفتح القاف بنواحيها كذا ذكره النور
 في شرح المهنه والما يمتلحها عليه لانه يوجب نصفا في كثر من كتب الفتوة ويقتر
 بالصاد انتهى والله تعالى اعلم **قوله** **الشفعة** **قوله**
 وهي باسكان الفاء وحكى فيها وهي لغة من الشفع ضد الوش فلهذا الشفع
 يجعل نفسه نصيبه شفعها بضم نصيب بفتح النون ومنه الشفا خلافا لالاخذ
 بها حلية لانها اوسع الزيادة والتقوية ورجعان لما قبلها كذا ناله بعضهم
 قال ان المثلثة والفتحة يصور الفاء والصلب الاسكان انتهى ذكره في الاشارات
قوله وشروطها ان يكون المثل عتارا مسلما كان او علوا **قوله** يعني وما كان حكم
 العتار كالحق كل قد مر عنه المالك في قوله العلوي يستحق بالشفعة ويستحق به
 الشفعة في السائل وان لم يكن طريق العلوي في السائل لانه الحق بالعتار به
 من حق الفزاركة في الفرر من الفرر قد مر المشار به نقله من المالك في قبل هذا
 وحقه ان يكون بعد قوله في المثل وشروطها ان يكون المثل عتارا كل فعل ملامر
 وفي شرطه خلافا لعموم قول البيهقي في شرطه قوله وبناء داخل في خلاف العلوي

حيث يستحق بالشفعة ويستحق به السفل على انه مجاور وذلك ان المالك طريق
 السفل وان كان طريقها واحدا يستحق بالطريق الشفعة على انه جليط في الحق
 وهذا الطريق لان حق العلوي يبق على المدام وهي بمنزلة لفتحة المثلث
 كالعقار انتهى **قوله** فحق على هذا داخل في عبارة الحق في سائر العقار
 فلهذا لم يترك احد منهم او ما في حكمه تأمل **قوله** وكلها حجاز الطيب عند تحقيق
 السبب **قوله** واقعة الفتوى درست من عمر دارنا وهي ابن عمه المخرجة
 ان امره في حياته اشترى ثوبا من اخيه فانكر العلم بالبيع وهو شيعيا شهد به
 فطلب فورقا لطلب صحيح لانه طلب عند تحقيق السبب تأمل **قوله** بعد البيع
 او اذا سدا ينقطع به حق المالك **قوله** حتى العتار ان يقول له سدا لانه ليس صحيحا
 اذا سدا ينقطع الى اربع اشياء او الفاسد اذا انقطع ونحو ذلك فتأمل
قوله طاروي عنه عليه الصلاة والسلام انه قال الجار حق بشفعة جاره ينقل
 به وان كان غائبا اذا كان له طريقا واحدا واهل بيته واحد والدارقطني وان
 ما حجب **قوله** يتعينه في الحديث الضرب بما اهل في طريقها واحد يشهد
 للشافعي لا للتأنيدي تأمل **قوله** ولو لم يكن البنا والمكان الذي عليه الشفعة
 كان هراول من غيره من الجوار **قوله** هذا منسوخ في انه الحايط الذي يمت
 الداروي والبيهقي اذا كان ستره والمكان الذي عليه الحايط منسوخا كان صاحبه
 اوله وقد انقضت في داره لانه بيت لكل بيت لرجل يبيع بيت شي في ظهر احد
 من الثلاثة حايطه ومكان حايطه ترك بين البائع وبين ما كان بيت منها
 فصاحب البيت لانه شريك في بعض الجميع فيقدم على كل جار واسبقا الى اعلم
قوله ومع بيعه وورثته تجب الشفعة فيها وعليه الفتوى قال حنلانا في
 فرائده الفتوى على جواز بيعه وورثته وجوب الشفعة انتهى **قوله** هذا
 على قول ان يوسع في مخرجهم الله تعالى وقد ذكر المسئلة في الكتب في كتاب
 الكراهية في نفي البيع وكتب السائر في الخلاف فيها وديلان من القولين
 في اجمع ان يمت **قوله** ولا شفعة في الوقت **قوله** اما ابيع هو لطلات
 بغير **قوله** ولا شفعة بخواره **قوله** اما ابيع عتار بخواره لعدم مال له
قوله ولا شفعة في الوقت **قوله** يريد بخواره لانه لا يمت ولا يورث
 عليه **قوله** في الخلاصة والزارية والمسلم والذي والمالك والمال ذات
 ومقتضى البعض سواها وكذا ثبتت الشفعة بخواره الوفا انتهى وهو مخالف
 لما تقدم في لا يمت **قوله** يمكنه كل كلام قاضي خاند وغيره من قبل عبارته
 على الاخذ به وكلام الخلاصة والزارية وغيره من قبل
 بخواره على اخذه بنفسه اذا بيع قال في جميع الروايات قال في شدة يختص

القول له لا رجوع الشئ على المشتري تأمل **قوله** باع ما في اجارة الغير وهو
شئها فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطال الاجارة ان رجوعها كذا في
القول الجية **قوله** تأمل هذا الذي في القول الجية **قوله** تأمل هذا ما
الرجوع في القول الجية في اول كتاب الشفعة اجردارة مدة معلومة ثم باعها بثل
معنى المدة والمتاجر شفيعا فابيع جازيها بالبيع والمشتري موقوف في حق
المشتري لقيام الاجارة فان اجاز المشتري فقد في حقه وقد رايه على
المستلم لانه بطلت الاجارة وكان له ان يبيع الشفعة لوجود سببها ولو لم يكن
البيع ولكن طلب الشفعة بطلت الاجارة لانه لا يحسن للطلب الا بعد بطلان الاجارة
استثنى **باب طلب الشفعة** **قوله** وقد عول في
الوقاية واكثر على قول الكرخي **قوله** يعني بقول صاحب الوقاية وبطلها
المشتري في مجلس علم بالبيع وقوله في الكرخي فان علم المشتري بالبيع اشهد في مجلس
على الطلب **قوله** وفيها في جواهر الفتاوى مبيح هو شئ وليس له وفي
يطلبها فانه لا يطل شفعته وان نصيب القاضي فيها يطلها فله ذلك **قوله** وفي
الجوهرة والذي باخذها للصغير ابوه او وصيه او بعده او القاضي او من ينصب
القاضي لانه ثبت لزوال الصغير ودفع الصغير عنه الصغير واجب فان لم
يطلبها الصغير او سلمها بالثقل سقطت ولا يجب له ان يبلغ عندها وقال محمد
ورفلا سقطت له المطالبة بها بعد بلوغه لان في استقامتها الصغير فلا
يجوز كالبقرة من الدين والعنف من القصاصين ولما ان ملك الاخذ بها ملك
الاخذ بها ملك تسليمها لان الوثي لو اخذها بالشفعة ثم باعها لم يملك الثمن
جازا فاداسلمها فقد بقي الثمن على ملك الصغير وسقط عنه ضمان الدين
فكانت اولها بالجواز والنجاب عنه قولها كالبقرة من الدين والعنف عن القصاصين
ان هناك استقام الحثي من عرضي وهذا حصل له عوضه وهو بقيقه
الثمن على ملكه فانقرقا وان لم يكن للصغير اب ولا وصي ولا نصيب القاضي
له ولا يبيع على شفيعته الى ان يبلغ انتهى **قوله** اي بهذا التاجر **قوله** هذا
كله حتى لا يابده فيه **قوله** فان اقربها اي ملكته ما يستحق به او يملك عن الجوهرة
قوله صواب العبارة او يملك عن الخلفه على العلم او برحق الشئ اي اقام بينة انها
ملكه سانه اي سال القاضي المشتري عن الضاميق له لم اشترى ام لا فان اقره المشتري
او يملك من الجوهرة او يملك من حقه المصنف ولا بد منه تأمل **قوله** فلو قيل للشئ
او الخلفه تاخر لم يطل الشفعة **قوله** اي قيل له ذلك بعد العقاب فافهم ان قال
ليس ههنا الثمن او حصره غدا او اشبه ذلك لا يطل الشفعة بالاجماع وان قال
ذلك قبل العقد بطل عند مجرد عدمه اي تعالى من عليه الذي يلقى

الكرخي سبيله وما كان من العقار فلا يجوز بيعه ولا يملك بالبيع على حاله فلا
شفعة فيه اذ يبيع مثل بيع الاوتاف والخانات المسجلة والبساتين والاريا
التي ليس لها شفعة في حق من ذلك عن من يري تفتيلهم جازياد وقسم
ومن لم يرد ذلك جازياد هو وصاير العقارات واحذر فيه الشفعة واجمع المسجلت
على ابطال بيع المساكن انتهى وفي الخلاصة والبرازية وفي البحر يد الا يجوز
بيعه من العقار كالارثاق لا شفعة في شئ من ذلك عن من يري جواز بيع
الوقف انتهى فان في الشفعة للكرخي معللة لانه لا حق الشفعة ينشئ على
صفحة البيع انتهى فيه يعلم انما لا يملك في الوقت حال لا شفعة فيه لعدم
صفحة البيع فيه وما يملك منه حال فنية الشفعة اذ يبيع ولما اذا يبيع بجواره او لا
بعض البيع ملكا وبعده وقتا وبيع الملك فلا شفعة فيه بسبب الوقف
لوقفنا عتق هذا الذي يرد قوله بجوار دار الوقف انتهى وهو في الله الخ
قوله يمكن ان يقال اذا يبيع هو لا يبيع باع كما اذا لم يبق الحكم
وقوله بجواره **قوله** اي يوحده بسبب جوارها ما يابن بها
جارية لا بالخلفه فليست له في نزال الى البيت دار بيعت الجنب دار الوقف
هذا يجب للعلم والوقوف عليه الشفعة فاللا شفعة للوقف **قوله**
قد تقدم في فهم الخلفه ابن الشحنة في لسان الحليم ونقل المسيلة
عن البرازية فقط وجعله مخالفا لما في الكتب المعتبرة وكيف هذا في قطع
صاحب الخلاصة به وهو من يبيع ويأخذ به هذا من المعتبرات واذ اوقف
زله الاشكال في دفع الحال نعم اذ قصد الخلفه بين كلام البحر وكلام
البرازية فهو مخالفة في الظاهر وان ارد الخلفه بين كلام الخليفة
ونحو كلام الخلاصة والبرازية فلا يلزم ان التوفيق بينهما باقتناء تأمل هذا
واذا حل من كلام البحر يد على ما لا يباع بمال من الارثاق حصل التوفيق فالحال
يؤيد هذا التوفيق ان صاحب البحر يد قدم قبل قوله لا شفعة في الوقف
ولا يجرى به قوله لا يجوز بيعه من العقار كالارثاق لا شفعة في شئ من
ذلك عن من يري جواز بيع الوقف كذا نقله عنه صاحب الخلاصة وغيره
ينفصل ان المسئلة فيها تفصيل فان من الاوتاف ومن البيع لا شفعة فيه
وما كان بخلافه فغير الشفعة فنقل له في البحر يد لا شفعة في الوقف الخ **قوله**
على من البيع وقوله في الخلاصة والبرازية وكذا ثبتت الشفعة بجوار دار الوقف
اي فيها اذ يبيع في حق المشتري وما الاخذ به فلا اذ لا يملكه فقام فانما الجمل محتاج
الى البحر يد وانما اذا نظر الى ان حق الشفعة ينشئ على صفحة البيع اذ رت الحكم
على صفحته وجودا وعدمه فقبضه **قوله** فلا رجوع للمشتري على المشتري الى اخره

قوله يعني اذا قيل للشيخ اذا التفتنا الى ان لا يتطاول الشفعة **قوله** كذا يخطئ
 بمتاول حاجة اليه لانه لم يزد على عبارة الحق شيئا تأمل **قوله** اطلاق في محل
 التقييد **قوله** اي وهو ما قبل القبض **قوله** وان اختلف الشيخ والمشتري
 في التمسك صدق المشتري **قوله** وفي الظاهر ولو قال المتعاقدان بتأليفهما في رطل
 من خمر فقال الشيخ بل بالف والقول للشيخ انتهى **قوله** وحط البعض بظهر
 في حق الشفعة وحط الكل بالزيادة **قوله** وكذا اذا ابراه من بعض الثمن
 او ذهب له حكم الخط كما في الجوهرية واقر له وكذا ابراه من كل الثمن او ذهب
 له حكم الخط وفي حاشية الزاهد يسهل ولو ذهب البايع لشتر عشرة
 من الثمن قبل قبضه سقط ذلك عن الشيخ ولو ذهب بعد القيمة لا يسقط
 ولو دخل رطل بايع داره بالف بناء على ما تم حط عن المشتري كما في وقتهما
 للمركب لا تسقط عنه الشفعة لان حط الوكيل لا يلحق باصل المقتدر **قوله** ولو
 شراها بالحياد ونقد الزبوف بالشفعة بالحياد وهو خمسة مائيل احداها
 هذه والثانية اشترى بالحياد ونقد الزبوف يرجع بالحياد على البديوث
 والثالثة اشترى بالحياد ونقد الزبوف ثم باعه مراخعة فزاد المال
 بالحياد والرابعة حلف ليقضيها حقة اليوم وعليه جواد وقضاء
 الزبوف يرد خامسة على غيره جواد فاضها وانفقها ثم علم زيارتها
 لا يرجع عليه بالحياد الارادية عن اي يوسف اشترى نصف دار
 وشم البايع ثم اخذها الشفعة لا تنقصه النصفه اذا كانت بقضا وكذا
 بغير قضاء على الاصح ولو اشترى دارا دواهما شفعان ثم جاء الشفع الثالث
 بعدما اتسماها بقبض او بغير قضاء فله ان ينقص النصفه لانه لا تقادح كانت
 خلاف الاولى ولو كان لها شفعان احدهما غائب فاحذها الحاضر
 ولو حضر الغائب يطلب من الشيخ ورنه المشتري ولو طلب الحاضر
 نصف الدار على ظنه انه لا يثبت له الا النصف بطلت شفعته وكذا اذا كانا
 حاضرين فطلب كل واحد منهما نصفه لا يطلب النصف تسليم النصف
 الاخر فيطلب فيه واذا بطلت في النصف بطلت في الكل ملك الجار طلب
 الشفعة مع غيبة الخليل فان حضر الخليل فهو احق به وان لم
 يطلب الجار حتى حضر الخليل وسلم بطلت شفعته **قوله** طلب الشفعة
 من الوكيل بالشرط قبل التسليم الى المالك فيه ويبره لا يتطاول شفعته
 وهو المختار وتسلم الشفعة للوكيل يصح في المالكين انتهى **قوله**
 وبأخذ الشفعة بالثمن وقيمة البناء والفرض مقلوب عن المشتري او غيره
 او كلف الشفع المشتري ثمنها **قوله** وفي حاشية الزاهد ع اشترى

بيع الارض ويقض بالدين ولو ان صاحب الارض باع أرضه من غير عذر انا باعها
 قبل انفا البذر فان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز بيعه ويكون المشتري ان يبيع
 الا ان كان من الزرع لا البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كما انه ان يبيع الزرع
 قبل لقاء البذر ويكون على من بال الارض لقاء بينه وبين الله تعالى ان يرضى العامل بشي
 لانه عمل في أرضه يحكم الوعد وان كان البذر من قبل العامل لا يتقدم بيعه على العامل
 ولا يكون المشتري ان يبيع المزارع من الزرع لا البذر اذا كان من قبل العامل يكون
 حين مستاجر الارض ومنه اجر ارضه ثم باعها لا يتقدم بيعه على المستاجر كذا كلفه هنا انتهى
قوله فاذا علمت ان حكمه حكم المستاجر فاعلم انه ذكر في الحاشية ايضا ان من يباع
 الموقف يبيع الراهن والاجر قال اذا باع المرحون والمستاجر يتبع ذلك على
 اجارة المرحون والمستاجر فاحم الروايات الا ان المرحون يمكنه نقض البيع وتلك
 اجارة والمستاجر يمكنه الاجارة وان يجر المستاجر حتى انقضت الاجارة بينهما
 ندد البيع السابق في كل المرقعة اذا لم يبيع البيع حتى انكسر الراهن ندد البيع
 ولو كانت الاجارة طويلة جاء ثم جاء ايام الشفعة ندد بيعه عند اكثر الملتحقين اشترى
 وفي حاشية الحق يبيع المرحون بثمن باع بغير ولا ينفذ كما في بيع المستاجر وليس لغير
 المشتري شفعته والمشتري بالخيار على ادم يعلم الاصح باع المرحون ثم باع منها
 فاجاز المرحون البيع الثاني فينقد الشفعة ولو كان هذا في المستاجر البيع ندد الاول
 انتهى تنبيه **قوله** في ارضه او اخر على ان ينزل عنها نفسه ويقره والبذر يبيعها
 نصفا والخارج يبيعها كذا كلفه على هذه المزارعة فاسدة ويكون الخارج يبيعها نصفا
 وليس العامل على من بال الارض اجر ويجب عليه ان يرضى الارض لصاحبها **قوله** سلك
 غير اثنين اقتضى الزرع من ارضه لبيت الحاله بينهما شفعة بينهما وطلب رطل من البذر
 الاخر عن الارضين الحكم فيه فثبت با با الخارج يبيعها نصفيها ما حقه ولا رطل البذر
 من يملك نصف الزاوية لانه يثبت على ملكها وانه تعالى اعلم وسلك من رطلين اقتضا على ان
 يرضى عاقل ارضه سلطان يرضى بغير شتر كذا يبيعها وبق كذا كلفه على احد عاقل خارج يبيعها
 اثلاثا للعامل اشقتان واشتات للاخر فاجتبت بشاه المزارعة وان الخارج يبيعها على
 قدر بذر يبيعها وان الاجرة للعامل لعله في المشتري كذا الحال هذه وقامه تعالى اعلم **قوله**
 قلت وفي الحاشية تراذا شرط الحصاد والرياس والتدبير يرضى العامل كان مقدما
 للعقد في ظاهر الرواية لان هذه الاعمال تكون بعد الادراك والتمتع والعقد وحدها
 كان بعد انتهاء العقد اذا شرط على العامل كان مقدما لقوات العامل حصد الزرع
 في دانس وجمع من غير ان يكون شتر ما عليه فذلك ذلك يضمن حصة العاقل وغيره الى
 حشيشه ثم حقه الله تعالى ان شرط هذه الاعمال على العامل لا يبيد وغيره الى يوسف
 ثم حقه الله تعالى لا يبيد لكن اذا لم يشرط عليه وان شرط له المزارع حكم المزارع

وهو كما لا يخفى على حطب في المصير لا يجب على البائع ان يحمله الى منزل المشتري وان
شرا عليه لم يضره حكم الوفاء ولو شرط الجلاء على العامل في المعاملة يفسد
العقد عند الحل لا لا عرف فيه وعنه من يبيعه ويحمله ويحمله اليه
قال هذا لا يكون على العامل شرط عليه ان لا يحل له ان يبيع في ذلك الموضع
الا بغيره من حطب في ذلك الموضع في ذلك الموضع وهذا لا يخفى اجماعا
تقدم نقله عن ابي بن سفيان قال لا يخفى **اقول** وفي البزارية وكل عمل
ليس من اعمالها فهو عليها ولو قبل قبل اذا ادرك اباديها والبطلية قال لا نقاط
والجلاء والبطلية عليها واخطا في ذلك الادراك على العامل ويعد عليها لكن
شرط الجلاء واخطا على العامل بعد الادراك لا يفسد للمعاينة وعليه الفتوى
انتهى **قوله** حصص النزع وجميعه بلا شرط عليه وبلا اذن الدافع صحت حصص
الدافع ان تلف ولو شرط عليه فتنافل حتى تلف صحت للمالك حصصه
اقول قد تقدم نقله قريبا عن تاجي حان ولا يخفى عليك ان هذا مبني
على القول بان له ليس على العامل وان شرطه عليه فتنافل اما على ما صرح به
الا بغيره من حطب وهذا من على العامل بشرط عليه ان لا يحل له ان يبيع في ذلك الموضع
فما في **كتاب المعاقاة** **قوله** في دفع النخل الى من يعلجه نزع حتى
يؤثر **اقول** فيه بالنخل لانه لو دفع النخل والدواجن ودود الفرس معاملة لا يجوز
صرح به في المجتبى وغيره اقول وكذا النخل وفي المعاقاة في الشركة وفي
التفاوت اعطاه بذور الفواكه ليقوم عليه ويعوضه بالاوراق على انما حصل
فيها بينهما فقام عليه ذلك الرجل حتى ادركنا لثبات صاحب البذر
لانه حصل من بذرهم والرجل الذي قام عليه قيمة الادباق واجر مثله على صاحب
البذر وعلى هذا اذا دفع البقرة الى اسنان بالعلف ليكون الحادث بينهما
نصفين فما حدث فهو لصاحب البقرة ولذا في الرجل مثله علفه الذي
علفها به واجر مثله فيما قام عليها تفاوتا فهو قال قاضي بديع الدين اعطى
بقرة بغير شرط على ان يكون اللبن والسمن بينهما قال الشركة فاسد وكذا لو
قال لبنا وما يحدث من من علفك وعلفها وتعاهد عليك فهي فاسدة
واللبن الحاصل والسمن وغيره للذي اخذ البقرة بطريق الشركة لانه حار
خاصا به يجعل هذه الاشياء يجب عليه لصاحبها مثل اللبن لانه مثلي وعلى صاحب
البقرة اجر مثل النعاه وما نفع عليها ان كان مثليا كحب القطن والخبثا
وان لم يكن مثليا كالحطب او الفستق وفي الفتاوى والقائمة وهو الصحيح
وجعلت لصاحب البقرة وعليه اجر مثل العمل المدفوع اليه ونحو العلف قد
وعلى هذا اذا دفع الدواجن الى الرجل بالعلف يكون البيضة بينهما نصيبا والجلد

ان يبيع نصف البقرة من ذلك الرجل ونصف الدواجن ونصف بذر البقرة
بمن يعلم حتى تغير البقرة بينهما مشركا يكون الحادث بينهما على الشركة
وفي تجيب الناصر الشركة في ذلك ان يقر عليه نصف الدواجن او يبيع
منه ويغيره كان ويكون الحادث بينهما كما لم يراعى ان حطط البذر صحة الشركة
انتهى **قوله** لانه سائرية انتهى **اقول** لم يزل يذكر الى احد الناسب
تولسه انتهى والحال ان العبارة لاخر زاده **قوله** دفع ارضاه معلقة معلومة
ليس فيها ويكنى في السج والارض بينهما نصيبين لا يبيع **اقول** وكذا لو لم يبيع
بالخامدة معلومة بتقريب ايضا ولذا في الحائض في الحائض كان حذره
اول خلاف ما لو دفع السج مساقاة لانه لا يتفرط بيان الدية ويبيع على اول
ثم يخرج تأمل وقوله وتكون الارض الى **قوله** يتبين لانه لو لم يبيعها لم
في الارض شيئا وانما شرط ان يكون السج بينهما وكان على حاشطافا في
البزارية ذكر القاضي دفع اليه ارضاه للفرس فيقال ان ما حصل من الفرس
والهرة بينهما جاز انتهى **اقول** ينبغي ان يضاف لذلك دية وبارة قاضي خا
رجل دفع الى رجل ارضاه معلومة معلومة على ان يفرس المذبح المذبح فيها واسا
على ان ما حصل من الاخراسي والماريكون بينهما جاز انتهى فانظر الى
قوله من معلومة وفي جامع الفتاوى ولو دفع غزالا الى حاكم لينج بالثب
ونحوه من بعض المشايخ وهي مشايخ بلزايون الليث وغيره للفرس
وعلى هذا القياس لو دفع ارضاه الى رجل ليس فيها اعتبار على ان يكون
السج والارض بينهما جاز عند البعض والاصح انه غير جائز وهو ظاهر
المزحى فان فعل في السج والثوب لرب الارض والغزاة وعليه قيمة السج
واجر ما على انتهى **قوله** والشركاء لرب الارض وللآخر قيمة شرسه
واجر مثل عمله لان العقد في السج ما كانا ناسدا وقد غرسه العامل باسمه
في ارضه صار ملكا له صاحب الارض فكل ذلك بنفسه فيصير قاضيا للفرس
لا نقابل ارضه مستهلكا له بالعلف فيها فيجب عليه قيمة السج واجر مثل
عمله لانه استحق له اجر وهو نصف الارض ونصف الحادث ولم يحصل له منه
شيء فيجب عليه اجر **اقول** فان لم يشطاه في الارض شيئا بل سرقه السج والفرس
ونفسه ذلك بعدم مزب المدة ينبغي ان يكون المهر والفرس لرب الارض ولا ضرر
قيمة الفرس واجر المثل كما لو خدعت بائنا بعض الارض لثابتا وبها في الغلة
وهي راقعة الفقدان وانما قلنا بقسامة لعدم مزب المدة المقيمة لانه ليس
لادراكه معلومة بالادفع غرسا لم يبق الهرة على ان يعلفها الاخره وفي
من الدور والفرس لثابتا وقاله معللا لانه لان صاحب الارض استاجر المثل

ليجعل أرضنا بستانا بالآلات نفوس على ان يكون اجمع نصف البستان الذي يظهر بعينه
والآلات يكون في معنى قديم الطمان المظني عنه يكون فاسد لم الغراس ملك الغراس
وقد قد ردها عليه لا تقاطع الارض فيجب قيمتها وجره على علمه لانه لا يدخل
في قيمة الغراس لتقريبها بنفسها انتهى عليك ان تتامل قوله ثم الغراس ملك
الغراس وما عدا به هذا الوجه وقولت بسيلة في اذا استاجر من متى الى
الوقوف ارضا بامرة لا يملك على ان يكون النصف منه للوقت والنصف للماضي
فوقه على هذا فافهم بان لا يصح الاستعارة المذمومة في الحاضرة في عقد الامارة
وان للغراس اجرة على عمله وقيمة عن سائر ما له وتوكله يستعمله له بالعلوق **اقول**
قد تقرر ان الضمان في ملكه من وقت الاستعارة فتمت قيمته من وقت
المذمة وقت ميرور سنة من اجله ووقت الحاجة فاعلم ذلك فان المثل قد
يكتسبه على ما لا يدرك ذلك واسم تعالى الموقوف **قوله** وفي الميزان
منه العادل وسخره يكونه سارقا يخاف على الربيع عذر رانته
اقول ذكر الميزان في قوله بورتا انه المفسر ليس بغير ظاهرا وذكر
بعد بورتا انه عذر وقاله في بعض المواضع لم يجعله عذرا فالجواب
يوفق بين الروايتين وتعمل على اختلاف الوصف لجعله بما اذا شرط عليه عمل
نفسه وعدم جعله عذرا في اذا اطلق القول ولم يشترط عليه العمل بنفسه
وكذا الجواب في مرضي العادل على التفصيل انتهى ومثل هذا الموقوف في
التأخير لا ينافي بقاءه من المحيط واسم تعالى الموقوف **قوله** وفي الجحيم ولو دغ الخيل
والشجر الى شريك مساقاة لهم بين ولا اجر له ان يعمل واخره بدم ملكها
لانه استأجره على عمله في العمل بينهما لا يصح ولا يجب الاجر لان العمل
وقع لنفسه **اقول** هذا حديثنا واما ذهب الشافعي فقال الخطيب
الشرعيني في مرضي المناهج وله مساقاة شريك في الشجر اذا استعمل الشريك في العمل
بها وشروط المالك له ان العمل يكافؤا على حصة كان يكون الشري بينهما نصفين
فمن شرط ثلث الثمرة ليكون له السدس عوضا عما له ثم قال بعد استطراد الظاهر
كما قال شيخنا صحة مساقاة احد الشريكين على نصيبه اجنبيا ولو غير اذن شريك
الاخر انتهى **اقول** والظاهر ان هذا حديثنا في مساقاة احد الشريكين على نصيبه
اجنبيا كذهب الشافعي لان المساقاة اجارة وهي تجوز في المشاع عند جميع
المحول عليه من ذهب في المساقاة والزارعة في المساقاة في المشاع
وانما اجتمع مساقاة الشريك لا متناع استعارة الشريك شريك على العمل في
المشرك لا لا متناع في المشاع ولم ارمض مبره به ثم رابت المولف سئل
عن اى من مساقاة المشاع مع الاجنبى ناجا ب بانها تصح عندها كما تنفذ

كذا وجه

وبه الجحد والمسة **قوله** وفي تناوبه محمد بن الفضل با ابي الناس كل ما في الارض
حلا لاجلها قال الحلال لمعوم واما الخطيب لما اخذ ارضا من اربعة اوجع حلة
او زرع ارضه بما فطما على الصلوات في مواقيتها بما حلة كذا اذ ارض صلافة
واحدة عنه وقتها لا شغاله بالزراعة لا يكون زرع طيبا وكذا لو زرع ارض
بغير طهارة او من غير الاجرة عن الاجر او اخر بعد ما جفت عنه وكذا اذا اخذ
اداة التمة بعد حل لى الاجل او اذاه معقول بدون رضى البائع قال فلا يكون
زرعه طيبا ويجب ان يبذر على طهارة ثم يتعم في ناحية ويصل ركعتين
ثم يقول اللهم اني عبد ضعيف وسئلت هذا اليك فضله الي وبارك لي فيه ثم يصل
على النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال تحفظ هذا الزرع عن انا تروى برك فيها
واذا ادرك الزرع تجب ان يكون الكمال على طهارة يستقبل القبلة والا لا يكون
فيه بركة فاذا زرع من كبله يصل ركعتين ثم يقول يا رب القيت ثورا قليلا وعطيني
شيا كثيرا فاجعلها قوة طاعة ولا تجعلها قوة معصية واجعل من الشاكرين
وكذا في من الاشجار والله تعالى اعلم **اقول** واما يناسب في هذا المثل ما ذكره
الشيخ في كتابه المسمى بالباب في فصل الزرع قال حرة مسلم في فصل الزرع
والغراس عند جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا يزرع مسلم غرسا ولا يزرع زرعها ياكل منه انسان ولا به ولا شئ الا كانه
له صدقة وقال سعيد بن المسيب انما يزرع ثلاثة رجل له ارض فهو يزرعها
ورجل من ارضا ورجل استأجر ارضا يذهب ارضه وفي البخاري عن النبي
صلى الله عليه وسلم ان رجلا من اهل الجنة استأجر زرع في الزرع فقال له
المستأجر شئت قال بلى ولكن احب ان ازرع بها در الطير نباته واسود
واستحماده فكان امثاله الجبال فيقول الله تعالى وذلك يا ابن ادم انه
لا يبيحك شئ فقال اعزاني والله لا يجرده الا ترشا اذ مضى يا نافع صاحب
واما نحن فلنا اصحاب زرع فضحك النبي صلى الله عليه وسلم وذكر على بن عبد
العزيز في المختصر في الحنفية على الغرس على النبي صلى الله عليه وسلم ان تاهت
المساعة في يد احدكم فنبيلة فاستطاع ان لا تقوم حتى يفر سها فليس سها
قال وتقدم قوله عليه الصلاة والسلام احرثوا فان الحراثت بركة والكثرا فيه
من الجاهم انظر في باب الجحيم ذكر في باب الجحيم حربة ابن دارة في الحارثي
عن علي بن عمر بن علي عن ابيهم عن جده رضي الله تعالى عنهم قال قدم النبي
صلى الله عليه وسلم المدينة فقال يا حصي قريش انكم تحبون الماشية فاكلوا
منها فانكم باكل الارض مطرا واهرا فان الحراثت بركة والكثرا فيه من
الجاهم وقال عمر بن علي بن حصي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما امر بزرع

من اجل العيني خرج الجزار على بني ابي طالب رضي الله تعالى عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم امر بالجماع ان تصيب في الزرع قالوا احذر واتقوا اجل
الحيث وفي الكتاب المذكور قاله ومن اطعن على الزرع ايضا قوله وان
الزهر رضي الله تعالى عنه عليه بالزرع فان العرب يتجمل فيه بيتا **هـ**
تبع حيا يا الارض وادع عليك **هـ** لعلي يوحا ان يقاب فتر فقا
دوق في الشهاب التمس الزرع في حيا يا الارض ومن هذا المعنى وقيل
ايضا يعني به ما تحت الارض من المهادن والله تعالى اعلم بما اراد من ذلك
ثم قال قلت وكان اني رحمه الله تعالى كثيرا والبر من صيام وصلاته وصدة
وقرآة وصحته مع ذلك يقول ارجع اليه الغرس قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا ينس من من غرس ولا ينس من غرسنا المديث الحقيق الذي
آخرا الا كانت له صدقة قال رحمه الله تعالى غرست بيدي اكرمت اني غرس
الملك تعلم بان لزوقه وعيب وجز ذلك كما تدرك منها نفعه الله تعالى
وفي المختار من يرسى غرسا كنت له من الاجر بقدر ما يزرع من ثمرة ذلك
الغرس وسمعت بعض الاشباح يقول الزارعون هم الموقوفون بيمين
احد من المدهام من يمس له جزء في عام جماعة فيودع بطن الارض
ثم يقضي من لا على به ان يزرعه به اما اذا اوكلا ما هذا معناه انتهى
كلامه وهذا العهد الفقير الذي الحرف لرب المبيع البصير بغاية العجز
في ادائه حقه وبها يتراخي كات هذا الحق يزرع الدين بن احمد الرضوي
قد اكرم من الزرع والغرس ما يزيد على الخجين والحرس فلهذا كان اصناف
اصناف ما غرس البارع المذكور لا في حصة سنة سبع عشرة بعد الف الح
سنة ست وستين بعد الف وانا غرس من العتيق والزيتون ونواع الفواكه
والخيل وجزها كالمسهر والجبن بنفسه واكر في دعائي كل سنة ما يرسى
على الاولوف ويتبع الاستمرار على ذلك ما بقيت ولقد وافيت اوله الله في ديني
وصعد راسي ولم يكن بها من جنس ذلك الا القليل فالاراضي اهلها في هذا العمل
ساروا المير واكثر ما مضى صارت الفواكه تجلب منها الى بلاد كانت تجلبها
اليها ورجعوا اليها ان يرسى بهذا العمل فلا يسهل لي من مرسى ولا عمل
يرضى الله به صالح **كتاب الذبائح** **قوله** قال الزبيلي
وهذا مسكنا فان لم يوجد فيه قطع الخلق ولا المرسى واجبا بنا وان اشترط
قطع الاكثر فلا بد من قطع احدها عند الكلال لم يبق شي من عقدة الخلق
ما يلي الراس لم يحصل قطع واحد منها فلا بد بالاجماع **قوله** لا يلزم
من عدم بقا شيء من العقدة بما يلي الراس عدم قطع المرسى لا كما في رفع

السكنى من العقدة فيقطع الحردة ويترك على المرسى فيقطع فيقطع الثلث
تأمل وفي القاموس الحردة كزبرج اميل السان **قوله** لا بد من كونه
لا بد من ذبيحة **قوله** يعني في الصيد **قوله** وفي البارزة تهرده الجرس حل
ذكاثة المرسى وبين كانه ويجرسى حل ذكاثة والذكاثة كالمسحوق والنهي العادل
كالبالغ وحل ذبيحة الخائف وان حرمها الا اذا سمع مسر ذكر المبيع عند الذبح
ولا حل ذبيحة المرسى وان انتقل الى مكانه هل الخاف والعيا ذباثة تعالى
من ذلك **قوله** قدم هذا قريبا بعينه فيمن تكرار يحط به لا فائدة **قوله**
وفي القوام لا يكون ذبيحة الجرس ان كان ابيه سنيا وان كان جريا جعلت
قوله وكذا لا حل ذبيحة الدور كمرج به الحصن من الشافعية
حتى قال ولا حل الفريضة المعلقة من ذبايحهم وقوا على ان لا يابا به بل ترا نفق
الذبيحة في الذبايح كونه مسكنا او بما يادع ليدركه اذ ليس لهم تحاب منزل
ولا ينس من يرسى وعلى الكتاب من ينس في يرسى يحسب ذبايح تأمل **قوله**
مؤكد بالاشترافية **قوله** في خطه من **قوله** لم يمت علينا بدكت **قوله**
كنا نخطر بالصواب لمعنا **قوله** والسحابة البرية والحيية **قوله** هي بضم
السين وفتح الهم وبهالة ساكنة كذا في شرح الروض لشيخ الاسلام **قوله** ولا حل
ايضا العذف **قوله** في خط المولى بعده بيا من والظاهر انه جعله لينظر
في تفسيره و**قوله** قال في المغرب العذف غراب القنطرة يكره غنما وفي الجاهل
انقضى **قوله** والبغاث هو طائر يسمى الرخمة يعني الطائر وهو من سحر
الطير ولا يصيد منها يضرب به الخط في ذاة الهمة ومنه قول الشاعر
ان البغاث بارضا يستلهم **قوله** البغاث بالفتح الجهم وتليت الباطين اجبر
ورين الرخمة يعني الطائر وقد قال ابن سني من جعل البغاث واحدا لجمعه بغاثان
مثل غزال وغزالان ومن قال للذكر والانثى بغاثا فالبغاث مثل نعام ونعام
كزان جياة الجيوان وفي الروض الامت قال ابن عبيد البغاث الطير الذي لا يصاد
به مثل الرخم والحدا والواحدة بغاثه ويقال بغاثا وبغاثا وقال ابن اسحاق
في رواية بن سني عن ذكر البغاث هو ذكر الرخم اذا هم اسود انتفى وقوله
ان البغاث بارضا يستلهم معناه ان من جاورنا غنما **قوله** ولما روى
جابر رضي الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم قال ما نصبت عنه الماء فكلوا وما
لغظه الماء فكلوا وما طنا فلا تاكل **قوله** قال في القاموس نصبت اي سال
وجرى انتهى **قوله** وفي الجوهرة واذا ماتت من شدة الحر والبرد ونفسه
روايتان احدهما بولك لانه مات بسبب حادثة فكلوا لولقاء الماء على الشط
والثانية لا بد من لانه مات حنث **قوله** الرواية الاولى هي مختار الفقهاء

وتتمثل هذا التفصيل في الاكل والشرب ايضا قال في النهاية قال صاحب النهاية
لما ذكره صاحب النجاشي في الجاهل الصغير وانه خلاف لما ذكره المصنف في
الحكمة فان الكحل لا بد وان ينفصل عنها حتى لا يتكلم ومع ذلك قد ذكره في الجاهل
قال في الجاهل الصغير السعدية ايضا اقول في كنه الحكمة يده ويضع بها اليد
تخلط الاينة لا يحتاج فيه الى الاخذ باليد انتهى وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم
الاحتياج عدم الفصل **قوله** قال من لا يضره راق له شاة والعلة عن معنى
عبارة المشايخ وعدم الوقوف على مرادهم اما الاول فلان من قد علم من ان ذهب
ابتداء واما الثاني فلان مرادهم ان الادوية المصنوعة من المعادن لا يلزم
استعمالها اذا استعملت بما صنعت له بحسب معارف الناس فان الادوية الكسيرة
المصنوعة من الذهب والفضة لاجل اكل الطعام انما يلزم استعمالها اذا اكل
الطعام منها باليد او الملعقة لانها وضعت لاجل ابتداء الاكل باليد والمعلقة
في العرف واما اذا اخذ منها ووضع على موضع ما في فمك لم يلزم له استعمالها
ابتداء استعمالها وكذا الادوية المصنوعة لاجل الادوية وغزوها انما
يلزم استعمالها اذا اخذت وصبت فيها الدهن على الرأس لانها اذا تركت لاجل
الادوية منها بذلك الوجه واما اذا ادخل يده فيها فذلك الدهن وحسب
على الرأس من اليد فلا يكره لانتفاء ابتداء الاستعمال منها نظيران مرادهم ان يكون
ابتداء الاستعمال المتعارف من ذلك المحرم ويؤيده ما سبق في من مسئلة الانا المصنف
والصغير المصنف مع ملاحظة قوله في مقام موضع الفضة قد برأته قلت وهو كلام
في غاية الحسن والتحقيق **قوله** قوله اما الاول في هذا من خاف على ذمهم انما
نقش من فهم انه استعمال الظاهر في المسئلة رواية قدس وقوله واما اذا
اخذ منها ووضع على موضع ما في فمك لم يلزم له استعمالها ابتداء استعمالها
مع اخذ الدهن من اليد من اليد ثم صبر على الرأس ابتداء قدس واثقل قدس لهم
مقبول موضع الفضة قد يقتضي ان الاكل من ايديهم بلعنه الخشب لا يلزم اذ وضعه
في موضع ما في فمك انه استعمال متعارف وكذلك اذا خال اليد في اليد هنة واخذ الدهن
منها متعارف فلا يرد ما ذكره واما في وجهه فبما استعملها فالوجه ان ترجع الرتبة
الثانية كما هو ظاهر من كنه في ذمهم هذا الثاني ومثله الانا المصنف والصغير
المصنف نفع في استعمالها عند انتقاء من معها بخلاف ما هنا فنقول اذا استعمل
من معها لم يكن استعمالها ايضا استعمال شرب من انا فضة ولا جليسا من برضة
وادهن من انا فضة ولو براسة اذ خال اليد والمعلقة قدس واثقل لا شك
في حرمة الوضع في الانا وحرمة الخافه لذلك نقضت له وقوله قلت في **قوله**

بل نكت ما حجب النهاية بهذا الوصف هو الحق فامل واستأثر لي اعلم **قوله** قلت
والاصح لكلامه هذا بعد ان ذكرنا خلاف ذلك فخلصه اما التبرير لذي لا يخلص
فلا بأس به بالاجماع انتهى وهذا ينظم الجاهل والركاب وبه هاهنا لا يخفى والله تعالى اعلم
قوله كلام هذا السارح جديس بعدد الحق كيف ولا تخلفه بينا قال الزبيدي وبيننا
قاله في الصلاة غايته ما في الصلاة انه ينقشهم من ان ابايوسف يكره المصلي
كل يكره المصنف المنة على وقال لانه الطل يستهلك لا يخلصه ولا يحد به ثم قال
اما الجاهل المصنف والركاب الفضة فلا يلزم من اجزاء مكانه الشيخ لم ينقش
بين قوله اما الجاهل المصنف ويقتضي له فاما الجاهل المصلي وهذا عجيب فكيف ينقش
عن كلامه المنة وهو في غاية الكمال ما هذا الا في غاية النجاسة والله تعالى اعلم
قوله وفي البرازية استعماله صفة الملاهي كالضرب بالقضيب ونحوه حرام
قال عليه الصلاة والسلام استعماله الملاهي معصية والجناس عليها نكح والتلف في
بها كذا في المعصية نكح في الجاهل الى من ما خلق لاجله كفر بالسنة لا شك فالواجب
على الواجب ان يمتنع كيلا يصح ما روى انه عليه الصلاة والسلام ادخل اصبعه في
اخره عند **قوله** سماعه واستشار العرب لوفيق ذكرنا لفتق كره والله تعالى اعلم
قوله قال الزبيدي وملت الحيلة على ان الملاهي كلها حرام حق الشفني
بضرب القضيب وقد ذكر في المشادة ان ضرب القضيب لا يقع في الحرام
يتقاسم بان يرضى به فيدخل في حد الكبار كما في المحيط فامل ما في عبارة الزبيدي
فصل في اللبس **قوله** وفيه نوع لما وقع في الفتنة من قوله بعد
ان رقم لبرهان صاحب المحيط لیس الحريم فوفا له ثام انما يكره بعد اني حينة
وهي استأثر عنه لانه اعتبر حرمة الاستعمال في الحريم وانما يفضل به من صورته
اجه **قوله** كذا نخط هذا السارح وحسب كذا في نسخة الفتنة والحادثة الزاهية
ولهذه ان لا يكره في اللعة تامل فكيف اذا البس فوق بدو شئ آخر محسنا الى
قوله محسنا حاله من المشي لانه ليس **قوله** قال رحمه الله تعالى **قوله**
يعني شيخه بدع **قوله** ثم قال وفي السير الكبير المملح لا مطلقا صغيرا كان اكبر
انتهى **قوله** ثم قال ان المراد بها في السير الكبير البرية وما يعقد على الرء فيحلى
وان كان كبيرا لانه ليس بلبس لانه لا يجعل في الثوب الذي يلبس به يحصل التوفيق
فامل **قوله** واللبس الذي يتعلق **قوله** اي يتعلق الرجل معه لا الذي
يوضع ولا الذي يتعلق الرجل في البيت وقد احرر من لا يعطى راق له الظاهر
في وجهه ان القليل في البس حرم لانه لا يعلم ان البس في باب الخيرات طحفة
بالبيان وقد قالوا يكره حمل حرقة الخوف والخياط للكره بالحققة من دليل البس
فانهم **قوله** والنق **قوله** كذا نخط الجولت رحمه الله تعالى وصوابه الحسن

لأن القلب من عقيقه بعد من ثم يكون معدوماً لما انتهى **قوله** وعن دعوى
أقول هذا صواب عليه بخط المثلث في نسخة **قوله** والحمد لله رب
العوالم بطولان المحمي **قوله** تأمل في هذا ما تقدم ولا بد من قوله وعنه
يخرج هذا إليه كما في التلويح وقد رأيت نسخة أخرى مضروبة عليه بخط من
أخطأ في كتابه **كتاب الأثرية قوله** وأعلم أن الأصل
في الأصلين من القرآن الإباحة قال الله تعالى هو الذي خلقكم في الأرض وجعلها
وقال كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً **أقول** يترشح من هذا الأصل من القائلين
في بلادنا وقد سئل عنه من لا يفتي في الإسلام ابن أبي العيثي المتأخر في كتابه عنه
بغير شبهة بقرينة ما ذكرته وحاصل جوابه أنه جعله من قسم المشتبه من ما نقل
من بعضهم من جهة وعن بعضهم قيل وقال بعد كلام كثير ولزاد وجب علينا الوقوف
حقيقة هذه المسألة وإن لم نقل من ثبوت أنها فيها وصفان وصفان جيدة الطيب
والمشقة المرونة حرمت والأفلا وقاله قبل هذا والحاصل أنه وإن لم يجرى
على الإطلاق لكن إركانه لا ينبغي له من مودة أو دين أو ذم أو غيره أو تطويل
الكل من الحالات أن يشبهه لأنه من الشك لا حتمه الحل والمصلحة السواء
قريباً من أن يتبدل لا صدمه وما كان كذلك هو مشتبهاً اشتباهاً إلى آخر ما ذكره
وعنه في فتاواه فإن ريت الانتفاع فيه فراجعاً ويستدل ابن حجر المذكور أيضاً
بما استدل به كل من الأئمة وصاروا لم يأخذوا من ذلك حجة بل هو حيث لا
يجاب بغيره إذا علم على قطعي بطلان الأصل والرجوع إلى الحقيقة الصادقة أنه لا
دفع لحقيقة حلاله إلا الله من حق الأئمة والعقود التي اعتادوا أو غيرها من
حلاله إلا أنه لا يجب عليه إلا من حصر الطهر في بقاؤه في غير ذلك من حق المصطلح
الخاص بها وقد صرح بذلك جماعة من وضعه في أخبار شيخ الإسلام الحافظ
ابن حجر العسقلاني إلى ما حسن يقيناً على أنه وهو أنه يجب على متعاطي ذلك
السعي في قطعه بالبرهان بما نقل ما اعتاده كل يوم قد رسمه فانه نعتي لا يضر
قطعه فانه استمر على ذلك من بعض الأئمة قليلة وقد زال قول المحدثين ونسبته من
مراعاة نفس ولا تنقض لغيره فهذا أكثر ما رواه وقطعه من وسيلة إلى إزالة ذلك
الهم في ذاته وأنه واجب تعاطيه لأن الوجوب لعارض لا لثبوت الثابتة كما أن
تساقط المصطلح لا يوجب في حقه لو وضع الاضطراب بتأثيره في حقه فأنه
على وجه الحرمة الزائدة لما رواه في وسيلة إلى إزالة الهم يكون واجباً
فعل هذا التدرج وهو ترك ذلك فهو عاصي آثم فاسق مردود الشهادة
لا عدوله في دوام تعاطيه بله أو جباة عليه في الزهدة بقاء روحه فاحذر ذلك
فإن كثيرين من المخالفين بالابتلاء بهذه الحفلة المتبعة الشبهة يتكبرون في

دوام ما عليه من الملت والمسيح المعزى بأنهم لم ينفوا عنه وتمكن منهم فصار تعاطيه
واجباً عليهم وجواب ذلك أنه كلام حق أريد به باطل لا أن يقول لهم لئن سلمنا ما قلنا
هواً ينبغي أن يجب عليكم السعي في قطعه وإزالة ضرره وسجنه لا بد لكم وأدبكم فيقولون
ومحسبكم ولا تدرأه في بعض العارفين أنه يمكن قطعي الأئمة في سجنه أيام
يد وأدبه بعض الأهل الجاهل في بعض طلبه العلم الصالح أنه كان أبطل منه في كل
يوم بقدر كبره فصار حاله وتعلق عليه عمله ومقاله وأدرك أنه المسح الإكبر
والقائل الأكبر والمزبلة الغرة ومودة وأدب ورأى من المحصل لغير ذلك وقد بلغه
ومناشاة حساسة قال في هذه الملتزم المرفقة وانتقلت إلى الله تعالى بقلب
حزين ودعوة وأيقظته ما قد وقفته ناحيه وسألت الله تعالى أن يفتح
ضرسه ففعل عن ثم وصحت إلى رزيم وسررت منها بنية تركه وكذا في ضرسه ففعل
عن ثم أعاد إليه بعد ذلك فلما جدد لغيره ضرسه بوجه مطلقاً انتهى وصدق في
ذلك ومن فأن شغل النفس عن غير ففعل في ظهر علامات الضرس عليها
هو لعدم طهر صوابها وفناطها بقاءها وتقاء كين شوقها إليه وتعلقها عليه
لم يجد حينئذ ما يسد محله من الكبد فيعظم ضرر ففعل حينئذ ولها من عزم
عزها ما قد أتى على تركه وتسلل الله تعالى في ذلك بصدق في فقهه وإخلاصه
طريقه لا يجد تركه لما يحل الله وقوته استقام وأما أوردته هذا ما أنه لا خلاف
تأخرنا وقال في مسألة القائل في شر وط الجرح به الحقيقة التي قالها الأهل
أن تكرار تكرار الجرح في عادة إلى القطع بأفادته العلم مع عدالة
الجرح وأما القول الخراج والزمن والمكانة قاله ويبعد ذلك وتوفره في
قطعه لئلا يتلازم غير معتدل انتهى **قوله** وإلهات **أقول** ضبط ابن الأثير
في النهاية بفتح الهمزة ضبط الزركشي في التتبع لالفاظ الجمل الصحيح
وفي القاموس بفتح الهمزة وفيه **قوله** وأما الفضية وهو الضرس إذا خرج
منه الحاد وخلا دونه وقد قاله الزيد **أقول** قال في القاموس الفضية
عصر الفضة وشراب يفتح منه بصر مضمون في انتهى **قوله** أما الأمر يست
المختارة من العسل والذين وغيرها **قوله** لو قال الله الأمر به الأربعة
لأنه إن أذا المثلث الأبيض حرام على قوله أيضاً وعليه الفتوى وما ذكره
فأصره فأنه قد تأمل **قوله** فتدبر في مره النظر الوجوب في الاستدلال
بعد البحر مع ما إلى المشتق بالغة الجدة في ما يلي في **أقول** رايه
في شرح النظر الوجوب في آخر كتاب الكراهية صاحب المشتق صرح في
شرح النظر الوجوب في **قوله** وفيه من ثمة بخط بعض الأئمة
وحسنه نقلت سبل الإمام ركن الدين الزنجاني رحمه الله تعالى عن أبي بكر

على خلاف ذلك من حيث هو في قوله تعالى وقال في سورة قوله وهو محقق ما
 بالاول من حيث هو ومن الدين لا يعبر اما في سورة قوله ويحكم في شأن المرتبة
 والحالية في المحقق انتهى وانما اذا مضت النظر في حكم الفرق بين الملاك
 والاستيلاء منقطع في صورة الملاك بان المعتبر في جميع النقص وفي صورة الاستيلاء
 يوم الملاك لور وده على العيني المودعه فتأمل **قوله** وضمن المرتبة يدعى
 الملاك بلا برهان مطلقا **اقول** اي يضمن جميع قيمته حتى المضل ان كان يمتصا
 ويشد ان كان مثليا والقول في قدر القيمة قول المرتبة يمينه واليمين على
 الرهن اذ المرتبة ينكر الزيادة والآخر يدعيها وينها ان دعوى
 الضمان كدعوى الملاك **قوله** لا الانتفاع به **اقول** ولا الرهن ايضا
 قال في شرح مختصر الكافي للقدوري لا يجوز للرهن الانتفاع به ولا جازم
 وفي شرح القدوري للرهن والمراد بقوله عليه الصلاة والسلام لا يعلق الرهن
 على ما قالوا الاحتباس المالك بان يصير ملوكا له كراعي الكرخ والسلف وان الرهن
 وثيقة لاجاب الاستيفاء ذلك ملك باليد والحسب الدائم للمرتبة ليكون الرهن
 عاجزا عن الانتفاع انتهى ولا شك في ذلك في وجه الاقتصار على المرتبة لان الكلام
 المتقدم في الحكم لا لا اختصاص به به وفي الرهن **قوله** وفي المضل القامدية
 وذكر في هذه العدة المرتبة اذا سافر مع الرهن او انتقل عن البلد فهذه
 لم يضمن وكذا العدل اذا كان الرهن في يده انتهى وهو مخالف على قاض
 خان وقد نقل كلام قاضي خان في القامدية وذكر قوله عن طين الدين
 انه ليس للمرتبة ان يسافر بالرهن ثم ذكر عن العدة ما قدمناه ثم قال
 والمذكور في العدة مطلقا ما ذكر في فتاوى الفاضل في رده تعالى اعلم بالصواب
اقول كيف هذا البشارة بخطر على حاشية كما به هذا المثل مختار الى تحرير
 انتهى واقول اما كلام قاضي خان فهو صحيح في ان امتناع السفر به في نفسها
 متعلقين بالحوار قوله ويكون ما في العدة على في اسم فلا مخالفة وما كلام قاضي
 طين الدين فيمنع ايضا على قوله وبه يحصل التي سبق فليتأمل ثم رايته في جامع
 النص لانه بعد نقله ما في النص القامدية **اقول** تجل ان ما ذكر في العدة
 قوله الى حصة رده الله تعالى وما ذكره في لها فلا شك ان انتهى **قوله**
 قوله وما ذكره قوله ظاهره انه معطوف على قوله لا يتحمل ولا يتحمل الا هو
 فلو ذكر ان ما في قاضي خان صحيح في انه قد لا يتحمل ولا يتحمل الا هو
 كلام قاضي طين الدين وجازة جامع النص لانه بعد ان علم فتاوى قاضي طين ليس
 المرتبة ان يسافر بالرهن ثم على القامدية خان وقال هذا عند اي يوسف
 ومحمد بن جهم الله تعالى وعلى هذا الوجه ثم على العدة وقال لو سافر بالرهن

واستقل عن البلد لم يضمن وكذا العدل الذي في يده الرهن الى آخر ما فيه فظهر
 كذا بهذا ان كلام قاضي خان صحيح فيما لا يتحمل لتأمله **باب ما يتحقق**
الرقابة وما لا يتحققه قوله والمخ في الابتداء في الرقابة على ما عرف **اقول**
 اي لا يملك على وجه يجب عليه اجرة المصلحة ويطلبه بالمصلحة وهو خلاف ما عرف
 القبر قال الله تعالى ما على المحسنين من سبيل **قوله** لا يلزم بوجوب المال للمكسب
 على الاجل بعد **اقول** لا يتحقق ويصح ما في الحائنة ونحوه ما في المتن اذ ما في
 الحائنة رهنه ما يتبعه عن عدم المواناة وما في المتن رهنه بالكتابة بالتمسك ولا يضمن
 منه ما ذكره في الحائنة ولو سافر حيا لم يضمن على ظاهره وعلته بان يوجب الرهن
 بثبوت الاستيفاء ولا يتصور الاستيفاء في كفاية التمسك منه اذ الواجب فيها تسليم
 التمسك لا الحال الجازم فتأمل **قوله** قلت قال القاضي يدعى المرتبة اي قيمته
 الرهن وهو قول مجرى انتهى **اقول** اي فيما اذا كان الدين المرعوسا وبيان
 او كذا **قوله** خلاف المحققين على سبيل التراجيح يجب على الواضحين جميع قيمته
 لا مضمونه بنفسه **اقول** اي ولو كان التمسك المحقق اقل من قيمته **قوله** وصار
 المرتبة مستوفيا **اقول** يعني وهو به السلم اذ الرهن بالمسلم رهنه والمسلم
 اليه اذ الرهن براس المال رهنه فكل اذ كان واحد منهما من ثمنه هذا من
 الطول وهذا بالمسلم فيه وقوله ليس قوله وصار مستوفيا على الاطلاق في صورت
 المتنازع والزيادة في قيمة الرهن اما اذا كانت قيمة اقل من الاستيفاء بقدرها
 ويرجع بالباقي تأمل **قوله** وذكر في القامدية المتعديتين في الحكم **اقول** وفي
 الزيلعي والحقق مثله **قوله** وهو المراد بقوله لا يلزم في يد البائع **اقول** كذا تحفظ
 وصوابه استغناط قوله في يد البائع ولا نه الا انه يرجع بتحددها في يد البائع
 الزيلعي قال في مصادر البيع في يد البائع وهو المراد بقوله لا يلزم لكن لفظه لا يلزم
 من جهة متالكز والحيث في هذا المتن نقل قال من اوله وحالة لا يلزم في يد البائع
 لا يتنازع من هذا المتن بل والخلف والله تعالى اعلم **باب الرهن بغير**
على يد يده قوله ويتصل الوكالة بموت الوكيل **اقول** قال في الظهير
 ولو مات العدل لم يضمن على يد يده لانه من الرهن وانما استغناط ذلك وصحة
 القاضي على يد عدل آخر وليس للعدل الثاني ان يبيع الرهن وان لم يكن الاول
 مسلط على البيع ومثله في الوكيل الجبري زيادة ومثله في شرح مختصر الكرخ
 بزيادة على ذلك في الجبرية والثبات تاريخا في الحائنة فراجع ان ثبت **قوله** ولو
 ارضى الماخر ببيعهم لم يبيع الا اذا كان مخر وطاعة ذلك في الوكالة **اقول** ومع
 المسئلة في الرهن المومض على يد المعلن الموكل ببيعهم عن حال الاجل لان الرهن
 الحائني عن ذلك حكمه تايبه حسبهم الى ان يبيعه الرهن بنفسه قال في جعي الفتاوى

في قوله
 لا يلزم
 بوجوب
 المال
 للمكسب
 في قوله
 لا يتحقق
 ويصح
 ما في
 المتن
 اذ ما في
 المتن

والرهن ان يبيع الرهن او احد من عياله الفاسد باذن القاضي او القاضي يبيعه
وحرمة البيع رخصته بده وان باعه بغير اذنه الفاسد كان مصادرا وكذا في المقتدر
في الرهن كالمثل والبول والصور والمير والارثه واما قاضي خان والزهري
وفي النسخة لا يجوز ليالك ان يبيع الرهن بدينه بعد طول الاجل اذ لا يملك
عنه الى حيلة ولكن تجب الرهن حتى يبيعه وعند بيع هذا فرع مسئلة
الحرج على الباعث **قوله** ونقدم في الحرج ان قوله بدينه يقتضي **قوله**
القول في الرهن والحيثية عليه وجباية من يره **قوله** والمير والارثه
التي هي من ذلك الرهن اذ رهن الامر الى القاضي لينفذ البيع **قوله**
سواء علمه بمرجعه او لم يعلم في الاصح كما هو في مذهب المذنب **قوله** واذ اختلف
او الرهن اجنبى فالمرتبين يضمن قيمته يوم هلك وتكون القيمة رهنا عند
الامر احيى بعين الرهن حال قيامه كذلك وان داهى قام مقامه ولو اوجب في
هذا المستطاع قيمته يوم هلك باستهلاكه بخلاف ضمانه على المرتبين فانه يقتصر
بقيته يوم القبض حتى لو كانت قيمته يوم الاستهلاك خيرا به ويوم الارهاق
المعاقوم خيرا به وكانت رهنا واستقام الدين حياية لانه المير في ضمان الرهن
يوم قبضه لانه دخل في ضمانه لانه قبضه استيقنا لانه يقتصر عند الهلاك
ولا يستهلك المرتب والدين من اجل ضمانه لانه اختلف مال الغير وكانت
بها فاني يده حتى يخل الاجل لانه الضمان به العين فانه حكم ولو اخل الدين
من جنس حقه استقر في المرتب منه ويضمور في الفضل على الرهن ان كان
به فضل وان كان وبنه اكثر من قيمته يرجع بالفضل وان نقصت القيمة
بترجع المير الى ضمانه وقد كانت قيمته يوم القبض الخارج بالاستهلاك
خيرا به ويستقطن من الدين حياية لانه ما انقصه كالهالك وسقط من الدين
بقدره وتجب قيمته يوم القبض فيضمن في القبض السابق لا يترجع
المير ورجع عليه الباقى بالانقضاء وهي قيمته يوم انقضاء كذا ذكره
صاحب الهداية ونحوه وهو شكل فان انقضاء بترجع المير اذ لم يكن
مضمونا عليه ولا معتبرا بكونه يستقطن من الدين حياية سوى ما حقه بالانقضاء
وكيف يكون ما انقصه به كالهالك حتى يستقطن من الدين بقدره وهو لم ينقص
الا بترجع المير وهو لا يترجع حيا لانه لا يستقطن بما بطلت من الدين ذكره
المرطبي **قلت** وقد سبق اليه راجع عنه بان العين قد تغيرت وكانت
ثابتة لو كانت باقية بترجع الى ما كانت عليه بها فلاك كانت تلك المصلحة
وقد ثبت في ابي القاسم ان تلك القيمة تستقطن قدر النقصان من الدين عند
التغير بخلاف ما اذا لم يتغير العين وقد ترجع المير لان العين التي تبطلها

على ما

على ما لم يتغير من اذنه فلا يستقطن منه الدين وقد اذنه في الرهن فان نقصت
عنه الدين بترجع المير الى ضمانه الى ضمانه الى الجواب **قوله** قال بعض
الحنفية لا يشك لان ما استهلاكه اياه ملكه مستند بالقبض السابق وقال القدر
في شرح مختصر كبري لا يملكه الا كلفه بغيره ونقصان المير بغيره لا يقتضي
هذا اذا كانت العينة نافية اما اذا هلكت بغيره في يوم القبض احيى وقال شيخنا
شيخنا الشيخ على المقدسي **قوله** يمكن الجواب بان تراجع المير الى ضمانه
ولا يقتصر في ذلك المصنف عند المرتبين بان يرد في الرهن الدين وياخذ رهنه
فليس له ان يقول انك قبضته برسه كذا ونقص عندك كذا فارجع عليك
به من الدين فيقول ان اذنه واما اذا تلف عند المرتب فاعتر استيقنا حتى
المير لعدم نقصه في الذات واما اذا تلف عند المرتب فاعتر استيقنا حتى
القبض وتقرر بالهلاك فاعتر قيمته اذ ذلك انتهى ولا يخفى ان مرجع هذه الجواب
في واحد وهو ان تراجع المير بغيره وانما العينة المقتبة باعتبار راجع المير
لدخوله في ضمانه **قوله** فان قلت الظاهر شاهد للمير بان سبب الضمان قد
وجد بالرهن والرهان بدينه فيسجد في جواب ان يكون القول للمير قلنا اوجب
اجيب عنه بان الرهن لا يوجب الضمان وانما يرجع الى الضمان ولهذا يتقدم بقدره
ولو كان الرهن يوجب الضمان كله انتهى **قوله** هذا الامراء والحجاب للزليعي
بصيغة لا يقال لا نأخذ قول ولم يره ولا لانه لا يقتضي عهده اليه لاسباب قبل ان انتهى
فما لم **قوله** ولومات مستقيمة فلهذا الرهن با على حاله فلا يباع الا برضاي
المير **قوله** قيد به لانه لو كانت غنيمة الدين من تركته ولا يباع اجماعا وفي
التاثير راجع اليه فلهذا من القنا وهي العتابة ولو كانت الرهن لايباع بالدين بل
تخصس الى ان يملك المير اذ لم يكن لبيت مال فان قال المير ابيعه وانك المير
وامر المرتب البيع حتى يستوفى حقه فلهذا ذلك ان لم يكن فيه ذناء بدينه والبيع
فان ظهر لبيت مال رجع فيه المير ولومات المير وعليه ديون ولا مال له غير هذه
والرهان من سوا هذه منه المير ويرد الرهن على غرماء المير انتهى **قوله**
فان ظهر للمير مال رجع يعني وانما يظهر تأخرت المطالبة الى يوم القيمة **قوله**
وهو حجة في انه اذا باعه المير وقبض منه وهو المرتب يرجع ولا يكون
مير عا ولا كذا المير الرهن المستقر واذنه المير يبيعه فانه وفي المير
الميرين وشبهوا في المرتب يبيعه اذ فعل ما ذنه كلفه والوجه فيها ان نقص الرهن
قبض ضمانه قبض استيقنا من الرهن فلهذا المير من ذنه المستقر بالاذن
المستأد اخذ حكمه ولهذا كان له ان يرجع اذ اذ في الرهن الى المرتب واخذ
الرهن وانما ياذنه ولو لم يذنه المستقر فاذنك الاما ذكرنا وما كانهم الثابت

للرهنة بد الاستيفاء ومنها الرهن وثيقة لطلب الاستيفاء ومنها من يجب الرهن
 بثمن بد الاستيفاء ومنها ما حكم الرهن عندنا من رهن الرهن بثمن بد الاستيفاء
 بالزينة بأشياء بد الاستيفاء ومنها الرهن بالاستيفاء في الواجب وهي
 الدين وفي ذلك من الاستيفاء ما ذكرنا ذلك كثره وفق علمنا من ذلك التخصيص
 فكلما حتى يجمع الميراث بالموادى لا يمتنع كالميراث وقيل بالخصم في الامور
 التي لا يمتنع في قولنا للامير معنى في التاتارخانية بعد ما نقلناه عنها عن
 المتأخر في الفتاوى من ساجدة قال في الجامع رجل استعار من أحد جارية ابنه
 بدعيه ففعل ذلك ثم مات المستقر ولم يرع ما لا يطلب المرتبة من القاصي
 ان يبيعها بدعيه بدعيه وانما صاحب الجارية ذلك فالتأخير لا يبيعها فان قال
 الغير وصاحب الجارية للقاضي يبيعها بالدين والمرتبة ذلك فانه ينظر
 ان كان في مئة وفاء للدين لا يثبت له اياه المرتبة وان كان فيه ازاله ملكه
 عند المرحون وان لم يكن في مئة وفاء لا يباع بدعيه رهن المرتبة فان كان في
 مئة وفاء بالدين واستقر في المرتبة يمتنع ثم ظهر المستقر حال رجع فيه ما اخذ
 المرتبة انتهى **قوله** ولو اراد الغير بيعه والى الرهن البيع بغير رضا
 ان كان به وفاء والا فلا **قوله** كذا يخطأ المثل في امره ومنشور ومرا به
 والى المرتبة كما في المزيلي **قوله** قال الرهن للمرتبة **قوله** ان كان
 الزمان قد تقدم فلهما الحق في البيع في آخر باب ما يجوز الرهن **قوله** اذا
 علمت ذلك وتحقق ما هناك ظهر لك ان اطلاق صاحب الكثر والوقتية
 اطلاق في محل التفتيد وهو وما استشهد به كلام اصحاب الحق يكون سببا
 لمصلحة الامور لا كلام والله تعالى ذلك الذي في الجارية الى احسن حل يسبق
قوله قال المزيلي طلق الجواب والمراد حياته لا توجب القصاص وانما كانت
 توجب جعرة حتى يبيع عليه القصاص الى آخر ما نقله هنا وبعده يعني في ذلك
 نذكر ما ذكره من فاحش والمولد اعرض به على صاحب الكثر والوقتية **قوله**
 اعلم الملقن بد جميع ما رايت منها من هذا المولد لم يذكر ذلك اعتمادا على ان ما
 نحن فيه محتمل بطلان لما في المقام فخصصنا لطلب **قوله** وتسمى هذه زيادة
 قصديرة بخلاف ثناء الرهن فانما زيادة مضمومة ولهذا اختلف **قوله** فحق له هذه
 يعني الزيادة في الرهن وقوله ولهذا اختلفا يعني في الزيادة القصديرة فيم الذين
 على قمتها يوم قبضتها وهل قيمة الاول يوم قبضتها بخلاف ثناء الرهن لانه اذا ملك
 هناك بغير شيء فاحمل **قوله** عند زفر والشافعي لا يجوز في ثناء **قوله** الملقن عند
 الشافعي صحة الزيادة في الرهن لان الدين كما هي من حيثها **قوله** ولو مات
 الرهن الى **قوله** ان في الرهن الناس انما حكم حكم الصحيح والله تعالى الموفق

كتاب **الضمانات** **قوله** فصدنا ما قال منه الدم ومات
 ففعل القصاص ذكرنا ضمانا في القصاص انما الامام شره في استيفاء القصاص وبه
 قال بعض اهل الاصول وسواهم وبين الهد ودمه الحق لا ينصرف ذكره في جرح
 وفي الثاني لاسم على المصلحة انه لا يمتنع توبة القاتل حتى يعلم نفسه للمقود ويرف او يلاء
 الدم انه لا يمتنع من ان يجرى على طلبة من ربح امره قطعت وادعى امرأة اخر عشت
 الراس ومضت سنة فلم يبلد الزوجان نياية المقديم بل بقيت كما قطعت ففعلها
 حكومت عدل كذا في الخارج الزاوي **قوله** جرحا **قوله** لعله ورجا **قوله**
 وفي خطا حنة الفتاوى رجل ضرب رجلا بمرقعه فان اصابته الحديدة قتل
 به عند الخليل وان اصابه بظهره ولم يجرحه ففعلها لا شك انه يجب القصاص
 وكذا عند اهل حنيفة في ظاهر الرواية وفي رواية الطحاوي عن اهل حنيفة انه لا
 يجب القصاص فعلى هذه الرواية يفر الجرح سرا كان حديدا او دوا او حجر
 بعد ان تكون الرمية بها الجرح قال المصنف الشهيد في نسخة والاصح ان
 المجرم عند اهل حنيفة الجرح وسخات الجزان من الحد يد على الرواية وان اصابه
 العود فقتل عند اهل حنيفة لا شك انه لا يجب القصاص وعندنا كذلك لانه في
 معنى العصى الصغيرة وان كان عصى عظيمه عند اهل حنيفة لا يجب القصاص وهو
 قول الشافعي وعندنا يجب رجل احمى نفسه وارى عليه اسنانا فان لم يلق في الماء
 لا يستطيع الخروج عنها عليه القصاص بمن له السلاسل وكذا كل ما لا يلبث عادة كالسلاسل
 الا انه لا يجعل النار كالسلاسل في حكم الذكاة حتى لو تروقت النار على الذنوب وانقطع
 بها العروق لا يلحق الجرح انتهى فلهذا في الرواية قال لان النار تهل في الحيوان على الذكاة
 حتى لو ذقت النار في المذبة فامرت العروق بكل انتهى **قوله** نقول له وكذا كل ما يلبث
 عادة لا يمتنع في ان القتل بالقتل قد عد وقوله لكن في الرواية الى في الظاهر
 مثل ما في الرواية **قوله** وهذا من احوال قادمه عن الكفاية وتعمل على اذا سال بها
 الدم وبه تحصل التوفيق بين كلام الخلاصة والرواية بان يعمل كلام الخلاصة على ما اذا
 لم يسئل به الدم فلا يلحق الجرح وما في الرواية على ما اذا سال به الدم واما القصاص
 فلا كلام في وجوبه واما قوله اعلم **قوله** في شرع الكثر المنظم لطلب شيخنا الشيخ على
 المقدس قال قلت على كلام الخلاصة على ما اذا لم يسئل دم وكلام الرواية على ما اذا سال
 ثم رايت النص في هذا القيد في الرواية والنهاية انتهى **قوله** في في الظاهر وان
 رجلا اذ رجلا بقتله وحبسهم بقتل حتى ماتوا على ما قاله محمد وجمعه عقوبة
 والبرية على عاقله والفقهاء على قول اهل حنيفة في انه لا شيء عليه في المشتق سبيل
 محمد عن رجل دفن رجلا حيا قبرا ومات قال فيه البقرة في الزحف يتاد فيه لانه
 قتله عند في الكرميات دفن حيا في قرات منه يتكلم به لانه قتل عند وهذا

قول مجر والقتل انه على عاقلة الذمية وفي الظاهرية والفقهاء على قول ان حيفة وفي
المجروية الحسنة بن زياد عن ابي حيفة قوله ان تلت فلا تلت بده اقول بالسيف
ثم قال انما اردت بجزءه فقتله لم يقتل منه ذلك ويقتل ويقتل ان يوسف اذ قال ضربت
فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عدو ولو قال ضربت بسيفي فقتلت
فلانا اقول وجأت بسيفي فقتلت فلانا ثم قال انما اردت بجزءه فقتله ثم علم
القتل وفي المتن اذ قال الرجل قتلنا فلانا بسيفي فقتلت فلانا ثم قال كان
سيفي ثم قال كان سيفي لم يصدق وتقتل به ولو قال قتلته فلانا ثم علم
فلانا بذلك قال كنت بجزءه فلا يصدق وتقتل به انتهى من التاثيرية
قوله وما شرطنا في الآلة ما ذكرناه الحمد هو المقصد ولا يتقصد في المقصد
الابدية استعمالها في الآلة فإيم الدليل مقام المدلول لانه لا يلبس تمام مقام
مدلولها في المارحة الظلمية المريعة **قوله** هذا صريح في انه لو وقع الاختلاف
في قصد الحمد بعد ثبوت القتل بباب البيعة لا يتقبل قول القاتل لم أقصد بخلاف
ما لاخر وقال اردت بجزءه قال في التاثيرية وفي المجرد ردها الحسن بن زياد
عن ابي حيفة اخرته تلت فلا تلت بده اقول بالسيف ثم قال انما اردت
بجزءه فقتله لم يقتل منه ذلك ويقتل ويقتل ان يوسف اذ قال ضربت
بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عدو ولو قال ضربت بسيفي فقتلت فلانا
اذا قال وجأت بسيفي فقتلت فلانا ثم قال انما اردت بجزءه فقتله ثم علم
القتل وفي المتن اذ قال الرجل قتلنا فلانا بسيفي فقتلت فلانا ثم علم
القتل ولكنه مات وقال في القتل بل مات بسيفي كما انه لا يقتل به وقال في الحاشية قبل
هذا رجل قال انما ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال ابراهيم بن محمد اسم تقي
هو خطأ حتى يقول عدو انتهى **قوله** في الامراض والقتل مطلقا عن قصد الجدية والمطانية
من جهة القتل منه ما اورد به في محل على الا وفي هذا خطأ خلافا لما اذا ثبت بالبيعة
وعينت الآلة لانه بمنزلة الافضاء بالهدى وانما قلنا ذلك طاهر جدا من قول المشاهدة
مطلقا بعد تعيين الآلة قال في التاثيرية نقلا عن المحيط قال محمد في الجامع الصغير اذا
شهد شاهدان ان فلانا ضرب فلانا فلم يزل ما يبرأ من قتل حتى مات فبعد القتل وان
عدا من الهدى لم يوجب القصاص ولم تعرض الآلة وذكر المحقق في ديات الاصل
فذكر الآلة ولم يتعرض للهدية فقال اذا ضرب رجل غيره بالسيف فلم يزل ما يجب
فراش حتى ماتا شهد شاهدان بذلك كان عليه القصاص فاذا ذكر في الجامع الصغير
ان كان قتل فغير مجرى على خلافه وان كان قتل الخلق فبالباء تكون الالترجاسة
وانما سلم القاضي عن احمد في ذلك احوط قال ولا ينبغي للقاضي ان يكتفي بانه يشهد
بانه مات من ضرب به الآلة وفي المنزلة وانما سلم القاضي عن احمد في ذلك احوط

وانما سلم القاضي عن احمد في ذلك احوط قال ولا ينبغي للقاضي ان يكتفي بانه يشهد
بانه مات من ضرب به الآلة وفي المنزلة وانما سلم القاضي عن احمد في ذلك احوط
قوله في الصلح تلت على حسب ما ذكر عليه في قول الولد ولده عدو
وفي اقرار القاتل تكون في ثلاث سنين كما صرح به في التاثيرية وفيه **قوله** ومن
يقتل النفس هذا **قوله** يدخل في هذا ما يجب فيه الذمية الكاملة كالقتل
والثمن والرد في الصلح والانتفاع والحسنة لكن ما اكتسب المصاغة فيه فيه القصاص
وما لا يكتسب فيه **قوله** يعني اذا جرح عضو بالزجاجة وجب فيه القصاص
ان كان مما يتراعى فيه الممانعة **قوله** هذا ليس في محله اذا اصاب ما لا يتراعى في الحق
تأمل **قوله** وهذا خطأ في القصد **قوله** ومن تم الخطأ في القصد فصل
الجرح بقصد العلاج لان قصده من الجرح لا القتل وهو رافة الشئ في احواله
بالغة عاقلة تدركها كرها على الجرحي ومنه في ولا يكتسب فيه حتى جرح
رجليه في الصلح بجزءه فقتله هلك بسيفه والواجب في ذلك الذمية على عاقلة
لان الاعتبار لا يراعى الا في الجرح لا في الجرح (وهو ما في الارض ويحرم على من يرضى عنه
تعالى والله تعالى اعلم **قوله** وتقتل بسيف كما في الجرح وواقع الجرح في غير ملكه وجوبه
اذا ثبت فيه اذى الذمية على العاقلة لا الكفاية **قوله** وفي المجردة وواقع الجرحي انما
يضمن بذلك اذا لم يتبعه المشي على الجرح وانما اذ القتل لا يضمن لانه هو الذي
جنى على نفسه بعد المرد عليه وفي التاثيرية نقلا عن السنياني من قول علي قارعة
الطريق في آخر رحله بن وصرورث من احد الجانبين الى الجانب الاخر حتى وقع في
لم يضمن الحاضر شيئا انتهى **قوله** قال في الجرحي وفيه ذنب الجرح والوضع في يده ملكه
ووجه ذنب القتل والاولا ثم يضمنه لا اثم فيه اثم القتل ووجه اسم الجرح والوضع
قوله في الاثم ينبغي ان يكون مقيدا بما اذا لم يقصد به القتل تأمل **قوله** وكل ذلك
يجب حرمان الارث الا هذا **قوله** اسبق دس قتل امرأته او ذراعه من حرمانه
الموت لاجل الزنا يبرأ منها عندنا خلافا للشافعي وجه انه تعالى في الحارم الزنا
فصل في بيان ما يجب القود فيه وما لا يجب **قوله** تلت حشاه **قوله**
قال في القصاص من الحق العهر او كل من كان من قبل الحلة كالاب والاختان
وفيها انتهى **قوله** تلت من صور هذه المسئلة ما اذا قتل ام امير او خطبا او ابا
او امها او خاله او غيرها اذ اصابته اقرارا او جرحا وفيه ذنب القتل فقتله القصاص
عليه ثمانية دراهم منها اربعة قد وردت قصاصا على الجرح فيستط **قوله** ثلاثة اذ قتل
احد من ابا عمه او خاله او غيره وان مات احد الاخرين لم يكن للباقي ان
يقتله لان نصيب الميت من القصاص صار ميراثا يورثه اخوه والقاتل يورث اخاه
لان نصيب ميراثه لم ينفذ حرم الميراث عنه واذا ورث ميراث القصاص من الميراث سقط

ذلك عند انقلاب نصيب الاخر ما لا عليه ثلاثة ايام الكوفة في حاله لا في الباقي في ثلاث
سنين وتامة في الظاهر غير **قول** فان قلت كيف يصح قوله ورت قصاصا وهي
للموت ثبت ابتداء بدل ليل انه يصح عند الموت قبل موت المورث والموت بعد النصيب
بعد الموت وهو ليس باصل للموت في ذلك الوقت ثبت للموت ابتداء قلت ثبت عند
البعض بطريق الارش او بقول تعين صفة يتحقق فيها الارش بان يقتل رجل ابا امرأته
تكون ولاية الاستيفاء للمرأة ثم ماتت المرأة ولها ولد من المقاتل فانه يترك القصاص
الواجب على ابيه كذا في المشكل **قول** عبارة المجردة فلا تقييد في ذلك ولا يرد قوله
قلت ثلاث ولا يخفى عدمها فيما قلناه **قول** فان قيل يحتل ان يكون المزداد لا قد
يجب الا بالسيف الى اخره **قول** اما لا ان يكون بغيره لا قد ويستحق في الا بالسيف
كذا في التناهي **قول** فعلى هذا المقتضى في المراجعة من ان من له القصاص يجب
ان يتسلم بالسيف فيضرب به علاه بها ثلاثا في غير وقتله بخراجه وبنوع اخر غيره وفيما
سبق فاما على ان حرمه بالسيف السلاع والله تعالى اعلم **قول** لو قال ما وقع
في كلامهم من لفظ السيف في هذا المجل بل ذبح السلاع بدل قوله لم يقع في المراجعة
لما كان اشبه ونصيب لقتله اولاد كلامهم في عامة الحقوق والشرع في ما قبل
قول والقاضي كالأب في جميع ما ذكرنا في الصحيح والوجه يصلح في مقتضى
ليس له المقصد والعقوبة **قول** قال في الخلاصة والأب استيفاء ولاية القصاص
لا بغير الضرب في النفس وما دونهما يصلح فيها والوجه يثبت في جنادون النفس
وهو يصلح في النفس فيه وابنه وانما القاضي في كالأب ذكره اكثر المتأخرين
في شروحه واستدلوا بما ذكره من جهة الله تعالى في الكتاب ان من اول له اذا قتل
غيره فلا سلطان ان يتوفى القصاص ويضرب ولا يعفو فكذا القاضي والله تعالى اعلم
قول قال الزيني والوجه كالأب في جميع ما ذكرنا الا في القتل فانه لا يقتل لان القتل
من باب التلازم على النفس من لا يملك تنزعه ويحل تحت هذا الاطلاق الصحيح
من النفس واستيفاء القصاص في الطرف اذ لم يستثنى الا النفس وذكر محمد في كتاب
العليا والوجه لا يملك الصلح في النفس لان الصلح فيها بمنزلة الاستيفاء وهو لا يملك
الاستيفاء والمنكر هو المذكور في الجامع الصغير ان المقصود من الصلح
الطال والوجه يقول المصنف فيه كما يثبت في الأب بخلاف القصاص لان المقصود
المتحقق وهو محقق في الأب ولا يملك الصلح للأب لا يملك له فيه من الابطال
بل هو قول وقال القياس ان لا يملك الوجه المصنف في الطعن في لا يملك
في النفس لان المقصود منه وهو المستثنى في الاستحسان بملكه لان الاطلاق
يستلزم ملك الاموال لا النية خلقت وقاية للنفس كما لا شك في استيفاء
بمنزلة المصنف فيه والقاضي بمنزلة الأب فيه في الصحيح الا ترى ان من قتل ولدا

له يستوفى السلطان والقاضي بمنزلة نبيه وهذا الوجه والوجه كالمقتضى لما عرف
في موضع انتهى **قول** فتقوله وجه المذكور هنا الا في الارش وبدل
على ارجحية يقتضي ما يجب الكفر عليه وتولية المقتضى الا بغيره بل في المراجعة
والقاضي كالأب في الصحيح وكذا الوجه الا انه لا يقتضي في النفس لجمله الوجه كالمقتضى
فيما تقدم فيكون الصحيح هو الصحيح وانما ذكره في الاصل في موضعين كما بينه
في التناهي رخصته الا في الصلح انه لا يملك والا في الديات انه يملكه ومقتضى
عليه في الجامع الصغير ومعلوم انه يعمل بأحكام التصنيين فاما **قول** كذا امر مستر
قول اما تأكل القاتل **قول** فقد اطلق **قول** اي اطلق دمه اية احدم
قول فيجب الدية في الادعي واليه في الدية **قول** فيما على الاطلاق
هو في الحرمان المبد الخبز والبدن الصبي فلو اوجب قيمته كالدابة الملوكة تاحل
قول قلت وانما لم يقتض شرها الضمان لما يقتض شرها من شرطه على الدية باطلاق
ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم **قول** الظاهر ان عدم احتباره كمن
يحل ينفذ وهو عليه كما هو شرط المقتضى به كما قرر في محله اذ لو كان كما فهم ثبتت
الخلاف في هذا الفرع كما ثبت فيما ذكره ولم يثبت وايضا تسميته ايضا بعيدا عن اصطلاح
المقتضى لعدم ما يطلق عليه اسم الامانة في اصطلاحهم اذ هو المالك القابل لاثبات
اليه عليه فتأمل **قول** لانه العصمة قائمة مقام الحرية **قول** كذا في الخط
مستحقا عليه بثلاث نقط والظاهر ان مصنفه اشراف الكثرة وينبغي رجوعه
نصفه صحته من نسخ شره الوهبانية **قول** ولو لم يمان يتطبع به او ينفق
عنه فلا شيء عليه **قول** وفي التناهي رخصته واذا قال لغز اقطع يده فقطع
وسمى في النفس ومات فلا ضمان على القاطع انتهى **قول** وما في التناهي
رجل قال لآخر بعتك دمي بثلث او بالف فقتله كان عليه القصاص وان قال اقطع
فقتله كان على القاتل دية لانه وان قال اقطع يده فقطع يده كان عليه القصاص
انتهى **قول** كذا في الخطر وانما عطل وقد رجعت الخائفة فاذا عايرت وان
قال اقطع فقتله كان على القاتل دية وان قال اقطع اقطع يدي فقتله كان على القاتل
دية لانه لا يمان **قول** قلت وما في غاية المعيرة مخالفة لما ذكرناه من تناهي
تأني خان **قول** اما وجوب القصاص في قوله بعتك دمي بثلث والدية
في قوله اقطع فقتله فهو من حق لامة المعيرة واما وجوب القصاص في قوله اقطع
يده فغيره من الخائفة عطل والظاهر ان المذخور من بعد قوله كان على القاتل
دية ولو كان اقطع اقطع يدي فقتله كان على القاتل دية لانه لا يمان فانه لا يقطع
يده راجع الى الأب وذهب القصاص وكان الشيخ رحمه الله في نسب القاتل فقتله
انه اقام لها مقام اليه فم عليه بالثامنة لامة المعيرة فقتله رده الموقر

عبد بناسي فرجه جرحته احد اكرت العظم والاخرى وصحنته فاجبت في الاول
عشر الورقة في ماله وفي الثانية القصاص والله تعالى اعلم **قوله** يعني اذا شج
رجل رجلا مد فمضة فوجب عقده او شرا براسه ولم يثبت دخل ارض الى فمضة
في الدية **قوله** هذا اذا كانت الشجة خطا فان كانت عبدك فلكم الجواب لاقتصاص
في الشجة ولكن يجب دية كماله منه ماله لاجل الشر ويدخل ارض الموصحة فيها
ولا اصل ان الجناية مئة وقتت على عصف واحد والثلث لثنتين بوجب احدهما
القصاص ومن جيب الاصل لما لا يجب المال في الكل كما لو قطع المصطلح الاعلى من اصبع
رجل فبها الباقي يجب المال في الكل عند علمائنا رحمه الله تعالى كما ذكره شيخنا
الاسلام تالار رحمه الله تعالى في هذا من مقتضى عليه وايضا الخلاف فيها اذا وقعت الجناية
على عصفين وقد ذكرنا في جنس هذه الحساب فلا يثبت الى حقيقة رصا حبيبه
على قول الى حقيقة يجب المال في الكل وعلى قول ما حبيبه يجب القصاص
في الموصحة والارض في الاخرى فيها يجب ان يكون كذلك كذا في التا تاريخية
قوله وارض الموصحة يجب بقوات جزء من الشر وقد قبلت جميعا بسبب واحد
قوله هذه عبارة الزيلعي وفيها من سقط من خط المؤلف ومن بعد قوله
بقوات جزء من الشر حتى لو ثبت يستطو وجب الدية بقوات كل الشر الخ وكان
سبق نظره حتى كتب من الشر الى الشر **قوله** ولا يقطع اصبع مثل جاره **قوله**
اي لا تقصص بقطع اصبع مثل جاره ولم ينكح في المقتضى على الدية والحكم وجوب
ديتهما عند الامام اذا لم ينتفع به وعندهما القصاص في المقتضى عند الاربعين
في الاخرى اذا انتفع به وقد صححه في المصنفات وفي الكبرى والمقتضى على قول الى
حينئذ وعليه اصحاب المقتضى في الجرحه وكل اصبع فيها ثلاثة مفصل
في احدها ثلث دية الاصبع وما فيها مفصلات ففي احدها نصف دية الاصبع
لان ما في الاصبع ينتفع على اصلها كما انتم ما في اليد على عدد الاصابع والقطع
والشكلى سوا اذا هبت شتعت دية كاملة كما لو قطعه كاليه اذا شلت
والذي اذا هبت شتعت لان المقصود من العضو المنقصه قد هاب منقصه
كدهاب عينه انتهى وفي التا تاريخية وفي سنن در ابن سماعه رحمه الله تعالى
من قطع اصبع اخصه سقط اصبع اخر فبها على قول الى حقيقة لا يجب القصاص
في شيء من ذلك ولكن يجب دية اصبعين وفي الكبرى وارضها مال الجاني ثم وعفى
اي بوسن رحمه الله تعالى ان يجب القصاص في الاصبع الاول والديته في
الاصبع الثانية وعند غير رحمه الله تعالى يجب القصاص في الاصبعين واذا قطع
الرجل اصبع اثنان عدل شلت ارض الى جنبها فعليه ارض الاصبعين وذهب
القصاص في قول الى حقيقة وعند علمائنا القصاص في المقتضى عند الاربعين

في الاخرى عدل في الكافي وهو قول زكريا والحسن رحمه الله تعالى في المصنفات والمعبر
تدخله قال في الكافي وان قطع اصبع رجل من المصنف الاعلى شلت ياقى من
الاصبع اكل اليد فلا قصاص في شيء من ذلك اجماعا وينبغي له الجواب في المقتضى
الاعلى فيجب على حكمه عدل **قوله** يعني اذا كان ينتفع بما جاني وان لا ينتفع
بما جاني فعليه دية الاصبع كماله كما انصحه الزيلعي والعين وعرفنا قال اعني
في التا تاريخية فالحاصل ان اجماعنا رحمه الله تعالى ان مقتضى القصاص هو احد اذا
قطع بعضه شلت بقيمة او شل ما هو من المقتضى او قطع بغيره لا قصاص واختلوا
في القصاص ليس احدهما بشا الاخر والشا في لا قصاص فيه ايضا انتهى كلام التا تاريخية
وبه على الفرق بين الشكلى والسقط في سوق الخلاف فان مقتضى القصاص
فيها في صورة المسقط واربو سنن وعنده القصاص في الاولى والدية في الثانية
وبن حنيفة يقول بالدية فيهما في الشكلى عندهما القصاص في الاولى والدية في
الثانية وعند ابي حنيفة الدية في الاولى والثانية هذا اذا كان لا ينتفع
بالمثل اصلا اذا كان ينتفع به فعليه حكومة عدل واذا كان عصف واحد
وكان لا ينتفع بما بقى فعليه الدية اي دية ذلك العصف كاملا وان كان ينتفع به
فيما قطع من جبهته فيجب حكومة عدل وقد اطلق اصحاب الحق في هذه المسئلة
وكلامهم يحول على ما اذا كان ينتفع بما بقى منه فانه والله تعالى اعلم **قوله** ويجب
الحكومة فيما بقى **قوله** اي ان كان ينتفع به وان كان لا ينتفع به فعليه ارضه كاملا
قوله وقال ابو يونس سقط عليه ارض الام وعفى حكى عن عدل لان المقتضى الموجب
اذا زال فالام الحاصل لم يزل **قوله** كذا هنا وشبهه في الزيلعي والعين وغالب
الشر في الزاوية بربيت الموصحة والجرحة ولم يبق الاثر لاشي عليه عند محمد
وهذا قياس قول الامام ايضا في الاستحسان الحكيم وهو قوله الثاني قال
المفتي المقتضى على قول محمد انه لا شيء عليه الا ثمن الادوية قال القاضى انا لا اترك
قولهما وان بقى اثر جرح ارض ذلك الاثر ان منقولة مثلا فارض الحقتة انتهى
تماما بما يسميه ويبي ما من من الخلاف والله تعالى اعلم
فصل في الجنايات **قوله** من بطن امرأه حره **قوله** وكذا
لوضرب ظهرها او جنبها او راسها او عصف منها عصفيا تامل **قوله** فالثقة
جنبها يتوجب غرة **قوله** اي بعد ما استبان خلقة او بعض خلقة كما في
التا تاريخية تتلوه شرع الطوازي وسيذكره في المقتضى **قوله** وجب غرة
قوله قال العيني وهي على المالك عند نازع من مالك فماله انتهى **قوله**
وتدبها لا دية لان جنبها لا يتوجب فيه شيء الاقتصار الام ان قصصت
والا فلا يجب فيه شيء **قوله** هذا اذا الت البهيمه ميتا اما اذا التت حيا

ثم مات من الضرب فغير قيمة لانه مالا تلفه بفعله فيصنع مع نقصان الام لكي
 حتى عليها ايضا فانك شيئا من قيمتها ولا تقاس على الامه حتى يغير نقصانها بقيمة
 ولدها عند الامام ونحن لان الجناية على الامه ليس بالجناية على الجاهل
 ثم تأمل **قوله** فان العشر حياتيات فدية كاملة **اقول** وفي شرح
 الطحاوي ولولمقت جنيته يجب عز ثا وانا اجد بها حياتيات والاخر يتألف
 ودية وان ماتت الام ثم خرجت ميتة يجب دية الام ودها الا اذا خرج
 حيا ثم ماتت ثلاث ديات وعلى هذا قياس وان خرج اصدما قبل موت الام
 والاخر بعد موتها وجازيتان على الذي خرج قبل الحرة والاشي في الذي خرج
 بعد والذي خرج قبل موت الام لا يربث من احد ولا يربث منه الا اذا خرج
 حيا ثم ماتت فدية كاملة ويرثها ورثته كذا في التتار خاتمة مختصرا
قوله وما يجب فيه يورث عنه ولا يورث من ابيه منها **اقول** قال في التتار
 نقله في النجدة ثم الجينة اذا خرج ميتا لا يورث اذا خرج بنفسه واما اذا خرج
 فهو من جملة الورثة بمانه اذا ضرب انسان بطنه فالتقت جينتا ميتا
 بهذا الجيني من جملة الورثة ثم رخص في المحيط فان مات بعد ما خرج بعض
 اعضائه وذكر في بعض المواضع انه اذا كان الخارج اكثر المدن ومات بعد
 ذلك كان كانه المثل قد خرج جانيه وان كان الخارج اقل البدن فكان
 لم يخرج منه شي ولا يورث وان وقع الاختلاف في انفصاله جيا او ميتا فمكثت
 القابلة في انفصاله جيا او ميتا اجعل على انه تقبل منها دية في حق الصلاة
 عليه وهل تقبل منها دية في حق الارث قال ابو حنيفة لا تقبل وقال لا تقبل استحق
 وفي الفتاوى الخارجية حامل مات ويخرج ولدها قد رجم وليلة فقال بعض
 قتالي بعض لم يمت فدفنت ثم بنيت الجنازة في جودتها مع بنت قاعدة على جانيه
 واليقتل زوجه في ارباب بعضه من خارج بل انه لو اقر الورثة كلهم باي بنتها
 خرجت حية بعد وفاقتها البنت لم يورث ورثتها من البنت ولو لم يقض
 عليهم بارث بهذا القدر الا ان يشهد عدول بانها وكدر حية وانما تحمى الشريعة
 لا ان يارثوا بها منذ دفنت الا ان يشهدوا قد سمعوا صوت البنت من تحت القبر
 ووجدوا ملازمهم الجرد ولو لم يكن ثم شهدوا وانكرت الورثة حلفوا على العلم ولا
 يراى لها اذا حلفوا انتهى وفي الولول الجينة امراة حامل مائة والولدي في كفي بطنها
 مقدار ريم ولبنة بعض الناس يقولون امرى وبعضهم يقولون انه ميت فدفنت
 كذلك ثم بنيت الجنازة جازيتا ميتة على نعنها وتركه الدية زوجا وبنتين ان اقرت
 الورثة بانها ابنته ورثت الاية ثم دفنت بها ورثة الميت وانما تجددت الورثة
 لم يقض لها شي لانها لا يورثها اخرجت منها ام لا انتهى **اقول** متفق في

انما اقرت الورثة بانها ابنته ورثت انه لا يخاف بعده الى آخر وقت حتى ماتي
 الفتاوى الخارجية لا يورث حتى يشهد الشهود انها ولدت حيا وفيه غايبة
 المتيقن ولا يثبت ثبات ذلك ولا يخفى ان المخرج واحد والذي قد منه عن
 التتار خاتمة برثر المحيط من قسروا ووقع الاختلاف في انفصاله جيا او ميتا
 هذا الاصل في تحصيل مسائل الجنين وفي الجني في الجنين مثلا عن المجنن والذليل
 وانما اختلف في الاستقلال بغيره الا حنيفة لا تقبل فيه الا شهادة رجلين او رجل
 وامرأتين لا الصياح والحركة يطلع عليها الرجال وقالوا يقبل قول الشاهدين الا الام
 فلا يقبل قولها في الميراث اجماعا لانها ميتة وقامه بغيره واقول لا نكر الا جيا ضاى الاستطاع
 بان قال انما لم يجهضه او لم يجهضه ايا لم تسقطه بل سقطت وانكر في وجهه جيا صدق
 بعينه ولو قام له من المدي والمدعي عليه البيضة قد ماتت بنية الزاوية **قوله**
 الامه المذكور نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو اثنى في مال الضارب **قوله**
 قوله لو حيا راجع الى قيمة الى الا لا اذ وضع المسئلة في القيمة يتا واما لو اقرت
 حيا ثم ماتت من غير تعليم قيمته بالمقام بل في الجناية نقصان الام اذ كان بقيته
 واد لا يجب عليه تمام ذلك ولابد من زيادة قيد هنا وهو ما يقال في جنة
 الامه جنة من من لاها ولا من القود نصف عشر قيمته اذ ما اذا احلقت من
 مولاها ومن الغزو يجب الحرة وذكرنا اني كان نصا عليه في التتار خاتمة نقلنا
 عن السفنا في وفيه نطاع المحيط وتذكرنا على قول ان حنيفة يجر يشهد الجنين
 بعد انفصاله ميتا على كسروها ثم لو كان حيا فينظر كم قيمة بهذا الجاني
 فاذا اظهر قيمة المثل بعد هذا كان ذكر الجاني من قيمته ولو ضاع الجنين ولم يمكن
 تثبته بما عاين كونه حيا ثم على تقدير كونه حيا ووقع الشارح في تثبته
 بين الضارب وبينه في الامه المبرورة كان القول في الضارب وهذا كمن
 قتل عبدا خطأ ولم يشاهده القاضي قبل قتله حتى يخرج عن تعقيبه باعتبار حاله
 وحيا ثم لو كان حيا وقت المئذنة يرف صاحب القتيل والقاتل جود القول
 قول القاتل مع الجاني كذا هنا انتهى والظاهر ان في جينين البهية اذا اقرت حيا
 من ضرب ثم مات من الضرب يجب قيمته في ماله حالي ولا يخرج بنقصان الام
 كما يخرج بنقصان الامه بغيره جنيته لانه مالا تلفه بفعله مع نقصان الام تأمل
قوله ويجب في جينين البهية ما نصبت الام وان لم تنصفه الام لا يجب شيئا
اقول هذا اذا اقرت ميتا اما اذا اقرت حيا ثم ماتت فقد قدما بخبر فراجع
 وتأمل ما **باب** ما سجد الرجل في الطريق **قوله**
 اخرج الى طريق العامة كيف اذن بالادراج ضا **اقول** قال في التتار خاتمة ونقل
 الجرح من الجنايات الملتصق بالجاني في اسنله من ينجي بينه الما انتهى **قوله** ادما

واقع في غير طريق جوعا وغلاما **اقول** عبارة البرازية في هذا الخلق ما في غير غا اديجوعا
 او عطش الاكل على الحاضر عند الامام خلافا لغيره وقال الثاني ان غا حنجران جوعا لا
 اكله وفي جامع المنص ليع في السبب والدلالة ومثالي التي رجلا في الماء فانه يخرق
 من ساعة صغر وبعده لا يوسع ساعة ثم يخرق في المحيط لوقط رجلا لقاها في البحر
 فخرق تجب الدية ولو سيج ساعة ثم يخرق لادية لانه يخرق بحر واولا لغيره
قوله ومن حرق بالوقت في طريق باب السلطان او في ملكه او منع خشية فيها
 او قطعها بلا اذن الامام فمقتدر رجل المردس عليه لم يصنع **اقول** قوله مقتدر رجل
 المردس في اسيا في ما فيه وقت له رجل اديجوعا في الحاضر القدر والسياسة المشق
 عند من القول قول الحاضر وهي لا يستحقها من جميع الثاثة رخصة وفي البرازية
 حفر لم يمسدها بغير اذن او اجزا الارض لم يجرأ اخر وحفرها وقع فيها انسان
 وتلف بعضه الثاني وان الاول كسب بالطعام والمصلحة كالحا صفة الاول لا الثاني
 لان هذا الكسب لم يزل في حيا اسم الغير الا ترى انه يقال بغير علم من الطعام وعلى هذا في
 حفر لم يمسدها بغير اذن اخر وفجعا يصنع الاول انتهى ومثله في الثانية والثالثة رخصا
 واسبقا الى علم **قوله** وبهذا يتبين ان الكسب انما يضمن في حفر الغير ووقع الحجر
 اذ لم يقع في المردس **اقول** والمتعدي حينئذ حذر قوله في المتعدي المردس
 لان الضمان منتف بقتله المذكور مطلقا سواء كان المردس اذن الامام او بغير اذن
قوله قلعة ويؤخذ من هذا جواب حادثة قد تكررت وقوعها والحوالة عنها وفي ان
 رجلا له كرم وارضه تارة تكون بملوكة وعليها الخراج كما في بيت المال وتارة تكون في يده
 مدة طويلة يردى ما عليها من الخراج ويملكه الانتفاع بها بالقرى وعجزه يستاجر هذا
 الرجل بها عشرين سنة لم يهر لغيره فيها اشجارا ليعت وعجزه يستغل على اصد في حين
 ورثته ان يعالونها بدينه والحكم في هذه الحادثة وبشيء عدم وجوبه على
 المستاجر وكذا على الاجر كما هو مقتضى كلام الحرة واما اطلاق اصحاب الثاثة
 القول فيها وتخلل اطلاقهم على ما وقع في هذا الاطلاق الحكم والحادثه وما يقال اعلم
قلت الظاهر ان اصحاب الجوهره قاله تعقبا لانه نقل المذهب ولا يخفى
 بساده ما تنفعه اذ المالك يتقيد بغيره السلامة وكيف يصح تعليمهم المسئلة
 بانهما ما عن جنائيه وجنائيه اصحابه فهذا صريح في انه بما صرحه لا بسبب ولا بالمائة
 لا ينظر الى كون الفعل في ملكه او لا كبري سببا في ملكه فاصحابه شخصيا فانه يصح في
 واذن قد عرفت ان الحكم في الحادثة التي تكررت وقوعها وجوب الضمان على الكيفية
 المذكورة على الاجر تاحل **فصل** في الحايطة الما بد **قوله** ما لا حايطة الى
 طريق العامة منها ربه ما تلف به من منس او مال ان طالب ينقصه يمكن سلب
 اودي حرا اديجوعا ولم ينقصه من مدة يدور على نقصه فيها **قوله** وكذا المصلح

اذ اديجوعا فاصدق فاشهد اهل السفلى على اهل العلى وكذا الحايطة اعلاه لرجل
 واسفله لآخر يرضع عليه في الثاثة رخصة نقلا عن النوازل وقوله ان طالب الخ
 قال في شرح الدرر والنور وطريق الطالب ان يقول اني تقدمت الى هذا الرجل
 يهدم حايطة وهذا القدر يكفي ولا حاجة الى الاثبات وذكره في الكتب ليعتبر في الاثبات
 عند التماز لا انتهى **قوله** ويشترط ان يكون المتقدم المثل له ولا يه المقدر يبيع
 كالمالك والوصي في ملكه الصغير والجد والعمد المتاجر كان عليه دين او لا والثالث به
 يكون في رتبته ان كان مالا والغنى على عاتقه المولى والى الراعي في الدار المرفوعة
 لانه القادر على الهدم والى المكاتب ثم اذا تلف حال بقاد الكتابة يجب عليه قيمته للقدار
 الدفع ويعد عتقه على عاتقه المولى وبعد العن لا يجب على احد لعدم قسرة المكاتب
 وعدم الاثبات على المولى **اقول** وفي الوقت الذي كيد الوقت ويرجع على عاقلة
 الوقت فيما يتحمله كما نسب في قريبا ولا يستتر في المتقدم ان يكون المالك حتى يصح الطلب
 منه يسكن الدار مطلقا اذا مال حايطة ايها **قوله** وفي القبول العاوية
 من باني ديات واقعات الناطق سيده مال حايطة يشهد على الذي بناه فانه وقع
 بعد ذلك على رجل يقتله يجب دية على عاقلة الذي بناه **اقول** يعني بان يشهد
 على الذي بناه فان وقع بعد ذلك على رجل يقتله يجب دية على عاقلة الذي
 بناه ان كان من جوده انا ذمات فالا شيا على الناظر بغيره لانه المتساوي
 على الهدم وقايم مقاصد لكن من خذ من عاقلة الوقت ان كان له عاقلة
 فيا تحمله وان لم تكن له عاقلة او كان مالا يتحمله فلا يرضع خذ منه ولا يرضع في الوقت
 والوصي يتقدم السيد والضماني على الصغير ولم ار من يرضع عليه كذا يرضع من
 كلامهم وفي النوازل لاني الذي السمرقندي سئل اهل القاسم عن حائوت
 مال على حائوت وماله الثاني في على الثالث فتمطلت الحوائت وحائوت
 الاول وقت وفي الوقت ياتي ان ينفق عليه كيف الحكم فيه قال ان كانت الحائوت
 الوقت غلة يمكن ان يصح منها فله صاحب الحائوت ياتي ان يرضع القريب وما لا يرضع
 الى حد الوقت وان لم تكن الحائوت غلة في ذلك المالك فبما لا يستأجر على الوقت
 في اصلاحه ويرفع ضرره انتهى كذا لم يصح فيه بالضم ان اذ تلفت به شيء وانك
 انه يستأجر مما في المرح انه على العاقلة ان وجدت والا لا يكون على احد
 لان الوقت ليس له دية صحيحة بخلافه لانه لا دية صحيحة لثباته واقعه اعلم
باب **جناية البهيم والجناية عليها** **قوله** لا يضمن
 الزكك ما خلفه الما بغيره بجلها او ذبها سائرة **اقول** قيد بالركب لان السابق
 يضمن قال في جواهر الفوائد ولا يضمن بعض الزكك ما تلفت بدينه ورسخا في ان
 كان حايطة منه ذلك كله الا اذا ارشع حصي فاصاب بها ما تلفه ولو تلف

بحر كبير حتى ما تلت به انتهى **قوله** فلما وقفوا لغيره فبالت اذ كانت فغط
به انسان حتى **اقول** ساق في تريبيا في الحى ففقه انه انما يعبر ففعل ما دامت
في سبطها وان سارت عند ذلك المكان وتلفت شيئا لا يضمنه وطلب تمام البحث
ثم **قوله** ولو كان حايق وراكب قبل لا يضمن السابق ما وصلت الدابة لان
الراكب باشر فيه لما ذكرنا والسابق مسبب والا صاخرة الى الجاهل اولى وقيل
الضمان عليها لان كل ذلك سبب الضمان الا ترى ان مجاز ذكر في الاجل ان الراكب
اذا من تسامنا نحن الحايق الدابة ووطيت اسنانا كما ان الضمان عليها فاشتركا
في الضمان عليها فاشتركا في الضمان فالتا حسي سابق والراكب فتيقن بهذا انهما
يسبقان والصحيح الاول لما ذكرنا **اقول** هذا الكلام يتجوز الى مزيد خبر كذا
رايت بخط المصنف فطلبت الخبر فلم اجد ما يعبر هذا الكلام به جده ثم رايتي كتبت
في حال الاشتغال في حفرى على شجرة من الرزق لبعض ما صوره ما ذكره جواب
عند الاول لا بما ذكر في الاصل تامل ثم رايت بخط الجلي نقلا عن تارخ الحضارة ما مر
ينبغي ان يقال وهو الصحيح والجواب عن الاول انتهى والمصنف فعل عبارة ان لم يلق
بالخرف **قوله** اما الجواب عما ذكر في الاصل فهو ان السبب انما لا يضمن
مع الباطن اذا كانت السبب شيئا لا يعمل بانزاده في الاتلاف كان الحزم مع الاتلاف
فان الحق لا يعمل شيئا بدون الاتلاف واما اذا كانت السبب يعمل بانزاده فيضركان
وهذا انه فان السرق تلت واما لم يكن على الدابة راكم فخلاص الحق فانه لم يضمن
بل القاء وعند القاء وجد التلفت بها فاضيف الى اخرها كسيلة التفتة اذ كل
واحد منهما لا يعمل بانزاده وخالف فيه فهل فيضركان انتهى **اقول** قد تقدم
الكلام على هذا والمصنف لم يفر المسئلة الا احد ايضا سبب قوله انتهى وهذه عبارة
الزبيلي وعلقت ان تتامل **قوله** ولو قطع انسان الجبل بينهما بين الجبلين
فوقع لك منها على القفا فاما تدبها على عاتقه **قوله** القاطع **قوله** ذكر المسئلة في الخاتمة
في موضعين احدهما في اوائل كتاب الجنائيات وقال ليس على القاطع الا القطع احد ولا
الدابة والثاني في اول فعمل في القتل الذي يوجب الدية وقال يضمن القاطع
ديتهما دية الجبل ثم قال وذكر ابن رستم انه لا ضمان على قاطع الجبل فنيهم في قتلات
الرواية فتبين وانظر ما كتبته على عرضي التتقيل **قوله** وكذا لو اشلى كلبه
وكان سابقا لم يضمن بالتلف ولو لم يكن سابقا لا يضمن وكذا لو اشلى كلبه على رجل
فقتل او مرق نيا يسه لا يضمن الا ان يمس قعره وكذا اذا ارسل كلبه وهو لا يشي
خلفه فقتل انسانا او تلفت عزة ادم لم يكن معيلا لا يضمن لانه لم يمس المعلى بن هيب
بطلع نفسه وان كان معيلا ضمنه ان سر على الوجه الذي ارسله لانه ذهب برسالة
صاحبه اما اذا اخذ بخر او صيرة لا يضمن لانه لم يعلم ان عن سبقه ارسال القطع

حكم ارساله **قوله** المشايخ قالوا هذا في البهيمة واما في الكلب فلا يضمن وان ذهب
على سبقه ارساله الا اذا كان خلفه لانه يتبين من اثبات اليد بطريقه واما الكلب
عادة **قوله** ولما جاع العضل يضمنه بشيء كلبه لانه باعرا به يصير السرة
لعزله فكانه من به بعد سبقه انتهى **قوله** ولو كان له رجله كلب عقور يودي
من به فلا يضمن الجدة ان يقتله وان اتلفت يجب على صاحبه الضمان ان كان
تقدم العلم قبل الاتلاف والا فلا شيء عليه كالحابط الجليل انتهى وقد مرنا شيئا من
ذلك **اقول** قد تقدم في باب العقور ولما دون النسب مثل بهيمة الدين من عنده
نور على فخرج الى امرى فخطب نوري فخره فالت قال لو استقر عليه يضمن والا فلا قال
القاضي يدع الدين لا يضمن لان الضمان اذا كبر في الحابط الجليل في الجوانب انتهى
قلت وبه جزم في الزاوية ولم تكن خلافا ولا اشعر به انتهى **اقول** وهو محال
فانها اذا هانها من ذناب الاشياء ويكون في الحيل فذلك في كماله المثلث في كلام
الزبيلي على الادبي الى **قوله** في الخاتمة من باب الخطر والاباحة رجله كلب
عقور يفيض من مر عليه فلا هل المراجعة ان يتلوا هذا الكلب وهل يجب على صاحبه
ضمانا ما عصفه قالوا ان لم يتقدموا ليس بثل العضل لانه كان لا يتقدم على
الصاحبه الكلب قالوا يكون ضامنا بخر لانه الحابط الجليل انتهى ثم بحث
وقال ينبغي ان لا يكون ضامنا لانه الرابة اذا دخلت ارض الغير واضدت قال الزرع
لا يضمن صاحبه ما لم يتركه بالرسالة صاحبه ان الزرع ولا يضاف فعل الدابة
الى صاحبه الا بالارسال فينبغي ان لا يضمن اذ لم يكن من صاحبه اتلاف انتهى
وهذا بطريق البحث منه والانا مستوفى في عامة الكتب ما ذكرنا ولا نقولها بشيء
الحابط الجليل يفيده الضمان في التلفت مطلقا سواء كان ادم او غيره وليس معنى
كلام فلا ضرر ما فيه المشارة حتى تحصل بها الغرة بين كلاميه وكلام الزبيلي
بل معناه انه فيما يخص فيه تلف بني آدم يصح الاستناد فيه وما لا فلا للكلب العقور
فمنه تلف بني آدم بالعقور بخلاف الكلب الذي ياكل الميت وقد مرنا في باب
العقور ما في قوله وبه جزم في الزاوية من عدم المطابقة وانما الموافقة فتأمل
قوله قلت في شرح ملاحضه انه كلب ياكل الميت بالاعين الكروم فاشهد عليه فيه فلم
يخفف حتى اكل العنب لم يضمنه وانما يضمنه في اشهد عليه في الخاف تلف بني آدم كالحابط
الجميل ونحو الثور وحق الكلب العقور يضمنه اذا لم يخفف انتهى ويمكن جعل الملاحضه
في كلام الزبيلي على الادبي فيحصله التوفيق بين كلاميه وكلام ملاحضه وانه
قال اعلم **قوله** فتقوله وانما يضمنه اكل الرجل المثلث وقوله فيه المثلث
عليه اي فيه وقوله فيه الخاف اي فيه وقوله يضمن اي المثلث ما لا كان او نشأ
وقوله وعقب الكلب العقور اي ناسه تخشى فيها تلف بني آدم فيصح الاستناد بخلاف

والدربة في المرحل لا تتعد المرحل في آخرها متقد كما في القابوب القابوب من
 داره انتهى في الثاني سبب وليس في شق ولا في ما رايته من شق البرازية
قوله وفي الملاحظة في المتن ما يدل على ظهوره في عينه ريع العتمة وكذا
 البرز والارجل عليه لغيره كما في التعليل والحق ان انفتحت بعد هذا حد نصيب
 فيتم **قوله** فنقول وما لا يدل عليه الا في غير ذلك ان ما اعد للتحليل
 كلاهما لا حكم ولا حكم **قوله** ولو تعلل احد قوائم الدربة بضم جميع قوائم ذكره
 الامام السرخسي في غيب الاصل ان لم يكن ما كوله المرحل كذا اما اذا كان ما كوله
 المرحل فلما لم يكن **قوله** هذا اذا لم يمت بعد التقط لما اذا ماتت ضيقه تحت
 بالعاما بل قد سئل عن رجل عرق بقر الغنم ناكل لحمه ما لكانه ناجية بينهما
 نقصانه وانما مات ضيقه جميع قيمته وكثيرا ما يقع مثله في بلادنا منعه التلا حيف
 والله قال الحنفية **باب جناية المالك والجناية عليه** **قوله**
 جني عبد خطا فدمه ماله بها فحكمه ولها اوداه بارشها **قوله** وسبب
 استهلاك المال تقدم الكلام عليها في كتاب الجرح **قوله** ولو تلف امر المبيد **قوله**
 ان الجاني **فصل** في الجناية على العبد **قوله** قال في المزارعة المضمرة
 على الجاني ان الجناية على العبد كالجناية على المال حتى وجب الا ان مال الجاني
 كثر ان القسمة والاتلاف ولا يقع ذلك على اطلاقه فانه ذكر في الجامع الصغير
 رابعا طرزا ان ابيع عبدا من مخره تجب نصف قيمته كما يجب في الحر نصف
 عمن الدربة وفي التزاد رايه ايضا في العبد في المخره نصفان قيمته كالجوامع
 اطلاق القاعدة على رواية التزاد رايه على ظاهر الرواية فتقد القاعدة بها اذا لم
 يكن للجناية ارش مقدر خرجت مسئلة الوجبة كونه ارشها مقدرا انتهى بقوله
قوله دية العبد قيمته **قوله** وجب موصلة على العاقلة في ثلاث سبب
 عند جاكاد كره في التا تاريخا **قوله** اقرامد بر ادم المولى الجناية بوجوب المال
 لم يخرج اقراره **قوله** واقرار العبد بما يجب الماله عدم جوازه **قوله**
 في بيان اقسام العتق والموت والصبي والجناية في ذلك **قوله** وفي العتق للاكل
 قال ان يذل ما حكم احدا كبيرا اذا نقل الى هذه الاماكن بعد انما صار به شيئا من ذلك
جواب ان حكمه ان ينظر ان كان التاقل قبيح ولا يكون الحر رعيه من لان المقتضيات
 جني عن حفظ نفسه باس فيه فيجب الصفاء على الغاصب وان لم يمهو عما حفظ نفسه
 لا يضمن لان البالغ العاقل اذا لم يحفظ نفسه مع انما كان اقله مضافا الى تقصيره
 لا الى الغاصب فلا يضمن فحين حكم الحر الصغير حكم الكبير المقتد حيث لا يمكنه حفظ
 نفسه انتهى **قوله** قدم في اول الكتاب بخط رجل وطرحه قدام اسدا وسبع قتله
 فلا يرد عليه ولا يرد عليه ويحبس الى ان يموت ويقول عن المزارعة رعا الامام

عليه

عليه الدربة وانت جبر بان المرحل عاجل عن حفظ نفسه قياسا ما ذكره هناك عدم
 الصفا فانها ما انما على ما صا على الرواية الثانية او يترك بيها ما هنا فاما ان جعل
 مقيد بالتخل الى ماله فيه الصفا حق او الى ارضه مسبعة وما هناك ليس فيه نقل
 لكن جرد التخل لا يوجب الصفا في الحر الكبير ولا الصغير حتى لو مات بعده بقاءة او لم ي
 لا يضمن وانما الموصي للصفا ان الصفا يتحقق في المرحل اذا اقطر وطرحه قدام اسدا
 كما لما سألته وهو الشق الثاني في صفة به في الكبير اذا اقطر وطرحه قدام اسدا
 فقد ازال حفظه فيبقى ان يضمن كما لصغر المتاويها في ذلك استحسانا وان علمنا فيه
 بالقياس وسر محناه على الاستحسان فيبقى مساواة المتقول هناك اذا لم يكن اذا اخط
 فقد ازال حفظه نقل اوله ينقل وانت ترى الحق لم يتعد بالتخل في الصغير بل
 قالوا عجب من اصرار الجاني رايتي كنت تخطي على هامس شحني سر في الكر العيني
 في سره في لم يغيب صبيبا حرا قال في المرحل واما الكبير الحرا اذا اخط المرحل الواجب
 ينظر ان يتيده حق امما به ولم يكن الحر رعيه عنده ضمن الغاصب لانه منعه عن حفظ
 نفسه حتى لم يمهو عن حفظ نفسه لا يضمن لان العاقل لم يحفظ نفسه مع
 الجاني ان كان الطغص مضافا الى تقصيره لا الى الغاصب فلا يضمن كالمشقي على الجرح العبد
 به في حق الا يضمن الحاق بخلاف الصغير فانه عاجز عن حفظ نفسه عن اسباب التلف
 كما لا شيء على البصر في الحر المالك كذا ذكر الجاني في انتهى **قوله** في كل عليه ما لو كنت
 شخصي قيده والعاقلة فالحكم البيع لا تصاد ولا يترك يعوز ويحبس حتى يموت
 ومن الامام ان عليه الدربة ولو خط صبيبا والقاه في الشمس والبرد حتى مات
 فعلى عاقلة الدربة كذا ذكر في الخلاصة والزاوية فليما حل ولعل ما في الدراية
 يجوز على تلك الرواية انتهى ما رايته مكتوب بخطي قدما والاربع في حال اشتغال
 ولا ذكر الا في بعض الاماكن من شرح المكن المنظم للشيخ على المحدث
 فان كنت احال هذه كثر اذ في كثر في مطايع ما يجتمع الان والله تعالى اعلم
قوله اني متنا في الجناية صبيبا فخط الجاني في ذلك فخطل حشمت ومات الصبي
 من ذلك فعلى عاقلة الجاني نصف دية وار لم يمت فعلى عاقلة ماله **قوله**
 فيد بقوله من ذلك لانه لو مات لانه ذلك الجاني كذا في دفعه الفقوك
 للغير رعيه اقيمت والله تعالى اعلم **قوله** وقد نظم هذا السوال قاضي الحق
 المرحل الدين الطرس في فقال

- يا سرة الامران ولا عيان
- هذه نكتة يسائل عنها
- رجل قد هفا بين اختيار
- يفهم جهل ذلك ان
- وحدة لمذهب الشهاب
- اذ كبر الشئ في الشهاب
- منه في بعض من العبدوان
- ت وان عاش ما عيش

بل جعلت ضعف الذي تدروه **قوله** مجدوت له بل انكر ان
 نياه **قوله** اذا عاش فيها **قوله** فاجبروا اول الاتقان
 واذا كروا وجهه حاكم الحى **قوله** يوم ترضى الورى على النيران
 قالوا قد نتجت جلي به **قوله**
 خذوا يا باي واحد الا عشا **قوله** فاق حسنا كلا ثم المتيان
 ذاتي فاعلم كلفة طفل **قوله** خطأ سنة عند قصدا لختان
 فاذا مات بعد اذن ابيه **قوله** حط نصف الزيات هذا الحيا
 واذا عاش ذاك ما عليه **قوله** بل لا بلا نقصان
قوله لم يبين في النظم وجهه وهو سئل عنه فقلت ذلك وقلت
 لا نقصان على اعتبار النظم **قوله** واذا مات لو حط القطعان
قوله كمن حمل صبيا على دابة وقال امسك بال فسقط الصبي ولم يكن من تسببه
 فأتى كان على فاقلة من حمل دابة ما ناله الصبي من يد كسب مثله **قوله** فقال في
 التناظر ينظر تعلق النازل صمات في ماء وسط من سطح ان كان من يحفظ
 نفسه لاش على الابوين وان كان لا يحفظ نفسه فعليه الكفارة ان كان في حجرها
 وان كان في حجر احد فاعليه الكفارة وذكر عند التقييد ان القاسم في الولدين
 اذا لم يعهد الصبي حتى وقع وسط في مافات لاش عليها الا ان التوبة والاستغفار
 واحتمل التقييد بالثابت ان لا يكفى على احد من الابوين ان يكون سقط من يده وفي
 الظاهر من التوبة على ما احتار ابن اللبث انتهى **قوله** وقوله وهو يدل على
قوله هو من قام نقل صاحب الطاية مما الهزلية **قوله**
قوله وفي الشعر ايمان يتسم بها اهل حلة اودار وجد جثا قتل به اسر
 يكون لئلا منهم بانه ما قتله ولا حلت له قاتلا **قوله** فتقوله به ان يعمل به انه فعل
 قاتل من يذ بعقله اخرنا من نهشتم مية اذ الله سبع اوجرته ناروا حذره
 سيل وما اشبهه تامل **قوله** حلف جنودهم فخرهم الخوالب بانه تعلمنا قلنا
 ولا علمنا له تأتلا **قوله** في الهزلية بعد قوله فخرهم الخوالب ان شأنيهم واعلم ان
 الذين من الولد ان شاء استقناه وانما لم يستفد فاعلم ذلك **قوله** اما في الخطا
 فيقتضى ان لا يذ على قتلهم **قوله** ومثل الجمل القوية والاراء الملوكة اذ الخطا
 من جبر الدية على العاقلة تنبيه **قوله** وفي فناء قاضي خان قتل وجدا
 في حلة قزم كانت القصاص على اهل الحلة والدية على من قتلهم انتهى **قوله**
 لا يخفى ان هذا مطلق فحمل على دعوى الخطا لانه من جبر الدية عليه فبالا في البدن
قوله وهذا **قوله** الاشارة الى وجوب القصاص والدية **قوله** ولما عي
 على واحد منهم بهيمة انه قتل ولله عمل كما اخطأ فكذلك الجواب **قوله** اي وجب

القصاص والدية تامل **قوله** ولا شأنيهم على صبي وجنود وراملة **قوله**
 وفي الهزلية امرأة قتلت رجلا خطا وجبت الدية على عاقلة اهل بيت عليها
 من تلك الدية اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تنزى وكذا لو كان الجاني
 صبيا او جنونا فان جميع الدية تكون على عاقلة في قول هؤلاء والجميع ان القاتل
 يشارك العاقلة ولو كان القاتل امرأة او صبيا او جنونا انتهى **قوله** واطلاق
 الكتاب يدل على ذلك **قوله** هذه عبارة الذي يلي وهو من يتبع على قوله
 وكذا اذا ادعى على البعض لا باعيا منهم القتل عمدا وخطا لان المدعى عليهم لا يترتب
 عن ابائهم ولو ادعى على البعض باعيا منهم القتل عمدا وخطا فكذلك الجاني
 والاطلاق الكتاب يدل على ذلك ان فيه بينهم المقتضى وتامل **قوله** ولا في دعواه
 ابراهيم حيث ادعى من ذمة قتلها **قوله** اي ابراهيم اقتضا فذكر ان لا جبر
 حقيقة ولو وجد الا برأ حقيقة يستقط عنهم اجماعا تامل **قوله** وانما مررت
 دابة عليها قتل بين قريتين فعلت اقربها بشرها سماع الصوت منهم والالا
قوله وكما القريتين المجنتين والسكتين اذا كانا فقال يسمع الصوت في المسائل كلها
 وفي الجوهرة وان كانا في القرب سماعا فحق عليها جرحا انتهى وفي الهزلية ذلك
 وجد في ارضه قرية لكنه اقرب الى بيوت قرية اخرى ان الارض ملكا فعلى مالكه
 والافضل اقربها انتهى وسياتي نقله عنها قريبا وفي القارحانية وان وجد في
 خلافة من الارض ان كان ملكا لانساه والقصاص والدية على عاقلة وان لم
 تكن ملكا للاحق وكان من ضعا يسمع فيه الصوت فعلى اقرب القبايل الى ذلك الحوض
 من المصير **قوله** والقرية كما في المصيرات وان لم يسمع منه الصوت فله هدر وفي
 الحنفى اذا وجد قتل على الجسر او على الطريق فعلى بيت المال وان وجد القتل
 في بعض هذه الطرق المصطام التي ليس ملكا لاحد ولا هي على ارض المسكين فانه الدية
 على اهل المجال التي تضرع الى هذا الحديث ونسيم ايضا اذا وجد قتل في مثل خندق
 مدنيته ان جعفر بن حمد الله تعالى فهو بمنزلة الطريق الا عظم على اقرب المجال اليه
 وان وجد في ارض ليس ملكا لاحد خربت او خلافة من الارض فعلى اهل القرى اليه
 من يسمعهم الصوت فان لم يكن من له من القرى من يسمع الصوت من عنده
 القتل الى القرى فله هدر انتهى ثم ذكر ما عاهاه لو جرح في قبيلة او اصابه جرح
 لا يورثه وماه شجوه فصار صاحب فرائض حتمات فلوليه القصاص على اهل
 القبيلة والمجلة والدية على من قتلهم ولذا في المسئلة صاحب الحنفى حمل الى اهل
 وذكر ان على قوله اي حليفة اذا لم يزل منها صاحب فرائض حتمات فعلى اهل المجلة
 القصاص والدية وقال ابن يوسف لاش في اهل ال اهله ما هو قول
 ابن ابي ليلى وما هو خبر **قوله** قلته ولا سكا ان وجوده في ارض موقى فله

على باب معلوم في كرج ده فارضاه ملوكه لتصرفهم بان التسامح
والدية على الارباب كما سأل في تقريره فخر من كل امة ان القتل اذا وجد
في ارضه فلا يخلو اما ان تكون ملوكه او من قتل او ما حقه فان كانت ملوكه
فالدية والتسامح على الملاك وان كانت بقرب قرية فلا يخلو على اهلها لان
لان العدة للملك والولاية كما قد مضت وان كانت على ارباب معلوم فليتهم
التسامح والدية لان تدبيره وان كانت على ارباب اليهم والله تعالى اعلم
قول قال في التاتارخاينة في الخبر يدوان وجد في فلاة من الارض
فان كانت ملكا لاشان فالتسامح والدية على عاقلة وان لم تكن ملكا لاجل
ولكن من فيها يصح فيه الصلح فعلى ارباب القابل من المصلح ان ذلك الموضع
وان يصح منه الصلح فدمه هدر انتهى فالحق من عباراتهم ان الارض
ان كانت ملوكه فعلى المالك مطلقا ان يجاهه قريبة بحيث يسمع الصلح
فعلى ارباب وان بعيدة بحيث لا يسمع الصلح وهي في ايدي المسلمين فبيت المال
الدية وان لم تكن يابدينهم فهدم وقد قال في التاتارخاينة قد هذا في
الحكاية وان وجد في المسجد الجامع او في الشارع فلا تسامح فيه والدية على بيت
المالك وكذلك الجسور العامة وفي المراحبة ولو وجد قتيلا في ارض
عاج في ايدي المسلمين فالدية على بيت المال واذا وجد قتيلا في فلاة من
الارض فليس فيه شيء قال في الاصل ينبغي ان يسأل انما يجب الدية في بيت
المالك كما في المسجد والسوق الذي من ذكرها والمحق الجامع بينهما ان الفلاة
على ملك عامة المسلمين الا ترى انما حصة قال فيمن اصاب ارضا من الفلاة في
غير اذن الامام انه لا يملك ذلك فثبت انما ياف على ملك عامة المسلمين
نصارى المسجد والسوق في جميع ان يجب فيه الدية ايضا قال الشيخ الامام
شيخ الاسلام المعروف بخلافه زاده تاول هذه المسئلة اذا كان فلاة انقطع
عنا حق منعة المسلمين الا اذا انقطع عنها منافع المسلمين لا تكون تحت ايديهم
ديارهم وتدبيرهم فاما اذا كانت فلاة لم تنقطع عنها منافع المسلمين فانه يجب
الدية في بيت المال لانها تكون تحت ايديهم ولا يهدم وتدبيرهم فلهذا
تحتاج الى الفرق بين المسجد الجامع وبين الفلاة لان المسجد بيد العامة يجب
الدية ايضا على ما ذكره شيخ الاسلام والشيخ الزاهد احمد الطرابسي اجري مسئلة
الفلاة على اطلاقها كما ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الاصل انتهى فتأمل
قول وان وجد في دار اسان فعليه التسامح والدية على عاقلة **قول**
نقله فليعلم التسامح مع من ان الايمان عليه لا على العاقلة واذا علم ذلك
تذكر الايمان عليه باصوله والولاء لغيره ولو وجد في قرية لا امرأة فهدم

ان حبيفة ومحمد التسامح خليفه كثر الايمان عليه لنفي قيمة القتل عنها وعلى عاقلة
ارباب القابل اليها في النسب بالدية وقال ابن يوسف التسامح على العاقلة ايضا
ولو وجد قتيلا في دار رجل فالتسامح على ارباب الدار وعلى عاقلة ان كان احصوا
وان كان اعيان فالتسامح على ارباب الدار كثر عليه الايمان وقال ابن يوسف لا تسامح
على العاقلة لانه لا ياتيه لغيره على دارها لما اجتمعوا للمنفعة والتسامح ثبت لهم
والدية لغيره على دارها لما اجتمعوا للمنفعة والتسامح ثبت لهم والدية حفظ الدار
تحتصا بها بخلاف ما اذا كان اعيان لان ولايتهم لا تنظر على هذا المالك انتهى
وذا الظاهر القتل اذا وجد في دار رجل فالتسامح على ارباب الدار وعلى قومه
لتنزول العاقلة في التسامح ان كان احصوا وان كان اعيان فالتسامح على ارباب الدار
وقال ابن يوسف لا تسامح على العاقلة ثم قال ولو وجد قتيلا في قرية لا امرأة
فهدم اني حبيفة ومحمد التسامح عليها وعلى عاقلة اقول القابل اليها في
النسب وقال ابن يوسف التسامح على العاقلة لانه التسامح انما يجب
على من كان من اهل المصرة والملة ليست من اهل المصرة فصارت كالصبي
قول فان وجد القتيلا في دار بين قوم لبعضهم من بعض فهدم على الروس
قول في التاتارخاينة نقلا عن المحيط اذا وجد القتل في دار فيها
سكان واربابا يجب فالدية والتسامح على ارباب الدار في قوله ان
وقال ابن يوسف على السكان انتهى **قول** في مسجد بملة وشارعها على
اهلها **قول** في المتيقن ولا قتيلا بين جند في المسجد الجامع ولا يري من
قتله او قتل رجل من المسلمين ولا يدرس من هو درجته الماشي يوم جمعة
مقتله ولا يري من هو فهدم على بيت المال كما يكون على اهل الخلة اذا
وجد فيها وكان لو راها الحاكم في المسجد الجامع قتل رجل بالسيف ولا يري
من هو فهدم على بيت المال اذا وجد القتل في مسجد ان كان في مسجد لمصلحة
فهو على عاقلة القتيلة وان كان لا يعلم لمن المسجد وانما يصلي فيه في باهان كان يعلم
الذي اشراه وبناه كان على عاقلة التسامح والدية وان كان لا يعرف
منه بانه كان على ارباب الدور منه وان كان درجته فهدم وملاء واحد كان
على عاقلة احباب الدور الذين في الدرب وفيه ايضا واذا وجد القتل في قبلة
فيها عدة مساجد فهدم على احباب الخلة واهل كل مسجد بملة كما في التاتارخاينة
قول ويسوق ملوكه على الملاك **قول** ذكر الزيلعي بعد هذا مقصدا
عن المتيقن فراجع ان سبقت والمطهر ان عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى
فيها رواية فمتأمل ثم رأت في التاتارخاينة بعد نقله كلام المتيقن قال قال
يعني صاحب المتيقن هذا قوله ابن يوسف انتهى فظيهر ان الاطلاق في السوق

على التاتارخاينة
في التاتارخاينة

اعلى كقول ابي حنيفة رحمه الله تعالى تأمل قول **قوله** ولو كان الميت قبل حبسها لمشا ط
فعل القربى اذ كان يعمل صوت اهل الارض والقربى اليه والا **اقول**
وفي القاتار خانية نقلها عن المرحلة واذا وجد الميت في محلة واحدة وسكنت في محلة
ايها كان اقرب عليهم القسامة والدية اذ كان في محلة واحدة **قوله** انتهى
وان المتقن في الميوسف فاعلم ان الميت فعل اهل المحلة **اقول** وكذا كل موضع
يجب القسامة والدية ايها الذي يضر على احده فليكن ذلك في برقة هدر عالم ببيت
وليتم بالبيعة على احد امر قتله **قوله** لانه قوله وجه عليه **اقول** اي على نفسه
كما في عبارة من في خط المصنف عليهم وهو بيت علم **قوله** وفي
رجل على ثالث وجد احدهما قتيلا ضمن الاخر دية **اقول** قيد به لانه لو وجد
ثالث كان كالذي تأمل قال في القاتار خانية نقلها عن مجرى النوازل واذا وجد
الصنف في دار المصنف قتيلا فهو على ربه الدار عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
رحمه الله تعالى اذ كان نازلا في بيت على حده فلا دية ولا قسامة وان كان
فقط على اهل الدية والقسامة انتهى اي على عاتقه بنسب وقوله وفي رجلين
ليس بينهما بل في امرين او امراتين او رجلين كذا والم يكن مع احدنا القسامة
والدية على عاتقه الا انك **قوله** خلا فالحق ناه لا يصح عندنا لا حمله ان
قتل نفسه **اقول** اذ قتله غيره ام من الظان وكثيرا ما وقع وعنده ان قول
بعد اقوله من ركا فلتأمل **قوله** وان وجد الميت في دار نفسه فالدية على
عاقلة ورثته **قوله** سكت الشارع عن القسامة وفي القاتار خانية وجب
دية على عاقلة كما يجب القسامة في المنايا لم تذكر القسامة في الاصل
واختلف في وجوبها على العاقلة على قول ابي حنيفة منهم من قال لا يجب
ومهم من قال يجب واختاره المصنف انتهى **اقول** قال في شرح
الوقاية والحق هذا **قوله** وفي الجارية المقدسة وبه اي يقر لها تاخذ انتهى
فروع وفي الجارية الزاهدة في حق اذ وجد الرجل قتيلا لما في غير الملك
كالمتان والبرية والشارع لا قسامة ولا دية وبها في الملك الخاص كالدار
والخان فاقسامة والدية على عاتقه الا انك واما في الملك العام كالحلة ففيه
القسامة والدية على اهلها ثم رجلان في بيت ليس معهما احد من جد احدهما
مذبحا فاقسامة والدية على الخاص عند ابي يوسف رحمه الله تعالى
خلا فالحق رحمه الله تعالى يعني كان عند محمد القسامة والدية على مالك البيت
اعني عاقلة تنقسم كما هو منقول عنه في غالب الكتب ولم نطلع على اختلاف الرواية
عنها فلتسعن في طلب ذلك وقوله على الخاص عند ابي يوسف لعلمه على الاثر تأمل
الا ان يكون اختلاف الرواية عنها فليققن عن ذلك **اقول** قوله وان كان للورثة

١١٦
اي ارض جواب عن قوله الامام الاعظم فانه الدار حال خلوص الميت للورثة
وتخصيصه بالدية لوجوبه على مالك الدار لانه وجد الميت فيها وهو الوارث
في جميع الاعظم ولا يستحق دية المورث الا دارته فيلزم ان يجب على الوارث للوارث
وهو متفق انتهى **قوله** احدا بخاصة العناية وكثير من هذا ما يجب على
العاقلة للبيعة حتى يوفيها ديونهم وتنفذ وصاياه والورثة خلفهم وقال في كل
الديانة فان قيل كيف يستقيم وجوب الدية على عاقلة الورثة لان العاقلة
يقتلون عنهم اجيب ان الدية يجب للمقتول حتى تنقض ديونهم وتنفذ
وصاياه ثم خلفه الوارث وهو ينظر العصى والحقه اذا قتل اياه بغير الدية
على عاقلة وتكون ميراثه انتهى قال في شرح المصنف وله انه لو وجد
قتلا في دار لو وجد غيره قتيلا فيها كانت الدية على عاقلة القاتل هو كذا وجد
من اهل المحلة اذ وجد قتيلا فيها فانه لا يهدر دم كذا هذا انتهى **اقول**
ومثل المحلة القربى وفي كثير من الوقوع والله تعالى اعلم **قوله** ولو وجد
في ارضه موقوفه او دار كنيسة **قوله** في مشتمل الاحكام مثله نقلنا عن
منية المقتل **قوله** وان كانت الارض الدار موقوفه على المسجد فهو كالمسجد
وجد فيه **اقول** فان كان في وقف مسجد محلة فهو كالوجود في مسجد المحلة
وان كان في وقف المسجد الجامع فهو كالوجود في المسجد الجامع وحكمه كده
تقدم **قوله** قلت والتميز يكون الارباب الموقوف عليهم معاويين
ليخرج من الموقوفين كالوكان وقفا على القتل والمساكين فانه الظاهر ان الدية
تكون في بيت المال لانه حينئذ يكون من جملة ما اعد لمصالح المسلمين
فاشبه الجامع ولم ارض صرح به والله تعالى اعلم **اقول** في القاتار خانية
وفي الحق اذ وجد القتل في وقف المسجد الجامع فهو لوجوده في المسجد
الجامع كانت الدية في بيت المال وان كان الوقف على قوم فعليه فالدية والقسامة
عليهم ومثله في كثير من الكتب وهو كالصريح في ان مالكه لعامة الفقراء والمساكين
فهو في بيت المال وقد تقررت ان معنى القسامة يقتضي حجة ومنصوص به ما يجب
انفع الوسايل فيها في تحريم الاستيلاء على تأمل **قوله** ولو وجد
محسرك فلا عزم ملكه في الجنة ولا سلطان على من يسكنها **اقول** يعني
على عاقلة من يسكنها وان الظاهر وان وجد في جبا او فسطاط فعلى من يسكنها
ولو كان خارجا فعلى القربى الاجبية وانما يطعمه اليه انتهى **قوله** وان كان
الحق لمقاتلة لا **اقول** يجوز ان يكون قتالا حال اي مقاتلة ويجوز ان
يكن منفعلا لانه المقتال كذا ذكره في المنايا **قوله** وناقض وجد قتيلا
بقا اعظمهم فلا دية ولا قسامة عليهم لان الظاهر ان العدو قتله ولو كان

بارض على كذا يجب على المالك عند ان حنيفة **قوله** قال في العنائة الزرق بين هذه
 المسئلة وبين المسئلة اذا اقتتلوا عصبير في ملة فاجلوا من قبيل فان عليهم القسامة
 والدية مع ان القتلى اذا كان بين المسلمين والمشرى في مكان في دار الاسلام
 ولا يرى ان القاتل من ايها يرجح احتمال قتله المشرى جلا من المسلمين على الصلح
 في انهم لا يتركون الجأ حرق مثل ذلك الخالد يتكلمون المسلمين واما في المسلمات
 من الطر فيني فليس ثم جهة الجلا على الصلح حيث كان المشرى في مسلمان فيني
 حال القتلى مشكلا واربنا القسامة والدية على اهل ذلك المكان لور ووالص
 باضافة القتل اليهم عند الاشكال وكان العمل باورد فيه النص اوله عند الاحمال
 من القول بالذي لم يكن كذلك انتهى **قوله** **المعاقلة** **قوله**
 جميع عقلة بفتح الجيم وضم القاف وهي الدية والمعاقلة اهل الدين **قوله**
 سبقت المعاقلة لعقلة لعقلم اهل بقاء وراستحق ويتناول جميع من الجاني
 العقل اى الدية ويتناول منعه والعقل المنع ومنه سبب العقل عقلا منعه
 عن المعاقلة **قوله** فتق حذ من عطاياهم في ثلاث سنين **قوله** عبارات
 المتون في ثلاث سنين بلا لفظة كل ولا معنى لها فان ينبغي له ان يتبع عبارة الناس
 ولا يزيد ما تامل **قوله** فان لم تسع العقيلة لذلك من اليهم اقرب العتابل
 نص على ترتيب العصابات **قوله** فلي لم يكن لهم سبب بقبيلة فعلى من يكن
 الجاني ولا يشبه انه في بيت المال قال في الخلاصة نعم حتى يبلغ قدر الدية
 ويهدأ بين اهل محلة من لا انضم الى محلة اذ لم تكلف محلة لانه لا تناصر
 محلة اخرى فان جاز به شخص لا عقلة له انتهى يعني حكم جنائز شخص
 لا عقلة له وهو من اهل المحلة في انه اذا لم تنف المعاقلة بواجب المحل
 كله فالباقى في بيت المال كما لو لم يكن له عقلة فكيف فيه فيحصل انه اذا فقدت
 المعاقلة ولم تنف بواجب المحل عقل بيت المال عند المسلم المحل ارباب كابر
 الجاني انا وارث له اعقل عنه وارثه **قوله** والمقاتلة كاحدم **قوله** قال
 في التنازع فيما بعد ذكر عدم دخول النساء والعبيد والجاني والارق
 قتلا من السفن في اذا دخل المعاقلة يكون فيما بعد كاحدم وعلم ان القاتل
 انما يكون كاحدم القاتل في اذا نصيب من الدية اذا كان القاتل من اهل العطا
 في الدين وانما اذا لم يكن من اهل العطا فلا يجب عليه من الدية
 عندنا ايضا انتهى **قوله** **قوله** ايضا كما هو عند الشافعي في اهل العطا
 ايضا وقوله من اهل العطا بمن رجلا من عاتلا لافا فتأمل **قوله** قال في
 المال اذا لم تكن للمقاتلة عاقلة بان كان لبيط او غيره فالدية في بيت المال
قوله كما اذا قتل خطا من بيت بيت المال **قوله** وفي قتار من خا

وذكر

وذكر كتاب الالامة الاصل ان بيت المال لا يعقل من له وارث من وى سقاة
 كان مستحقا للميراث باغا كان حرا مسلما او لم يكن مستحقا بان كان عبدا او كافرا
 فقال في الاصل لو كان حرا مستحقا لغيره بعد سقاة في دار الاسلام فاعتقه
 ثم عاد المستحق الى دار الحرب ثم امر وأمره الى دار الاسلام ثم مات
 المعتق فما لم يكن في بيت المال لانه معتق رقيق في الجلا واما جنى هذا المعتق
 فعقل جنائزته تكون عليه ولا تكون في بيت المال لانه وارثا من وناوهي لعقن
 وان كان الحق لا يستحق ميراثه لاجل الرق وهو الصحيح وذكر الجواب
 على التفصيل في كتاب الرلا وما ذكر في الجاني والربادات يجوز ان يكون
 للمقاتل وارثا من وى بان كان لبيط او من يبيط اللط انتهى **قوله** الظاهر
 ان خا من خا من العتيد المذكور من النزاع الزمير واغلب الحق والاعتبار
 لم يذكره ويكفي حمله على الرواية الثانية الرواية عن اهل حنيفة وهي شاذة
 او يقال ان المراد بالوارث الذي يقع به القاتل كالحق المذكور في النص
 فلا يجب في بيت المال اذ يلزم وجوبه بغير وجوبه الحق وانما يجب في هذا
 النزاع على الحق لانه ويلزم من العتيد بالوارث عدم التجنب اذ الوارث اعلم
 من صاحب العرض والتعصيب ومن هو من ذوى الارحام والمخالف لما احد من
 ذواجر الارحام لكن الجاني الاول يعارض بالمنع اذ منعه من اذ لم يكن له وارث
 يجب في بيت المال ورواية محمد بخلافه وانما يجب في ماله وعليك ان تامل هذا
 المحل هذا ومفاهيم المتصانف محول بها كما ذكره الطرسى في انتق الوسابلي
 وفي الاشباه لا يجوز الاحتجاج بالمنعهم في كلام الناس في ظاهر المذهب كالأدلة
 وما ذكره محمد في اليه المبكر من جواز الاحتجاج به في خلاف ظاهر المذهب كما في
 الدعوى من الظهيرية واما منعه من الرواية فحجة بان غاية البيان من اهل انتهى
 وقوله لانه له وارثا من ونا **قوله** مثل من له وارث من ونا والوارث بالعرض
 والتعصيب ومن كان من ذوى الارحام وتناظره في الزاوية من قوله وعاقلة
 كالأشياء من يتناهي من ان من الدين انما عقلة اهل دينه والصناعات
 بعضهم بعضا ان كان ايضا صروفا بالربح والصناعات من اهل البادية
 فليس ثم قبيلة ابيه الاقرب الا لا قرب فان لم يكن من اهلهم اقرب العتابل نصا
 ريق لنا من جاز في المالم تنهيه ملة حيث لا ينضم اليهم اهل محلة اخرى لانه التنازع
 لا يقع بين المحلقات وان لم تكن له عشيرة ولا ديوان فعاقلة بيت المال في ظاهر
 الرواية وعليه المتق وعمر محمد عن الثاني عند الاعلام ان جنائزته في ماله لا في
 بيت المال اجمالا انتهى وقوله وان لم يكن له عشيرة ولا ديوان فعاقلة بيت المال
 اعم مما ان يكون له وارثه من وى ام لا ومثل ما في الزاوية في اغلب الحق

والشرع في الزيلعي قال علانار جميعهم استعالي ان القاتل اذ لم تكن له عاقلة
فالدية في بيت المال اذ كان القاتل مسلما انتهى لغيره يتبع ما في الجاني وانما بدأت
وتد حله قاضي خان على الحديث المذكور في الاصل بعدم الوارث وانت جبريان
العاقلة متبوع بها القاتل ولا يتبع القاتل بل دارت فاذا اوجبنا الدية
في مال القاتل على وارث لا يتبع به القاتل فقد اوجبنا ما له مع عدم
العاقلة وقد علمت انما روايت عن الامام وهي شاذة ومخالفة لما عليه الفقهاء
والاولى حل ما في الاصل عليه ليكون كلام الاصحاب جارا على جميع الصواب سالما
من الاثم اذا منع له ان كان الوارث من يتصور به فقد وجدت العاقلة والا
فلا عاقلة للقاتل تنكر في بيت المال واعلم ان قاضي خان اخذ التبيد
بالوارث المعروف من المزرع الذي ذكره في الاصل والمزرع الذي ذكره
في الاصل فيه للتاخي من يتصور به وهو من لا اله المقتل لا تكون الدية
في بيت المال لذلك وامتناع كونها في ماله لئلا يهدر دم وقوله
لان له وارثا يعرفناي معدودا في العاقلة فالذكر وهو المقتل فلا
يتعدى الى الكارث والا يلزم ان يكون ماله قريبا من ذوق الارحام
من النساء بعدت ان تجب الدية في ماله ولا تأجيل به اذا كان احيا
فانما من ذلك فلا يتحقق معنى التخييف في الدية فندرس واصف من ينسبك
قوله ولا تعقل عاقلة جناية عذر وعذر **اقول** اطلقه لشمس النسي
وما دونها **قوله** وكذا لو كان الولد مولى كالاسنان فقتله الوالد عمدا
لا تجب القصاص على الوالد وعليه الكفارة **اقول** اعني مع بقتله **قوله**
او متعمد **قوله** هذا اذا اقام قبل ان يعرض بها القاضيه بالدية على المقتل
اما لو قضى بها عليه في ماله لم اقامه ليعلم على العاقلة لم يكن له ذلك
لان المال قد وجبت عليه بقضاء القاضي فلا يكون له ان يبطل قضاءه
بينه وبينه في المصير **قوله** قلت وهو خذ من قولنا ان الخصم
هو الجاني لا العاقلة جواب حادثة المتقاضي وهي ان صبيبا تقاضى صبيبا
فانت فاراد في المصيبة ان يخلت العاقلة على نفي تعدد الصبي والجواب
انه لا خلاف لان ذلك في حجة الدعوى وهي من جهة على العاقلة
وبقيهاش وهو ان العاقلة لا اقروا بفعل الجاني هل يصح اقراره هل
يصح اقراره بالنسبة اليهم حتى يقضي عليهم بالدية ام لا فان قلنا نعم ينبغي
ان تجري الخلف في حقهم يظهر انما بدستهم ولم اره منقولا وانه تعالى احب
اقول قوله لا العاقلة لم يقبله في الخامسة فتأمل ذلك واقول ان ذلك
يظهر من غير وجههم ان الجواب الصحيح انها خلقت على نفي العلم بخوارق زلزلها

على نفسه كما في سبالة التصديق في الاعتراف المتقدمة قريبا المصلحة بان لهم
ولاية على انفسهم وكيف لا يصح اقرارهم بما حذرنا عن عليهم لا على جرمهم واذا صح
اقرارهم حلفوا اذ انما من منع اقراره لزمه نافي الكفر يستلحق الى في ما قيل
لبست هذه منكم وما يدعي على ما ذكرنا ما صرحوا به ان العاقلة لو برهنوا
ان القاتل فلان لا يلزم ببطل في دفع الدية عنهم كما في العاشر من جامع
الفصول اية وغيره ولا تقبل البينة الا من الحظم نلوا انهم خصم ما قبلت
بينهم واقل قد ظفرت بالاعتقاد في المسئلة وفيه المهر ذكر في جامع الفصول اية
في الفصل الثالث دعوى القاتل الخطا على القاتل سبع والبينة عليه
تقبل بغيره العاقلة كل عن شريك دعوى الدية على العاقلة بغيره القاتل
هل يصح فعل قياس ما كلفناه من محاضر بين ذاك الفصل السادس من هذا
المجموع ينبغي ان لا يصح دعواه كل الدية عليهم بنظره وذكر في المحاضر
والمبطلات ما هو رواية الحكمي عن شيخنا وحاصل ضرورة المحضر دعوى هذا على
هذا ان قلنا اياهن خطا وجبت دية القاتل هذا على هذا وعلى عاقلة
وهي عشرة الاف درهم او الف دينار اجمعيه او ما يمتد الى الابل واجبة على
هذا وعلى عاقلة وهي عشرة الاف درهم او الف دينار اجمعيه او ما يمتد الى الدية
الهدية ذكره المتقدمون قال علانار الدين في قوله وزاد فيه ذراعا نسا
في صورة كما يتر هذا المحضر بعد قوله الى هذا ثلاث سبحة متواليات في كل سنة
لثلاث الدية المذكورة انتهى وذكر في الفصل السادس دعوى على آخر
خمسائة درهم بسبب انه وكثر خطانا لكسر ستمرد محضر هذه الدعوى
اذ لا خلافا ثابت ان موجب الخطا على العاقلة ابتداء او على الجاني فيحمل
عنه عاقلة وكذا اختلفوا في ان الجاني هل من جملة العاقلة ام لا فلا يتقيد
دعوى مطالبته بجميع الموجب دل عليه انما لي حكما رجلا في دعوى قتل الخطا
لا ينفذ حكمه عليها اذ فيه الدية على العاقلة ولم يوجب منهم التجهيم ولو كان
عمدا فند حكمه عليها كما ذكره بين انتهى وذكره ايضا في جامع الفصول اية
في الرابعين في المحاضر والمبطلات فقد علمت ان في المسئلة خلافا وينبغي
ترجيح صحة الدعوى على كل منهما اما على الجاني فاذ ذكره في الخامسة ان الحق
على الجاني ولذلك اقتصر عليه في شبهة ولم يحكم خلافا وما على العاقلة فلا ما يدعي
على القاتل القاييب سبب لما يدعي عليهم من عاقبتهم اخصاص فيه وهذا كله
في تقدير الحكم على القاييب منها اذ الجاني فيها صحة الدعوى على المحاضر
منها لا كلام فيه على مقتضى ما في جامع الفصول اية فكيف لا ينبغي ان يكون
الصواب في الجواب انه يخلت العاقلة فتأمل وانظر في اعلام الاحياء

في الحلية الزاجية عشر في ترجمة الشيخ الامام ابو اسحق ربه الى ابنه صاحب المصنوع
 العاديه ثمانية ذكر السيرة فيه عبارة حسنة تراجمه واقول فان قلت في مسئلة
 التتبع في الاعراض اما صح ام لا رحم بحاله قلت لا يتاخر ذلك فانهم مرجحوا
 بان الرجل اذا قال قلت بملك من زيد فامر الكليل بان له على زيد كذا وانكره
 ربه ولا يمتنع وجب المال على الكليل دون الاصيل فيه علم ان الاقرار
 اذا وجبه نقاد على المقر لا يثبت قسب على الاصيل اذ هو محقق وان كانت
 محبة قاصرة ومبني على نظر هذه وقد مرجحوا فيها بان القضا على الاصيل
 حلو بكونه قضاء على الكليل غير روايتنا والحوافق لمفهوم الموقوف انه لا يكون
 لغرض المحبة كما في الجرح في الكلام على القضاء على المظالم تأمل **قوله** ومن له
 وارث معروف مطلقا لا يملكه بيت المال **اقول** وتقدم انما في الجامع
 والزيادة محمول على ما اذا لم يكن للتاثير وارث معروف فتنه **قوله**
 وحسب الصحيح كما قدمنا في هذا الحاشية **اقول** قد مر في شرح قوله فان لم
 يقع القليلة الى **قوله** ولا عالة للرجل **اقول** في التاثير ما تقدم من كتاب الجنايا
 في الفصل الثامن والعشرين في المتن فانه اميد ما علة من مجرد رحمة الله تعالى
 حرمة بغيره وعبد منه عصى فالقضا ومن به كل واحد منهما صاحب
 حتى قتله فاما ولا بد من ايهما بدأ بالضرب فليس على ورثة الجرح ولا على جرحي
 العبد شي وان كان السيف بيد العبد والعصى بيد الجرحي عاقلة الجرحي
 قبة العبد ولا شيء لورثة الجرحي على نول العبد وان كان بيد كل منهما عصا
 وضرب كل واحد منهما صاحب وشيخ موشحة ثم ما تاولا يدري من الذي بدأ
 بالضرب نول عاقلة الجرحي قبة العبد صحيح لولا ان يقال لولا اذني من ذلك
 قبة الشجرة المول الجرحي وهذا استحسان والقياس ان لا يكون له شيء من انتهى
اقول ولو كان بيد كل منهما سيف لاشيئ فيها تأمل ثم قال في التاثير
 بين بن الوليد من ان يوسف في رجاء ضرب كل واحد منهما صاحب هذا
 بالسيف وهذا مدع عصى لا يدري ايهما بدأ قال على صاحب العصى نصف
 دية صاحب السيف على عاقلة من وليه لصاحب العصى شي واذا جرح
 الرجل عبدا بالسيف ناسد الجرحي على نفسه ان قتلنا لم يجرحه ثم مات
 الجرحي من ذلك هل يصح هذا الاشهاد قالوا هذا على وجهين اما ان يكون
 جراحة فلا من دية عند القاضي وعند الناس بهذا الاشهاد لا يصح
 وان لم تكن جراحة فلا من دية عند القاضي وعند الناس كما ان الاشهاد
 صحيح وفي الذخيرة فان اقام الورثة بعد ذلك بينة على ان قتلنا جرحه
 لم يقبل هذه البينة انتهى **كتاب الوصايا** **قوله**

سواء كان من جرحه او بالخط او بعد وما **اقول** فتقدم في كتاب الشرب ان
 جهالة الموصي به لا تمنع الوصية لانها من ارجح العقول وجازية للعدوم
 وبالعدوم وكثيرا في الجرح المذكور ما في ذلك فراجعنا من **قوله** وتحت
 الوصية للولد وبه **اقول** رجل اوصى بما في بطن جارية ربيته لاسنان فانه الجرحي
 فاعتق الورثة ما في بطن الجارية جازا فاعتقهم ويعتقونه فية الولد
 بدم الولادة كذا في الظهيرية **قوله** ثم راي الامام ابي القاسم في قوله
 فقتلوا رجل اوصى على آخر حقا دار في يد الورثة فصالح اعدم عن تعيين
 على ان يكون له خاصة جاز وهذا دليل على انه البيع في الجرح لا يملك الصالح
 جاز من قال رجل اوصى بما في بطن امرأة لاسنان حتى جازت الوصية فصالح ابن
 الجرحي بما اوصى له مع رجل لم يصح لانه لا ولاية لاب على الجرحي لانه اصل من
 وجهه بغير الام من وجهه كسائر اجزاها فلهذا في حق الوصية لم اعتبر اصل
 وفي حق الولاية عليه امكن تبعا لاجزائها انتهى فقد انا د رحمة الله تعالى من تخا
 ان لا ولاية لاب على الجرحي فضلا عما اوصى وانه تعالى اعلم **قوله** نقول له قال في
 كتابه انما في كتاب الصلح وتولسه رجل اوصى بما في بطن امرأة صوابه ما في
 بطن امرأة واقول وبها في قريبا في شرح قوله بطل بطن جارية اذا
 مات موصيه الى ما نلظه وكذا اذا اوصى للجرحي بدم حتى في ملكه من بطن جارية
 لعدم من يملك حتى يقبل عنه وهو عبارة الزيلعي ويزيد من شراء الجارية بغير
 بطنه انما المقتضى في عدم ولاية الاب والوصي على الجرحي متطابقين والله تعالى
 اعلم **قوله** ولورثة **اقول** اطلق الوارث فلهذا كان في ذم الزوجة
 ومن كان من العصبات ومن كان من ذم الارحام وكذا ان المراد بالورثة
 في قولهم لا يصح بالكر من الثلث او للقاتل الا با جازة الورثة بل من كان له وارث
 بوجه من هذه الوجوه **قوله** الا با جازة الورثة وم كما **اقول** فيه اشارة
 الى انه اذا لم يكن هناك وارث من ذم الورثة لولا ان الجرحي له احد الزوجين
 فانما يقع له ولو زاد على الثلث قال في الجرحي لولا وصية لزوجها لكان
 بالمصنف كان الخال كذا له نصف ميراثا ونصف وصية وكما سمع فيها والله اعلم
باب الوصية بثلث المال **قوله** ولا يجوز وصية المسلم
 للمسلم **اقول** واللا حرج في جرح الذي كسر به في التاثير **قوله**
 قيل هذا قول ابي حنيفة في الرقيق والدور لا ليرى الجرحي على القاتلة
 وجعل على قول الخال لانه الجرحي لا يملك بقتل القاتل عن اجتهاد وعندنا
 ولا يفتقر بدون القضا بل يفتقر لان القضا هنا غير يفتقر الى اجماع الامة
 ان يكون على الخلاف لانه كل ما امكن جمعه جازا بالقضا امكن جمعه تعدد بين

وهذا هو الحق في هذا الباب الاتري انه انكلي الجمع بدونه القضا عند هذا القول
 هذه عبارة الزيلعي وقد خذت منها شيئا يحتاج اليه **قوله** اقول قوله
 فيما تقدم اما اذا خرج الملاحم بعد حجة الانجاب الى مصر في اعتباره حاله
 الانجاب وكما ما بعده من كلامه **قوله** ليس بصريح بل ولا يثبته ذلك بوجه
 اذا لم ينطق الله بما ذكره كما في القضا تاريخه وحينئذ ان الموصي اذا كان معينا
 من اهل الاستحقاق تعين حجة الانجاب يوم موت الموصي والاعتبار ليس طاعة
 الانجاب بل الاعتبار لصحة الانجاب يوم الوصية في المعاني وفي المعين يوم
 موت الموصي فلا مصلحة ولا فلاح في كلام الزيلعي هذا على اعتبار رحالة الانجاب
 بوجه فاعلم **قوله** فان اوصى من صاين ذلك من الثلث لاصحاب الوصايا
 والثلث للورثة وقيل لكل صدقة فيما بينهم وما بقي من الثلث فليصاها **قوله**
 قال المصنف ان الزيلعي قال العبد الفقير الناجي عن رب الكفر هذا مشكل مسني
 حيث ان الورثة كما بنا يصدق له الثلث ولا يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من
 الثلث على تقدير ان يكون الوصايا تستغرق الثلث كله ولم يبق في ايديهم من الثلث
 شي من حيث ان لا يلزمهم تصديق بقية انتهى **قوله** يمكن الجواب بان هذا المصنف
 له بطلان شبيه الاقرار لفظا وشبه الوصية تنفيذا ولا ياخذهم الوصية من كل
 وجه فباعتبار تشبيه الاقرار يجعل شايها في الاثلاث ولا يخصها بالثلث الذي
 لاصحاب الوصايا وبه يزول الاشكال تاملي وقد ذكرنا المشيئة في العناية شرح
 الهداية والله تعالى اعلم **قوله** فان قلت ما الذي يفاضل بين ما اذا اقر
 احد بها بالدين على ايها كان صاحب الدين وهو المقتول بما خذ جميع ما في يده
 المقتول يسيق في دينه ولا شي للمقتول لم يفضل منه شي قلت الفرق بينهما
 انه الدين مقدم على الميراث فيكون مفعلا بقدم عليه فيقدم عليه ولكن ذلك الوصية
 لان الموصي له شريك للورثة فلا ياختار شي الا اذا سلم للورث ضعف ذلك
 والله تعالى اعلم **قوله** وقد ذكر ذلك الزيلعي في القضا في مروج الهداية وجزها
 والله تعالى اعلم **باب** **الحق** في المرض **قوله** وما بهاته **قوله**
 اي بما لا يتباين الناس فيه كالمضغ عليه في الخلاصة والبرزخية والله تعالى الخوف
باب الوصية بالخدم والمسلمة والثروة **قوله** يعني اذا اوصى
 بخدم غيره **قوله** هذه عبارة الدرر والغرر الى اخر شرح الحقوله
باب الوصية **قوله** ولو اوصى الى صبي وعبد غيره وكافرو فاست
 بدله بغيره **قوله** والمراد بالثاني الذي واذا اوصى الذي الى الذمت
 كان جائزا تاريخا سنة واذا دخل الحر في دار الاسلام باحسان فاقص الى
 مسلم جاز ولا يخرج كذا في التواريخ تاريخه واذا اوصى المسلم الى حر في قلعته

ان يبطله ويخرج منه الرضاية والرضي اذا اوصى الى الحر فانه لا يجوز لان الذي
 من الحر في بطن له المسلم من الذي والمسلم اذا اوصى الى حر كانت الوصية باطله
 فكله الذي اذا اوصى الى الحر من خلافه على المال فان المقتضى يخرج من
 الوصاية وينصب على نه عدلا كما في كذا في التواريخ تاريخه في المحيط وفي التاريخ
 ايضا وان اوصى الى المستعبي جاز عندنا لان المستعبي بمنزلة الحر عندها ويجوز
 ان حنيفه لانه بمنزلة المسلم في يجوز ايضا انتهى **قوله** بخلاف ما اذا اوصى الى
 حكا بتم ادبكا بغير غيره حيث يجوز **قوله** اي بالاجماع كما في التواريخ تاريخه
 نقلا عن المحيط **قوله** فاما ما عدا ذلك او اختلف على ولد ما ادا نظر الجهم وقسم
 بامره فليس بوصية لانه لاحق للبيت فيه **قوله** وفي التواريخ تاريخه والتواريخ تاريخه
 تعهد اباي بعد من في اوصى بامرهم او ما يخرج من بحر كما هذا اللفظ يكون
 وصيا انتهى **قوله** ووصى الوصي وصي في الترتيب الى آخره **قوله** لم يبين المسئلة
 البيضا المطلب ككثير من الشراخ واقول المسئلة على اقسام لانه امان بينهم فيقول
 جعلتكم وصي من بعدى او وصيا وخبره او يبين فيقول في تركي او في تركه
 موصي وخبره او يقول في تركي وتركه موصي او في تركي وخبره في تركه
 اقسام فاذا اوصى اوصي فقال في الترتيب فهو وصي فيها عدم خلافا للشافعي وروى
 وابن ابي ليلى وان قال في تركي فهو اني حنيفه وروايتان ظاهر الرواية عليه
 يكون وصيا فيها لان تركه موصيه تركه كما صرح به في الاختيار وغدا ايضا
 روايتان اظهرها عنها انه يقتصر على تركه وان قال في تركه الاول فهو كما قال
 يكون وصيا في تركه الاول خاصة عدم كما نقل في التواريخ تاريخه عن شرح المحاوي
 وكما يرشد اليه تعليل الاختيار اذ ليست تركه تركه الاول حتى يتناول قوله في تركه
 خلاف قوله تركي لان تركه موصيه تركه فشا واللفظ فاعلم هذا الخبر وانما
 مفرد **قوله** وصي بينهم وشراؤه من اجني ما يتقاي الناس **قوله** اطلق البيع
 والمسا فمثل البعث والنسيئة الى اجل متعارف وهو ظاهر كمن من منى فان باع
 من مملوك فبيعه كحر فاما قال في الخا فيه واذا باع شيئا من تركه الميت بنسيئة فان
 كان يقتصر به اليتم بان كان الاجل فاحسب الاجزى انتهى **قوله** وقال المتأخرون
 من اصحابنا لا يجوز للوصي بيع عقار الصغير الا ان يكون على الميت دين او يرغب
 المشرع فيه بضعف الجهم او يكون للمصير حاجه الى الجهم قال المصنف والمصنف قد
 يفتي كذا في شرح المتن الذي يلي **قوله** هي بعدم الجواز التام للمباطل والمأسود
 ولم يصرح باحد منها اقول ذكر في التواريخ تاريخه نقلا عن المتنق انه باطل وهي
 ظاهر تأمل د بعدم الجواز هنا البطلان وانتم نقلا عن المتنق انه باطل وهي
 نقاهي دينه او مراعاة اسما به فله ان يفتي ويركب دابته ويلبس ثيابا فدا

رجوعه اليه والى غيره والصحيح انه ليس له شيء من ذلك لان شرع فيه من غير
قول فلو طلب على عمله اجره فحق له القاضى اجره مثله جاز لا يسيغه لانه لم
يرض بالعل عا ناد لم يرض فيه بعدد بقر عا فاحكم وقد ذكر في الاشياء في كتاب الدعوى
والبيعات في الناحل ما هو مروي في ذلك فان سائل الوقت ما حوذة من سائل
الوصية **قوله** باع مال اليتيم او ضيعته والمعتري علفه يوجب للاثمة
ايام فان فقد والايسة وان انكر المعتري السر والعتري في يد المعتري يربح الوصي
الاموال الحاكم يقول ان كان بينك بيع فقد نصحت **قوله** فان باع منه الى اجل
ينسخ ولا ينقل لاجل الا اذا اجل المشتري التمن وان يكمل على ارضه فيه وفاء
تأمل وفي القاضى خاتمة وفي القاضى وصى باع ضيقة اليتيم من مفسى يعلم انه
لا يمكنه ادائها ذلك في القاضى عن اى القاضى ان هذا البيع اذا نبيع رغبة
اجل القاضى المعتري للاثمة ايام فان امكده اكل التمن والاقتضى البيع حتى
هذا الجواب اشارة الى جواز هذا البيع وفي الخاتمة اذا كان يعلم ان المشتري
لا يقدر على ادائها الا ان المشتري اذا امتد التمن قبل ان يرد القاضى البيع
على الوصي وايضا مصلحة للصغر القاضى يرضى البيع ويحكم بجوازه الا لانه وهم
الضمر على اليتيم لم يبق وصا مانع من جواز البيع بل تمام النظر في تنبيهه
اذا كان مصلحة في حق الصغير وانما يكون البيع مصلحة في حق الصغير اذا رغب
المشتري بضعف قيمة الصغير او بان كان الصغير يحتاج الى التمن لاجل النفقة
انتهى **قوله** ولا يجزى في ماله لنفسه وجاز لليتيم **قوله** اطلقه فتمهل
ما اذا كان يامر القاضى به بيمين عدم صحة ما يفعله بعض جهلة القضاة
من دفع شيء من ذم اليتيم لنفسه تأمل اللهم الا ان يعرفه القاضى
ويرتب عليه الربح بوجهه فانهم صرحوا بان القاضى ولاية الاقراض وهو
يعرف من يتناول الاقراض من الوصي لكنهم لا ياتون بالحيلة على وجهها الشرعي
واسم تعالى الخوف وقد صرح في جامع النص لانه في الصايع والمعتري ان القاضى
انما يمكن الاقراض اذا لم يجد ما يشتريه يكون القاضى غلة لليتيم والروحة او وجوب
من يتصرف بالمال في ذلك كما ان يرض منه من على وفي الجارية الزاهدة في سائل منقحة
من الوصايا شتم القاضى يامر الوصي بالاجار والمصلحة في مال اليتيم دون الحاصلة
لاجل الربح انتهى بل في ذلك انهم يعفون بانراة من غير ماملة في ماله اذا عومل
فيه اول مرة ويستندون في ذلك على لا يبيع بكلامه في المذهب وهو قضا بالربح
المعروف في سائر الاديان الذم ان الله تعالى فيه بالربح فيجوز في حالات فاسدة في
عقلم في النظر الى اليتيم وهل بها حرمة الله تعالى نظرها هذا الاضلال بعينه
نص في ما قاله من افعالهم واسم تعالى الموقن والمعتري **قوله** قال في الخاتمة

ولا يجزى للوصي ان يجزى لنفسه مال اليتيم اذا لم يت فانه فعله من غير يضمن راس المال
ويضمنه بالربح انتهى **قوله** لم يشرع بل قال تعالى في لادن حنيقة ومحمد
وعند ابي يوسف يعلم له الربح ولا يتصدق بشي انتهى وفي الزاوية فان اخذ
الوصي ارضه من ارضه ان البذر على اليتيم لا يجوز ان جعله الوصي على نفسه على قياس
قوله الامام في جواز بيع الوصي مال اليتيم من نفسه ينبغي ان يجوز في المسئلة وليس
على ان الوصي يملك الاستغراض من مال اليتيم وفي المفق ما يدل على انه لا يملك والحال في
ذلك فيه اختلاف المشايخ انتهى **كتاب** **الحنفى** **قوله** ويقوله
امة شترى له من ماله والا على بيت المال **قوله** قال في الجواز وما الحنفى
المشكل المراهق اذا مات فبعض اطفال والظاهر انه يبيع وفي البيوت وان مات قبل
ان يستبين امره لم يقبله رجل ولا امرأة لان حل الفسل غير ثابت بين الرجال
والنساء فيق في الاحتمال الحرمة ويبيع بالصيد لقدر الفسل انتهى وسيصير
هذا الخارج بعد قليل بان يبيع اذ ماتت وبما الاول ان يذكر الخلاف في المسئلة
كافعله في الجواز تأمل **قوله** شترى **قوله** عرق مد من الخنزيرة جنس
وكلا خارج جنس ينقص الوصى هذا هو المشكل الاول والحد المذكور من جنس
فيصح عرق مد من الخنزير ينقص الوصى لكنه يحتاج الى اثبات المقدمة الاولى
القاليلة بان عرق مد من الخنزير خارج جنس لان الثانية وهم البركة سليمة
لا كلام فيها وما يدل على بقاء المقدمة الاولى وهي الصغر ما في الزاوية الاثرية
لولا اننا استاذنا شيخ الاسلام رحمه الله عبد البر من قوله عليه ان قيل
اي رجل عرقه ينقص وصى ويحجب عنه ما الجواب ان مد من الخنزير قال وهذا
قوله عزيب جبر ما حق ذم كلام الزاهد من من حصر يخص القرد في
مصلحة في الرجاء الجلالة لجنس ثم قال فعلى هذا يكون عرق مد من الخنزير
بل اول لان تاثير المانع في الترقى في تاثيره قال ويا اسمي ما لا عرقه كرفت
الكلب والخنزير قال ابا العز فبعض هذا اذا كان عرقه بخس يكون ناقضا لوصيته
على قاعدة المذهب لانه خارج جنس وهو عرق ظاهر انتهى قلت واظهره قوله
عليه في هذا المختص والله تعالى اعلم **قوله** تقدم في كتاب الاسرية عن الحق
ايها وهبانه انه لا يقبل ولا التفات الى كلامه قاله صاحب الفتنة في الف
للقاضي ما لم يعفوه نقل من غيره ولم ينقل عن احد من علماء المتقدمين
والمتأخرين ان عرق مد من الخنزير ناقض للوصى سواء ما تضمنه ابا العز و**قوله**
قد فرق بين الرجاء الجلالة ومد من الخنزير مد من الخنزير والجلالة
لا تخط حتى لو كانت تخط لا يحكم بها ستمت في كماله في تغييرها وغاية ما فيه
انه قد يقع الشك في قول القوف منه ارض غيره ولا ينقص بالنك على انما انبثا

المنصف بالخارج المحقة بخاسر من غير السيلين الا بعد علاج هو مما و نازعة
كيفية بيننا وبين السا فبعض كما في عمله كيف ثبتت المنصف من موهوم وايضا
نفسه عرق الذي حاجته الجلالة في خاسرته منازعة اذ صرحا قاطبة بمراسمة
المنصب عليه لحيها اذا تغير وانتخا وانت على ما نعيم انما يتجهلون لفظ الكرامة لحيها
في الحرة فاذا ثبتت الربوبية في الحرة انت في فرع الخاسر ببيت مثله في العرف
والنقص بكونها بالارباب فيه وما يدل له على ان الخاسر يصير مستهلكا لا يبيح له اش
مسئلة الجدة اذا غنى بلغة الخاسر يسر بخله الكلة ولا يورث فيه لان ما غنى به
يصير مستهلكا لا يبيح له اش فكذا نكت ثقل في حرق من من الجز ويلزم ما نحس
اش من بعضه الوضو برفق من الكلا وشراب خاسرة ما وادام مدة في
زمن ما وسته ولم يقل به احد فلا ينبغي التوقي على علمه لفرقة وخرجه
عن الجادة وعن القياس تامل **قوله** ولما استحققت الاول فعملته كفاية واحدة
اقول كذا فخطه ولعلنا ولما استحققت مع الاول كذا فامل **قوله** وما قبلها
يجزى عما بعد هذا **اقول** وفي خطه لا يجوز كنه ضارب عليه بالعلم والعرف
في عمله فامل **قوله** واذا تركه الاحام حذره ارضه وجلا او كره ما وسته
ولم يكن اصلا صرف الخارج اليه عند ان يورثه تامل له **اقول** يتبع هذا
المشارع صاحب الجوز في ذلك ومن غلط بلا شبهة او هو سبق نظرا في الكتب
قاطبة مصر حرمه بانه لا يجل لغير الاحل ولا يبيح كبتته على حاشية الجوز الطاص
ان في كذا بته مستغلا وحولا تامل وان كانه اخلال صرف الخارج اليه **اقول** تامل
قوله باع مقارنا وصينا ناديا وبانه وامرنا حاضرا يعلم به ثم ادعى الامن
انه ملكه لا تنتفع وعلمه بخلاف الاجنبى ولا جاز الا اذا صرف المشتري فيه
زمن عا وباء فلا تنتفع دعواه **اقول** فنقل له باع وكذا نكت لو وجب ارضه في
واقول يقد بالبيع اذ لا يجوز ارضه او اعارته ادعى الما من نتج اذ ليس
من لوازم ذلك الخرجه عن الملك وقد يرضى الشخص لا انتفاع بملكه ولا يرضى
بالخرجه عن ملكه ولا يرضى في البيع ربحه على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره
ولم ارضه بغيره فليست له وقوله اوجبنا اذ يبا **اقول** اخرج ذلك وقوله
حاضر **اقول** المراد بالخبر الاطلاع وقوله ثم ادعى الابن انه ملكه **اقول** او
بعضه مشاعا ومينا **اقول** لئلا ادعى الما بعد ما ذكر هل يصح دعواه جملته
ذلك اقراره بملكه البايح صريح في عدم جواز دعوى التمسك وجعله رضى بالبيع
يعيد الجواز اذ لا يلزم من الرضا بالبيع الاقرار بانه ملكه البايح والموضع محتاج
الى التفسير واخره والذي يظهر عدم سماح الدعوى في العلم ايضا ويظهر ما في
منه الكثر للزبلى وغيره من قولهم وصنوه وتركه فيما يصح اقراره بانه ملك

الباع وانه لاحقه له في البيع الخ وقوله ثم عا وبنا **اقول** المراد به كل تصرف
لا يطلع الا لئلا يملك بها من قبيل التمثيل وقوله فلا تنتفع وعلمه **اقول** كذا
دعوى الاجنبى ولو جاز وقوله بخلاف الاجنبى ولو جاز **اقول** الذي ظهر
في الفرق بين الاجنبى والمقرب ان الاطلاع الفاسد في القريب اخلب
فقطنة التلييب فيه ارجح ولذلك غلب هذا الامر في الاقربا خصوصا في دعوى
الارث لسهولته انما تستخلص الاجنبى فان طهره في مال من هو اجنبى عنه تلييب
ناور لا بد من مرجع بين جهة التزوين والتلييب وهذا يقتصر في المشتري
فيه زمانا بالفرس وابنا وحقها فامل **قوله** وايضا خوارزم على راي المنة
سهر **اقول** اي في منع الدعوى **قوله** فلا يبيح الابا اختار اهل خوارزم
اقول وهذا مطلقا **قوله** وذكر في الزاوية ايضا في محل آخر **اقول**
ذكره في كتاب الكفاية في التاميع في كذا **قوله** ونحو ما اذا باع
المنصف ملكا رجلا والمالك ساكت حيث لا يكون سكنه رضى عند ناخضا
لا يبايعه ليس **اقول** في فتاوى ائمة الدين ناخضا عن المحيط اذا اشترى سلعة
منه ففعل في قبضه المشتري المبيع بمحضه صاحب السلعة تسكت بكنه رضى استغنى
ومثله ما في فتاوى ائمة الدين في الزاوية نقلا عن المحيط ايضا فيه يعلم ان محل
ما هنا ما اذا لم يقبض المشتري السلعة فحضره ما جبه وهو ساكت تامل **قوله**
وقد به في شرح الكثر للزبلى نقلا عن فتاوى ائمة الدين بان يتصرف المشتري
فيه زمانا ولم يقبضه بذلك في الكثر والزاوية وكثير من المعتمدين ومن لم
يقبضه به ولان التلييب به يوجب التفسير بين القريب والجاري ان الجار
تأمل فند كذا لا يخفى على من تامل كلامهم **اقول** الغنى في وقته ولم يقبضه يوجب
الى البيع في مسئلة القريب تامل **قوله** ونص كلام الماشرع للكثر لم يعين القريب
هنا بمن في الكثر وفي الفتاوى لانه الذي عيتم فقال لو باع عمار وابنه وامرته
حاضر يعلم به وتصرف يبر المشتري زمانا ثم ادعى الابن انه ملكه ولم يكن ملكه ابيه
وقد ابيع انتفق مشاعا على انه لا تنتفع مثل هذه الدعوى ومن تلييب غنى
هذه البيع وتركه فيما يبيع اقراره بانه ملكه البايح وان لاحقه له في البيع وجعله
سكوت في هذه الحالة كالا قضاء بالاقرار طعنا لاطلاع الفاسد اخل النص
في الاقرار بالناس وتعيينه بالقراب تتبع جهاز ذلك مع القريب انتهى **قوله** الطاهر
اف ما في فتاوى ائمة الدين ليس يبيح بل هو تليل قال في جامع الفتاوى وذكر في
منية الفقهاء في بيعه ورضاه فبعضه المشتري وهو ساكت وتركه منازعة
فيما ذكره رضى بانه ملك البايح انتهى **قوله** فظهر بهذه ان المسئلة فيها اقرار عدم
السماح مع الاطلاع بالبيع والتسليم من غير تصرف المشتري مطلقا في القريب

والاجنبى واشترط التصرف فيها والتفصيل وهو عدم اشتراطه في الترتيب واشترطه
 في الاجنبى ولا يشك ان الجار داخلا في معنى الاجنبى فانما احد جانبي الآخر والقول
 الرابع قوله اية بخارى وهو جماع الدين مطلقا اعني الترتيب والاجنبى **قوله**
 صادره السلطان ولم يعين به ماله فباعه **قوله** فبى به لانه لو عينه فبا حرم
 مكرها لايصح الا ان يقبض الثمن على ما كانه عليه مثلا مكي **قوله** عذر داره
 بانه باذنها فالمعارة لها والمنفعة بين عليها والنفس بلا اذنها فله ولها بلا اذنها
 فالمعارة لها وهي متطورة **قوله** فان اختلف في الاذن وعدمه ولا يثبت
 القول لكنه يبينه وفي ان المعارة لها اوله والقول له لانه هو الملك كما يبينه
 من قواعدهم لكنه ذكر في العوائد الرئيسية في كتاب الغصب اذا تصرف في
 ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في ماله امرية
 فانت رادى انك لا باذنها وانكر الوارث فالقول للزوج كذا في القبية انتهى
 فنتقاه انه اذا عذر دار زوجته لها فانت رادى انه كان باذنها ليرجع
 في تركها بما اشق وانكر بقبية الزوجة اذنها ان القول قوله ووجهه شواقة
 العرف الظاهر لم تأمل **قوله** قال هذه رضى عنى ثم اعترف بالخطا
 وصدقته فله ان يترجعه اذ لم يثبت عليه ان قال هو حق او صدق او كما
 قلت او شهد عليه بذلك شهد او ما في معنى ذلك من البينات المنطوق
 الدليل على البينات الغنى في هذه من المسائل التي اختلفت فيها الفقهاء
 وهي يكون تكرر اقراره بذلك بفتا كانت واقعة القوم واختلفت في ذلك العصر
 فتمتصرف في ذلك على الحق وان ذلك لا يكون بفتا لمضيا فلا يدل على البينات
 الغنى ومن قابل بان ذلك يكون شائنا لمضيا فيدل على البينات النفسى
 وانتفى في ذلك بما حث عليه النبي في ذلك الامر في ذلك الكتاب عبارات
 النقل في هذه المسئلة روى منها على شيخ الاسلام تاحي القصاة الشيخ زكريا
 الطائفي اذ ذاك ناجا بجماعة الكناية مذكورة فتاواه والله تعالى اعلم العذر
 للمر في رجوعه عن ذلك انه لما تخفى عليه نفل يظهر بعد اقراره على خطا الناقلي
 والله تعالى اعلم **قوله** لا يخفى في هذه العبارة من عدم الكناية وما صلحوا به
 بعد من عبارة الحاكم الشهيد فاعلم ان هذا الحديث والمصطلح والبدع والزجوة
 ويحق ان رجع له في السؤال ما صورته ومثل هذه العبارة وهي انه اذا اقر بالاختصاص
 وحلها رجع عا ثم قال او حث جأته ان يترجعه وان ثبت على قوله الاول وما ل
 هو حق لا يجوز له ان يترجعه بل عاونا في اكثر من اربعين مصنفاتنا فتاواه حين
 عاوب والولاي والخط المرفعي فتاوى الى اليت المرفعي والامام في الدين
 السنن والفتنة والتممة وجامع المختصرات وفتاوى المهنيين والشيخ والتا نار خاتمة

دتر 1
 وشهد الحديث للقيام التكاليف ومنها المراجع المحدث وشهد الجميع لانه شمس فتاواه
 الامام حافظ الدين الكرومي ولطائف الاشارات لابن تاج الدين وشهد القريب
 لابن الهمام ان البينات لا تحصل الا بالقول بان يشهد على نفسه بذلك او يقول هو حق
 او كما قلت او ما في معناه كقول هو صدق او صواب او صحيح او لا شك فيه عندى
 ومن جملة ما يشهد على كلك اراد التاكيد ومن اقصى على بعضه ولو بطريق المحصر
 فكلامه مؤول بتقدير او ما في معناه ما قلنا وليس في منطق المصنفين المذكورة
 ان التكرار يقوم مقام هو حق او ما في معناه حتى يثبت الرجوع بعده نعم يؤخذ من
 قول صاحب المسقط ولكن الثابت على الاقرار كالمجدد له بعد العقد انه اذا
 اقر به فكذلك قبل العقد ثم اقر به بعده يقوم مقام ذلك وقول صاحب البديع
 لانه لا يبطلان ما يملك ابطاله لانه ليس فارتا بين مسئلة الاقرار قبل العقد
 لا تكرر بعده ما يقتضى عدم اعتباره لانه ذكر مسئلة الاجنبية وجوده بها
 وما ذكره في آخر كلامه من جواز التكرار في ما اذا قالت ادعت او غلطت محيل
 على ما اذا لم يثبت بقرينة ما تقدم له والبينات والاعتراف والردام واحد الحاصل
 من كلامه ان مجرد التكرار لا يثبت به الاقرار والله تعالى اعلم **قوله** والظاهر
 انه مراد كراهية التكرار لا احتمال ظاهرا للكتاب والتاويل كما تقدم والله تعالى
 اعلم **قوله** تأمل في هذا المحل فان ظاهرا قسرا والظاهر ان مراده
 لصاحب القينة وهو مصرح بكراهية التكرار في جميع العي لان حينئذ تأمل
قوله قال ان كان الله تعالى يعذب المشركين فامر الله تعالى قال لا انطلق
 امر الله تعالى من المشركين لا يعذب ذكره فاقى حان في فتاواه وظاهرا
 التوجيه المقصود من كلام الامام تاحي حان ان المراد بالمشركين في الموطأ المذكور
 الجميع فلهذا قال في تعليقه لانه المشركين من لا يعذب فيكون ان يرد بهذا البعض
 من يصح عليه الشرك في الجملة بان يكون مشركا في عمره ثم تحب له بالحق واسا
 بطريق التسمية كالطفال المشركين فانهم مشركون شرعا واذ ثبت ان بعض
 المشركين لا يعذب ففيه ما يثبت من نسبة لم يصدق الوجبة الجلية القابلة للشرك
 معذب وهو معنى قولنا ان الله تعالى يعذب اسم المشركين ان كلهم بان تكون الامم فيه
 للاستزاق وقد ثبت بقبضه وهي التاويل المصنفين المرفعي المظالم ليس بعض
 المشركين يعذب كما بيناه في المبحث الخالف المذكور لانه على الطلاق على كون المشركين
 جميعا معذبين ولم يتحقق **قوله** قال ولدى بنى الدين دفعة اسم تعالى هذا
 للشيخ على المقدس في جواب اجاب بعض عبارة تاحي حان وتدرجفت المير في
 سؤله راجع بخط هذا المصنف رحمه الله تعالى **قوله** هذا وتداول هذا القضا
 على غير هذا الوجه في المتطورة الوصفا بنسبة فقال وهو قابل لا يدخل النار كما

في
 نسخة
 المصنفين

قال شيخنا شيخنا الشريف الشريف في شرحه سؤال البيت من المير هل ثم قاتل
 بانه لا يدخل النار في الدنيا ولا يدخلها المؤمنون وتكون عمارتهم في الجنة
 ما حكمه الامام انه قال معنى ذلك ان الكفار عند حايروا الحق ويعاينون
 النار يؤمنون بانه تعالى ويؤمنون ان ما جاء به الرسول حتى لا يدخلون
 الا من من من لا لا ينفعهم ايمانهم قال الله تعالى فليكن ينفعهم ايمانهم
 لما راوا باسنا قال الجصنف ويكفي ان يجاب عن معنى البيت بان عمارتهم في الجنة
 القابض بامرهما وهم من من فيكون في البيت سوالا انتهى **قول** ما ذكره
 في المنظومة ليس هذا الغرض من لفظة آخره واما قوله انه لا يسه
 يعزب الحشر كذا في من قوله لا يدخل النار في الدنيا لا يفي على من له ادنى
 فيه فاعلم **قول** قاله ابن الشحنة وعندي ان هذا من غلط ما تقدم
 مما يذكره والمغلف به ولا ينبغي ان يدرك ولا ان يسطر ولا يتبيل قائله
 انتهى **قول** قد قضى بقوله هذا على نفسه بالانكار وانه لا ينبغي له
 ان يدرك ولا ان يسطر له واليه تعالى الموفق **قول** حتى حشنته
 ظاهره بحيث لو راها انسان ظنه مخترعا ولا يتفكر حيلة ذكية الابتداء
 ترك **قول** فاعلمه اختار سيدنا ابراهيم الخليل على بني امية وعليه
 من امة الخليل افضل الصلاة والسلام وعلى آله واصحابها وعلى الانبياء
 اجمعين وروايت ثانيا سنة وجمع مائة وعشرين سنة لكن الاول اجمع وقد
 جمع بينهما بالاول حسب من حيث النبوة والثاني من حيث الولادة بالقدم
 اسم من وضع وقيل اللفظ وقد كثر اختلاف الرواة والحفاظ واهل المير
 في ولادته صلى الله عليه وسلم حتى قال انه جاء ولد حتى ناكلنا من عيش بنيان
 حين ولد ختمه حيث ظهر عليه انه عبد المطلب ختمه يوم سابعه ولم يصح
 في ذلك شيء على ما كاله من واحد من الحفاظ ولم ينظر القول الحاكم ان الذي
 رواه به الرواية انه ولد لمحققنا ومن اطل في هذه الذم ولا يصح
 الضم حديث ولادته حتى قال انه ثبت عندهم حنيفة والوجه في ذلك
 ابلغ بانه تعالى كان هناك نوع تقبل في الحسنة ننظر بعض الرواة
 للصحة نسما وكتابا وقد قال بعض الحققين من الحفاظ الا بشم بالوصف
 انه لم يولد حتى ناله الله تعالى اعلم كذا لا يشجر الهيئتي الشافعي في شرح
 المنهاج وغيره **قول** والحتم سنة **قول** انه عندنا وعنده الشافعي
 واجب كذا في شرح منظومة ابن العماد الموسومة بالاعتقاد نأبئ به
 السبب في الحتم ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام ما ابتلى بالترديد بن
 ولده فاحب ان يجعل لئلا راحى ترديها بتطوعه وراقة دم وببستلى

تأويل

اولادهم بالصبر اسلام الاباء لهم فكون هذه الحالة مطهرة للصبر والتسليم من الاباء
 والاولاد تاسيا بابراهيم عليه الصلاة والسلام انتهى **قول** وحقنا المصدا
 ليس بسنة وانما هي مكرمة للرجال لانه الذي اجماع **قول** ويكون سنة من
 الجزاء معللا بانه نص ان الحنثي الحنثي ولو كان حنثا مكرمة لاستمر الحنثان
 الحنثي لاحتماله ان يكون امرا ولكنه لا لا لانه في حق الرجال **قول** والعالم
 يتقدم على القرشي الغير العالم والدليل على ذلك تقدم الصبرين على الحنثان وان
 كان الحنثان اقرب نسبنا منها **قول** نقول الصبرين هما ابراهيم وعمر رضي الله
 تعالى عنهما والارزوقيته صلى الله عليه وسلم عايشة وحفصة وثق لم الحنثان
 هما عثمان وعلي بن ابي طالب صلى الله عليه وسلم رضي الله عنهم جميعا **باب**
الفرجين **قول** ولما اذ قتل من رثه تصاحبا وهذا من دفاع عن نفسه
 فلا يحرم اصلا **قول** وكذا اذ قتل الزوجه امرا او ذراحم من محاربه الحنث
 لاجل الزنا من رثه عنها عندنا خلافا للشافعي كذا في الحاروي الزاهد بريز شمع
قول قد له قتل امرا رثه اذ رثه من محاربه الحنث يعني مع تحقق الزنا
 اما مجرد القيمة فلا كاي من فلاحى القرى ببلادنا فاذ ذلك وفي الحاروي ايضا
 بر من اسحق عز ترك مولى مولاته والحق له بالنسب على الغير ويصح له
 بازاد على الثلث راخت مولاه مع بنته او بنت امه لا ترث الاخت والبنت مع
 احد هؤلاء **قول** قال استاذنا رحمه الله تعالى سئل عن مات عن زوج وبنتين
 واخ لاب وام ولا مال لها سوى مير على بن وجه مائة دينار ثم مات الزوج
 ولم يترك الا خمسة دينار فقلت يقسم بين البنتين والاخ استا عايندهما
 لانه ذكر في كتاب العتيق والدين اذا كان على بعض الورثة جنس عتيق لانه
 يحسب ما عليه من الدين كما هو حق وترك حصته عليه وترك العتيق لانه لا يجره
 من الورثة فحسبنا على الزوج من خمسة وعشرين دينارا كما كان عتيقا وبنتي
 المير ودينارا في نصيب البنتين والاخ فيكون بينهم على سهامهم من اصل المسئلة
 وقد ادنى كثير من معنى ما قلناه من تقسيم الجنس بينهم اثلاثا وانه غلط فاعلم
 انتهى **قول** ويستقطر مع الجدة عندنا حنيفه رحمه الله تعالى والرابعة الخ
قول لعل هنا من فاعلم ان يدرك ويجوز رحمه الله تعالى
فصل في العصبية **قول** وعصبية ولد الزنا والملاحة ولد
 الام **قول** هذا قاصر على الخلافة فلم تكن مولاه والعصبية من كاهن
 جهة الام فاذا مات ذلك الولد يكون ميراثه واولاده اصبه الذكر والانثى
 فيه سواء فاذا ترك اخا او اخوة من ام فلا واحد الصد من ولا تبني فاعلم
 الثلث واما بعد يرث الام واولادها يكون لعصبية الام الاقرب فالاقرب وان لم

يكن عصبة فالأب قد ولد على الأم وأولادها كان في الجر حرة وفي الجبتي وعصبة ولي
 الزنا وولد لها عصبة في أمها فاختلقت شيخ القودرة قال في الجبتي على شيخه
 قلت معناه والله تعالى أعلم أن الأم ليست بعصبة له ولا عصبة الأم بخا ذهب
 إليه أبو مسعود رضي الله تعالى عنه أنما عصبة مولد الأم إذا كان لها من له تالي الشيخ
 قاسم بعد نقله له كذا عن الجبتي قلت قال في الجبتي قوله له في أمها إن كانت
 الملاءمة حرة الأصل يكون الميراث لها وهم أحق بها وسائر عصبة أمها
 وإن كانت ممتقة يكون الميراث لمقتضى وخبر ابن الملقق وأخوه وأبوه فقول
 لها لها ينال الملقق وخبر الملقق وهو عصبة أمها انتهى **باب**
دوى الأرحام قول نعمنا إلى يوسف في قوله الأرحام **القول** وقوله
 محمد أسهل للراياني عن أبي حنيفة في جميع أرحام دوى الأرحام وقول أبي يوسف
 مروي عن أبي حنيفة أيضا لكن روايته بشاذة ليست في قوة المشهور مثل
 الرواية الأخرى وذكر بعضهم أن شاذة بخارها عنه وبقوله إلى يوسف
 في مسأله دوى الأرحام والخليفة لأنه ليس على الملقق كذا في شرع المراجعة للسيل
قول وهذا عن أبي حنيفة وأبا يوسف **القول** كيف يثبت في منتهى أبا
 حنيفة مع أبي يوسف والرواية المشهورة عنه أنه مع محمد حق تالي في الصنف
 وهو يعني اعتبار الأصل في قوله أبي حنيفة وإلى يوسف ومحمد يرجع أبي يوسف
 عن ذلك وقوله إلى يوسف رواية شاذة عن أبي حنيفة والحق في موضوع
 لعل المذهب لا يشذ منه فكان ينبغي أن يثبت مع محمد ليكون على شهر
 الروايين عنه فارجع إلى الصنف وغيره من المروى في هذه المسئلة
 نحن ما هن الصواب وقوله وهذا عن أبي يوسف والخسن بن زياد كذا
 أو **قول** نعم الأحوال والمخالات والأعاجم والمهمات **القول**
 هو به والمهمات والأعاجم لا إذا لمات منه دوى الأرحام مطلقا وأما الأعاجم
 فلا يكون منهم إلا إذا كان لا **فصل** في العزق والخزق **قول**
 وقال هذا إذا لم يعلم بموت أحدهما إلا **القول** في صنف السراخ
 بعد أن ذكر مسأله العزق والخزق في الخلافة فيها قال قال أصح الله تعالى
 شأنه وعلى هذا الخلاف إذا علم أن أحدهما مات وأولاديهما بها هي
 يجعل كانهما تامعا لتحقيق الفارض بينهما ذكر محمد رحمه الله تعالى هذا
 الفصل في الكتاب على هذا الاختلاف انتهى وهو مخالف لما هنا قلت مل
 عند الفتوى **باب** **المخازن** **القول** والنزد كل عدد
 مركب من ضرب الواحد في ذلك العدد فيكون أصلا لا ينسب وهذا
 السدس **القول** اذ هي مركبة من واحد في ستة لا يبي مخز المصنف

والسدس من المأففة بالمصنف تامل **قول** فانه قلت هلا جعلت الزود بعد
 المصاحفة راحة من وجع من البني بمنزلة المهدوم وأما قاسية في
 جعله دالا في تعيين المسئلة أنه لا يأخذ شيئا ورأى ما أخره قلت فأيدته
 كما قال بعض أهل التحقيق أنما جعلناه كان لم يكن وجعلنا التركة ما وراء
 الميراث لا نقول فريضة الأم من ثلث أصل المال إلى ثلث ما بقي أذ حيين يقسم
 الباقي بينهما أثلاثا فيكون للأم سهم وللم سهمان وهو خلاف الإجماع أذ حيين
 ثلث الأصل وإذا دخلت الزود في المسئلة كان للأم سهمان من الستة وللعم
 سهم واحد فيقسم الباقي بينهما على هذه الطريقة فتكون مستقيمة حقا من
 الميراث ولو فرض أنه صالح الميراث على شيء من التركة ومن من البني فالمسئلة
 أيضا من الستة فإذا طر ح فعيب الميراث بين خمسة ثلاثة للزود وثنان
 للأم فيجعل الباقي أخا ما بين الزود والأم فله الزود ثلاثة أخا ما بين
 وأما حالت الأم على شيء فخرجت كانت المسئلة أيضا من الستة فإذا طر ح
 منها سهمان للأم بقي أربعة فيجعل الباقي من التركة أرباعا ثلاثة منها
 للزود وواحد للم **القول** هذه عبارة البيهقي في شرع المراجعة حقا
 نرفه والله سبحانه وتعالى أعلم **وهو** في آخر ما كتبه الروالي رحمه الله
 تعالى في هامش من الفنا **وهو** شرح تنوير الألبان والمجد لله وحده
 وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده **ووافق الفراغ من**
كتابة هذه النسخة المباركة في عتبه الأربعة ثامن
عشر من ربيع الأول سنة خمس وتسعين
والت على يد الفقير والخدم الفقرا
راجي عفريه وكرمه إبراهيم
ابن الحاج يوسف خواجه
له ولوالده
ولمنا نخبه
والله
أشهر



150
31



